مختارات اسرائيلية



DEC. 2004
السنة العاشرة - العدد ١٢٠ ديسمبر ٢٠٠٤



ترجمات عبرية

- القراءة الإسرائيلية لمرحلة ما بعد عرفات
- قوات أمن خاصة لحماية المستوطنين تمولها الحكومة الإسرائيلية
- حالة الفقر فى الوسط العربى داخل الخط الأخضر
- ماذا يعنى إعادة انتخاب بوش بالنسبة لإسرائيل؟

رؤية عربية

- كيف تنظر الشريعة اليهودية إلى الأزواج المفقودين فى الحروب والكوارث؟

مختارات اسرائيلية

مجلة شهرية تصدر عن مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام
العدد ١٢٠ ـ ديسمبر ٢٠٠٤

الآراء الواردة فى هذه المجلة لا تعبر بالضرورة عن رأى
مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام

مؤسسة الأهرام ـ شارع الجلاء ـ القاهرة ـ جمهورية مصر العربية
ت: ٥٧٨٦٣٠٠/٥٧٨٦١٠٠/٥٧٨٦٢٠٠ فاكس: ـ ٥٧٨٦٠٢٣

المحتويات

◆ مــقـدمة ◆

وحدة الصف الفلسطينى

فى الوقت الذى تبذل فيه جهود مكثفة من قبل أطراف فلسطينية وعربية من أجل الترتيب لإجراء الانتخابات الرئاسية الفلسطينية فى التاسع من يناير القادم، والتى تمثل خطوة مهمة للغاية بهدف بدء مفاوضات فلسطينية إسرائيلية جديدة لتنفيذ خطة الانسحاب الإسرائيلى من قطاع غزة وتفكيك اربع مستعمرات من شمال الضفة الغربية، جاء قرار مروان البرغوثى بترشيح نفسه كمستقل فى الانتخابات الرئاسية القادمة ليحدث نوع من الانقسام داخل صفوف حركة فتح.

فهذه الحركة التى تعد أكبر فصيل فلسطيني، أجمعت على اختيار محمود عباس لخوض انتخابات الرئاسة. وجاء الاختيار بتوافق أقرب إلى إجماع داخل صفوف الحركة. وقد أيد البرغوثى فى البداية قرار الحركة وأعلن تراجعه عن نيته فى ترشيح نفسه وأبلغ ذلك للوزير قدورة فارس، ثم أرسل إلى كوادر الحركة رسالة يطلب منهم الوقوف خلف مرشح الحركة محمود عباس. وقبيل انتهاء موعد قفل باب الترشيح بنحو ساعتين، قدم البرغوثى أوراق ترشيح نفسه عبر زوجته، وهو الأمر الذى استهجنته الحركة.

المؤكد أن من حق أى فلسطينى أن يرشح نفسه للانتخابات الرئاسية، ولكن طبيعة المرحلة التى تمر بها القضية الفلسطينية بعد رحيل الرئيس عرفات، وما يجرى على الجانب الآخر من استعدادات لمواجهة لحظة تنفيذ الاستحقاق الخاص بالانسحاب من الأراضى الفلسطينية بدءا من قطاع غزة وشمال الضفة، كل ذلك يقتضى من كافة الفصائل الفلسطينية التنسيق والتفاهم وأيضا الالتزام بأسس الثوابت الوطنية الفلسطينية، فما يهمنا هنا وحدة الصف الفلسطينى وتماسك قيادات وقواعد حركة فتح بحكم أنها الحركة الأكبر وصاحبة النضال التاريخى الطويل، فالقضية هنا ليست شخصية بل موضوعية، وسوف يتعامل الجميع مع نتائج الانتخابات ويحترم اختيار الشعب الفلسطينى وكلمته.

لكل ذلك نعتقد أنه من المهم للغاية أن تبذل جهود مكثفة من أجل ضمان وحدة الصف الفلسطينى وعدم إعطاء شارون ذرائع يتهرب بها من استحقاقات عملية التسوية السياسية، وعندما نقول ذلك لا نقصد إطلاقا التدخل فى الشئون الفلسطينية الداخلية، فهى من حق أبناء الشعب الفلسطينى فقط، ولكن ما يهمنا هو الحفاظ على التماسك الداخلى ووحدة حركة فتح التى نراها مهمة للغاية فى هذه المرحلة الدقيقة.

فكما سبق القول أكثر من مرة، فإن ما يهمنا هو تماسك الشعب الفلسطينى وحدوث درجة عالية من التنسيق بين الفصائل الفلسطينية المختلفة دون أن تتخلى أى منها عن قناعاتها ورؤاها، المطلوب فقط تقديم المصلحة الوطنية الفلسطينية ومصالح الشعب الفلسطينى على ما عداها من اعتبارات. ويقتضى ذلك سرعة استئناف جولات الحوار الوطنى الفلسطينى الذى يضم كافة الفصائل الفلسطينية دون استبعاد أى منها، والأكثر أهمية هو توصل هذه الفصائل إلى أجندة وطنية مشتركة ورؤية واقعية للتعامل مع المتغيرات الراهنة على النحو الذى يضمن استثمار ما قد يكون قائما من فرص أو الحيلولة دون حدوث تدهور خارجى أو منح شارون هدايا مجانية ليروج عبرها مقولات استمرار "غياب الشريك الفلسطيني".

د. عمــاد جــاد

◆ دراسات ◆



مفهوم أرض إسرائيل الكاملة (الفصل السابع-٤): تقديس الوضع الراهن شجب إمكانية تقديم أي تنازل إقليمي

بقلم: آرييه نيئور - ترجمة وإعداد: د. أشرف الشرقاوى

***التعبيرات المنشئة للحق:**

كان من بين السمات التي اتسم بها أسلوب الخطاب الذي سعت به حركة أرض إسرائيل الكاملة إلى اكتساب الشرعية الاهتمام بالأسماء والصفات، وبطرح المطالب والادعاءات على اعتبار أنها قد تجلب الخلاص. وكان المنظرون الذين تحدثوا باسم الأيديولوجية يرون أن هناك مفردات لها أهمية في التعبير عن قيمة معينة، مثل "المناطق المحررة" و"المناطق المحتفظ بها" اللذان كان البعض يطلقونهما على المناطق المحتلة. فقد كان تعبير المناطق المحررة يحمل معنى إيجابياً على عكس المعنى السلبي الذي كان يحمله تعبير المناطق المحتلة في نظر الرأي العام العالمي، وكان تعبير المناطق المحتفظ بها يحمل معنى حيادياً ومؤقتاً. ولذلك كانوا ينظرون إليه على أنه ضار بتوجهات الحركة الساعية إلى السيطرة على ضفتي الأردن. وفي بعض الأحيان كان هذا الرأي يطرح من خلال الهجوم على رافضي هذه الأيديولوجية الذين كان يجرى تصويرهم على أنهم أناس لم يكن لديهم الجرأة أبداً على التصريح بحقيقة ما يفكرون فيه فيما يتعلق بضرورة الانسحاب، نظراً لأنهم كانوا يكتفون- بدلاً من الإعلان عن تأييدهم للانسحاب- بعدم الإعلان عن حق السيطرة على المناطق، في الوقت الذي كان أنصار الحركة يرون أن من واجبهم الإعلان عن موقفهم، نظراً لأنهم يعتقدون أن الإشارة إلى الحق في مكان معين يجرى احترامه ولو جزئياً حتى في عالم الحيوان، من جانب الحيوانات الأخرى التي تحيا في البيئة المحيطة به، بينما عدم الإشارة إلى هذا الحق يعنى التنازل تماماً عن أي مطالبة به. ولم يكن هذا الأسلوب يرجع للبلاغة وحدها ولكنه كان أحد السمات الجوهرية التي اتسم بها خطابهم في سعيهم إلى الشرعية. فبالنسبة للارتباط بالمكان كانوا يعتقدون أن اسم أي مكان ينطوي على تلميح بصاحب الحق التاريخي فيه (١) حسبما أوضح الشاعر ناتان ألترمان في صيف ١٩٦٧. وعلى حد تعبيره فقد اكتسى الجدل العام بصبغة غريبة فيما يتعلق بمستقبل الضفة الغربية، حيث غابت عن هذا الجدل الحقيقة الواضحة والمطلقة التي تفيد بأن هذا الاسم ليس سوى تزوير لاسم أرض الآباء، التي يرمز اسمها إلى العلاقة الوطيدة بين أرض إسرائيل وبين الشعب اليهودي. وقد كانت مزاعم ألترمان في هذا الشأن تنطوي على اتجاهين أحدهما دعائي (موجه إلى الخارج) والآخر رمزي (موجه إلى الداخل). وقد دعا في إطار الزعم الموجه إلى الخارج إلى إنعاش ذاكرة العالم حتى يعلم أن الضفة الغربية المذكورة هى أرض تم ضمها إلى المملكة الأردنية بشكل تعسفي، وأن هذا لم يحدث سوى بعد حرب١٩٤٨ التي أسفرت عن قيام إسرائيل، وأن هذا الضم الذي تم بواسطة إجراء منفرد لم يحظ بأي اعتراف دولي سوى من بريطانيا، وأن مصر قد اقترحت إقصاء الأردن عن الجامعة العربية بسببه. وفي إطار الزعم الموجه للداخل كشف ألترمان عن اتجاه رمزي عميق يتمثل في أسماء الأماكن التي تثير الذاكرة التاريخية وتثير معها المشاعر الوطنية، التي تؤدى إلى إسقاط أي زعم بحق الطرف الآخر وتعتبره حقاً مصطنعاً. وترسى في نفس الوقت انفراد الشعب اليهودي بالمطالبة بأحقيته في هذه الأرض. وحكى ألترمان عن رحلة قام بها إلى الضفة وعن اللافتات الإرشادية، التي كانت مكتوبة باللغتين العربية والإنجليزية، التي رآها موضوعة هناك لإرشاد السياح، وكانت إحداها

تشير إلى أريحا أقدم مدن العالم، والأخرى تشير إلى طريق شيلا العتيقة. وقد شاهد في وسط الخليل صرحاً حجرياً ضخماً وقوياً وراسخاً منقوشاً عليه بالإنجليزية والعربية "الحرم الإبراهيمي". وقد وضع أحدهم في مكان قريب لافتة بالعبرية. مكتوبة على قطعة صفيح صفراء ومعلقة على قضيب مطلي بنفس لون الكتابة وعليها الاسم العبري للحرم الإبراهيمي. ويعبر ألترمان عن شعوره عندما شاهد هذه اللافتات في الفقرة التالية:

"عندما ترى اللافتتين متجاورتين بهذه الطريقة تشعر أن اللافتة الأولى تافهة وسقيمة رغم أنها لافتة ضخمة، كلماتها منقوشة فوق الحجر، وذلك بالمقارنة بالاسم العبري حتى لو كان هذا الاسم مكتوب بشكل مؤقت على قطعة تافهة من الصفيح... وإذا كان هناك أي مغزى هام على المستوى الإنساني والقومي للعودة إلى صهيون فإن هذا المغزى موجود هنا في الضفة الغربية حيث يكتسب هذا المغزى هنا مضموناً لا يفوقه شيء في قيمته. وعلينا أن نتذكر هذا سواء عند مواجهة ضغوط الدول الكبرى أو عند مواجهة المشكلات التي ستصادفنا في هذا القطاع من الأرض... وأي حل يتمثل في الفصل بين العرب واليهود وإقامة دولة مجاورة لنا وما إلى ذلك يعني التنازل عن قطاع من الأرض يرتبط ارتباطاً مصيرياً بتاريخ الشعب اليهودي".

إن علاقة التضاد بين المواد التي صنعت منها الأشياء، وهو الصرح الحجري من ناحية وقطعة الصفيح من ناحية أخرى تقلب الأمور عندما يفسر الشاعر معناها الرمزي. فما يبدو صلباً وقوياً يصبح ضعيفاً وتافهاً بينما الشيء الذي كان يبدو من الناحية الظاهرية ضعيفاً وتافهاً يصبح ثابتاً وخالداً. وينطبق هذا أيضاً على اللافتات. فقد كانت اللافتة الأردنية تبدو ضخمة ومتينة واللافتة الإسرائيلية تبدو تافهة غير أن التفسير الرمزي قلب الصورة الظاهرية. فوجود دولة إسرائيل في الضفة الغربية حسب زعمه هو وجود عضوي يضرب بجذوره في أغوار التاريخ بينما وجود الأردن ليس له جذور وليس له استمرارية. فالتفسير الرمزي إذن هو مصدر الشرعية وينطوي شرحه للجمهور المستهدف في الداخل والخارج على إمكانية التأثير على المستقبل السياسي للضفة. فمن خلال إبراز هذه العلاقة التاريخية بين الشعب اليهودي وبين قطاع معين من الأرض واعتبارها علاقة مصيرية يمكن منع فصل هذا القطاع عن دولة إسرائيل.

وفي هذه النقطة يصبح الأسلوب التعبيري في حد ذاته منشئاً للحق بالنسبة لما يتناوله من الأمور التاريخية. ويتجلى هذا بوضوح في حديث بيجين مع أعضاء مستعمرة "عين هاحوريش" التعاونية. فقد أوضح بيجين- رداً على سؤال من جانب أحد المشاركين في الحوار معه عندما استخدم مصطلح الفلسطينيين" -رأيه بالنسبة لوضع اللغة باعتبارها عنصراً منشئاً للحق. فقال:

"احترس أيها الصديق فإنك عندما تستخدم مصطلح "فلسطين" إنما تسحب من تحت الحق في أن تعيش في مستوطنة "عين هاحوريش". فإذا كانت هذه فلسطين وليست أرض إسرائيل فإنك ستعد قوة احتلال وليس قوة إعمار. وسوف تعتبر غازياً لهذه الأرض. وإذا كانت هذه هى فلسطين فإنها تنتمي إذن للشعب الذي كان يقيم فيها قبل أن تأتي أنت إلى هذا المكان. أما إذا كانت هذه هى أرض إسرائيل، فعندئذ فقط سيكون من حقك البقاء في مستعمرة عين هاحوريش وفي دجانيا. وإذا لم تكن هذه أرض إسرائيل، وإذا لم تكن أرضك ووطنك وأرض آبائك وأرض أبنائك فما الذي تفعله أنت هنا..؟ هل جئت كما يزعمون إلى شعب أجنبي لتطرده وتسلبه أرضه..؟ ماذا هناك..؟ ألم تقم المنظمة القطرية للاستيطان التعاوني بأخذ أراضي العرب وضمها إلى مستعمراتها..؟ ألم يحدث هذا في الجليل مثلاً..؟"

لقد أصبح مصطلح فلسطين ومصطلح أرض إسرائيل مصطلحان متعارضان إذن، يلفظ كل منهما الآخر. فمن يؤمن بأيهما ينكر الآخر. ولذلك فإن استخدام مصطلح "فلسطين" يلغى حق السائل في البقاء على أرضها، إذ أنها لن تصبح أرضه، بل أرض الشعب الذي كان يقيم فيها قبله، وقد احتلها هو من ذلك الشعب وطرد أبناءه منها. وبمعنى آخر فإن استخدام مصطلح "فلسطين" فيه الكفاية لإسقاط الشرعية عن الحركة الصهيونية تماماً. لقد انتقل إذن الأسلوب الذي يرى أنه إما الحصول على كل شيء أو لا شيء إلى المجال اللغوي. وانطلاقاً من فهم قدرة التعبير اللغوي في حد ذاته على إنشاء الحق يصبح هذا التعبير واقعاً معيارياً. فكما أن أي انسحاب سيقوض أساس وجود الدولة، كذلك فإن استخدام مصطلح "فلسطين" ومشتقاته سيقوض أساس وجود الدولة وسينشىء موقفاً لا فكاك منه. وقد أضاف بيجين إلى هذا الأسلوب الذي أهان به محدثه تلميحاً إلى المنظمة القطرية للاستيطان التعاوني التي سلبت من لاجئي قرية بيرعم أراضيهم.

اشتمل حديث بيجين في موضع لاحق منه – فضلاً عن الإشارة إلى تقويض أساس الحركة الصهيونية وأساس الدولة – على إشارة إلى سيناريو كفيل بإثارة الرعب. يستند إلى افتراض مفاده أن من يعترف بالقومية الفلسطينية لن يكون في استطاعته الامتناع عن الاعتراف بشرعية منح حق تقرير المصير للفلسطينيين. فاستخدام مصطلح فلسطين إذن هو المرحلة الأولى على طريق إقامة الدولة الفلسطينية، وستقوم هذه الدولة بإطلاق وابل من صواريخ الكاتيوشا على القدس، وستطالب بحدود خطة التقسيم التي أقرتها الأمم المتحدة في نوفمبر ١٩٤٧. ولن يصبح لدى إسرائيل رد مناسب على مثل هذا المطلب بعد أن تعترف بالقومية الفلسطينية، وبالتالي تتنازل إسرائيل عن الجليل الغربي،

وعن جزء من النقب وعن يافا ورملة واللد، وعن القدس بالكامل. وبسبب الاعتراف بالقومية الفلسطينية - الناتج عن استخدام مصطلح فلسطين - لن يكون من الممكن الصمود في وجه هذه المطالب. وقال بيجين: "إذا كان الشعب يريد الانتحار فإن في استطاعته أن يقيم مثل هذه الدولة. وأتمنى ألا يكون أي منا راغباً في الانتحار".

تثير العلاقة السببية بين شرعية استخدام أي لفظ وبين حدوث تطور تاريخي حتمي ومطلق مشكلة فيما يتعلق باستخدام الألفاظ. وبالطبع فإن بيجين يؤكد ما سبق أن قاله غداة قيام الدولة بشأن الحتمية التاريخية التي ستؤدى إلى إلغاء الاختلاف بين الدولة والوطن، إذ أن الاعتراف بالقومية الفلسطينية سيؤدى بالتالي إلى الاعتراف بالوطن الفلسطيني، ومن هنا يصبح الطريق قصيراً إلى النتيجة الحتمية التي ستؤدى إليها تطورات لن يكون لأحد القدرة على السيطرة عليها. غير أن بيجين أثناء حديثه في مايو ١٩٤٨ جعل التطور التاريخي الحتمي- الذي سيؤدى في النهاية لأن يصبح الوطن والدولة شيئاً واحداً- يستند إلى الشرعية التي وجدها في التاريخ العام، والتي وصفها بالخلود. بينما في أكتوبر ١٩٦٩ جعل الشرعية التاريخية تستند إلى اللغة. وذلك بافتراضه أن استخدام الكلمات والمصطلحات يؤثر على الواقع. بما يؤدي إلى وقوع الشرور أو إلى منع وقوعها. ولا يتماشى هذا الزعم مع أسلوب التفكير القدري المنسوب إليه، وذلك نظراً لأنه يعنى أن التطور التاريخي يأتي نتيجة لاختيار الألفاظ. بما يعنى أنه ناجم عن عمل إرادي يمكن تغييره وليس عن أمر مقدور: ففي استطاعة المتحدثين تغيير الكلمات والمفردات التي يستخدمونها حسب إرادتهم، ومن هذا المنطلق فإن في استطاعتهم تغيير اتجاه تطور الأحداث. ومعنى هذا أنه لا يوجد أي قانون ثابت يضمن مسبقاً تحقيق أي نتيجة إذا كان من الممكن إحداث أي تغيير في الواقع عن طريق تغيير المفردات التي تؤدى إلى إفراز ذلك الواقع على المستوى اللغوي.

تنطوي هذه الكلمات ظاهرياً على تجسيد للارتباط بين ظاهرة التعبير اللغوي البحت وبين التكوين الأصولي للعالم الأسطوري. الذي تكتسب الكلمات فيه قوة طبيعية وقوة ميتافيزيقية تصل إلى حد الاعتقاد أنه لا يوجد من يمكنه الصمود في مواجهة الكلمة المنطوقة. وقد كانت هذه من أبرز السمات التي اتسم بها عالم التراث الديني اليهودي بالذات. سواء فيما يتعلق بخلق العالم أو فيم يتعلق بالزعم بقدرة الإنسان على أن يؤثر بصلاته التي يصليها للرب - أي بالكلمات - على الواقع المادي. وقد كان تسييس الإيمان بقدرة الإنسان على إحداث تغيير في الواقع المادي عن طريق تغيير الرموز اللفظية التي تعبر عنه. بمثابة تعبير عن تسييس الدين. باستخدام مصطلحات دينية بعد إكسابها الطابع العلماني. فمعنى الربط بين الواقع وبين ما يصدر عن الإنسان من كلام هو إكساب الكلمات أو القدرة التعبيرية قدرة على إنشاء الحق من عدم. غير أن بيجين لم يتجاوز نطاق العقلانية ولم يغرق في الاستطراد حتى يصل إلى إكساب الكلمات قدرة سحرية. وبعكس ما فعله من الناحية النظرية فإنه عملياً قد عمل على تقييد مفهوم قدرة الكلمات على التغيير ليقصره على مجال إكساب الأمور مشروعية لا تراجع عنها.

يظهر هذا من الجدل الذي دار بين بيجين وبين شولاميت آلونى الذي عرض فيه بيجين وسيلة للخلاص من التناقض اللفظي بين القدرة الإنشائية للألفاظ وبين وجهة النظر القدرية فيما يتعلق بالتاريخ. وقد جاء المخرج من هذا التناقض بالاستعانة بمفهوم الشرعية، فعندما يحظى أي شعب بالاعتراف به لا يكون من الممكن بعدها التمييز بين قطاعاته المختلفة. ويصبح من حقه أن يحدد بنفسه من هم أبناؤه وبناته وما هى حدود أراضيه. فشرعية حقوق الشعب القومية - ومن بينها حقه في الأرض - تأتي نتيجة للاعتراف بوجود الشعب الذي يأخذ صورة لفظية. وانطلاقاً من إيمانه بالكلام الذي قاله بهذا المعنى في شتاء ١٩٤٠ للمحققين عند استجوابه في سجن لوكيشكى في فيلنا. والذي تناول فيه الواجبات الملقاة على عاتق من يعترف بأي كيان وطني، والتي تترتب على هذا الاعتراف ذاته، كتب بيجين لآلونى أن من المنطقي أن عدم إمكانية التمييز بين قطاعات الشعب المختلفة يرجع إلى الشرعية الممنوحة لهذا الشعب. ويأتي استخدام مصطلح "إمكانية التمييز" في الجملة السابقة كخليط من الإمكانية المنطقية (التي لا يوجد ما يخالفها) والإمكانية المعيارية (التي تعنى أنها غير محظورة بموجب القانون)، وكان بيجين قد استخدم هذه التركيبات اللفظية من قبل في الفترة التي كانت مواكبة لنشاطه في منظمة بيتار (٢) في بولندا. وحيث أن الشرعية التي تمنحها اللغة يمكن أن تجعل من غير الممكن (من النواحي المنطقية والمعيارية) تحديد حدود الإقليم الذي يتم الاعتراف بالكيان القومي المذكور في أراضيه. فإن بيجين لم يكن يعتقد أن القومية العربية هى العنصر الذي سيثير المشكلة السياسية ومشكلة المشروعية، بل كان يعتقد أن ما سيثير المشاكل هو القومية الفلسطينية المنفصلة بالذات. وكان يقول: "لقد كنا وسنظل دائماً نعترف بقومية العرب المقيمين في أرض إسرائيل". إذ أن المطالبة بالاعتراف بالحقوق الوطنية للأقليات كانت السمة المميزة لنضال الطوائف اليهودية في العصر الحديث. وقد تساءل بيجين في هذا الصدد قائلاً: "كيف يكون في استطاعتنا ألا نعترف بالأقليات في بلدنا، بعد أن ناضلنا نحن اليهود للاعتراف بنا كأقلية..؟" وحكى عن أكاديمي درزي من الناصرة تحدث أمام اللجنة التشريعية بالكنيست ونفي وجود قومية درزية لأن الدروز طائفة وليس شعباً. وكيف أن بيجين أعطاه درساً في الوطنية ووصفه بأنه من دعاة الاندماج في الشعوب

الأخرى. وباعتباره "صهيوني محنك" قال له إن الاندماج في شعب آخر ليس الحل، وأن عليه أن يكون فخوراً بقوميته الدرزية التي تختلف عن القومية العربية.

إن النقطة سالفة الذكر جديرة بالتحليل. ففي نظر بيجين كانت الشرعية الخارجية الممنوحة للوعي الذاتي الموضوعي هي المنشئة للكيان القومي. وليس الوعي الذاتي الموضوعي نفسه.. والاعتراف الدولي له أثر منشىء للحق وليس قاصراً على الناحية الكلامية التي تتمثل في الاعتراف بالكيان السياسي الذي ينال الشرعية. ويتماشى هذا الفهم لمفهوم القومية مع الدعاية الصهيونية المرتبطة بفكرة الحقوق القومية لليهود قبل قيام إسرائيل ومع مصطلحات القانون الدولي التي كانت متداولة بعد الحرب العالمية الأولى، والتي بموجبها تم الاعتراف ببولندا كأمة قبل إعادة إقامة الدولة البولندية من جديد. وفي ظل هذه الخلفية يمكن تفسير تعبيرية بيجين المنشئة للحق باعتبارها بداية تطور سيكون استمراره حتمياً وليس عشوائياً. فبدون الاعتراف بالقومية وبالوطن الذي يعيش فيه أبناء هذه القومية لن يكون هناك معنى لذلك القانون الخالد الذي تحدث عنه بيجين في مايو١٩٤٨. ولذلك فإن الحديث عن وجود شعب فلسطيني شائك من وجهة نظره التي عبر عنها بالكلمات التالية التي وجهها لشولاميت آلوني:

لقد كتبت تقولين أنه لا فارق بين تسمية العربي الذي يعيش في هذه البلاد فلسطينياً أو إسرائيلياً أو أردنياً.. ولكن أقول لفخامة السيدة آلونى إن هناك فارق. وهو فارق كبير جداً. يجب عليك أن تتأملي وأن تفهمي إلى أين يؤدى بنا تعبير "الشعب الفلسطيني". إذا كان هذا الذي تطالبين له بحق تقرير المصير شعباً، فلماذا تميزين بين قطاعاته المختلفة..؟

وهكذا فإن هذه التسمية تنطوي على فارق كبير جداً. فقد تؤدى هذه التسمية إلى تعرض الدولة لأزمة من شأنها أن تعرض وجودها ذاته للخطر، لأنه لن يكون من الممكن حجب حق تقرير المصير حتى عن عرب إسرائيل. أضف إلى هذا أنه بخلاف هذه التسمية لا يوجد جوهر مادي لقومية فلسطينية منفصلة، وهو ما يعنى أن مجرد الامتناع عن استخدام هذه التسمية سوف يبعد الخطر عن الدولة. وفي هذا الصدد فقد تقبل بيجين والمنظرون الآخرون الذين كانوا مسئولين عن بلورة أيديولوجية حركة أرض إسرائيل الكاملة فكرة القومية العربية العامة كبديل فضلوه عن وجود قوميات عربية محلية محددة، وذلك بسبب تمكنهم من استخدام هذه القومية العربية لأغراض الدعاية ضد الحقوق القومية للعرب فيما أطلقوا عليه اسم أرض إسرائيل. وكان أغلب الكتاب مدركين للإشكالية التي ينطوي عليها إضفاء الشرعية على القومية العربية. حيث يتطلب ذلك بالتالي إنكار شرعية أي كيان غير عربي موجود في المنطقة العربية، لا سيما وأن هذا الإنكار المتطرف والساحق ذاته كان مريحاً لهم للأغراض السياسية والدعائية، وذلك لأنه يضع إسرائيل على قدم المساواة مع عناصر أخرى غير عربية تعيش في نفس الإقليم. والحق أن بعض المتحدثين باسم الحركة كانوا من مؤيدي ما أطلقوا عليه "تحالف دول الجوار" سواء لاعتبارات الجغرافيا السياسية (مثل "عيرى جابوتنسكى" و"تسفي شيلواح" و"أهارون بن عامي" و"عيزرا زوهار") أو لاعتبارات الدعاية (مثل "شموئيل كاتس" و"حاييم ياحيل" و"مناحم بيجين" و"زئيف بنيامين بيجين")، أو سعياً إلى إنشاء القومية العبرية من جديد في كل هذه المنطقة (مثل "يوناتان راتوش" و"أهارون أمير" و"عديا جوربيتس"). وقد كانت هذه الازدواجية في المعايير- التي تتمثل في تأييد وجود القومية العربية العامة مع تصويرها على أنها احتلال عربي- هى التي سمحت من ناحية بمعارضة وجود قومية فلسطينية ومن ناحية أخرى بمعارضة التعبير عن مظاهر القومية العربية داخل حدود البلاد. وقد كان كل هذا بالطبع مشروطاً بعدم استخدام تسمية "الشعب الفلسطيني" التي يمكن أن تنشىء واقعاً جديداً وخطيراً.

كان الاعتراف الذي أبدى بيجين استعداداً لمنحه للجماعة القومية العربية كأقلية مشروعة داخل البلاد يستوجب بالطبع منح هذه القومية حقوقها كأقلية، وهو ما يعنى منحها حق تقرير المصير الثقافي على غرار ما كان اليهود يطالبون به في مرحلة سعيهم إلى التحرر وما بعدها:

"يجب التمييز بين حق تقرير المصير الثقافي وحق تقرير المصير السياسي. فقد منحنا أبناء القومية العربية في بلادنا حق تقرير المصير من النوع الأول بطريقة لم تحدث مع أي أقلية أخرى في العالم. أما حق تقرير المصير السياسي فهو مسألة أخرى... فلدى الدول العربية ١٤ دولة. أما نحن فليس لنا سوى دولة واحدة ووحيدة. لم ننسها أبداً. وعدنا إليها. لتكون كلها لنا. ونحن نستحقها. لأننا نحن اليهود قد حررناها من الحكم الاستعماري. هكذا تتحقق العدالة التاريخية: أرض إسرائيل، تحت حكم عبري، بأغلبية يهودية وأقلية عربية ومعاملة عادلة من الأغلبية للأقلية مع إعطائها حقوقاً تتساوى مع حقوق الأغلبية."

لم يكن بيجين صريحاً كما كان جابوتنسكى (٣) عند حديثه أمام لجنة بيل، التي زعم أمامها أن وجود العديد من الدول للعرب بينما لا توجد سوى دولة واحدة لليهود (وبالطبع كان تعبير جابوتنسكى في هذا الصدد هو "بينما لا توجد دولة واحدة لليهود" حيث لم تكن إسرائيل قد تأسست في ذلك الوقت) هو ميزة نسبية لإسرائيل، نظراً لأن الاعتداء على إسرائيل ستترتب عليه عواقب وخيمة أكثر من الاعتداء على حق الفلسطينيين في تقرير مصيرهم. ولكن

كان يبدو من بين السطور أنه يريد القول بأن هناك عدالة نسبية في الوضع الراهن. وذلك كنوع من التبرير العقلاني لرفضه غير المشروط لمنح حق تقرير المصير السياسي للأقلية القومية العربية التي تعيش في البلاد. وفي وقت لاحق ظهر في الجدل الأيديولوجي الداخلي في إسرائيل الزعم بضرورة وجود تناسب بين وضع اليهود والعرب. وأصبح هذا أحد الشعارات الرئيسية التي ترفعها حركة "موليديت" (وتعنى الوطن)، التي شجبت اتفاقيات كامب ديفيد. وطالبت بالترحيل الجماعي للعرب من البلاد بموافقتهم، بدعوى أن لهم ٢١ دولة وليس لنا سوى وطن واحد. وقد كان هذا الشعار حسب صياغته العبرية ينطوي على قدر كبير من البلاغة: حيث يصور بين سطوره البلاد على أنها وطن لليهود وحدهم. بينما لا يمكن للفلسطينيين أن يعتبروها وطنهم بحق حتى لو كانوا يقيمون فيها منذ أجيال عديدة، إذ أن لديهم العديد من الدول كبديل، بينما ليس لليهود بديل لهذا الوطن الواحد. وقد حاولوا بذلك خلق نوع من التماثل بين الهوية الوطنية للجمهور المستهدف بهذا الشعار وبين الحزب الذي ينشره ويروج له. وهذا بالطبع هو الهدف السياسي للحزب.

صور بيجين الأقلية العربية على أنها أقلية تتمتع بالمساواة في الحقوق، وتتعامل معها الأغلبية بعدالة. وقصر المساواة في الحقوق على الناحية الرسمية التي تعبر عنها. فلكل مواطن الحق في الترشيح والإدلاء بصوته في انتخابات الكنيست وكافة مؤسسات الحكم، ويحظر التمييز بين المواطنين لأسباب تتعلق بالدين أو العرق أو الجنس. ومن هنا جاءت استنتاجاته بشأن العدالة التي ينطوي عليها تعامل إسرائيل مع الأقلية العربية. وقد ساعده هذا أيضاً على دعم مزاعمه بشأن تحقيق العدالة التاريخية في نمط الديمقراطية والمشاركة الموجود في إسرائيل. وقد أسس بيجين مزاعمه بشأن هذه العدالة على ثلاثة أشياء: حق اليهود التاريخي في هذه الأرض كلها. وقيام اليهود بتحرير هذه الأرض من سيطرة الاستعمار. وضمان المساواة في الحقوق والمعاملة العادلة للأقلية العربية، التي ستبقى أقلية. وقد كان في هذا الكلام أيضاً أصداء لآراء جابوتنسكي، الذي زعم أنه لن يكون هناك ظلم للعرب إذا أصبحوا أقلية قومية في دولة واحدة. فالجماعة القومية هي التي يحق لها أخذ نصيبها من العدالة. وبناء على هذا فليس للأفراد الحق في معارضة اتجاه التاريخ، بزعم أن الأمة التي يعتقدون أنهم أبناءها قد تعرضت لظلم. فحق الأفراد قاصر على ممارسة ما يحصلون عليه من حقوق، وبالنسبة للأقلية العربية كان هذا يعنى ممارسة حقهم في وجود مساواة في الحقوق على المستوى الرسمي ومعاملة عادلة من جانب الأغلبية، بالإضافة إلى الاستقلالية الثقافية. وكان الشرط المسبق لكل هذه الحقوق هو الامتناع عن التعبير عن شرعية المطالبة بكيان قومي سياسي للفلسطينيين.

ظل بيجين يرفض تماماً أي استخدام لمصطلحات "فلسطيني" و"فلسطين" و"أرض فلسطين" ومشتقات هذه المصطلحات. وكان يتحفظ على تعبير "المناطق المحتلة" أو "المناطق المحتفظ بها"، وأكد على المشكلات الإعلامية التي تثيرها هذه المصطلحات. وبعد حرب أكتوبر ١٩٧٣ هاجم الحكومة بشدة بسبب المصطلحات التي أكثر المتحدثون باسمها من استخدامها وخاصة باللغة الإنجليزية وهى لغة الاتصال العالمية. وطرح أثناء حديثه أمام الكنيست سلسلة من الأسئلة البلاغية، كانت تهدف إلى تجسيد عدم إمكانية نجاح السياسة الخارجية طالما لم تتبن مصطلحات جديدة فيما يتعلق بالأراضي التي عدها جزءً من أرض إسرائيل، وقال في هذا الصدد:

"كيف يمكننا أن نزعم عدالة قضيتنا إذا كنتم حتى الآن تستخدمون مصطلح "أراضى محتلة" وإذا كنتم قد تعهدتم بالانسحاب منها..؟ إذا كانت هذه في رأيكم أراض محتلة فإننا نسألكم: إلى متى ستظل محتلة..؟ إن عدالتنا تتمثل في أن أرض إسرائيل هى وطننا وأرضنا. ولن نقسمها، كما أن بدونها لن يكون أمننا مكفولاً".

فاستخدام المصطلحات إذن قابل للتغيير ويمكن التراجع عنه. وحتى بعد قبول الحكومة للقرار٢٤٢ وتعهدها حسب تفسيرات بيجين بالانسحاب من المناطق، فإن من الممكن إصلاح هذا الخلل عن طريق تعديل المصطلحات وتغيير السياسات. ولكن طالما لم يحدث تغيير، وطالما ظلت الحكومة متمسكة بالمصطلحات المستخدمة حالياً، سوف تستمر الضغوط للجلاء عن المناطق المحتلة بسرعة. وتعكس هذه الكلمات رؤية أكثر اعتدالاً فيما يتعلق بالتعبيرات المنشئة للحق بالمقارنة بالخطاب العلني المرسل إلى آلوني.

لم تستخدم نشرات جاحال (٤) والليكود مصطلح "المناطق المحتفظ بها" الذي كان يستخدمه رئيس الحكومة والمتحدثون باسمها حتى عام١٩٧٧. وكان الحزبان في البداية يستخدمان مصطلح "المناطق المحررة" ثم تحولا تدريجياً إلى تسميتها بالأسماء العبرية "يهودا والسامرة وقطاع غزة وهضبة الجولان وسيناء".

وقد استمر بيجين - في محادثاته مع الرئيس الأمريكي جيمى كارتر ومع زعماء العالم ومع الدبلوماسيين الأجانب والصحفيين بعد أن تولى رئاسة الحكومة- في التمسك برفضه المطلق لاستخدام مصطلح "فلسطينيين". فقد كان في البداية يتحدث عمن وصفهم بأنهم عرب أرض إسرائيل "Arabs of eretz Israel". ثم وافق تدريجياً على تسميتهم بالعرب الفلسطينيين "Palestinian Arabs". وقد استخدم هذا المصطلح في مسودات عدة وثائق جرى بحثها في إطار المفاوضات مع مصر. ولم يتبن بيجين مصطلح الشعب الفلسطيني "Palestinian people" سوى في مؤتمر كامب ديفيد.

وإن كان قد حرص على إرسال خطاب إلى الرئيس الأمريكي جيمي كارتر، تم ضمه إلى الاتفاقية كملحق لها، يخبره فيه بأنه في كافة المواضع التي سيرد فيها تعبير "الشعب الفلسطيني Palestinian people" أو "الفلسطينيين Palestin-ians" سيتم ترجمة هذا المصطلح إلى العبرية على أنه "عرب أرض إسرائيل المقيمون في يهودا والسامرة وقطاع غزة" وقد ورد مصطلح الشعب الفلسطيني في الاتفاقية في سياق الحديث عن حقوق الفلسطينيين، حيث ورد أن التسوية الدائمة ستأخذ في الاعتبار "الحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني ومطالبهم العادلة-the legitimate rights of the Palestinian people and their just requirements". وقد أوضح بيجين أن ورود كلمة شعب باللغة الإنجليزية بحرف استهلالي "p" صغير يليه استخدام كلمة "their" -ويعبر عن معناها في اللغة العربية بأنه ضمير الغائب الجمع المتصل- في كلمة "مطالبهم العادلة- their just requirements" يعنى عدم الاعتراف بأن الفلسطينيين شعب، بل مجرد مجموعة من البشر، وبالتالي فإن الحقوق المشروعة التي ورد ذكرها هنا ليست حقوقاً قومية. وقد قوبلت تصريحات بيجين في هذا الشأن بنقد شديد اللهجة من جانب معارضي الاتفاقية باسم الحفاظ على أرض إسرائيل الكاملة، وأصبح الخلاف بينهم وبين بيجين غير قابل للحل. ويبدو أن هذه هى المرحلة التي شهدت التحول العملى في الأيديولوجية حيث اكتفي بيجين بتلاوة بيان منفرد قرأ فيه الاتفاقية باعتبار أن ما ورد فيها هو "عرب أرض إسرائيل المقيمون في يهودا والسامرة وقطاع غزة" رغم أنه كان من الواضح له أن شريكيه في الاتفاقية الرئيسين كارتر والسادات يريان أن هذه المصطلحات لها معنى مختلف. ورغم أنه كان من الواضح له أن إرساله الخطاب بشأن الترجمة العبرية يشهد هو في حد ذاته على أنه هو أيضاً يدرك أن النص الإنجليزي المباشر يحمل معنى مختلف، ولذلك فإن هناك حاجة إلى تفسير يغير من المغزى الفعلي للسياق اللغوي، ويحدد المعنى الذي ينبغي أن يحمله النص بناء على قصد القائم بإعداده. وبالطبع فإن التأكيد على المعنى الذي ينبغي أن يحمله النص- من وجهة نظر أحد المشاركين في التوقيع على الاتفاقية- يؤثر على تفسير الاتفاقية، نظراً لأنه يوضح ماذا كان قصد أحد الأطراف وماذا كانت حدود إرادته. ولم يكن التمييز بين المعنى اللغوي الذي يحمله النص وبين معناه القانوني أمراً غريباً على بيجين، نظراً لثقافته القانونية ولحرصه على الناحية القانونية التي كان يعتبرها سنداً رئيسياً في سعيه للشرعية. لذلك فقد كان على استعداد لجعل تفسير الاتفاقية يعتمد على المعنى الذي ينبغي أن يكون والذي يحدد بواسطته ما يقصده، وليس على الألفاظ اللغوية المباشرة التي تصدر عنه والمعنى المباشر الذي يفهمه منها القارىء الطبيعي، وبذلك يتسبب في أن يصبح معنى الاتفاقية مبهماً. وإذا كان الوضع قبل توقيع الاتفاقية يتمثل في قيام كل طرف من الأطراف بتفسير المصطلحات الرئيسية بشكل لا يتوافق مع فهم الطرف الآخر لها، بما يعنى عدم تلاقى رغبات الأطراف وبالتالي عدم توصلهم إلى اتفاقية في هذا الشأن، فإن المفهوم القانوني للنص اللغوي يأتي كنتيجة للهدف الذي يحققه هذا النص. وقد كان مصطلح "المعنى الذي ينبغي أن يكون" ، الذي استخدمه بيجين في خطابه بشكل منهجي يهدف إلى إنقاذه من مشكلة التناقض الداخلي الناجم عن عدم الحسم بين رفض استخدام مصطلح "فلسطينيين" لأسباب تتعلق بالتعبيرات المنشئة للحق وبين الاحتياج لاستخدام هذا المصطلح في اتفاقية الإطار لتحقيق السلام في الشرق الأوسط. وقد تجلى التحول العملى في الأيديولوجية أيضاً في استخدام صفة "الشرعية" لوصف حقوق الفلسطينيين. فحتى اتفاقيات كامب ديفيد كان بيجين يرفض بشدة أي استخدام لهذه الصفة، ولكنه في اللحظة الحرجة كان على استعداد لتبنى صياغة رفضها في وقت سابق، في محاولة لتقليل أهمية التنازل الذي قدمه. وقد قال إن الحقوق المشروعة للفلسطينيين ليست سوى حقهم في حكم ذاتي. وبخلاف مشكلة المستعمرات التي كانت موجودة في شمال سيناء وفي طابا، فقد كان التنازل على المستوى اللغوي نفسه شديد الصعوبة على بيجين، الذي كان يؤمن بفكرة التعبيرات المنشئة للحق. وكانت المحاولات التي قام بها للتقليل من أهمية التنازلات الرمزية التي قدمها دليلاً على المشكلة الأيديولوجية التي تسببت فيها هذه التنازلات، سواء التي ترجع للتنازل ذاته أو التي تتعلق بآثاره التي ترتبط بالتعبيرات المنشئة للحق.

يلاحظ العودة إلى التوجه الأيديولوجي الأصولي في خطاب بيجين إلى الرئيس ريجان، رداً على خطة ريجان للتسوية السلمية بين إسرائيل والدول العربية، التي طرحها أثناء حرب لبنان١٩٨٢ والتي أسسها على مبدأ مبادلة الأرض بالسلام، وتحدثت من هذا المنطلق عن إعادة أغلب المناطق التي استولت عليها إسرائيل من الأردن أثناء حرب١٩٦٧ إلى المملكة الأردنية الهاشمية. تلقى بيجين تفاصيل الخطة من السفير الأمريكي في إسرائيل قبل أن يعلن عنها الرئيس ريجان في واشنطن، ورد عليها في التو بالرفض التام. بعد ذلك قام بصياغة رد كتابي صدقت عليه الحكومة بناء على طلبه. وكانت المصطلحات التي استخدمها الرئيس ريجان من بين مبررات رفضه. حيث ورد في رده ما يلي:

"إن ما يطلق عليه البعض الضفة الغربية هو يهودا والسامرة... وهذه الحقيقة التاريخية لن تتغير أبداً. هناك أناس تهكميون يسخرون من التاريخ. ويحق لهم الاستمرار في السخرية منه حسبما يشاءون. غير أنني متمسك بالحقيقة. والحقيقة هى أنه كان هناك حكم ملكي يهودي في يهودا والسامرة منذ آلاف السنين. فهناك كان ملوكنا يسجدون

للرب. وهناك تلقى أنبياؤنا الوحي وتنبأوا بتحقيق السلام الأبدي. وهناك أنشأنا ثقافة اتسمت بالثراء. وحملناها معنا في قلوبنا وأفكارنا أثناء ترحالنا الطويل في بلاد العالم لأكثر من ألف وثلاثمائة عام. وعدنا بها إلى الوطن.

لقد احتل الملك عبد الله أجزاء من يهودا والسامرة عام ١٩٤٨ بالغزو وبحرب عدوانية. وأثناء حرب عادلة للدفاع عن النفس في عام ١٩٦٧ - بعد أن تعرضنا لعدوان من جانب الملك حسين - قمنا بعون الرب بتحرير هذا الجزء من وطننا. وبعون الرب لن تعود يهودا والسامرة مرة أخرى أبداً لتصبح الضفة الغربية التابعة للمملكة الأردنية الهاشمية، التي أقامها الاستعمار البريطاني بعد قيام الجيش الفرنسي بطرد الملك فيصل من دمشق."

يكاد هذا الخطاب يتضمن كافة عناصر أسلوب الخطاب التي استخدمها بيجين في سعيه لإضفاء الشرعية على الاستيلاء على الأرض. وهي: التراث التاريخي الديني، والاضطهاد الذي تعرض له اليهود على امتداد التاريخ، والولاء للأرض البعيدة الموعودة، والعدوان العربي ودفاع إسرائيل عن نفسها، ونزع الشرعية عن المملكة الأردنية، وأهمية المصطلحات المستخدمة، واعتبار موقفه هو الحقيقة التاريخية المطلقة (وبالتالي نزع الشرعية عن أي موقف آخر واعتباره كاذباً).

كانت التعبيرات المنشئة للحق التي استخدمها بيجين حسبما سبق ذكره تستند إلى الفهم القدري للتاريخ، الذي شابته بعض المشكلات فيما يتعلق بالمصطلحات المستخدمة. ففي اليمين الراديكالي لم يكن في استطاعتهم قبول هذا الفهم للتاريخ، وفضلوا التأكيد على قيمة الإرادة. وعلى سبيل المثال، لم يكن "يسرائيل إلداد" من دعاة القدرية البحتة، ولكنها كانت مصحوبة لديه بالعمل التطوعي، أي أنه جمع بين الجبر والاختيار. ورغم ذلك فقد توصل هو الآخر أيضاً إلى أن المصطلحات اللغوية يمكن أن تنشيء حقاً نظراً لأنها في رأيه كانت تعبر عن الإرادة الداخلية. وفي الشتاء الحزين الذي يلي حرب أكتوبر١٩٧٣ سعى إلداد إلى البحث عن السبب الأساسي الذي يمكن القول أن بداية الانسحاب من سيناء تنفيذاً للتسوية المؤقتة قد جاءت بسببه. وقد وضع نفسه في موقع المؤرخ المستقبلي الذي يراقب الأحداث، كأنها انعكاس لمواقف الأنبياء- التي كان هو نفسه ينسبها إلى أوري تسفي جرينبرج. ولكن مع التباهي بأن لديه قدرة بالغة على التنبؤ- وطرح تفسيراً تاريخياً متكاملاً لما جرى في سيناء في ذلك الوقت على النحو التالي:

"وبعد مرور وقت طويل سيبدو الأمر كما يلي:

من لم يكن يسعى إلى توسيع حدود إسرائيل هو الذي تسبب في التقصير (٥) المعروف في حرب ٧٣. ومن منع السيطرة الإسرائيلية الفعلية على المقدسات بالقدس هو الذي أسقط الحصون اليهودية التي كانت قائمة على طول قناة السويس.

ومن يترك أرض الآباء لن يورث شيئاً للأبناء بكل تأكيد...

وربما يجد البعض أن التقصير في استخدام اللغة العبرية كان أحد أهم أوجه التقصير. حيث سيظهر في المستقبل أن لا أحد يتحدث العبرية هنا على الإطلاق. وأن كل ما نقرأ ونسمع مترجم. والأنكى من ذلك أن ترجمته سيئة. إذ أن العرب وجميع الأمم الأخرى في العالم عندما يقولون فلسطين يقصدون بها أرضاً واحدة وموحدة ومعروفة لهم جيداً."

إن ادعاء العلم المسبق الذي لا يشوبه شك بشأن تقييم التاريخ للأعمال التي تجرى في الحاضر.. يعكس شرعية الارتباط بالأرض الذي يعبر عنه هذا الادعاء.. وكما كان في استطاعة بيجين القول بأنه استجاب لنداء التاريخ فقد كان في استطاعة إلداد أيضاً أن يكون واثقاً من آراء مؤرخي المستقبل. فرموز المستقبل تتكشف لمن يكون واثقاً من قدرته على فك طلاسم عناصر الحتمية التاريخية التي تتحرك في اعتقاده بناء على قانون خاص بها كما هو الحال بالنسبة للعلوم الطبيعية. ولذلك فإن من يعرف هذا القانون يمكنه أن يفسر ما يجرى في الحاضر، وأن يستنتج منه تنبؤات بالنسبة للمستقبل تأتى كنتيجة منطقية للمعطيات المتاحة له. مثلما تأتى النتائج على المستوى التحليلي نتيجة للأسباب. وتؤدى فلسفة التاريخ على هذا النحو إلى إضفاء نوع من العقلانية على مكانة التعبيرات كعنصر منشيء للحق.. ففلتات اللسان لا تعكس الإرادة فقط، بل وتحدث تحولاً في الواقع المادي يستند إلى التفسير اللغوي للألفاظ.

تنطوي مزاعم إلداد على ثلاثة عناصر: الأول هو النتيجة العملية الناتجة عن الاعتبارات الأيديولوجية، وهذا العنصر يركز على الحاضر وعينه على الماضي. ويوضح أن التقصير الذي جرى في بداية الحرب جاء نتيجة لعدم الالتزام الفعلي بتوسيع الحدود الإسرائيلية. بمعنى أن من لم يكن الدافع الذي يحركه للعمل هو الالتزام بهذا التوسع هو المسئول عن الاطمئنان للأوضاع ومسئول بالتالي بشكل غير مباشر عن التقصير المعروف الذي ترتب عليه. وقد كان محك اختبار مدى التزام الحكومة بتوسيع الحدود هو الأماكن المقدسة. فقد كان الذين منعوا السيطرة الإسرائيلية الفعلية على الأماكن المقدسة - ويعنى بهم وزراء الحكومات التي تولت حكم إسرائيل منذ حرب يونيو ٦٧، وعلى رأسهم وزير الدفاع موشيه ديان - هم السبب في سقوط الحصون اليهودية على طول شاطيء قناة السويس. كان إلداد قد هاجم قرار ديان تسليم المسجد الأقصى للأوقاف لتتولى إدارته بعد حرب يونيو ٦٧ مباشرة. وقد قال أوري تسفي جرينبرج لإلداد بعد الحرب بيومين "إن من يترك الأماكن المقدسة سيترك باقي المناطق". وعلق إلداد

نفسه على قرار ديان بإنزال العلم الإسرائيلي من فوق قبة الصخرة بقوله: "لم يتم حسم أي شيء في هذه الأرض بعد وخصوصاً في القدس. فدولة إسرائيل ليست كفيلة بتحقيق الخلاص". وهكذا عاد إلداد إلى ازدواجية نظرته إلى الدولة- التي كانت واضحة في الخمسينات- احتجاجاً على التنازل الإسرائيلي الرمزي. ولكن فرحة النصر قد أثارت لديه الأمل في أن يصبح من الواضح للجميع في هذه المرة على حد تعبيره: "إن هذه أرض إسرائيل وليست أرض بنى إسماعيل". وقد أرسل لمئير كاهانا بكلمات مماثلة قال فيها: "لقد سميت أرض إسرائيل بهذا الاسم على اسم إسرائيل، لأنها تنتمي لبنى إسرائيل ولا مكان في أرض إسرائيل لأي شخص لا ينتمي لشعب إسرائيل المقدس، لمن لاينتمي إلى الشعب المختار". وقد أبدى إلداد اعتراضه على ما لم يحدث بعد نهاية الحرب قائلا: في السنوات السبع التي مضت منذ حرب ٦٧ لم يتم فرض أمر واقع غير قابل للتغيير من الناحية القانونية بإقامة المستعمرات، وبذلك تكون الدولة قد عبرت عن عدم سعيها لتوسيع الحدود ولم تعتبر أن هذا هو العنصر الحاسم في سياستها. فالأساس هو الأماكن المقدسة، وفي غياب الرغبة في السيطرة على الجبل المقدس لن يكون هناك التزام بالدفاع عن الحصون اليهودية على امتداد قناة السويس. وبذلك يكون إلداد قد أضفى مغزى دينياً رمزياً على الدفاع عن الحصون التي سقطت في الحرب. في محاولة لإعطاء معنى إيجابي رمزي للارتباط بين وجود القوات على امتداد قناة السويس وبين السيطرة على الأماكن المقدسة. وقد كان عدم وجود هذا الارتباط في رأيه هو سبب التقصير الذي حدث في الحرب.

كان العنصر الثاني من هذه العناصر هو السيناريو الذي ترتب على الاعتبارات الأيديولوجية، وهذا العنصر يستشرف المستقبل وعينه على الحاضر. إذ أن الاستعداد لتسوية تنطوي على تراجع عن الوضع الإقليمي الراهن الذي نشأ بعد حرب ٦٧ ليس سوى تخل عن أرض الآباء، يأتي تعبيراً عن الرفض لها والاستهانة بها حسبما ورد في المزامير: "ورذلوا الأرض الشهية" (٦)، وهذا ما سيجعل هذا الجيل ليس له ما يورثه لأبنائه. كان لتبرير ما حدث تاريخياً بأنه نتيجة حتمية لسلوك الشعب في الحاضر دوره في إكساب الشرعية للسلوك البديل الذي يسعى المتحدث لإقناع جمهوره بأهميته. فإذا لم نقم بعمل ما تستوجبه العدالة (وهو ممارسة السيادة الإسرائيلية الكاملة على كل هذه الأرض الخاضعة للسيطرة الإسرائيلية) فسوف يتسبب مبدأ العدالة في إجهاض محاولة تحقيق الأهداف الإنسانية القومية، كالتوريث الذي يقوم على المستوى الرمزي بسد الثغرات بين الجيل الحالي والجيل السابق.

أما العنصر الثالث، وهو استنتاج تاريخي جاء نتيجة لتحليل لغوي فيركز على الماضي وإن كان يفعل ذلك من خلال رؤية مستقبلية. حيث يرجع جذر الإخفاق التاريخي إلى اللغة، أي إلى التعبيرات الخاطئة على المستوى المتعلق بالأرض، والتي يرجع الخطأ فيها إلى مصدرين: الأول هو الترجمة والثاني هو المعنى. فالترجمة هى مصطلح "فلسطين" الذي لم يرد له أي ذكر في اللغة العبرية، والمعنى هو أن فلسطين في اللغات الأوربية هى وصف لأرض إسرائيل الكاملة - "فهى أرض واحدة معروفة وكاملة".

وكانت وجهة نظر إلداد هى أن مصطلح "فلسطين" لا يعبر عن الواقع، بل يهدف إلى خلق واقع، وقد استعرض إلداد -في مقال نشره في عدد خاص من مجلة "الجبهة- هاحازيت" في صيف١٩٦٧- الصراع على السيادة على هذه الأرض، الذي دار بين جيوش إسرائيل والقبائل الفلسطينية المعادية منذ أيام يهوشواع بن نون وحتى الملك داوود. وكيف حسم داوود هذا الصراع. وانتهى حلم فلسطين وأصبحت هذه الأرض كلها لبنى إسرائيل حتى خراب الهيكل الثانى.

عندئذ فقط عاد اسم فلسطين للظهور من جديد.. وعندئذ فقط نصح أحد اليهود الخونة ملوك الرومان باستخراج هذا الاسم من متاحف التاريخ حتى يطوى النسيان اسم إسرائيل، حيث لم يكن اسم فلسطين موجوداً في ذلك الوقت أساساً.. ولذلك فقد كان لاستخدام هذا المصطلح مهمة واحدة أساسية، حيث استخدمه المسيحيون واستخدمه الرومان لهدف واحد وهو إلغاء ملكية بنى إسرائيل لهذه الأرض. وهو ما يعنى أن الاسم الممنوح للأرض هو الذي يحدد الحقوق القومية فيها. ولكن إلداد يذكر أنه منذ خراب الهيكل لم تقم أي دولة في هذه البلاد على الإطلاق، بمعنى أنه لا وجود لدولة فلسطين ولا لشعب فلسطين. فكلاهما لم يكن له وجود ولن يكون له وجود، إذا لم نوجده نحن بحماقتنا.

من تحليل كلمات إلداد يبدو أنه كان مدركاً للتضليل والنفاق الذي ينطوي عليه الزعم الذي طرحه بشأن المهمة المنشئة للحق التي نسبها لاستخدام مصطلح فلسطين. فقد كان هيرودوت هو أول من استخدم مصطلح "السوريين الذين في فلسطين". وذلك بعد رحلاته في الفترة ٤٤٠-٤٦٠ قبل الميلاد، أي قبل دمار الهيكل الثانى بخمسمائة عام، وبذلك يكون هو الذي نحت هذا الاسم الذي أصبحت الثقافات الغربية تطلقه على هذه الأرض. كما يظهر هذا الاسم في التلمود الذي ورد فيه الحديث عن أرض فلسطين التوراتية. وأياً كان الرأي المطروح بشأن نية الإمبراطورية الرومانية من وراء استخدام مصطلح فلسطين فلم يكن لهذا أي أثر يترتب عليه سلب حقوق اليهود في العصر الحديث، ويكفي أن نشير في هذا الصدد إلى وعد بلفور وإلى قرار عصبة الأمم بشأن فرض الانتداب البريطاني على فلسطين. ولكن كل هذا لم يمنع إلداد من استخدام تعبير اليهودي الخائن وهو تعبير معاد للسامية، وذلك في محاولته

لإرجاع الفشل الذاتي اليهودي إلى استئناف استخدام مصطلح "فلسطين".

١. كان هذا هو السبب الذي جعل المفكرين الإسرائيليين يقترحون على الحكومة منذ بداية قيام الدولة البحث عن الأسماء القديمة التي كانت تسمى بها المدن العربية وإعادة إطلاق هذه الأسماء عليها. وبالتالى عادوا يطلقون على الخليل اسم حـ؟ رون وعلى نابلس اسم شخيم وهى الأسماء الواردة في العهد القديم، وكانوا يطلقون على الأماكن التي لا يعرفون أسماءها أسماء قريبة في إيقاعها من الاسم العربي مثل تسمية صفد باسم تسفت أو يخترعون لها أسماء موحية بقدمها مثل تسمية جبل أبو غنيم هرحوماه وهو اسم ليس تاريخياً.

٢. **منظمة بيتار**: منظمة صهيونية دولية لها فرع في إسرائيل، وقد سميت بهذا الاسم كاختصار يضم الأحرف الأولى من تعبير "حلف يوسف ترومبلدور". وهو أحد نشطاء الحركة الصهيونية، مات أثناء اشتباك في تل حى، ودارت حوله أساطير مفادها أنه أثناء سكرات الموت كان يتغنى بأنه يموت في سبيل أرض إسرائيل. غير أن صحة هذه الأساطير أصبحت مؤخراً محل شك كبير نظراً لاكتشاف بعض الباحثين أنه تحدث عند موته باللغة الروسية التي كان يجيدها بحكم أصله، والتي لم يكن أي من مرافقيه يعرفها.

٣. **فلاديمير زئيف جابوتنسكى**: قائد الاتجاه التصحيحي في الحركة الصهيونية. ولد في روسيا عام ١٨٨٠ لأسرة من الطبقة المتوسطة. لم يكن يبدى اهتماماً بالديانة اليهودية في شبابه، غير أنه بعد وقوع حادث شعر فيه باضطهاد اليهود أصبح من غلاة المتعصبين. يعد من أهم مؤسسي الصندوق التأسيسي والفيلق اليهودي. أسس منظمة بيتار والاتحاد العالمي للتصحيحيين، كما أسس الاتحاد القومي للعمال لينافس به الاتحاد العام للعمال (الهستدروت). عارض مشروع تقسيم فلسطين وعارض السياسة البريطانية بشأن الهجرة اليهودية لفلسطين لأنه اعتبرها غير كافية، وشجع الهجرة السرية غير الشرعية بوسائل مماثلة لوسائل التهريب. قاد منظمة الإرجون الإرهابية. ووجهها في ظل قيادته إلى إلقاء القنابل على المدنيين العرب، وذلك لخلق ما أسماه بالواقع الجديد عن طريق إرغام العرب على ترك أراضيهم.

٤. **جاحال**: اختصار لكلمات عبرية تعنى تكتل حيروت والليبراليين، وهو عبارة عن اتحاد بين هذين الحزبين نشأ عام ١٩٦٥ برئاسة مناحم بيجين.

٥. يطلق الإسرائيليون تعبير التقصير على هزيمتهم في حرب أكتوبر. ويزعمون أن الموقف العسكري قد انتهى بالتعادل نظراً لوجود قوات إسرائيلية في الكيلو ١٠١، حيث جرت مفاوضات فصل القوات. بل ويزعم بعضهم أن إسرائيل هى التي انتصرت في الحرب نظراً لأن قواتها كانت أقرب للقاهرة من القوات المصرية لتل أبيب، متجاهلين أن نتيجة الحرب الفعلية تتحدد حسب محصلة التسوية التي تتبعها التي تعبر عن ميزان القوى في الجبهة، والتي اشتملت على انسحابات إسرائيلية متتالية من الأراضي المحتلة.

٦. المزامير: ١٠٦/ ٢٤.

◆ دراسات ◆



إيهود باراك ومحاربة الأشباح (الفصل السادس عشر): نِزال... مُتعدد الجبهات

تأليف: ران أدليست

◆ **ساريد أم نهري:**

كان باراك مُكبلاً بسلسلة لا نهائية من الأحداث والقرارات. وعندما حل يوم عيد ميلاده لم يكن مستعداً للاهتمام بشئ كهذا. ظل وحيداً فى مكتبه لدقائق. لم يكن ما يشغله أنه أتم عامه التاسع والخمسين. قال له مستشاروه: "يا رجل، دع عنك الهموم". ويُتمتم باراك فى رده بكلمات غير مفهومة. وتتصل ابنته من نيويورك لتسأل "ماذا اشترى لبابا فى عيد ميلاده....؟".

حضروا جميعهم فى حفل عيد الميلاد. زوجته نافه، والبنات، والأخوة، الوالدان، ووالدا نافه اللذين جاءا من طبرية. حضرت أيضاً أورنا إنجيل، التى كانت أول من استهل الجدل حول مسألة الانسحاب من الجولان، والداد يانيف الذى كان موجوداً بالقرب من منزله. ويوفال فرانكل من الحزب، ودفيد ليفاى، محامى باراك - حيث جاءوا لمقابلة سبق تحديد موعدها لمناقشة أمور خاصة بالجمعيات الدينية، فانضموا إلى الاحتفال. شارك الحاضرون أفراد الأسرة احتفالاً سريعاً. ثم عاد باراك إلى دوامة الأزمات الملحة.

لم يكن لديه ائتلاف فى هذه المرحلة. فقد انضم أعضاء الكنيست عن شاس إلى الاقتراح الموسمى بسحب الثقة من باراك. الموقف فى شاس كان واضحاً: إذا لم تحل مشكلة نهرى نائب وزير التعليم، فإنهم سينسفون أى اقتراح من الحكومة. وكانت شاس قد طالبت بأن يكون نهرى مسئولاً عن التعليم الدينى فى وزارة التعليم. وأوضح يشاى لباراك أن ساريد لا يمكن أن يكون وزير تعليم للجميع حسب وجهة نظر المتدينين. أما رد فعل ساريد فكان: "على جثتي، سأستقيل إذا حدث ذلك". وأوضح لباراك أنه ليس باستطاعته تعيين مسؤول عن التعليم الدينى وآخر عن التعليم العلماني. باراك مُتعاطف مع ساريد لكنه يفكر فى مصير المسيرة السياسية.

مشكلة باراك هى الوعد الذى قطعه لنهرى عشية التصديق على ميزانية الدولة، بأن صلاحياته ستتحدد فى ١٥ يناير. وانقضى الموعد. لكن ساريد الذى كان على علم بوعد باراك وعليه الالتزام به، لم يجد لنائبه بعد أى صلاحيات حقيقية. يعاود يشاى السؤال: "ماذا عن نهرى وصلاحياته..؟ أم أن هناك مخالفة للقانون". أثار هذا الكلام غضب ساريد وكان رده: "إذا كنتم تريدون اللعب حسب القانون، فاقرأوا المراجع القانونية. ستجدون فيها أن نائب الوزير يتم تعيينه من بين أعضاء الكنيست من قبل الوزير المختص... ويمارس نائب الوزير عمله باسم الوزير الذى عينه وفى إطار ما يُسند إليه من عمل... ومن حق الوزير أن يُقيل نائبه فى أى وقت، ولا يجوز لنائب الوزير أن يستمر فى منصبه عند تغيير الوزير".

الواضح أن المشكلة هى ساريد نفسه، وبحث باراك عن شئ يشغل به ساريد داخل كتلة ميريتس. ووجد الحل عند وزير الزراعة حاييم أورون الوحيد القادر على التعامل مع ساريد داخل ميريتس. ومعه حاييم رامون ليجلسا معه ويحاولان تطويعه قبل أن تتحل العجلة أثناء انطلاقها. جلس الاثنان مع ساريد، وانضم إليهما يشاى، لكن ساريد تمسك بموقفه.

عندما حان الوقت للضغط على شاس من الاتجاه الآخر. هبط فجأة على مكتب باراك تقرير "حركة متابعة كفاءة

الحكم"، مُتضمناً تفاصيل تحويلات غير مفهومة قامت بها وزارة الأديان عن الموسم الدراسى ٩٨/٩٧، بمبالغ تتراوح بين ٤٠٠ و٦٠٠ مليون شيقل لصالح مؤسسات دينية. وتحدث التقرير عن جوانب تشير إلى مخالفات جنائية. وطالبت الحركة بتشكيل لجنة تحقيق. كان من المقرر أن يدرس باراك تشكيل لجنة للتحقيق، ضمن إطار عمل لا يهدف فقط إلى إصدار حكم ما بل فرض عقوبة. ولا يبدو أن شيئاً من هذا قد حرك ساكناً فى شاس، بل على العكس، فأثناء جلسة الحكومة طرح يشاى ما تردد عن تعليقات عاموس كينان، الذى يمثل حجر زاوية فى صرح اليسارية العلمانية المحلية التى تتبنى مبادئ العدل الإنسانى ووصفات المطبخ السياسى الفرنسي. وكان كينان قد قال عن الهجرة القادمة من المغرب أنها "جلبت إلى إسرائيل المشوهين والعُرج والفقراء".

وكان باراك مُطالباً بالرد على إهانة كينان وتهدئة ما سببه من جراح للمهاجرين. بذل كل ما فى وسعه، لكن يشاى لم تكفه بضعة جمل وكلمات سياسية جوفاء، واستغل الفرصة فتقدم بطلبين جديدين: إنشاء جامعة دينية وشبكة بث إذاعى حريدية.

المعروف أن باراك يهتم ببناء شاس كحزب معتدل، وفكرة الجامعة الدينية يمكن استخدامها كأداة لاختراق دائرة اليشيفوت (المدارس الدينية) والجهل، وفى تقديره أن تأييداً محسوباً لها سيجعل من شاس شيئاً آخر. وحيث أنهم يريدون محطة إذاعة دينية، فيمكن تقديم تنازلاً لهم فى هذا الموضوع الآن، ولكن بالمقابل يجب تشجيع أى جهود يبذلها أعضاء شاس للارتباط بالعالم الغربي. وفى تخطيطهم أيضاً إقامة معهد تكنولوجى عليهم تمويله. وباراك مؤمن بأنه عن طريق ذلك فقط يمكن أن يتخطى شاس حاجز الانقسام الطائفي، فأيد بحماس تدبير أى اعتماد مالى لمثل هذه المتطلبات.

كان عوفير حوجى، عضو الكنيست عن شاس، هو الرجل الذى تولى الإشراف على بناء أول معهد تكنولوجى تابع لشاس. وبعد مرور ما يقرب من عام ونصف، أى فى سبتمبر ٢٠٠١، حيث كان باراك قد ترك منصبه كرئيس للوزراء قدمت الشرطة توصيتها للنيابة العامة بمحاكمة عضو الكنيست حوجى بتهمة الحصول على أموال بطريق الغش، نظراً لتسرب أكثر من مليونى شيقل إلى حسابه البنكى نتيجة تقارير مُلفقة عن معهد لم يتم بناؤه على الإطلاق. لقد كان حوجى يقدم تقارير لوزارة العمل والرفاهة التى يتولاها يشاي، عن إنشاء نفس المعهد وعن تشغيل إحدى المدارس، وفى مقابل تقارير كان يُعدها عن حوالى ٧٠ تلميذاً، كان يتقاضى مبالغ شهرية وصلت إلى حوالى مليونى شيقل.

اطلع باراك على أجندته السياسية وعاد فوراً إلى يشاى الذى أطلق صوته العالى احتجاجاً على وقف أموال تصحيح مسار شبكة "هامعيان" التعليمية التابعة لشاس. فما الذى حدث..؟ قال له ساريد وشوحاط أن هناك شكوك بشأن عدم الالتزام بما تم توقيعه من اتفاقات مع شاس، وبشأن إنفاق أموال فى مجالات مجهولة. وغالبية مؤسسات شبكة "هامعيان" التعليمية التى كان من المقرر إغلاقها، مازالت تعمل كالمعتاد. وادعت شاس أن هذه المؤسسات تنتمى إلى جمعيات خاصة تعمل بتمويل مستقل. وقال يشاى لباراك، إن مشلوم نهرى لن يكون شرطياً، وإنه ليس من مهام منصبه أن يرسل رجال الشرطة لإغلاق هذه المؤسسات.

سألوه: "وماذا بعد..؟"، ويرد باراك بشئ من التراخي: "لا بديل آخر، ستُحل الأمور حتماً من تلقاء نفسها".

وبدهشة يسألون: "وماذا يعنى ذلك..؟"

ويوضح باراك: "عندما تصل الأزمة إلى ذروتها، تفرض طبيعتها الحل المناسب". وبطريقة النفس الطويل التى ربما لا تتناسب مع الرغبة فى وضع حد لما يحدث، قرر أن استمرار نهرى لن يقضى على الائتلاف الحاكم. وكان عندما تخرج أزمة ما عن نطاق السيطرة، يردد: "ستعود الأمور وتنتظم داخل مسارها المعتاد".

كان باراك قد أبعد ساريد عمداً عن المشاركة المباشرة فى العملية السياسية، واعتبره مستعداً إذا دعت الحاجه، وأشركه فى موضوعات حساسة أخرى. وإذا كانت هناك أفضلية شكلية لساريد، فهناك إيلى يشاى الذى لديه كتلة أكبر، وهناك يتسحاق مردخاى الذى لديه إحساس أكبر. فليس هناك شئ شخصي. إنه يُبعد ساريد بالذات الذى كان من بين أهدافه الخروج من لبنان والانسحاب من الهضبة السورية، وكان الحوار مع عرفات هو الطريقة التى يُفضلها. حتى الآن كان ساريد يتعامل مع هذه القضايا بشجاعة، رغم أن شخصيته ظلت حاضرة، وتسللت الجفوة بينهما عندما تلقى باراك مكالمة تليفونية من عرفات تركت أثراً لم ينمح عليه. واليوم يرفض أن ينحنى أمام رغبات باراك.

وباراك لا يتكلم، لكنه يبعث بن اليعازر: "إنها حكومة تحت تهديد شاس ٢٤ ساعة فى اليوم لأن أحداً لايستطيع أن يوقف يوسى ساريد. يجب أن توضع نهاية للأمر. لن أسمح لابن زانية أن يتحكم فى حكومة بأكملها... فلن يتغير شئ إن كان ساريد على حق أم لا، لدينا حكومة تحتضر فما الذى فعلناه..؟".

انتظر الجميع بعد هذا الهجوم العلنى أن يتحرك ساريد. لكنه لم يفعل.

وبعث إيلى يشاى بتحذير آخر: "سيدفع باراك ثمن معاملة ساريد السيئة لنهرى".

لكن باراك كان منشغلاً بموضوع أكثر إلحاحاً من وجهة نظره: جمود المفاوضات مع عرفات والبؤر المحلية المُشتعلة

التى من شأنها أن تزيد الموقف تأزماً.

تقول التقارير التى وصلته أنه بمجرد إعادة فتح شارع الشهداء، خرج مستوطنو الخليل مُدججين بما أسموه "مقلاع دفيد" مُزود بكرات حديدية، ألقوا بها على السيارات العربية. تم إلقاء القبض عليهم ولكن ذلك لم يوقف عجلة الكراهية.

◆ وماذا عن شاس..؟

منذ الخلاف الذى نشب حول تسليم الـ ٦,١٪، قاطع الفلسطينيون الاجتماعات مع عيرن. وكان دينيس روس قد سلّم الشعلة لممثل الاتحاد الأوربي، ميجل موراتينوس، الذى استمع بعد وقت قليل إلى عرفات غاضباً: "باراك حاول التخلص منى ثلاث مرات، وهو يحاول أن يُكرر ذلك حالياً مُعتمداً على أبناء شعبى عندما يُعرضنى للإهانة بأن يفرض على شروطه الاستسلامية.. ليس هناك فرق بينه وبين نتنياهو، بل إننى فى الواقع أفضل نتنياهو.. لقد نسى أنه إنتخب بفضلى، لكنه خيب ظنى".

لم يكن باراك قلقاً. يعتقد أنها مسألة تكتيك. بينما يعتقد عامى أيلون أنها أزمة حقيقية. وكان الجزء الأكثر إثارة للقلق وغير المفهوم من الأزمة مع الفلسطينيين هو موقف عرفات. فعندما زار ليونيل جوسبان رئيس الوزراء الفرنسي، جامعة بير زيت، أراد عرفات أن يبدو بمظهر رئيس الدولة القادمة، المنظمة بل والحريصة على حفظ النظام. غير أن التنظيم - قوى الأمن المحلية بقيادة مروان البرغوثي، والمفترض تبعيته لسلطة عرفات - خرقت أوامره علناً، وهوجم جوسبان بالحجارة باعتباره "متعاون" مع إسرائيل.

الضوء الأحمر الذى ظهر بعد زيارة البابا، لينذر بحقيقة سيطرة عرفات، عاد ليسطع مرة أخرى. ولعدة مرات وُضعت على مكتب باراك، معلومات عن احتكاكات بين القوات المقربة من عرفات وبين زعامة "التنظيم" والقوات المحلية فى مخيمات اللاجئين. والسبب هو الحوار الذى يُجريه عرفات مع إسرائيل بينما تحتجز فى سجونها ١٦٠٠ معتقل. عاد عرفات ورجاله وكرروا المطالبة بتحريك وتسهيل عملية إطلاق سراحهم، لكن باراك اشترط أن يتم ذلك ضمن قبول عرفات التوقيع على اتفاقات إطار. ضغط مقابل ضغط. هكذا دارت مباحثات متوترة.

عملياً أوضح باراك لعرفات أن اللجان المختصة تبحث فى أمر المعتقلين، وأنه لا يستطيع التدخل فى عملها. والواقع أن باراك يعارض إطلاق سراح أى مخرب تقطر دماء الإسرائيليين من يده: "لا يمكن إطلاق سراح سجناء قتلوا يهوداً إلا فى إطار اتفاق يضمن عدم وقوع عمليات قتل مستقبلاً". ومن شأن إطلاق سراح من هذا النوع أن يحطم سفينة الائتلاف التى تتأرجح بين أمواج وصخور.

باراك ينتظر بصبر موافقة عرفات للتوقيع على اتفاق إطار. وفى نفس الوقت هو ملتزم باتفاقات إعادة الانتشار وتدعيم سيطرة عرفات. كما أخبر موراتينوس باستعداده للتوصل إلى حل وسط بشأن الـ ٦,١٪ ولكن ليس بالنسبة للقرى القريبة من القدس. فكل ما يتعلق بالقدس مرتبط بإنهاء النزاع. كما أوضح لموراتينوس. لقد أراد أن يضمن دخوله فى طريق تؤدى إلى إنهاء النزاع وليس الخوض فى عملية يقوم فيها بتسليم أجزاء وراء أجزاء دون أن يدرى إلى أين يقوده ذلك. وافق موراتينوس. بشرط أن يلتزم باراك بتسليم أبوديس وعزرية والرام، كما تلتزم إسرائيل بالمرحلة الثالثة من إعادة الانتشار.

لم يستجب باراك. فلديه مشكلة داخلية. مفادها أن الليكود طالب بالاقتراع على مشروع قانون أساسي: القدس عاصمة إسرائيل. وقّع عليه فوراً كل من "يسرائيل بعاليا"، و"إسرائيل بيتنا"، و"الاتحاد القومي"، والمفدال، وتبعتهم كتلة "يهدوت هاتوراه" (يهودية التوراه). وفجأة قفز رونى ميلو من حزب الوسط وانضم إلى الموقعين. ولك أن تخمن ما الثمن الذى أراده فى المقابل.

سأل باراك: "وماذا عن شاس..؟".

قال بوندى: "وقعت. كان يشاى لدى شارون لتنسيق المواقف بشأن القدس، وتوجد غالبية تصل إلى ٨٠٪ عضو كنيست تؤيد القانون.

فيما بعد قال يشاي: "قلت لباراك عشرات المرات أن يتعاون معي. لو حدثنى بصراحة عن أبى ديس منذ البداية، كنت سأشرح له كل شئ. إن شباب الليكود يتفقون مع الخط الذى التزم به، كان باراك مُخطئاً لكنه عنيد ولديه قناعة بأنه يعرف كل شئ ويستطيع أن يفعل بمفرده كل شئ".

بالفعل باراك لم يدعُ يشاى للنقاش حول أبى ديس، لكنه درس المعارضة الرئيسية وقرر أن عرفات سيُضطر للانتظار فى هذه المرحلة. ليس لمزيد من التقسيم بل كجزء من الاتفاق الكامل.

موضوع القدس أثار المتعصبين أيضاً، وأنشئ موقع على شبكة الإنترنت يدعو إلى تصفية باراك. وسُمِى الموقع باسم تشيرنا موسكوفيتش. يُفهم منه أنها زوجة أرفين موسكوفيتش، رجل الأعمال الذى موّل إنشاء الحى المتنازع عليه فى "هارحوما" (جبل أبوغنيم). وعلى شاشة الموقع الألكترونى تتحرك صورة باراك وهى تحمل اسم "عدو الشعب اليهودى"، وفى أى وضع يُشار به إلى الصورة وبضغطة على الفارة يحدث انفجار للصورة ويُسمع صوت أنين ألم. وبعد اكتشاف

الموقع رفضت أسرة موسكوفيتش التعليق، ولكن ما أثاره الموقع من أصداء واسعة داخل إسرائيل جعل السيدة موسكوفيتش تدعى أن الموقع سُمى على اسمها بالاحتيال.

فى مقابل التعاطى المعقد مع عرفات، تحدثت تقارير وردت إلى باراك عن استعداد سوري. وأن شوارع دمشق تظهر فيها لافتات كبيرة تقول: "خضنا الحرب بكرامة، وسنصنع السلام بكبرياء".

ما كان من باراك إلا أن بعث بأمنون ليفكين لشفايتس مُتنكراً، لمقابلة مسؤولى الاستخبارات السورية، إبراهيم عمر وعلى خليل. كان مستعداً ليُثبت لسوريا أنه مُلتزم بخط ٤ يونيو كخط افتراضى لإقامة الحدود، على أن تكون القاعدة التى مفادها أن خط الحدود ليس واضحاً بدقة، والتى تم التفاهم بشأنها فى عهد رابين، هى أساس استئناف التفاوض. وفى المقابل فإنه يطلب تصريحاً سورياً علنياً، يُفيد الالتزام بقطاع من عدة مئات من الأمتار فاصل عن بحيرة طبرية. بينما يتحدث السوريون عن بضع عشرات من الأمتار. ويبدو أن هناك ما يمكن التحدث بشأنه، ولكن شيئاً ما لم يكن مكتوباً.

كان من المتفق عليه خلال جولة دينيس روس مع السوريين أنه بعد إعلان باراك تبدأ الاتصالات لمواصلة المفاوضات التى توقفت فى شيبردستاون.

وكانت مشكلة باراك هى فنية الكشف عن الالتزام بخط ٤ يونيو، دون التنازل عن شئ ولكن بما يُشبع رغبة السوريين بدون ورقة مكتوبة. والفكرة التى قبل بها الأمريكيون والمصريون والسوريون هى أن يلتزم باراك بإعلان ذلك فى جلسة الحكومة.

وفى جلسة الحكومة قال: "إننا لا نقدم أى التزام للأسد، لكننا لا يمكننا أن نمحو الماضى". كانت تلك هى كلمة السر التى بدأ يبنى عليها بالتدريج الاعتقاد المؤدى إلى نتيجة مفادها أن هذا هو الوقت المناسب للمضى فى التفاوض، الذى كانت بدايته مع يتسحاق شامير عندما ذهب إلى مدريد قابلاً بقرار الأمم المتحدة ٢٤٢، الذى يعنى الاستعداد للتنازل عن أراض احتللناها عام ١٩٦٧، ومن بعده واصل رابين الذى أودع لدى الأمريكيين تعهداً بأنه إذا تم الوفاء بشروط إسرائيل فى المُفاوضات مع السوريين، فستوضع حدود ٤ يونيو ١٩٦٧ على الخرائط الرسمية – وطبقاً لهذه الوديعة أكمل بيريس المفاوضات بعد مقتل رابين – لكن المسيرة توقفت مع نتنياهو الذى تفاوض بصورة غير مباشرة عن طريق رون لاودر على أساس خطوط ٤ يونيو". وبكل وضوح أضاف: "كل هذه الالتزامات أوجدت فى الجانب السورى إحساساً بأننا مستعدون لتسوية على أساس خط ٤ يونيو".

❖ انتقل كلام باراك بكامله إلى أرجاء العالم:

ووسط الضجة التى أثارها اليمين بعد أقوال باراك أمام أعضاء الحكومة، كان رده عليهم: "ما الذى يُخيفكم..؟ فربما التزمت بالاستفتاء".

كانت وجهة نظر يتسحاق رابين أن الاستفتاء هو طريق غير مباشر للاقتراعات الأيديولوجية فى الكنيست. وإذا كان الشرط هو أن يكون الاتفاق مُقنعاً بالنسبة له أولاً، فرابين حينئذ كان واثقاً أنه سينجح فى إقناع الشعب، وإلا كيف سيُمرر قانون الاستفتاء داخل الكنيست. ورأيه أنه إذا كان لديه اتفاق بالفعل – فسيمرر القانون وبأغلبية كبيرة. "لأن هناك اتفاق بالأحرف الأولى، وأى محاولة من أعضاء الكنيست والأحزاب لإسقاط قانون الاستفتاء، ستبدو وكأنها محاولة لنسف سلام حتمى على مرمى البصر".

صحيح أنه لو كان بمقدوره تجاهل مسألة الاستفتاء لفعل، لكنه ورث عن رابين الالتزام بالاستفتاء، وقد دُفع إليه أثناء الانتخابات، وبالتالى لا مفر منه الآن.

استعد الليكود للهجوم. وقدم سيلفان شالوم اقتراحاً بإجراء اقتراع تمهيدى يتطلب أغلبية لا تقل عن ٦١ عضو كنيست لحسم مسألة الاستفتاء من عدمه، وبعد ذلك فقط يُعرض الاتفاق للاستفتاء. وحسب الاقتراح، يجب أن تزيد نسبة الموافقة عن ٥٠٪ من أصحاب حق الانتخاب وليس أغلبية عدد المشاركين فى الاستفتاء، حتى يُقبل الاتفاق.

لقد استهدفت هذه المناورة تحييد ما يزيد عن ١٥٪ من أصوات العرب وإحياء فكرة أن العرب ليس لهم أن يُقرروا مصير الاستيطان فى هضبة الجولان. وهى مناورة تستند إلى فئات متزايدة فى المجتمع الإسرائيلى لا تفهم أو لا تتقبل مبادئ الديموقراطية.

كان أول تعليق لباراك: "إنه أمر غير مقبول، وغير مناسب، وفيه تحطيم لقواعد اللعبة الديموقراطية".

وفكر فى شئ آخر، ما الذى سيقوله السوريون..؟ وما الذى سيقوله العالم..؟

على أية حال، أصدر نائب المستشار القانونى يهوشع شيفان بياناً صريحاً أوضح فيه أن المطالبة بأغلبية تتجاوز ٥٠٪، أمر يتناقض مع المبادئ الأساسية للحياة الديموقراطية".

واستعد باراك لتصويت الكنيست. وفى المروحية التى أقلته إلى مستوطنة ماتسفيه رامون، اصطحب معه عضو الكنيست مكسيم ليفي، وحاول إقناعه بأن القانون المقترح من سيلفان شالوم يُعد عاراً قومياً والتزم ليفى مع باراك بلهجة

مُحايدة. فأخوه الكبير دفيد ليفي، الذى دعم باراك بعد ما أعلنه بشأن الالتزام الإسرائيلى بخط حدود ٤ يونيو، على وشك أن يدعمه أيضاً هذه المرة، ويشغل باراك الطريقة التى سيصوت بها ليفى الصغير. وكان بوندى قد أخبره بالخلاف الشديد بين الأخوين. غير أن باراك لم يفهم الصلة بين خلاف الأخوين ومصير الدولة.

وسأل باراك: "ماالذى يحدث فى شاس".

كان قد وافق، سعياً للتهدئة - فى هذه المرحلة، على قانون يسمح بانضمام قضاة شرعيين حريديم إلى محاكم شؤون الأسرة. فهل يكفى هذا ليتخطى الاقتراع..؟ لا يبدو ذلك.

من ناحية أخرى فقد التزم شارون بتأييد أى اقتراح دينى حريدي. وأصدر الحاخام عوفيديا توجيهاته لأعضاء شاس، بطريقة أبوية ورمزية، بأن يؤيد الجميع سلفان شالوم.

اجتاز مشروع القانون القراءة الأولى، اقترع ٢٦ من أعضاء الائتلاف، بما فيهم ليفى الصغير. لصالح القانون.

عاد باراك إلى مكتبه بابتسامة ساخرة، لكن شيئاً ما مُتجمد على وجهه. طلب من السكرتارية عدم تحويل أى مكالمات إليه. افترض باراك أن قوى الديموقراطية ستنتصر فى نهاية الأمر على الفكرة العنصرية المختبئة وراء القانون. فالقانون سيُعرض على اللجنة التشريعية، وستتمكن الغالبية الائتلافية من نسفه. لكن هذه الوصمة ستبقى على جبين دولة إسرائيل.

دخل بوندى فوجده جالساً على مقعده، مُمتعض الوجه، لم تبق على خديه سوى أطلال الابتسامة الساخرة. وضع بوندى أمامه استطلاع رأى كان من المقرر أن يُنشر نهاية الأسبوع. وفيه يعتقد ٧٢٪ ممن شملهم الاستطلاع أن باراك لم يفِ بالتزاماته، و٥٧٪ لا يثقون فى الاعتماد على باراك لإجراء مفاوضات مع سوريا. والأسوأ: أنه حتى من بين الذين انتخبوه، هناك ٦٦٪ يعتقدون أنه بالفعل لم يفِ بالتزاماته.

علّق باراك: "استطلاع آخر !إننى مُلتزم أمام الناخب وليس المُشارك فى الاستطلاع"، لكنه يدرك فى قرارة نفسه أن نتائج الاستطلاع تعكس الصورة الحقيقية للوضع. وعلى مكتبه قائمة بأسماء الأصدقاء الذين اتصلوا به وينتظرون رد الاتصال. عشرة أسماء كلهم أصدقاؤه تقريباً. لكنه لا يعرف أن لدى السكرتارية وبحوزة مندل قوائم بمئات الأسماء. إنه فى أشد الحاجة للهدوء، لينجلى الوضع أمامه. الأصدقاء الحقيقيون سيفهمون ويلتمسون العذر. على أية حال، كان قد سمع أصداء لما يتردد من شكوى الأصدقاء من أن الذى كان بشوشاً فى وجوههم، خاصة قبل الانتخابات أدار لهم وجهه بعدها وأصبحت جملة.. "تحدثت مع مندل منذ شهرين لأقابل باراك إيهود ولم يرد على بموعد.." هى شعار التعارف الذى يتداوله خائبو الرجا فى باراك. "حاول أن تجد لهم مواعيد فى أقرب فرصة"، هكذا قال باراك لمندل.

***ليست مسألة شخصية، بل سلام:**

إنها مسألة طبيعية. لكنها ليست مجرد ظاهرة شخص ينتظر أن ترد عليه باتصال هاتفي. بل ارتبطت الظاهرة بهؤلاء الذين يتوقعون المقابل، الذى لا يقف عند حد منصب ما أو وظيفة بل اعتراف شخصى بالجميل، الذى يصبح فى مرحلة ما "كارت بلانش" يعنى أن يرعى باراك شئونهم، وهو ما لم يكن باراك مُستعداً للقيام به.

◆◆◆

مساءً، وبعد الهزيمة فى الكنيست، انتظره مع آخرين وزير المالية أفرهام شوحاط، الذى جاء ليُقدم لباراك تقريراً عن حالة إضراب الأطباء المستمر. ولم يكن فقط إضراب الأطباء وإضراب الدوائر الحكومية، هو ما يهدد بقضم أجزاء أخرى من الائتلاف. فهناك أيضاً السيدة العجوز التى ترقد على فراش المرض وكان باراك قد وعدها بالعلاج أثناء الحملة الانتخابية. وكذلك ما سيلحق بالخدمات التى تقدمها وزارات الحكومة للمجتمع من أضرار.

باراك كان جاهزاً لموجة قادمة من التذمر، قال لشوحاط: "لا بأس إنها السنة الأولى، ولا مجال الآن لتقديم أموال لكل من لديه مطالب، الأمر الذى سيؤدى إلى زيادة العجز وتباطؤ التنمية التى تمثل المصدر الأهم لتوفير أموال نحل بها المشكلات الحقيقية".

ضغط عليه الوزراء "ذوو التوجهات الاجتماعية" (١) لتقديم الأموال التى يمكن أن تحل مشكلات تهدد الائتلاف، لكنه رفض. وأيد موقفه شوحاط. وتمسك تماماً باقتصاد السوق، باستثناء حالات الاضطرار السياسى ذات الصلة بالعملية السياسية أو الحالات الإنسانية الطارئة.

وفى رده على من سألوه لماذا لم تستجب لمطالب الأطباء والمُعاقين والطلاب، قال: "سيكون الأمر بمثابة فوضى قومية ومقامرة بمصير اقتصاد ورفاهية المواطنين، والمواطنون لا يفهمون ما يحدث فى العالم اليوم. هناك ١٥٠٠ مليار دولار تدور فى أسواق العالم كل يوم، إنه سوق مفتوح، سريع، وقاسى لا يأخذ شيئاً فى الاعتبار." وهو يُترجم ما يحدث فى العالم إلى سياسته الاقتصادية بالقول: "إنه اقتصاد سوق تكنولوجيا مُتقدمة مع بعض الرحمة".

إذا كان بالإضافة إلى الحفاظ على مستوى المعيشة الحالى للمواطنين، سيكون مُضطراً لتحمل زيادة العجز، سعياً لتهدئة أو لإسكات قطاعات أخرى، فستتقلص الميزانية الخاصة بالأزمات المستقبلية، كالحرب مثلاً، التى يمكن أن تقع إذا

لم تحقق المفاوضات مع الفلسطينيين والسوريين أى نتيجة.

ويقول باراك: "فى دول أخرى، يفهم المواطنون جيداً العلاقة بين حكومة لا تُنفق بإسراف وبين تنمية طويلة الأمد. أما عندنا فمازالت الخرافة الاجتماعية "ما الذى أجنيه أنا" هى السائدة".

وبصبر نافد يرد على الادعاءات المطالبة بمعالجة التمييز بين الطوائف وبالعدل الاجتماعي، التى يطلقها شاس والحريديم والعرب: "عن أى عدل اجتماعى يتحدثون..؟ كالعدل الذى كان فى رومانيا الشيوعية..؟ كانوا جميعاً متساويين هناك. ولم يكن الفرد يملك شيئاً. إذا نحينا من المجتمع الإسرائيلى الحريديم والعرب. فإننا نُصنف ضمن دول غرب أوربا بمتوسط دخل يتجاوز ٢٠ ألف دولار سنوياً للفرد".

فسألوه: "إذن من أنت، باراك الاجتماعي..؟"

"حسب تصوري، فأنا اشتراكي، ولكن اشتراكية ديموقراطية. واعتبر نفسى فى إطار الدائرة السياسية التى أتحرك فيها محسوباً ضمن يسار الوسط: مثل كلينتون، وبلير، وجوسبان، وشرودر. إنهم المؤهلون لتلبية متطلبات السوق العصرى مع الإحساس بالتكافل".

والواقع أن باراك لديه قناعة بأنه خلال سبع أو ثمانى سنوات ستصبح إسرائيل إحدى الدول المُتقدمة على مستوى العالم، فى العلوم، وفى التكنولوجيا، ومستوى التعليم، والثقافة، والبنية الأساسية، ورعاية الضعفاء.

◆◆◆

دخل حاييم رامون على باراك. كان مُنزعجاً من الشد والجذب الذى لا ينتهى بين باراك وساريد ووسائل الإعلام وشاس. وتوصل إلى نتيجة مفادها ضرورة التضحية بساريد، ويبرر ذلك بالقول: "أنت تريد أغلبية للعملية السياسية.إذن عليك حل مشكلة مشولام نهرى. وبسرعة".

حرك باراك رأسه بالرفض. لكنه قال: "أو - كى. ولكن فى الوقت نفسه يتم سحب مشروع القانون الذى يستهدف إضافة قضاة شرعيين إلى محاكم شئون الأسرة. فلا معنى لأن نتنازل لهم عن أشياء طوال الوقت دون أن نرى منهم أى مقابل".

خرج رامون واتصل بين اليعيزر. تحدث معه حول ترتيب لقاء مع الحاخام عوفيديا. لابديل عن ذلك. يجب أن نقول لصاحب البيت أن الأمر لا يمكن أن يستمر هكذا. الآن يتضح أن نهرى ليس هو مشكلة العملية السياسية. بل ساريد، ساريد يُصعب الموقف. وباراك لا يفهم ما الذى يريد. حتى على مستوى إدارة الأمور. فإن باراك يمكنه أن يُناور ويُحاور بل ويسخر أحياناً مع جماعة شاس، ولا يتحمل مشاكسة جاهل علماني. فهو لا يُطلق العنان لكلمات قد تؤخذ عليه. فهو لا ينطق أسم 'عوفيديا' على مسمع من الآخرين بدون ألقاب، ويجرى معه محادثات بمنتهى التقدير والاحترام اللائق. لكن ساريد لا يتورع عن الصدام بصفاقة.

عندما سألوا ساريد عما يفعله يوم السبت، قال بتبجح: "أعمل طبعاً. للأننى لا أكتفى بأداء التزامات فى بقية الأيام".

إنه لا يتعامل فقط بطريقة ضرب الرأس فى الحائط مع نهرى وشاس، بل ذهب إلى أبعد من ذلك ووافق، وفى هذا التوقيت بالذات، على إدراج أشعار محمود درويش، عضو منظمة التحرير الفلسطينية وشاعر فلسطينى قومي، ضمن مناهج التعليم، وفتح أمام باراك جبهة أخرى. باراك مُندهش: "ماذا أصاب هذا الرجل..؟ هل يُدير المعركة الآن بهذه الطريقة..؟".

◆ **إشراقات الصباح للانسحاب من لبنان:**

مرة أخرى، كان الهدف هو المفاوضات مع سوريا. باراك ينتظر ردوداً على بيانه أمام الكنيست، الذى قدم ضمانات أمنية للأسد من أجل المباحثات المستقبلية. "إننا لن نمحى التاريخ" قالها وأعاد للذاكرة موقف شامير وبيرس ورابين من حدود ٤ يونيو. وبالفعل صدرت من دمشق إشارة عن طريق باتريك سيل: "تطور مهم". اعتقد باراك ضرورة أخذ الإشارة 'بجدية وحذر'. لم يمر يوم، وأراد فاروق الشرع أن يكون ذلك مكتوباً. فقال باراك: " لينسوا أمر أى ورق مكتوب". لكن الأمريكيين أوعزوا إليه بأن الأمر قد فهم، وأن ولى العهد السعودى الأمير عبد الله، الرئيس الفعلى للدولة، فى طريقه إلى دمشق محاولاً تحريك الأسد عشرات الأمتار عن خط المياه.

وفى مقابل البيان طالب باراك بكبح جماح حزب الله. سيساعده الهدوء فى الأيام القادمة للإعداد المُسبق لتنفيذ الانسحاب بسرعة وبدون خسائر. عارض السوريون انسحاباً غير مُتفق عليه كجزء من الانسحاب من لبنان، فقال باراك لكلينتون: "إننى لست مُلزماً أمام الأسد بشئ، وإذا أراد انسحاباً بالتنسيق معه، فليأت ويُوقع اتفاقاً".

كان الضغط على الأسد بواسطة انسحاب من جانب واحد، بمثابة "تجربة ممتعة". وقع الأسد تحت الضغط وأدرك منطقياً أن هناك ما يمكن أن يخسره. ولكن المشكلة أنه فضّل أن يبقى فى مكانه. وبالنسبة للمباحثات. فقد توجه أمنون ليفكين وأورى ساجى إلى أوربا، وتباحثا مع مبعوثين سوريين ونقل إليهم باراك استعداده للتطبيع مقابل التوصل إلى اتفاقات. استمع إليهما المبعوثان بإصغاء. لكن الرد تلقاه باراك من كلينتون، عندما أبلغه قبل لقائه مع الأسد بأن التطبيع

سيكون فقط بعد إخلاء المُستوطنات. وكان باراك أكثر ميلاً للموافقة.

"إذا توصلنا لاتفاق، فمن الذى سيهتم إن كنا سافرنا إلى دمشق قبل إخلاء المستوطنات أم بعدها". قرأ استطلاعات الرأى العام، التى تشير إلى أن انعكاسات فكرة الانسحاب من جنوب لبنان قد أتت ثمارها. فهناك أغلبية تصل إلى ٨٠٪ تقريباً تؤيد الخروج من لبنان. وبسرعة قرأ شارون والليكود خريطة الرأى العام، وانضموا إلى التوجه إلى الانسحاب وقرر باراك أن يمتنع عن التعليق على تغير موقف شارون فى أعقاب التغير الذى طرأ على الرأى العام، رغم أن مُستشاريه نصحوه بالضغط عليه لينتهز فرصة هذا التحول لينال من المعارضة. فرفض بشدة وفى رأيه أنها مسألة قناعات. فهو يحافظ على خيار الليكود فى حال احتياجه لشارون. لم يكن يريد الاصطدام برواسب تتحول فيما بعد إلى حواجز لا لزوم لها.

فى بداية مارس عُرضت أمام باراك خطة الجيش الإسرائيلى للانسحاب بدون اتفاق مع السوريين. تقدير الموقف أن امتثال جيش لبنان الجنوبى هو مقدمة للانسحاب، ولابد من القيام بتمهيد سرى مُسبق. طرح باراك على جلسة الحكومة اقتراح الانسحاب من لبنان. وهذا القرار من شأنه أن يُشرك الحكومة فى المسؤولية الجماعية عن الخطوة الوشيكة، وستصبح النتيجة المنتظرة أداة فى يد كلينتون فى مباحثاته القادمة مع الأسد حول ترتيبات الجولان. لم يُوجه باراك الدعوة لحضور جلسة الحكومة، لا إلى رئيس الأركان العامة ولا رئيس شعبة الاستخبارات العسكرية (أمان). اللذين يُديران معركة خفية ضد الانسحاب لا تخلو من الهجوم أحياناً.

لقد كانت واحدة من الجلسات التاريخية التى شهدتها حجرة اجتماعات الحكومة الإسرائيلية. فمنذ ١٨ عاماً، فى الخامس من يونيو ١٩٨٢، وفى نفس الحجرة، اقترح مناحم بيجين على الحكومة الموافقة على دخول الجيش الإسرائيلى إلى لبنان. وقال بيجين من المكان الذى يجلس فيه باراك الآن: "صدقونى، البديل كارثة، وقد قررنا ألا نتعرض لأى كارثة أخرى".

لم يمض يوم على قرار باراك، إلا وأعلن رئيس الأركان: "من المتوقع أن تستمر الحرب حتى بعد انسحاب الجيش من لبنان.. والسؤال هو هل نحن مُضطرون لدفع ثمن أفدح مما ندفعه الآن، سواء من حياة جنودنا أو مواطنينا".

وجاء رد باراك عليه فى احتفال حضرته قيادات الجيش الإسرائيلي: "إن لم يسد الهدوء بعد الانسحاب، فإننا سنرد بكل قوة".

◆◆◆

بعد ظهر اليوم المقرر فيه اجتماع القيادة عُرضت على باراك خطة "إشراقات الصباح" الخاصة بالانسحاب من لبنان. فى الوقت الذى أمر فيه باراك بإعداد خطة ذات صلاحيات ثلاث: قدرة على الإنذار لمدة شهر، وعدة أيام، وعدة ساعات. والمقصود بهذه الخطة هو تحريك ١٤ موقعاً لمسافة مائة متر إلى داخل الحدود اللبنانية. حتى تنشأ بذلك منطقة فاصلة تمنع وصول طلقات الأسلحة الخفيفة إلى المستوطنات الموجودة على طول خط الحدود مع لبنان، وشق ١٤ طريق ربط جديدة، و تنظيم مجموعة حماية لـ ٢٨ مستوطنة الملاصقة للحدود و لل٦٥ مستوطنة الأخرى التى تليها جنوباً.

كان من الواضح أن خطة بناء تلك المواقع داخل الحدود اللبنانية ستكون بمثابة عمل استفزازي، وينطوى على تحد، سواء بالنسبة له، أو بالنسبة للبنان، أو بالنسبة لما اتفق عليه مع كوفى أنان والأمم المتحدة. فقد تعهد له أنان بأنه سيسعى لدى مجلس الأمن لزيادة القوات الدولية المشاركة من ٤٠٠ إلى ٧٠٠٠، لكن باراك لم يُطلع أحداً على الأمر. ولا حتى رئيس الأركان. لقد كان الجدل دائراً حول المائة مليون شيقل التى تنتظر تصديق وزارة المالية. فباراك يدرك أن أحداً لن يحرك ساكناً طالما لم يوقع الخطة التى بمُقتضاها تبقى المواقع داخل أراضى إسرائيل.

وعلى خلفية الاجتماع حلّق سؤال "كيف ننسحب"، والواضح أن حزب الله سيهدد مؤخرة المُنسحبين، وصور الانسحاب تحت النيران من جبل الشوف، عام ١٩٨٥ تختزنها ذاكرة الضباط القدامى ضمن ما تبقى من تجربة لبنان. و تعلقت عيون الضباط بباراك الذى لم ينبس ببنت شفة. كان باراك قبل بضع سنوات فقط قائدهم الأعلى الذى لا يُشق له غُبار. واليوم يتعاملون مع باراك المسؤول الأول عن الجيش - بينما موفاز لا يريد أن يلعب دور فتى المراسلة أى الدور الثانى - الجميع يفهمون كل شيء. ولكن يبقى الإطار الحاكم رسمياً. وعليه فباراك الآن هو صاحب الكلمة الأخيرة. وهو بصفة عامة يعتمد على موفاز و لا يريد أن يضر بصلاحياته لما يتمتع من إحساس حقيقى بالمسؤولية.

استقرت على مكتبه معلومات استخبارية خطيرة عما يجرى داخل مثلث سوريا، وحزب الله، و منظمات الرفض الفلسطينية: فهناك تقارير تشير إلى نقل مدافع ١٣٠ ملى من منظمات الرفض الفلسطينية إلى حزب الله. ووفقاً للتقديرات لم يكن الهدف من هذه المدافع هو ضرب أحد المواقع أو قتل بعض الجنود، وإنما القيام بمحاولة إعطاب الأجهزة الإلكترونية المنتشرة حول المواقع. و قد لقى خمسة عناصر من جيش لبنان الجنوبى مصرعهم من جراء انفجار عبوة ناسفة. فكان لزاماً على باراك أن يُثبت للحد ورجاله مدى تمسكه بالتزاماته تجاههم تتجاوز الحدود حتى سوريا.

فأمر الجيش الإسرائيلى بالانقضاض ليس فقط على المدافع التى تم تحديد مواقعها بدقة بالقرب من أحد المعسكرات السورية، بل أيضاً على أى منصة إطلاق صواريخ الكاتيوشا التى يتم تحديد مواقعها، حتى لو كانت فى منطقة المعسكرات السورية.

قام الطيران بقصف مداخل المعسكرات السورية. واعتقد باراك أن الرسالة قد وصلت. وقد ذكر المتحدث باسم الجيش الإسرائيلى أن الهجوم قد وقع، لكنه (وبأمر من باراك) لم يذكر أنه وقع على المعسكر السوري. وأخبر باراك كل من كلينتون ومبارك، وانتظر رد الفعل مؤتمر وزراء الخارجية العرب المنعقد فى ذلك الوقت. فطالب فاروق الشرع بقرار يقضى بأن تقطع مصر علاقاتها بإسرائيل فى حالة قيام إسرائيل بالهجوم على أهداف لبنانية، وينطبق ذلك أيضاً على الدول العربية الأخرى التى لها مكاتب رعاية مصالح فى إسرائيل (تونس والمغرب وعمان وقطر). وقد عارض ذلك عمرو موسى وزير الخارجية المصري. واعتبر باراك ذلك انتصاراً، لكنه التزم أمام مبارك وكلينتون بالاستمرار فى الحوار مع عرفات.

وبينما عرفات يجأر بالشكوى، كانت موجة التحذيرات من عمليات هجومية جديدة تزداد، وتجرى عملية استقصاء وملاحقة لاثنين من أعضاء حماس تسللوا إلى داخل إسرائيل. وفى مكتب باراك توضع التدابير اللازمة مع عامى أيلون ورجاله. ويتردد سؤال مُثير: هل لعرفات علاقة بهذه الموجة من التهديدات..؟ إذا كانت الإجابة بنعم، فعلاقته غير مباشرة. وعلى أية حال، ليست هناك معلومات تؤكد ذلك، سواء بالنسبة له أو لأي من رجاله المقربين بل على العكس، فالاتصالات الجارية مع دحلان و رجوب تعكس شعوراً مؤكداً بالتفاؤل، فهناك تعاون ومشاركة على المستوى التنفيذى لتحقيق مهمة مشتركة، ألا وهى التسوية والسلام. هذا هو انطباع رجال جهاز الأمن العام (الشاباك) الذين التقوا بهم. وطالب عرفات قادة حماس والجهاد بتهدئة فعلية طالما أنه هو يُفاوض من أجل إقامة الدولة الفلسطينية. ولكن منظمات الرفض الفلسطينية تفهم الموقف بشكل مختلف، ومتمرد، فهم يُنشئون ويستخدمون خلايا تعمل حسب تصورهم.

أبلغ رجال عرفات جهاز الأمن العام (الشاباك)، بمعلومات عن خلية تخريبية ترتاد المنطقة، لكن أحداً لم يعرف ما الذى كان يدور فى رأس عرفات، وهل كان يعتقد أن صداماً دامياً يمكن أن يخدم أهدافه، ومنها التضحية برجاله. وتبددت هذه الهواجس، بعد أن تم القبض على الخلية نتيجة التعاون بين الشاباك وجهاز الأمن الفلسطيني. وأصبح عامى أيلون على قناعة تامة بأن استمرار الجمود فى المفاوضات سيؤدى إلى الانفجار، وأن الأمر يتطلب عملا يبعث على الارتياح.

التقى باراك مع عرفات فى قاعة الاستقبالات بمطار بن جوريون. وضم اللقاء أيضا دفيد ليفى وأبو علاء. كان عرفات فى أمس الحاجة إلى إنجازات. وكان باراك فى جعبته بعض الاقتراحات: إطلاق سراح بعض السجناء في القريب العاجل، بمجرد أن تنتهى اللجنة من عملها، فتح الممر الآمن الشمالي، الإفراج عن إيرادات ضريبة المشتريات المحتجزة فى إسرائيل لأسباب بيروقراطية.

وسأل عرفات: "ماذا عن الـ ٦,١ ٪..؟ بما فيها القرى الواقعة فى منطقة القدس، ماذا بشأنها..؟"

أجاب باراك الذى كان مازال تحت تأثير التعاون فى القبض على الخلية التخريبية: "الأمر لدينا لا يتم كما هو الحال لديكم، هناك مناقشات تتم، وآمل أن تنتهى هذه المسألة خلال أسبوع أو أسبوعين، ولكنى أريد أن أعرف ماذا عن اتفاقات الإطار. فليس المهم هو ما يتم تسليمه الآن، وإنما التسوية الكبرى. فعلينا أن ننهى اتفاقات الإطار وصولاً إلى التسوية النهائية. وسيكون الأمر سهلاً بالنسبة لى ولك، لنعرف ما ستحصلون عليه، ونحن أيضاً".

وقد قرروا الالتقاء مرة أخرى فى اليوم التالى فى رام الله للاتفاق على تواريخ نهائية. حيث احضر باراك معه فى اللقاء قوائم السجناء، ووثائق خاصة بنقاط الخلاف بشأن اتفاق الإطار للتسوية النهائية، التى ستتم مناقشتها بحضور الرئيس مبارك. وقد انفض اللقاء بإعلان أن "الثقة قد عادت".

وبمناسبة عودة الثقة قدم عرفات هدية لباراك،عبارة عن وثيقة جلدية قديمة، وأخبره بأنه قد حصل عليها أثناء إحدى زياراته لليمن. وقال لباراك: "وجدتها مكتوبة بالعبرية، فقررت أن أعطيك إياها".

وفى المساء، بينما كان يتفحص الوثيقة الجلدية، حضر إلى مكتبه إيلى يشاي، ليحكى له الأزمات الناشبة مع يوسى ساريد. وتأكد باراك أنها فعلاً مكتوبة بالعبرية.

طالما أنها من اليمن..؟ فقد اقترح يشاى استدعاء نهرى لأنه تتلمذ على حاخام يمني. وعندما جاء نهرى وفحص الوثيقة وأكد أنها جزء من الجمارا.

قال باراك: "يجب وضع هذه الوثيقة فى مركز التراث اليمني".

ثم عادوا إلى مشاكل ساريد - من أشعار محمود درويش، إلى انتهاك حرمة يوم السبت وتجويع العاملين فى التعلم. وبعد أن خرج نهري، قال له يشاي: "لابد أن تفصل فى الأمر قبل أن يقضى علينا".

قال باراك: "ليس بوسعى أن أتخلص من ساريد كما أننى لا أريد ذلك، ولكن يُمكننى أن أواصل الضغط".

غير أن ساريد لم يتوقف عن ممارسة مهامه كوزير للتعليم. إذ أن قراره بإدراج أشعار محمود درويش ضمن الخطة التعليمية تسبب فى طرح الاقتراع بسحب الثقة من الحكومة. باراك أوضح أنه يعارض إدراج هذه الأشعار فى المناهج التعليمية. لكن ذلك لم يمنع ما يُمكن اعتباره هزيمة فى الاقتراع: حيث صوّت ٤٨ ضد، و٤٢ صوتاً مع، وبالطبع كانت شاس والمفدال ضد الحكومة (بينما تخلف ممثلو يسرائيل بعاليا عن الحضور). والطريف أن الذى توقع أن يرى باراك فريسة للقلق، رآه فى حالة اطمئنان وارتياح. وكان تعليقه: "مهمتى ليست الفوز فى عمليات التصويت بسحب الثقة وإنما هى التوصل إلى تسوية سياسية، حتى لو كنت مُضطراً لاجتياز١٧ تصويتاً بسحب الثقة".

عاد باراك إلى مكتبه بخطى ثابتة فوجد مذكرة من كلينتون تتعلق بموضوع الـ ٦،١٪ التى التزمت إسرائيل بها تجاه عرفات حسب ما تم الاتفاق عليه فى شرم الشيخ. راجع باراك موقف عرفات بعد التسليم وسعيه إلى الإعلان المفاجئ عن دولة فلسطينية:، فالفلسطينيون سيستحوزون على ٤٣٪ من أراضى الضفة الغربية، منها ١٨٪ تحت سيطرة فلسطينية كاملة و٢٥٪ خاضعة لسلطة مدنية، بينما تقتطع منطقة تخضع لسيطرة إسرائيلية بما لا يسمح بإدارة سلسة لدولة.

ولكى يتمكن باراك من تسليم هذه المناطق، عليه أولاً أن يحصل على موافقة مجلس الوزراء المصغر. فتباحث مع يشاى بخصوص عقد جلسة لهذا الغرض، الذى قال له بوجه عابس:"هذا يتوقف على ما سيقدمونه..؟ فرد باراك: "نعم، يتوقف على ما سيقدمون".

إنه بالفعل يحتاج إلى شاس فى المعركة الصغيرة بشأن تسليم بعض القرى فى محيط مدينة القدس. ولكنه فى الوقت نفسه يستعد للمعركة الكبرى. فقد كان عوديد عيرن يجرى مباحثات سرية حول إطار للتسوية النهائية، ويطرح أفكاراً حول تسليم السيطرة على أحياء عربية فى الشمال والجنوب، من منطقة قلنديا وحتى رأم الله. وكان القصد من وراء تلك الأفكار هو "استبعاد" المزيد من الفلسطينيين عن النطاق الإدارى للقدس ودولة إسرائيل. والتركة التى ورثها باراك تضم أكثر من ٢٠٠ ألف مواطن فلسطينى إسرائيلى داخل الخط الأخضر، وخصوصاً القدس، وهو يدرك أن تلك المدينة وهذه الدولة إذا كانت لديهما الرغبة فى الحياة، فعليه أن يعمل على تخفيض هذا العدد بصورة مؤثرة. المشكلة أنه إما أن يفعل ذلك باقتطاع أجزاء منها، يكون بمثابة استنزاف سياسى دائم، أو بإحداث فرقعة مُدوية من خلال التسوية النهائية. والواقع أنه يُفضل الطريقة الثانية.لذا فهو يمضى باتجاه التسوية النهائية. وبناءً عليه، فهو مُستعد لإعطاء عرفات شيئاً ما فى زمام القدس. وعليه أن يفعل ذلك بحذر، ودون أن يُحطم الائتلاف.

والمعركة تدور حول ثلاث قرى فى منطقة القدس: أبوديس، الرام، والعزيرية. وكل أعضاء الائتلاف الحاكم على اختلاف انتماءاتهم، ينظرون إلى هذه القرى باعتبارها جزء من "القدس التى نملكها إلى أبد الآبدين". وقد هاجم حاييم رامون المعارضة بقوله: "إن مزاعم المعارضة بأن هذه القرى هى جزء من القدس، هى فى مُحصلتها مناورة لضرب العملية السياسية".

وبعيداً عن هذه الحرب الكلامية، يواجه باراك مشكلة أخرى مزمنة تخص عمليات التصويت فى مجلس الوزراء المصغر وفى الحكومة، بما فى ذلك المعارك الجانبية التى يثيرها موضوع القدس. لقد أعلن باراك فى جلسة الحكومة أن "القدس الموحدة هى عاصمة دولة إسرائيل". لكن القدس التى يعنيها لا تتضمن هذه القرى. وبسبب هذا الكمين السياسى المؤدى إلى مزلق خطر، وخاصة تلك الحُفر التى تحيط بموضوع القدس، يجب على باراك أن يناور قدر الإمكان ليُرضى عرفات وفى نفس الوقت يضمن بقاء الائتلاف.

وكخطوة أولى قام باراك بتجميد البناء حول القدس، يشمل ذلك جفعات زئيف، ومعاليه أدوميم، وجوش عتسيون، وهار أدر وبيتار الشمالية. وعلى الفور ردت وزارة الإسكان التى يتولاها يتسحاق ليفى بالتخطيط لبناء عشرات الآلاف من الوحدات السكنية فى القدس الكبرى. وقصد الوزير من ذلك "زيادة عدد سكان المدينة حتى عام ٢٠٢٠ إلى ربع مليون يهودي". وليفى يؤمن بالمعجزات الإلهية، لكن باراك مُقيد بواقع عام ٢٠٠٠: حيث تكشف الزيادة السكانية عن أن عدد السكان اليهودى فى القدس زاد بنسبة ٠،٩٪ على الأقل، بينما وصلت الزيادة فى عدد السكان العرب إلى ٤٪ تقريباً (٣،٧٪). لم يشأ باراك أن يرد بأى إجراءات ضد ما أعلنه الوزير من خطط للبناء، لكنه قال: "ستخضع التوسعات لمدى الاحتياجات".

عملياً هو فى المرحلة الثانية من المُضى باتجاه تسليم الـ ٦،١٪ التى وعد بها عرفات ولم تُعرض على مجلس الوزراء المصغر. وها قد عُقدت الجلسة. وأخذ ينظر إلى وزراء المجلس المصغر من حوله، ويفكر كيف سيقنعهم "بأكل الضفدعة" - أى كيف سينجح فى تمرير الأمر. اعتبر باراك أن دانى ياتوم هو نقطة الانطلاق. وبالمناسبة، كان ياتوم قد صرح فى حديث لصوت إسرائيل، أنه فى حال الانسحاب القادم، لايجب أن نستبعد احتمال تسليم عرفات، العزيرية والرام وأبوديس. وقد استمع أعضاء المجلس الوزارى المصغر من معسكر اليمين إلى هذا الكلام واستشاطوا غضباً، وانتظروا الجلسة على أحر من الجمر.

وفى الجلسة التى أعدت للتوضيح. أحضر باراك خريطة تتضمن ما مُجمله ١٠٪ والتى سيتم تسليم ٦,١٪ منها لم ترد أى كلمة عن أبى ديس والرام والعزيرية. فاعتبرت خارج الموضوع. التزم شارنسكى وليفى الصمت. كانت المناورة فى محاولة تمرير 'عنتا' فى هدوء - وهى قرية قريبة من مرتفع زئيف ومستوطنة نافيه يعقوف. ولكنها تقع خارج نطاق بلدية القدس. ويسكن فيها حوالى ٦٠٠٠ نسمة تحت إشراف السلطة مدنياً، وحوالى ٤٠٠ شخص يحملون هوية إسرائيلية. وهى فرصة للتخلص من إحدى العقبات الضاغطة على عنق المدينة.

وبعد أن اتضح لحماة أسوار إسرائيل أن القرى الثلاثة ليست ضمن خطة التسليم، شعروا بالارتياح ولم يتكلم أحدهم فى الموضوع، ولكن اتضح أن 'عنتا' (٢) سيتم تسليمها. وعندما خرجوا اتضح لوزراء المفدال ويسرائيل بعاليا أن 'عنتا' ضمن الـ ٦,١٪ ثار قليل من الجدل. وهدد شارون بتحويل المفدال إلى اليسار وليبرمان إلى 'يسرائيل بعاليا'. وأعلن موفاز: "ليس بمقدورنا أن نطلب من الجيش تسليم 'عنتا'، لوجود معسكر صغير تابع للجيش هناك". حتى إيهود أولمرت، رئيس المدينة، والذى من المفترض أن يسعد بالتخلص من آلاف المواطنين غير اليهود، بدأ يُلقى قنابله الإعلامية وانضم إلى مظاهرات احتجاج ضد تقسيم القدس على يد باراك. وبهدوء قال له باراك: "إهدأ، فلن أسلم 'عنتا'"، لكن أولمرت سارع إلى مظاهرة صغيرة كجزء من صراع القوى داخل الليكود.

وفى الجلسة التالية للمجلس الوزارى المصغر، أعلن كل من ناتان شارانسكى وايلى يشاي، بعد أن انضم إليهما دفيد ليفي، أنهم ليسوا على استعداد لتسليم 'عنتا'، وبوضوح أكثر قالوا: "إذا قمت بتسليمها، فلن نبقى فى هذه الحكومة." كان باراك يستمع إليهم وعلى وجهه ترتسم علامات الغضب. وبعد أن أبعد 'عنتا' 'مسمار جحا'، وأعاد ليفى إلى صفه، حظى تسليم ال ٦,١٪ بالموافقة فى التصويت حيث جاءت النتيجة بأغلبية ٣ ضد ٢. وثار ساريد لاعتباره أن ذلك خضوع لليمين. لكن باراك اعتبره أفضل شيء حدث له هذا الأسبوع.

وعلى أرض الواقع، تم فى هدوء تام نقل ٦٪ إلى المنطقة A، مُتضمنةً بعض القرى العربية والآف الفلسطينيين. وقد أعطى حسم باراك انطباعاً بأن هناك شيئاً ما تم الانتهاء منه. وواصلت الحياة المعتادة إيقاعها فى المناطق، وكان الإحساس بالسُبات الذى جثم على المستوطنين هو أهم عنصر فى إجراء المحادثات مع السلطة.

◆ نجراف المسار السورى:

وصل البابا يوحنا بولس الثانى فى زيارة تاريخية. ليت باراك نال البركة من رجل دين متسامح إلى أكبر حد، يسع إنسانية وإخاء وتعايش، وليته طلب حتى الصفح منه، ليس بالقوة التى طلب الصفح بها من السفارديم (اليهود الشرقيين)، ولكن بصوت أعلى قليلاً من الهمس المتأثر منه. ولكن باراك كان غارقاً مع الحاخام عوفيديا.

يرى باراك فى تأييد البابا لعملية السلام، بالصيغة الإسرائيلية، أمر حاسم فيما يتعلق بالمداولات حول القدس. صحيح أنه ليس طرفاً فى الموضوع ولكنه بلا شك شخصية لها وزنها وتأثيرها فى العالم، أجمع. ويا له من مذاق أن تخرج بنقطة أو اثنتين من هذه الزيارة. والمتفق عليه أن يتحدث البابا عن معاناة الشعب الفلسطينى (فهذه واحدة لهم) ويعرب عن أسفه لدور الكنيسة فى كارثة النازى (وهذه لنا). وهو ماحدث بالفعل. وكان باراك وفايتسمان فى استقباله لدى نزوله من الطائرة، ومعهما أكبر حاخامين فى إسرائيل، بينما تغيب يسرائيل لاو والحاخام بكاشى دورون. لأنهما يعتبران أنه أمر دينى خاص، غير أن وزراء شاس الأربعة لم يكونوا فى استقباله كذلك، حيث كانوا يستعدون لاستقبال عيد البوريم، واستوعب باراك الموقف. وقد قال البابا، وبخاصة تعليقاً على الاستقبال الخالى من رجال الدين، فى نهاية زيارته: "إن كرسى البابوية قد اعترف على الدوام بحق الشعب الفلسطينى فى إقامة دولة و بحقه فى العيش آمناً بين بقية الشعوب المجاورة".

بعد مراسم استقبال البابا قال مارتن إنديك إن كلينتون سيعود من جولته فى الشرق ليلتقى بالأسد. كان تصريح باراك فى الكنيست قد حقق هدفه، وتوجه الأسد إلى جنيف، ولكن لم يتضح ما الذى سيطرحه بشأن بحيرة طبرية. واجتمع باراك بوزراء ميريتس. فقد كان عليه أن يجعل شاس تتراجع عن التمسك بأغلبية الثلثين فى اقتراع الكنيست على مقابلة كلينتون والأسد. فمعنى مثل هذا الاقتراع أنه بلا ائتلاف، ومن شأن ذلك أن يُوقف الانطلاق إلى اتفاقية، وبالطبع سيلمح للعالم كله، بما فى ذلك سوريا، أنه ليس هناك أمل ويا خسارة الوقت الذى أُهدر.

قال ميريتس: "هناك اتصال لعقد قمة فى جنيف"، والطريق إلى القمة يمر عبر ائتلافه المستقر.

وقد بدأت المقابلة مع وزراء ميريتس ودية. وكان يوسى ساريد قد بدأت تتغير نظرته منذ فترة لباراك. قال له باراك: "أعطى لنهرى ما أعطته شولاميت ألونى للحاخام مايا نائبها." فرد ساريد "وحتى هذا لا يصلح".

قال باراك لوزراء ميريتس محاولاً أن يثبت ما يقوله بهدوء "ليكن فى علمكم، إن موضوع نهرى بالنسبة لشاس مثل موضوع السلام بالنسبة لميريتس".

قال ساريد: "لا يجب أن تقلق سواء بالنسبة لنا أو للسلام، فحتى لو كنا خارج الائتلاف فإن التأييد تلقائى لصالح أى مسيرة للسلام".

وقال ران كوهين: "وبعيدا عن هذا، فبدلاً من مطاردتنا، عليك أن تراجع ما يحدث فى هذه الأيام لدى الوزير سويسا".
قال باراك بدهشة: "ماذا يحدث لدى الوزير سويسا..؟"
فحكى له كوهين كيف أن سويسا يرفض تسوية مشكلة البدو فى النقب حتى لا يكون مُطالباً بالتزامات لا أريد الخوض فيها".
أضاف حاييم أورون أن: "شاس أعلنت أنها لن تؤيد قانون المساواة بين الأجناس، وقدمت طلباً بإضافة حاخامين إلى المحكمة الحاخامية العليا".
استوعب باراك كل هذه الشهادات، وهو ما زال يعتقد أنه من الممكن، ولو مؤقتاً، الامتثال للعاصفة. كان ساريد يفيض مرارة ولم يكن مُستعداً للبدء فى إصلاح المسار ولا لوضع أموال "صندوق التعليم" الذى كان يحتاج إلى إعادة الترتيب.
حينما اتضح أن ساريد لن يمتثل أو يخضع، رفع يشاى ثمن تأييده لباراك: فبخلاف الصلاحيات لنهرى وبدء تنفيذ اتفاقيات الإصلاح بالنسبة لشبكة التعليم الدينى "معيان هاحينوخ" (نبع التعليم). والاستيفاء القانونى للقناة الخاصة بشاس، طلب يشاى إطلاق يد شاس فى تعيين مُدراء الشركات التابعة لوزير البنية التحتية إيلى سويسا. ولم يكن واضحاً لباراك إذا كان ذلك من باب المشاغبة الزائدة، أم ضغوط سياسية داخلية منظمة للضغط فى كل أرجاء الملعب للتخلص من ساريد. وساريد نفسه قال فى أحد أحاديثه مُعلقاً: "إنهم يحاولون الانقضاض علي".
واستمر يشاى طوال ذلك اليوم فى التحذير: "غطرسة ساريد. ستؤدى إلى حل الائتلاف".
أيقن باراك أن ساعة الحقيقة مع ميريتس قد حانت، وصرح للمرة الأولى: "السلام أهم من ميريتس".
كان من المقرر، فى يوم الأحد التالي، أن يلتقى كلينتون مع الرئيس الأسد فى جنيف ومازال باراك يفتقد ائتلاف حقيقى يستطيع الاعتماد عليه فى الانطلاق إلى التوقيع على اتفاق. تحدث مع كلينتون الموجود فى باكستان. وأطلع إنديك على موقف إسرائيل وإمكانية انضمامه للقمة. كانت الاحتمالات تتلاشى ولكن الفرصة قائمة لتصويب طلقة واحدة فى الاتجاه الصحيح. الخلاف (كالمعتاد) يتمثل فى خط المياه واعتراف إسرائيل بحدود الرابع من يونيو عام ١٩٦٧.
ويسترجع باراك: "لقد قلنا لهم إذا سيطرتم على أراضى أخذتموها بالقوة فلا تدعون شرعية دولية للحدود. فإذا كان هناك منطقة عازلة حسب الاتفاق، فلتكن منطقة عازلة.. أعطانا القانون عشرة أمتار من بحيرة طبرية، صحيح أنتم بالفعل قبل عام ١٩٦٧ سيطرتم على طبرية، ولكن لم ينص القانون الدولى على ذلك".
باراك يستعرض كل ما طرح: "هناك أيضاً مناقشات دون المستوى، تفترض أنه إذا تحركت بحيرة طبرية للخلف، حينئذ تتحرك الحدود مع المياه، كما يقول السوريون، ولكن فى هذه الحالة كانت لنا تحفظاتنا أيضاً. قلت لهم، إذا كنتم تريدون استقراراً حقيقياً، فلنتجه إلى حلول مُبتكرة، يمكن الكشف عن جزء منها مقدماً، كنا على استعداد أن نعطيهم المنحدرات مقابل بضع مئات من الأمتار شرق بحيرة طبرية".
أعرب كلينتون عن تفاؤله، وأعلن عن أمله فى ألا تؤدى بضع مئات من الأمتار إلى وقف مسيرة تاريخية كبيرة فى الشرق الأوسط. وافق باراك وأعلن أنه إذا سار الكل فى اتجاه واحد كما ينبغي، فإن باراك وكلينتون سيسافران إلى دمشق للقاء الأسد. كان كلينتون يبتهج لأى فكرة غير تقليدية قد تؤدى إلى ضجة إعلامية وتاريخية. وتحدث عن ذلك مع الشرع، الذى قال بأدب: "سأدرس الأمر. أي: "لماذا أنت مضطرب العقل هكذا.. سيدى الرئيس".
ورغم ذلك أخذ كلينتون طريقه إلى جنيف مُستبشراً (حاملاً فى جُعبته تعهداً بأن يحاول تمرير مساعدات لسوريا فى الكونجرس بشرط أن لا يقوم باراك بتحريك اللوبى اليهودى ضدها). كما كان لديه اقتراح، ويحتاج لموافقة باراك عليه لعرضه على الأسد: الإعلان من جانب باراك عن حدود الرابع من يونيو ٦٧، الانسحاب خلال عام من الهضبة، سيطرة إسرائيلية على بحيرة طبرية وسيطرة سورية على الحما، تعلن سوريا تعهدها بإضفاء الصبغة المدنية على حزب الله، تسيطر إسرائيل على مصادر مياه نهر الأردن، الدان، الحصبانى، وبنياس وأن تلتزم سوريا بعدم المساس بها.
قال باراك لإنديك: "كلينتون سيعرض خطته، ولكن عليه أن يكون واضحاً: إننى لن أعود للخط الدولى الذى يمر لعدة أمتار من بحيرة طبرية. وسأطلب قطاعاً يبلغ عشرات الأمتار يضمن السيطرة على الأقل الطريق الشرقى الذى يطوق طبرية".
ارتاب باراك فى أن يتحرك أى شئ دون أن يلتقى الزعيمان المعنيان، هو والأسد، وجهاً لوجه.
كلينتون المستنفد القوى أخذ على عاتقه دفع المسيرة إلى الأمام، حقيقة أن الأسد سيذهب إلى جنيف كانت مُشجعة، وفى واحدة من المرات النادرة غادر الأسد دمشق، إن الاندفاع الفجائى يسمح بإطلاق التوقعات، كعادته يقلل باراك من أهمية الحدث، ويبرر: "ليس هناك تأكيدات بأن تسفر قمة كلينتون - الأسد عن استئناف المفاوضات، وإذا كان الأمر كذلك، فليس هناك ما يؤكد أن تتوصل الأطراف إلى اتفاقية". وهو يدعو إلى مراجعة كل المقابلات السورية الإسرائيلية التى بلغت ١١٠ منذ مدريد وحتى شيبردستاون لنعرف نتيجة واحدة، هى أنه لا يوجد شئ يستحق التهنئة.
التقى الأسد وكلينتون فى جنيف، هذا لقاؤهم الثاني. سبق والتقيا للمرة الأولى فى جنيف عام ١٩٩٤. هذه المرة

هناك عنصر إضافى فى المعادلة التقليدية للحوار الإسرائيلى السورى، يمكن أن يؤثر فى كل شئ: الأسد يحتضر، وعليك أن تدخل إلى رأسه المريض لتعرف ما الذى يدور فيه. تقديرات الاستخبارات تشير إلى علم الأسد بأن أيامه معدودة.

◆ الأسد تعامل بعجرفة :

لن تستطيع أن تفهم ما يدور فى رأس الأسد فى تقييمه للاستخبارات . فالأسد يعرف أن أيامه فى الحياة معدودة، واعتبارات نقل سلطة الدولة لابنه والصراعات المصاحبة على الإرث، قد تكون المفتاح لاتفاق مع إسرائيل. وربما تكون أيضاً غطرسة وتشدد الساعات الأخيرة دون صلة تذكر بما يدور بين كلينتون وباراك.

باراك فى مكتبه، والرئيس الأمريكى على الخط: "لم يوافق". قالها كلينتون وأضاف: "الأسد رفض مناقشة أى شئ قبل أن يحصل على ما يسميه (كل أرضي)".

ثم قال كلينتون لباراك: "الكرة الآن فى ملعب الأسد وأنا أتوقع الاستمرار، وسأحاول الخروج من المأزق".

وسأل باراك: "وما هى احتمالات الاستمرار".

أجاب كلينتون: "ليست كبيرة، ولكن من الضرورى أن ننتظر أسبوعين أو ثلاثة". كان باراك يستشعر ضياع الفرصة.

وعندما تحدث إلى شعبه، قال باراك: "لقد تعرفنا على أوجه الخلاف لكننا لم نتمكن من التوصل إلى حلول بشأنها. كانت مشكلة المشاكل أن الأسد لم يتنازل عن ضرورة الوجود عند بحيرة طبرية. أما بقية المسائل فكان من السهل حلها. وكنا قد تفاهمنا على أنه بالعودة إلى حدود ٤ يونيو ١٩٦٧ فإنهم سيتركون لنا البحيرة. وحتى الآن لم يحدث ذلك. فلننتظر. على الأقل حتى يفهموا أننى ذكرت الحقيقة طوال الوقت".

وكان باراك يتلقى تفاصيل المباحثات من كلينتون، وكان يدرك فى قرارة نفسه أن مجرد الاستمرار قد يؤدى إلى اتفاق، وإن لم يكن فى الظروف الحالية. وقبل لحظة تفجر الموقف، وافق الأسد على 'تطبيع تحت المراقبة'. ومحطة إنذار فى جبل الشيخ يشرف عليها أمريكيون وفرنسيين و'طرف ثالث'. لكنه تمسك بمطلبه 'بتعكير 'بحيرة طبرية.

وعلق باراك: "من ناحيتي، له أن يُعكر بحيرة جنيف".

وقد أعتقد مارتن إنديك فى تحليله أن: "فى ديسمبر ٩٩ حينما كان الأسد مُستعداً للاتفاق، كان باراك مُتردداً. والسبب كان سياسياً داخلياً، ناهيك عن الطباع الحادة التى يتميز بها الإسرائيليون. لم يكن باراك يريد أن يكون حاداً الى حد الهمجية. وفى أبريل ٢٠٠٠ حينما كان باراك على استعداد للاتفاق، لم يكن الوقت مُناسباً للأسد. لأنه كان مشغولاً بتوريث الحكم لابنه. أما فيما يتعلق بالملف الفلسطينى فقد كان باراك مستعداً ليُنحى فيه جانباً الاعتبارات السياسية الداخلية، وأن ينتحر سياسياً".

ولا يتفق باراك مع إنديك فى رأيه. ولا يعتقد أنه كان انتحاراً سياسياً وقال: "الأمر يرتبط بالتفاوض من أجل المصلحة الإسرائيلية".

كان باراك يشعر بخيبة الأمل. وكان يرى أن التشابه كبير بين ما حدث فى شيبردستاون وما حدث فى جنيف. تمثل ذلك فى الرغبة السورية المتصلبة فى فرض شروط وإملاء مطالب، وفرض التزامات إسرائيلية سياسية على سوريا حتى قبل إجراء المفاوضات. واتضح لباراك أن الأمتار العشرة الأخيرة لن تكون لهم، و قد ألمحت إسرائيل خلال مباحثات سابقة مع الأمريكيين إلى استعداد سورى لإبداء مرونة تجاه عشرات الأمتار. ورغم ذلك رفضوا الدخول فى مفاوضات.

سألوا باراك: "وماذا الآن..؟"

فقال: "الآن..؟.. الآن سنخرج من لبنان ونعود إلى المسار الفلسطيني".

كعادته دائما لا يفقد باراك الثقة بنفسه.

وأطلق باراك رصاصة الرحمة المؤقتة، بقوله: "إذا لم يكن الأسد مُستعداً للسلام فلن أُجبره على ذلك، ويبدو أن السلام سيكون عليه أن ينتظر الجيل التالى من الزعامة فى سوريا".

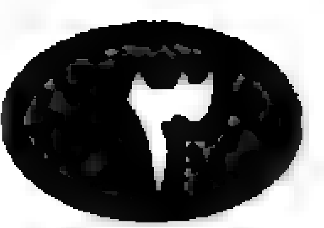
---

(١) الوزراء ذوو التوجهات الاجتماعية: هم الذين خاضوا انتخابات الكنيست ببرامج انتخابية تهتم فى المقام الأول بما يعانيه المواطنون من مشكلات اجتماعية وطرح وسائل لحلها.

(٢) عنتا: قرية أو بلدة صغيرة، تقع شمال القدس بالقرب من طريق القدس - رام الله. عدد السكان حوالى ١٥ ألف، وتضم عدد من العائلات العربية على رأسها عائلة حداد، والبلدة بها حى يُسمى عنتا الجديدة بينما اسمه العربى 'ضحية السلام'. ويُذكر أن عدداً من السكان بالبلدة قد تلقوا أمراً بإخلاء منازلهم تمهيداً لهدمها، من أجل بناء الجدار الفاصل، واتجه خمسة الآف من سكانها الـ ١٥ ألف، لاتخاذ إجراء قانونى ضد القرار، بمقتضى بطاقات الهوية التابعة لمدينة القدس التى يحملونها.

يُرجى النظر فى www.haaretz.com فى قسم المقالات.

دراسات ◆



المجتمع المدنى فى إسرائيل بين التعبئة والوفاق (الفصل الأول): الملامح الأساسية للمجتمع المدنى الديموقراطي

بقلم: ياعيل يشاى - ترجمة وإعداد: د. أشرف الشرقاوى

***ما هو مفهوم المجتمع المدني..؟**

يتشكل تعبير المجتمع المدنى من كلمتين: المجتمع / والمدنية. المجتمع ليس مجموعة عشوائية تجمعت رغم أنفها فى مكان واحد، ولكنه أيضاً ليس كياناً غيبياً غير واضح المعالم. فالمجتمع ليس مجرد مجموعة من البشر تحتمى من المطر أمام باب أحد المحال التجارية أو تقف فى طابور أمام صراف أحد البنوك، ولكنه مجموعة من البشر بينها علاقات متبادلة تتسم بالتواصل وتقوم بقدر أو بآخر على حرية الاختيار. وإذا تحدثنا عن إسرائيل فإنها ليست بلده صغيرة يعرف أبناءها بعضهم البعض. ولكن تعبير "المجموعة" المشتق هو وتعبير المجتمع من أصل لغوى واحد يكتسب أهمية خاصة فى إسرائيل. فالمجموعة التى يخدم أفرادها معاً فى الجيش أو يتعلمون معاً فى الجامعة أو ينشأون فى نفس الحى يشكلون مجتمعاً. ويستلزم إطلاق وصف "مجتمع" على مجموعة معينة توجد علاقات متبادلة بين أفرادها، تقوم على الشعور بالانتماء وعلى الهوية المشتركة. فالتضامن مع هوية مجتمع معين يعنى الانتماء إليه. وانتماء الفرد لمجتمع يعنى أنه جزء منه، سواء كان هذا المجتمع حياً أو مجموعة من الأصدقاء أو طائفة دينية أو جماعة من هواة الطبيعة الذين ينطلقون لمشاهدة الطيور. ويمكن وصف المجتمع بأنه جماعة سكانية ذات هوية جماعية مشتركة تجمع بين أكبر مجموعة من أفرادها الذين يعيشون فى مساحة معينة من الأرض. وهذه الهوية قد تكون هوية قومية ذات ملامح ثقافية وتراثية مشتركة، وقد تتمثل فى الشعور بالانتماء الذى لا يشترط لوجوده المشاركة فى القومية. وتعد حالة الارتباط الرسمى بالدولة الذى يتمثل فى بطاقة الهوية وجواز السفر أقل قاسم مشترك يجمع بين أبناء المجتمع، بينما المصير المشترك هو أكبر قاسم مشترك يجمع بينهم فى الماضى والمستقبل.

تعبر كلمة المدنية عن البعد الجماهيرى فى الظاهرة الاجتماعية. ويقصد بها النشاط الذى ينقل الفرد من ساحة العمل الفردى الشخصى إلى ساحة العمل العام. وقد تتجلى المدنية فى الارتباط بمؤسسات الدولة أو فى معارضة هذه المؤسسات، وقد تمثل الحكومة أو تعبر عن السعى إلى تقويضها واستبدالها بأخرى. ويظهر مفهوم المدنية من خلال محاولات وصف ماهية المجتمع المدني. فالمجتمع يصبح مدنياً عندما يسود بين أفراده اتفاق على كيفية تسوية النزاعات والتغلب على تعارض المصالح، وكيفية التنظيم والإدارة والسيطرة، وتنظيم السلوك الذي يلتزم به الأفراد على الساحة العامة وتحديد حدود له. وبهذا المفهوم لا تكون الحدود حدوداً إقليمية وإنما تكون حدوداً اجتماعية وقيمية، تحدد إطار الحقوق والواجبات. فالمدنية إذاً لا تمارس القهر أو التمييز أو مصادرة الحقوق، ولا يفرض قواعدها سوى المبادىء الديموقراطية القائمة على المبادىء الثلاث التى أرستها الثورة الفرنسية، وهى مبادىء الحرية والمساواة والإخاء.

ترجع جذور مصطلح المجتمع المدنى فى الفكر السياسى إلى عصر الإمبراطوريات اليونانية والرومانية. ففى ذلك العصر كان المجتمع المدنى يعتبر جزءً من الدولة، التى كانت هى الكيان الأعلى حسبما وصفها أرسطو، وكان الهدف الأسمى لكل إنسان هو أن يكون مواطناً مدنياً. وهو ما يعنى أن يمارس السياسة. ولم يكن تحقيق المرء لذاته ممكناً سوى فى مجال العمل العام. كما كانت هناك أهمية سياسية للأعمال التى تبدو للوهلة الأولى منفصلة عن الدولة. ففى

الإمبراطورية الرومانية القديمة على سبيل المثال. كان كل شيء يعتبر ممارسة لواجب مدني حتى إنجاب الأطفال. وقد أدت سيطرة الكنيسة على جميع مؤسسات المجتمع إلى وتهميش الجدل بشأن المجتمع المدني. ولكن مع بداية عصر التنوير عاد المفكرون إلى الاهتمام به. وأدى انهيار النظام الكنسى الذى تسيطر فيه الكنيسة على شئون الحكم وتناقص قوة الكنيسة، وزيادة الملكية الفردية وبزوغ نجم الطبقة البرجوازية إلى قيام نظام اجتماعى جديد أتاح لفئات سكانية معينة تطوير حياة لا ترتبط بنظام الحكم. وفى نفس الوقت تزايد السعى إلى الحرية وإلى التحرر من الحكم الاستبدادي. وهو ما تجلى فى وقت لاحق فى الثورتين الأمريكية والفرنسية. وقد اعتبر كبار المفكرين أمثال هيجل وماركس أن المجتمع المدنى هو الساحة التى يمارس فيها الفرد حريته وحقه فى الملكية والسعادة. لم يعد المجتمع أداة فى يد الدولة. بل أصبح كياناً مستقلاً فى حد ذاته. وتم التأكيد على مبادىء الحرية الشخصية التى لا تخضع لرؤية شاملة سواء كانت هذه الرؤية سياسية أم أخلاقية. بل تأتى نتيجة للعلاقات الشخصية التطوعية. وانطلاقاً من هذا ظهرت الافتراضات الأساسية الثلاثة التى قام عليها المجتمع المدنى الحديث وهى:

-للمجتمع المدنى منظمات مستقلة تختلف عن منظمات الحكومة.
-أعضاء هذه المنظمات مواطنون مدنيون يتجمعون عن طيب خاطر من أجل العمل المشترك.
-يؤمن هؤلاء الأفراد بمبادىء إنسانية جوهرها المشاركة والتعاطف والشفقة.

وبالتالى فإن للمجتمع المدنى مؤسسات تتسم بالاستقلالية. كما أن مؤسساته قائمة على العمل المشترك وعلى مبادىء التضامن والاتفاق. وقد كان اليكسيس دى توكفيل- الذى قام بتوثيق الحياة فى أمريكا فى بداية القرن التاسع عشر- من أكبر المدافعين عن المجتمع المدني، وكان يعتبر أن المنظمات التطوعية هى العنصر الأساسى فى النظم الديموقراطية. فقد جاء توكفيل الفرنسى الأصل من دولة قوية تحاصر الفرد وتحد من حرية حركته. واصطدم فى الولايات المتحدة بالخوف من استبداد الأغلبية التى تفرض إرادتها على الأقلية بعد الفوز فى الانتخابات. وأدى ظهور النظم الديموقراطية فى أوروبا (بعد نحو مائة عام من نشر كتاب "الديموقراطية فى أمريكا" الذى ألفه توكفيل فى عام١٨٣٥) إلى تزايد مخاوفه من هذا الاستبداد. غير أن حماس الفيلسوف الفرنسى لأفكاره نجح فى جذب آخرين لاعتناقها بعد الحرب العالمية الثانية، حيث أصبح لمصطلح المجتمع المدنى رونقه. وفى النصف الثانى من القرن العشرين لم يعد البرجوازيون ولا المنظمات التطوعية هم محور المجتمع المدني، بل أصبح محور هذا المجتمع هم المواطنون الذين يدخلون لساحة العمل السياسى من أجل تحقيق أهدافهم والنهوض بمبادئهم.

فى العقدين السابع والثامن من القرن العشرين أصبح مصطلح المجتمع المدنى مصطلحاً أساسياً فى العلوم الاجتماعية. ولكن رغم الأهمية المنسوبة للمجتمع المدنى لم يكن هناك اتفاق على معايير محددة تحدد حدود المجتمع المدني. وفضلاً عن ذلك فإن المضمون الذى اكتسبه المصطلح فى أوروبا لم يكن يصلح بالنسبة للوضع فى دول آسيا وأفريقيا وأمريكا اللاتينية، التى كانت فى أواخر القرن العشرين لا تزال تواجه مشاكل مصيرية تتعلق بنظم الحكم فيها. وكان التحديد الواضح لمفهوم المجتمع المدنى يعنى تجميد لحظة معين من التاريخ وتكريس العلاقات الاجتماعية التى كانت سائدة فى تلك اللحظة. وبالتالى فقد اعتقد النقاد أنه لا يجب الاكتفاء بالتحديد العام الذى رغم الزعم بعالميته يتأثر بظروف الثقافة والبيئة التى أفرزته، وربما يتأثر أيضاً بالتوجهات العرقية. ومن الأهمية بمكان تحديد مفهوم المجتمع المدنى فى الإطار الإقليمى والتاريخى الذى يعمل به هذا المجتمع.

وكما سبق القول، فقد كان الافتراض الأول عند تحديد مفهوم المجتمع المدنى يؤكد على انفصاله عن الدولة. ولهذا الانفصال أساس قوى نظراً لاختلاف الدولة عن المجتمع. فالدولة قائمة على السلطة وعلى فرض سيادتها على كل من يقيمون داخل أراضيها، وأما المجتمع فقائم على إرادة المشاركين فيه وهم مجرد قطاع من المواطنين. فوحدات الحكم المحلى التى تقوم بتنقية المياه وفرض المعايير الخاصة بنسبة الكلور المسموح بوجودها فيها ليست هى المجتمع المدنى على الإطلاق، بينما تعد منظمات البيئة التى تطالب بتقليل نسبة الفلور أو عدم إضافته لمياه الشرب عنصراً اجتماعياً شديد الأهمية. أضف إلى هذا أن الحدود بين الدولة والمجتمع لم تكن دائماً حدوداً واضحة. فقد تؤدى المناصب والميزانيات بل والقوة العاملة إلى طمس الحدود بين الاثنين. وعلى سبيل المثال فإن المجلس الإسرائيلى لحماية المستهلك هو منظمة حكومية تابعة لوزارة التجارة والصناعة وتحصل على ميزانيتها من هذه الوزارة. غير أن نشاط هذا المجلس يعد بصفة عامة نشاطاً اجتماعياً بحتاً يهدف إلى حماية المستهلك من تصرفات الدولة. كما أن هناك هيئات أخرى (مثل هيئة حماية الطبيعة والحدائق وهيئة مكافحة المخدرات) لايمكن تمييز ما إذا كانت هيئات حكومية أم من منظمات المجتمع المدني. وحتى جمعية مكافحة مرض السرطان وهى من أبرز منظمات المجتمع المدنى تحصل على تمويل من الميزانيات الحكومية. ويمكن أن نستنتج من هذه الأمثلة أنه رغم وجود (وهمية أحياناً) التداخل بين الدولة وبين مؤسسات المجتمع المدنى فإن هذا التداخل لا يزال محل خلاف.

وماذا عن الأحزاب..؟ هل هى جزء من الدولة أم جزء من المجتمع المدني..؟ يرتبط الرد على هذا السؤال بطبيعة

الأحزاب وطبيعة نظام الحكم. يعتقد بعض الباحثين الأمريكيين ممن يعتبرون الأحزاب منظمات تطوعية شعبية أنها جزء من المجتمع المدني. بينما يعتقد الباحثون فى أوروبا التى تضطلع الأحزاب فيها بدور هام فى تحديد شكل الحياة السياسية أن الأحزاب جزء من نظام الحكم، وأنها على وجه العموم ليست من مؤسسات المجتمع المدني.

بعد التمييز بين الدولة والمجتمع المدنى يثور سؤال بشأن قطاعات الدولة التى تعد جزءً من المجتمع المدني. ويرى البعض أن كل ما لا يعد من مؤسسات الحكم هو جزء من المجتمع المدني. وهذا الرأى يضم إلى المجتمع المدنى جميع الهيئات والمنظمات الاجتماعية التى لا تدخل تحت عباءة الدولة، ومن بينها المنظمات الاقتصادية (السوق) والأنشطة النووية(*). فالمؤسسات الاقتصادية العملاقة مثل ميكروسوفت وحتى الأسر الصغيرة ذات العائل الواحد هى جزء من المجتمع المدني. ونظراً لأن هذه الوحدات الاقتصادية ليست جزءً من الدولة فيجب اعتبارها إذاً جزءً من المجتمع المدني. وهناك فرضيتان تدعمان هذا الرأى. الفرضية الأولى هى أن قطاع الأعمال الذى تنتمى إليه شركات ومؤسسات مثل ميكروسوفت له تأثير شديد (يقول البعض أنه حاسم) على العمل السياسي. وبفضل هذا التأثير تعتبر المؤسسات الاقتصادية لاعباً أساسياً فى ساحة المجتمع المدني. والفرضية الثانية هى أن الأمور الشخصية هى أمور سياسية (the personal is political) وأن ما قد يبدو لأول وهلة لا علاقة له بالساحة السياسية هو فى الأصل مسألة سياسية. أما الأسرة فإنها المصدر الأساسى للقيم المدنية، وهى التى تشكل وجهات نظر الفرد وتجعله يكتسب سلوكيات معينة. وقد تبنت الحركة النسائية وجهة النظر التى ترى أن المجال الشخصى لا ينفصل عن المجال السياسي، وطالبت بتدخل الدولة فى العلاقات الأسرية.

ورغم أهمية الأسرة والسوق بالنسبة للعمل الاجتماعى فإن كثيرين لا يعتبرونهما جزءً من المجتمع المدني. صحيح أن الأسرة هى أساس المجتمع، حسبما يقول النقاد، غير أن العلاقات السائدة فيها منزهة عن المصالح (وهذه بالطبع هى الصورة المثالية للأسرة التى يتم اللجوء إليها بهدف تحديد مفهوم الأسرة فقط). وتنطبق على العلاقات الأسرية قواعد تختلف عن القواعد السائدة فى المجال العام. وكما يختلف وضع الأسرة يختلف وضع السوق. فما يحركه هو الرغبة فى الربح التى لا تتماشى فى أحيان كثيرة مع الصالح العام.

ومع هذا فإن حدود السوق لا تكون دائماً واضحة. وعلى سبيل المثال هناك إجماع على أن العنصر الاقتصادى فى نشاط صناديق التأمين الصحي- التى يقرر القانون أنها مؤسسات لا تهدف لتحقيق ربح، وأنها تعمل لخدمة الجمهور- أوضح من العنصر المدني. وذلك رغم انتمائها للسوق. وتنطبق هذه القاعدة على مؤسسات أخرى لم تقم بهدف الربح، مثل كافة الجامعات والمعاهد. وأبرز مثال يدل على عدم تحديد مفهوم السوق بوضوح هو الصحافة. حيث يسعى مالك الصحيفة إلى زيادة أرباحه وإلى زيادة توزيع الصحيفة. ويقوم بحملات دعاية مكثفة لترويج بضاعته. وفى نفس الوقت فأن الصحيفة تعتبر لسان المجتمع. وهناك من يميلون لتقييم الرأى العام بناء على ما يتم نشره فى الصحافة. فهل الصحافة تنتمى للسوق..؟ وهل هى جزء من المجتمع المدني..؟ فى الآونة الأخيرة أصبح هناك توجه إلى اعتبارها جزءً من المجتمع المدنى رغم ميلها المشبوه لتحقيق أرباح.

ولا يوجد اتفاق كامل فى الرأى حتى بين هؤلاء الذين لا يعتبرون النشاط الأسرى والنشاط الاقتصادى البحت نشاطاً مدنياً. فيرى البعض أن أى نشاط لا يرتبط بالدولة- ولا يدخل فى إطار نشاط الأسرة أو فى إطار النشاط التجارى فى السوق- يدخل فى نطاق المجتمع المدني. وهذه النوعية من الأنشطة شديدة التنوع؛ ومن أمثلتها احتساء البيرة فى النادي، أو القيام بنزهة خلوية فى عطلة نهاية الأسبوع، أو الاشتراك فى رحلة للصيد فى أحد الأنهار أو المشاركة فى لعبة ترفيهية. ويرى البعض الآخر أن هذه الأنشطة تفتقر إلى البعد المدنى رغم أنها أنشطة اجتماعية فى الواقع؛ وأنها تندرج تحت المجال الشخصي. ولا يعد نشاطاً مدنياً سوى النشاط الذى يتسم بقدر من الاستمرارية والاستقرار. وللاستقرار أوجه عديدة: من أهمها استقرار مصادر التمويل والاعتراف القانونى والقيادة المعروفة والمعترف بها والعنوان ورقم التليفون والاستقرار التنظيمى الداخلي. وحتى هذه الأمور هناك بعض الشك بشأن المنظمات التى تنطبق عليها. وعلى سبيل المثال هل تعد الكنيسة- وهى مؤسسة عملاقة ذات موارد مالية كبيرة، تؤثر على الدولة فى دول معينة- جزءً من المجتمع المدني..؟ إن الرد على هذا السؤال سيكون بالإيجاب بصفة عامة. فالمسألة تتعلق بمدى تأثير ونفوذ وحدات المجتمع المدنى ولا يغير من الأمر شيئاً حجم الموارد المتاحة لها أو نوعيتها التنظيمية أو مدى انتشارها بين صفوف الشعب.

عند تحديد منظمات المجتمع المدنى يجب أيضاً التصدى لبحث نوعية هذه المنظمات. فهل تعد الحركات السرية- التى ليست دولة ولا أسرة ولا من مؤسسات السوق، والتى لها هيكل تنظيمى مستقر- جزءً من المجتمع المدني..؟ وهل يمكن اعتبار جماعة بادر ماينهوف الألمانية أو الجيش الأحمر اليابانى أو حركة حماس الفلسطينية وحدة اجتماعية تعمل فى إطار المجتمع المدني..؟ إن الرد على هذا السؤال أيضاً ليس قاطعاً. فهناك من يعتقدون أن أنشطة المنظمات المتطرفة أيضاً (وليس فقط ما ينخرط منها فى العمل السري) تدخل فى إطار المجتمع المدني. والسؤال الذى يترتب على ذلك ليس ما إذا كانت حركة حماس جزءً من المجتمع المدني، وإنما هو إلى أى حد تنطبق على هذه الحركة شروط المجتمع المدني..؟

وبمعنى آخر إلى أى حد يعد المجتمع الذى تعمل فيه مدنياً، وهل تشوبه ميول معادية للمدنية. وفى مقابل ذلك هناك من يعتقدون أن المجتمع المدنى يشمل أيضاً المنظمات التى تعمل فى إطار النظام العام وفى إطار المبادىء المشتركة بين مواطنى الدولة. فالمنظمات المتطرفة التى تهدف إلى تصفية الدولة أو تصفية النمط الحالى لها والمنظمات التى تنحرف مبادئها انحرافاً واضحاً عن المبادىء الديموقراطية الأساسية ليست جزءً من المجتمع المدني.

وهناك من قللوا من مساحة الدائرة التى يدخل فى إطارها المجتمع المدني، واعتبروا أن الحركات الاجتماعية الجديدة التى بدأت العمل منذ العقد السابع من القرن العشرين هى وحدها النواة الصلبة للمجتمع المدني. وقد اعتبر كثير من الباحثين أن هذه الحركات هى الحركات التى تسعى إلى رفاهية المواطنين وتشجعهم على إحداث تغييرات اجتماعية لا تتماشى مع الأعراف. وهنا أيضاً لا يعد التحديد صارماً ولا قاطعاً. فأولاً: من الذى يحدد ما هو العرف..؟ وهل يمكن الاعتماد على استطلاعات الرأى وحدها..؟ وثانياً: هناك جماعات ومنظمات تحاول تغيير طابع الدولة، وتعمل بالوسائل السلمية حتى لو كان عملها ليس محل اتفاق عام. وأبرز مثال على ذلك جماعة "هناك حدود" الإسرائيلية التى تشجع الجنود على رفض الخدمة فى المناطق المحتلة. فرغم أن الأغلبية فى إسرائيل لا تقبل مبادىء هذه الجماعة إلا أنها جزء لا يتجزأ من المجتمع المدني. وفى هذه الحالة يكون القانون هو المعيار الذى يقرر هذا. فمن يسمح له بالعمل فى إطار القانون يكون جزءً من المجتمع المدني، بما فى ذلك التنظيمات القانونية التى يشكلها السجناء- المحكوم عليهم فى قضايا جنائية- للمطالبة بتحسين ظروف سجنهم. أما الجماعات السرية التى تهدف إلى الاعتداء على المواطنين (الجماعات الإرهابية) أو التى تهدف إلى تغيير نظام الحكم بأساليب غير قانونية فإنها ليست جزءً من المجتمع المدني.

استناداً إلى الآراء السابقة والتحفظات المذكورة عليها، يجدر بنا تبنى التعريف التالى للمجتمع المدني: الذى يرى أن "المجتمع المدنى هو ساحة تتسم بالتنظيم وبحرية الاختيار والاستقلالية والمبادىء المشتركة، وتعمل جميع الأطراف فيها فى إطار النظام العام".

وهذا التعريف الذى تبنيناه هنا يجعل الأسرة (التى ليس لها إطار تنظيمي) والدولة (التى تتسم بالتسلط ولا مجال للإرادة فيها) والأحزاب وهيئات الحكم (التى لا تتمتع بالاستقلالية) والسوق (القائم على المنافسة وليس على المبادىء المشتركة) والمنظمات الإرهابية والحركات السرية (التى لا تعمل فى إطار النظام العام) ليست جزءً من المجتمع المدني. فالمجتمع المدنى إذاً يعمل فى ساحة بها مؤسسات وتنظيمات وهيئات اجتماعية وأفراد يعملون خارج نطاق الأسرة والدولة والسوق الاقتصادي. وينطبق القانون على هذه الساحة، التى يتجمع الناس فيها بإرادتهم الحرة فى تنظيمات تعمل على النهوض بمصالحهم المشتركة، كما يتم الحفاظ على النظام العام فيها.

*العناصر المكونة للمجتمع المدني:

إن المجتمع المدنى ليس كتلة واحدة ولكنه مكون من منظمات متنوعة تنتمى لاتجاهات متعددة، بدءً بالمنظمات العملاقة التى لا تقل ميزانياتها عن ميزانية الدولة كثيراً، مثل الكنيسة الكاثوليكية، ووصولاً إلى المنظمات التى لا تضم سوى خمسة أعضاء من مواطنى الدولة أصابهم مرض نادر. كانت البحوث السابقة تميز بين منظمات المجتمع المدنى بناءً على مدى معارضتها للدولة، وبناءً على مدى تسببها فى الاتحاد أو الانقسام بين صفوف المواطنين. وكان هناك تمييز آخر بناءً على مستوى التنظيم والهدف من المنظمة. فهناك منظمات فى المجتمع المدنى لها مكاتب منظمة ومنتشرة وفريق كبير من العاملين وقائمة كبيرة من الأعضاء مثل نقابات الأطباء. وفى مقابل ذلك هناك منظمات تعيش على الكفاف، مثل منظمات حماية الغابات والدفاع عنها ضد خطط البناء، أو المنظمات ذات المستوى التنظيمى الضعيف. وهناك منظمات لها هدف عام بكل معنى الكلمة، أى أن ثمار عملها لا تعود على الأعضاء وحدهم (مثل المنظمات العاملة للدفاع عن البيئة) ومنظمات تعمل على الدفاع عن مصالح أعضائها (مثل نقابة الطيارين). وتعمل المنظمات ذات التنظيم الجيد على إكساب المجتمع المدنى الإطار الثابت الذى يعمل فيه. بينما تهدف المنظمات ذات الأهداف العامة إلى دعم وتوسيع أساس الاتفاق العام بين المواطنين. وإذا نظرنا إلى المنظمات بناء على مستويات التنظيم والهدف الذى تسعى المنظمة لتحقيقه سنجد أربعة أنواع من المنظمات وهى: جماعات الدفاع عن المصالح والحركات الاجتماعية ومنظمات الجذور والمنظمات التطوعية.

تضم جماعات الدفاع عن المصالح من تتفق مصالحهم على أساس اقتصادى أو مهنى أو تجارى أو انتمائي. وتنتمى إلى هذه الجماعات نقابات العمال واتحادات رجال الأعمال والنقابات الفنية مثل نقابات الأطباء والمهندسين والمعلمين. كما تنتمى إليها منظمات المزارعين والمهاجرين. وتتسم جماعات الدفاع عن المصالح بسمتين أساسيتين: الأولى أنها جيدة التنظيم بصفة عامة. فبها أعضاء مقيدون يدفعون رسوم عضوية ولها مؤسسات منتخبة وموارد مالية وأجهزة إدارية. ولأغلب جماعات الدفاع عن المصالح أفرع منتشرة فى أغلب أنحاء الدولة، ولها سمات أخرى مميزة مثل وجود موقع لها على شبكة المعلومات الدولية (الإنترنت). والثانية أن جماعات الدفاع عن المصالح بصفة عامة تحاول الدفاع عن المصالح الخاصة بأعضائها. صحيح أنها تحاول الربط بين الفائدة الخاصة التى ستعود على أعضائها وبين الصالح العام- كما تفعل نقابة المعلمين مثلاً بحرصها على تطوير مستوى التعليم، ونقابة الأطباء بحرصها على تطوير مستوى الخدمات

الصحية المقدمة للمواطنين وعلى زيادة قيمة سلة التأمين الصحي- ولكن الهدف الأساسى لهذه الجماعات هو تحقيق مصالح أعضائها. وحيث أن جماعات الدفاع عن المصالح تكون منظمة، وتكون لديها موارد كبيرة فى أغلب الأحوال فإن هذه الجماعات تميل إلى الدفاع عن استمرار الوضع الراهن والحفاظ على طريقة توزيع الأموال. وفى الدول الأوروبية تتعاون هذه الجماعات أيضاً مع السلطات فى أطر مشتركة مثل اللجان والمجالس التى تحدد مجال عملها وتبلور التوصيات التشريعية المتعلقة بمجال اهتماماتها.

تختلف الحركات الاجتماعية بالطبع اختلافاً جذرياً عن جماعات المصالح. حيث أنها بناء على طبيعة تكوينها تعترض على الوضع الراهن وتسعى لإحداث تغيير اجتماعي. وتعانى هذه الحركات من نقص مزمن فى الموارد التمويلية وانخفاض فى المستوى التنظيمي. وينضم لعضوية الحركات الاجتماعية المواطنين الذين يشعرون بأن هناك ظلم واقع عليهم، مثل النساء أو الأقليات أو الفقراء الذين يسعون إلى تحسين أوضاعهم لتتساوى مع أوضاع الفئات الأخرى التى تتمتع بالقوة والثراء. وتحاول هذه الحركات أيضاً تغيير نظام الحكم أو تغيير ترتيب أولويات الدولة. كما تؤيد هذه الحركات تسوية النزاعات الدولية والنزع الشامل للسلاح، وتطالب بتوزيع أكثر عدالة للدخل القومى أو تحاول تقليل الأضرار البيئية الناتجة عن المواد المسببة للتلوث. وتسعى إلى المساواة فى الحقوق بين الرجال والنساء ومنع التمييز ضد الأقليات. ونظراً لأن الحركات الاجتماعية لا يكون لها هيكل متبلور ومستقل كما هو الحال لدى أغلب جماعات المصالح، فإنها تظل تعمل طالما ظل هناك العدد الكافى من الأعضاء الذين يؤمنون بأهدافها وبقدرتها على العمل من أجل تحقيق هذه الأهداف. وتوضح النتائج التى أسفرت عنها بعض البحوث أن من ينضم إلى الحركات الاجتماعية بصفة عامة هم المواطنون الذين لا ينتمون للأغلبية السياسية. وإنما تحركهم فكرة محددة يتضامنون معها. ومن أهم سمات هذه الحركات سعيها لتغيير النظام القائم والتشكيك فى القيم والمؤسسات السائدة.

ومع هذا فإن الفارق بين جماعات المصالح والحركات الاجتماعية لا يكون واضحاً للعين إلى حد كبير. وهناك جماعات تعد جماعات اجتماعية لمجرد مطالبتها بتغيير النظام القائم مثل الحركة الإصلاحية، التى تتسم بقدرة تنظيمية مذهلة. كما أن هناك حركات تزداد قدرتها التنظيمية تدريجياً بمضى الوقت. وقد تبدأ الحركة الاجتماعية نشاطها بمجموعة من النشطاء المتحمسين للفكرة وبمضى الوقت تصبح لديها قدرة تنظيمية تضعها على قدم المساواة مع جماعات المصالح "كما هو الحال بالنسبة لجماعات الدفاع عن البيئة فى أوروبا". وفى بعض الأحيان يتقبل قطاع كبير من الجمهور بعض القيم التى كانت ثانوية بالنسبة له من قبل. وعندما يتحقق هذا تسعى الحركة إلى الحفاظ على الوضع القائم بدلا من السعى لتغييره. وقد حدث هذا على سبيل المثال مع منظمة جوش إيمونيم (١) التى تحولت من حركة تسعى للتغيير إلى منظمة استيطانية تحاول الحفاظ على الوضع القائم.

تختلف منظمات الجذور (٢) عن الحركات الاجتماعية فى حجم وأهداف نشاطها. فالدافع إلى نشاط هذه المنظمات هو دافع شخصى يرتبط بالبيئة المحيطة أو بمشكلة محددة يمكن أن تجمع بين الأعضاء. وبعكس جماعات المصالح فإن المشكلة هنا لا يحددها مكان العمل أو التخصص أو بلد المنشأ، بل الظروف الشخصية: كالمرض أو الإدمان أو الحالة العائلية أو المشكلات التى يتعرض لها الحي. ولا تتناول منظمات الجذور المشكلات المصيرية أو المشكلات المتعلقة بالسياسة العليا، التى يتخذ الزعماء السياسيون القرار فيها بعد إجراءات معقدة وبطيئة، بل تهتم بمشكلات الحياة اليومية. وهذه الجماعات تشمل لجان الأحياء واتحادات الملاك والشاغلين ومجالس الآباء فى المدارس والمنظمات الاجتماعية للطوائف المختلفة. ومن أبرز الأمثلة على نشاط منظمات الجذور النشاط الذى يقوم به أهالى مركز الكرميل لمنع بناء أبراج سكنية فى حيهم واتحاد أصحاب الأعمال فى بئر سبع للصراع ضد من يريدون فرض إتاوات عليهم. وتنتمى إلى منظمات الجذور أيضاً اتحادات المرضى بمرض معين التى تضم المرضى الذين يسعون إلى إضافة دواء معين إلى سلة الخدمات الصحية أو إلى تقديم مساعدة للمرضى أو لأبناء أسرهم، مثل اتحاد المصابين بالصمم. ولا تكون منظمات الجذور بصفة عامة ذات مستوى تنظيمى مرتفع مثل جماعات المصالح، لأنها فى بعض الأحيان تكون منظمات تجمع فئات فقيرة أو ضعيفة مثل المرضى أو المعاقين. وقد يكون تنظيم هذه الجماعات قاصراً على فترة محدودة تنتهى بتحقيق هدفها. فتنشأ بعض المنظمات مثلاً عندما تقرر بلدية أحد الأحياء بناء أبراج سكنية بما يتعارض مع رغبة أهالى الحى أو كبديل يتوقف نشاطها عندما تقرر البلدية إلغاء بنائها.. فالمستوى التنظيمى يكون منخفضاً إذاً وفى كثير من الأحيان يكون الهدف شديد الخصوصية.

تعد المنظمات التطوعية التى تشغل حيزاً فى نشاط المجتمع المدنى نوعاً مستقلاً من المنظمات. فهذه المنظمات ليست جماعات مصالح، نظراً لأنها لا تعمل بصفة عامة على تحقيق مصالح أعضائها. وليس لهذه المنظمات إطار تنظيمى أنفقت الجهد والمال فى إعداده. وفضلاً عن ذلك فإن هذه المنظمات - بخلاف الحركات الاجتماعية - لا تحاول تغيير العالم ونظامه. فهى لا تحاول قلب نظام الحكم ولا تضع لنفسها أهدافاً بعيدة الأمد لا يمكن أن يحققها سوى تغيير جوهرى فى سياسة النظام الحاكم. تتميز المنظمات التطوعية بأن أعضاءها لا يعملون لصالح أنفسهم أو أسرهم كجماعات المصالح

ومنظمات الجذور بل من أجل الآخرين. وكما هو الحال بالنسبة لنشطاء الحركات الاجتماعية فإن أعضاء المنظمات التطوعية يعملون بشكل مؤقت، ولا يجمع بينهم إطار تنظيمي، غير أن هناك كثير من الناس أصبح العمل التطوعي بالنسبة لهم أسلوب حياة. وبعكس منظمات الجذور فإن المنظمات التطوعية بصفة عامة لها إدارات مسؤولة ولا يديرها المتطوعون أنفسهم. وأبرز مثال عليها هو هيئة الإسعاف ومنظمات الإغاثة. وفي أغلب الأحيان تقدم الدولة ومؤسساتها (مثل مؤسسات الحكم المحلى) الدعم للمنظمات التطوعية. ومع هذا فحتى أشد أنصار حرية الفرد حماسة قد أدركوا أهمية العمل التطوعي بالنسبة للمجتمع، نظراً لأنه في اعتقادهم يؤدى إلى إخراج الفرد من الدائرة الضيقة القاصرة على الاهتمامات الفردية والعائلية، ويجعله يعتاد فهم طبيعة المشكلات المشتركة، ويؤدى إلى تطوير عادة العمل للصالح العام وحده لديه.

وتتضمن قائمة المنظمات التطوعية هيئات تعمل بالطرق التعليمية والتربوية على تحقيق الأفكار الديموقراطية.. وتعمل في إطار المجتمع المدنى عشرات المنظمات التى تهدف إلى القضاء على التفاوت التعليمي والاجتماعي بين طبقات المجتمع. وقد نشأ بعضها من خلال إدراك أن النظام السياسي غير قادر على حل المشكلات التى ستقرر مصير دولة إسرائيل.

في بعض الأحيان تنشأ منظمات عديدة بسبب مشكلة واحدة..؟ ومن ابرز الأمثلة على ذلك المنظمات التى أفرزتها ظاهرة فقد الأبناء والأحباب، وهي ظاهرة شائعة في إسرائيل. فهناك نقابة مهنية تهتم برعاية من فقدوا أعزاءهم، فترعى الأرامل والأيتام والآباء الثكلى. ويمكن عن طريق هذه النقابة الحصول على رعاية صحية بتكاليف مخفضة، وعلى دعم للرسوم الدراسية. كما أصبح فقد الأهل والأحباب دافعاً لاتخاذ موقف سياسي معين. وبالتالى يطالب منتدى الأسر الثكلى برئاسة يتسحاق فرانكنتل - وهو تنظيم ذو توجه يسارى يضم بعض الأسر التى فقدت أعزاؤها - باتخاذ إجراءات تسهم في بناء السلام. وفي مقابل ذلك فإن منظمة مصابى العمليات العدائية - وهي منظمة يمينية تضم بعض الأسر المضارة من التفجيرات والهجمات الفلسطينية - هي واحدة من أعلى المنظمات اليمينية صوتاً. أضف إلى ذلك أن فقد الأحبة أصبح أساساً للصوت النسائي. ففي ظل الانتفاضة الثانية تشكلت حركة سلام نسائية من الأرامل اللائى فقدن أزواجهن في الحرب، وشعار هذه الحركة: "حان وقت تحطيم الدائرة التى تسبب الثكل". ومن بين منظمات الثكالى منظمات تتلقى تمويلاً مادياً من وزارة الدفاع، ومنها ما يعيش على الكفاف وعلى التبرعات غير المنتظمة.

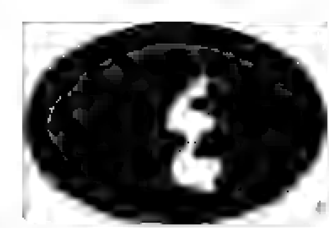
يضم المجتمع المدنى فضلاً عن ذلك قائمتين من المنظمات التى لم يشملها التصنيف السابق. تضم القائمة الأولى جماعات خاصة تعمل في مجال الثقافة والترفيه. ومن أبرز أمثلتها نوادى القراءة وجماعات لاعبى البريدج أو جماعات المتنزهين في عطلات نهاية الأسبوع. وهذه الجماعات ليس لها اهتمام بالسياسة العامة ولا بإدارة شئون الدولة. ولذلك فإن هناك خلاف بشأن مدى انتمائها للمجتمع المدني. وتضم القائمة الثانية جماعات غير منظمة. وهذه الجماعات ليس لها أى إطار تنظيمي ولكن أعضاءها لديهم وعى مشترك أو مصلحة مشتركة. وهم يعملون معاً لتحقيق هدف محدد، رغم أنهم قد لا يحملون بالضرورة بطاقة عضوية في أى جمعية أو منظمة عامة. ومن أبرز أمثلة هذه الجماعات جماعات رجال الأعمال، الذين يحاولون التأثير على السلطة بغض النظر عن عضويتهم في أى منظمة اقتصادية. والحق أنه يجدر بنا أن نعتبر التصنيف الوارد في هذا الكتاب نقطة انطلاق للتحليل النظري، وليس تصويراً دقيقاً للواقع المليء بالتعقيدات والاتجاهات.

(*) وردت في النص بدون تفاصيل أو شرح (المترجم).

١. جوش إيمونيم: حركة دينية قومية نشأت بعد حرب أكتوبر بهدف العمل على استئناف بناء المستعمرات اليهودية في الأراضى المحتلة في الضفة الغربية وقطاع غزة. من أبرز المستعمرات التى أقامتها الحركة مستعمرة قدوميم التى كانت في الأصل موقعاً عسكرياً، والتى تشهد على مدى التعاون الوثيق القائم في إسرائيل بين الجيش والحكومة -حتى لو كان يسارية- من جهة وبين الحركات اليمينية المتطرفة من جهة أخرى في بناء المستعمرات بهدف الاستيلاء على الأراضى المحتلة. كانت الحركة من أبرز الحركات المعارضة لاتفاقيات كامب ديفيد وللانسحاب الإسرائيلى من سيناء. لم يعد للحركة وجود رسمى بدءً من مطلع الثمانينات غير أن نشطاءها انتشروا بين الأحزاب المختلفة حتى يمكنهم التأثير على السياسة الإسرائيلية، كما شكلوا مجلساً للمستعمرات اليهودية في الضفة والقطاع، وهي مستعمرات ذات طابع عنصرى بحت حيث لا يسمح بالإقامة فيها سوى لليهود فقط. ومن أبرز نشطاء الحركة عضو الكنيست حنان بورات والحاخام موشيه لفينجر والحاخام حاييم دروكمان ودانييلا فايس وأورى اليتسور.

٢. منظمات الجذور: هي المنظمات التى يجمع بين أعضائها مشكلة واحدة مشتركة هي الأساس الذى من أجله نشأت المنظمات التى ينضمون إليها. مثل جمعية المصابين بالفشل الكلوى أو جمعيات الصم والبكم. ولا يشترط أن تكون المشكلة صحية، حيث تعد اتحادات الملاك والشاغلين على سبيل المثال من بين هذه المنظمات. وترجع التسمية إلى أن جذور التنظيم ترجع إلى الاهتمام بمشكلة واحدة.

◆ دراسات ◆



تحديات ما بعد الصهيونية (الفصل الثالث): الصهيونية ومناهضة الصهيونية وما بعد الصهيونية

بقلم: أفيشاى إيرليخ - ترجمة وإعداد: د. أحمد ثابت

نشأت دعوة ما بعد الصهيونية كاتجاه أيديولوجى فى إسرائيل فى إطار الصراع الفلسطينى - الإسرائيلى مع نهاية الحرب الباردة، وكانت القوتان الأعظم تستغل الصراعات القومية والاثنية المحلية إبان الحرب الباردة فى صراعهما على الهيمنة العالمية. واعتقد كثيرون أن هذه الصراعات سوف تصبح بلا معنى مع "النظام العالمى الجديد" بينما ذهب آخرون إلى القول بأنها سوف تنتشر ومن هؤلاء رواد ما بعد الصهيونية الذين طبقوا هذه الرؤية على الصراع الإسرائيلى العربي.

اقتضى الاندماج فى الأسواق العالمية إجراء تحرير اقتصادى وقد اعتقد رواد ما بعد الصهيونية أن هذا الاندماج يمكن أن يشجع أيضاً التحول باتجاه الديموقراطية الليبرالية ووصل بهم التفاؤل إلى حد القول بأن الصراع يمكن أن ينتهى بسرعة وأن ما يتلو ذلك من اندماج إسرائيل والشرق الأوسط فى عملية العولمة من شأنه خلق قوى اجتماعية فى إسرائيل تكافح من أجل السلام ونزع الطابع العنصرى عن الدولة الصهيونية والذى يتمثل فى المؤسسة الحاكمة القائمة على التوجه العرقى والتوجه الجمهورى والديموقراطية العرقية. وإذا ما نجحت هذه العملية يمكن أن تتحول إسرائيل إلى دولة ديموقراطية علمانية. ولكنهم كانوا واعين مع ذلك بوجود اتجاهات بديلة قومية متطرفة وأرثوذكسية جديدة تعارض ذلك المسار. يتناول هذا الفصل ظاهرة ما بعد الصهيونية ويضعها فى الإطار الأوسع للتطور التاريخى للصهيونية كما يؤطرها هى والحركات المعارضة لها داخل تطورات الصراع الإسرائيلي- العربى وسوف أطرح رؤية مختلفة للأوضاع العالمية الحالية وللصراع الإسرائيلى - العربى كما سوف أوضح التناقضات الكامنة بين رواد ما بعد الصهيونية.

فى الجزء الأول سوف أزعم أن الصهيونية أدت إلى ازدهار ثلاثة إرهاصات/تجليات أساسية:

الاتجاه الذى يؤمن بالدولة أى الدولتى "الاشتراكي"، والاتجاه الليبرالى ثم الاتجاه الديني. وإلى جانب الهدف المشترك فى إقامة دولة يهودية يقدم كل اتجاه الحالة والمشاكل اليهودية مع الحداثة بشكل مختلف فكل منهم يرسم أجندة مختلفة ويسعى لأهداف متباينة ويعتز بحادثة معينة للفخار أو المجد فى تاريخ المجتمع الإسرائيلي.

هناك مفاهيم بديلة بين اليهود خارج إسرائيل حول الحداثة اليهودية ترفض زعم الصهيونية بأنها الممثل الوحيد ليهود العالم فى القرن العشرين. ومن هؤلاء اليهود من هو صهيونى أو مناهض للصهيونية بشأن عدم اعتبار دولة اليهود كحل أمثل أو الحل الوحيد لبقاء اليهود فى العصور الحديثة، ويمكن القول أنه يوجد فى مواجهة المنحى الأيديولوجى الصهيونى السائد اتجاهات موازية غير صهيونية أو مناهضة للصهيونية: اتجاه دينى معادى للصهيونية، اتجاه ليبرالى معادى للصهيونية واتجاه اشتراكى مناهض للصهيونية بيد أن هناك اتجاهين فقط داخل إسرائيل يناهضان الصهيونية هما: الاتجاه الدينى والاتجاه الاشتراكى حيث لم يتطور التوجه الليبرالى الموجه للصهيونية كقوة سياسية إبان الانتداب فى فلسطين أو فى إسرائيل بعد قيامها. وأنا سوف أزعم أن اتجاه ما بعد الصهيونية فى إسرائيل يمتقد حاليا إلى العنصر الليبرالى المعادى للصهيونية. ويعزى ذلك إلى الظهور المتأخر فى الداخل الإسرائيلى

لطبقة اجتماعية كبيرة لا تعبر عن مصالحها بأفكار ليبرالية بل ظهرت فى إطار خلفية انهيار الكتلة الاشتراكية وتراجع الأجندة الاجتماعية الديموقراطية فى الدول الغربية. والواقع أن ما بعد الصهيونية تمثل الانبعاث الأيديولوجى الإسرائيلى المحلى كإحدى تجليات العولمة الإسرائيلية فى الشرق الأوسط. ومن ثم فهى عبارة عن مركب من الصهيونية الدينية المسيحانية (أى المؤمنة بعودة المخلص) أو "الصهيونية الجديدة" كما يطلق عليها بعض أنصار ما بعد الصهيونية، غير أنها ما تزال تعارض التوجه الاشتراكى المناهض للصهيونية.

◆ الصهيونية كظاهرة تطورية وعارضة:

لم تبدأ الصهيونية كفكرة شمولية لديها تصورات واضحة عن المستقبل، فقد ولدت الصهيونية السياسية كفكرة قومية مثالية بسيطة فى رؤوس شخصيات عامة يهودية عديدة فى أوروبا فى الربع الأخير من القرن التاسع عشر وتطورت من هناك وعندما صارت الصهيونية حركة سياسية كان من المحتم أن تنخرط فى واقع سياسي.

فأولاً، واجهت الحركة الصهيونية فى محاولتها تجنيد أعضاء حركات أخرى منافسة لها بين يهود أوروبا، وكان عليها أن تدعم مواقفها وتحدد نفسها كى تتمايز عن الرؤى والحركات الأخرى المنتشرة وسط اليهود المعاصرين، ونتج عن عملية التميز والتخصيص تباعد المسافة بين الصهاينة والحركات اليهودية الأخرى بل إلى انشقاقات فى الحركة الصهيونية ذاتها وقيام أحزاب مختلفة داخلها.

ومن ناحية ثانية كانت الصهيونية كحركة سياسية دولية من الضعف بحيث لا تستطيع تحديد أهدافها بنفسها حيث اعتمدت كليا على التأييد الدولى ومن ثم كان عليها أن تتكيف مع تغيرات القوة الرئيسية والأيديولوجيات والنظم المتغيرة التى حدثت أثناء القرن العشرين، وقد اقتضى ذلك أن لا تتوجه فقط إلى مراعاة الضرورة الخارجية بل مراعاة ما فى داخلها فى ضوء ما فرضته الأيديولوجيات الكبرى للقرن العشرين: الاشتراكية، الشيوعية، الرأسمالية، الليبرالية، الفاشية..الخ، والتى أثرت بشدة على يهود أوروبا. ومن ثم فإن رؤى العالم التى انتشرت بينهم مارست التأثير على اختيارهم للصهيونية وشكلت الرؤية الخاصة بإقامة مجتمع يهودى جديد كانت تكافح الحركة الصهيونية من أجله وهكذا أسهمت هذه الإيديولوجيات فى نشأة أحزاب وكتل مختلفة داخل هذه الحركة.

ومن ناحية ثالثة فالصهيونية كحركة قومية كانت غير طبيعية أو غير معتادة من حيث أنها استهدفت خلق دولة مستقلة لا فى الوسط الذى أقامت فيه تجمعاتها القومية ولكن بنقل هؤلاء كـ"مواطنين تابعين لها من أوروبا" (وفى فترة لاحقة من مناطق أخرى من العالم) وتوطينهم بعيدا فى الشرق الأوسط الذى كان مسكونا بالفعل بالعرب. مثل هذه الغرابة أثارت جدلا بين الحركات القومية حول ما إذا كانت توصف بأنها الصهيونية أو عودة اليهود أو استعمار يهودي، ومن الجدير بالذكر أن العامل التكوينى الرئيسى للمشروع الصهيونى فى فلسطين تمثل فى حقيقة الصراع بين الاستيطان القومى الاستبعادى أو الاستعمار الاستيطانى وبين الحركة القومية العربية المتنامية وقد صار هذا الجانب أى الصراع العربي- الإسرائيلى وتفرعاته عنصرا تكوينيا رئيسيا للمجتمع الإسرائيلى واقتصادياته وسياساته وثقافته.

لقد ترتب على كل هذه التطورات أن الصهيونية كان عليها وما تزال أن تحدد وتعيد تحديد نفسها وأن تشكل وتعيد تشكيل ذاتها - وهى تواجه المعارضين والتطورات التاريخية - عندما تكون فى حاجة لإصدار قرارات حاسمة.

لن أتعرض هنا لتعريف الصهيونية، فكما يقول نيتشه: "إنك يمكن أن تعرف الأشياء فقط عبر ما يأتى من أحداث أو عندما تتوقف التغيرات عند حد معين"، ومن ثم أعتقد أن الصهيونية لا تزال بعد مشروعا غير مكتمل أى فى حالة تغير مستمر، إذ يمكن اقتفاء أثرها كما يمكن تقسيم العملية الصهيونية إلى مراحل ولكنى لن أقدم تعريفاً محدداً. قد يجادل البعض أن الصهيونية تركز على خلق دولة صهيونية وأنها انتهت بعد أن أقيمت الدولة منذ أكثر من خمسين عاما، كما زعم آخرون إبان عقد التسعينات أن الصهيونية انتهت وأننا نعيش عصر ما بعد الصهيونية، وهؤلاء لديهم تعريف مثبت علنا أو ضمنا للصهيونية كما هى أو كما ينبغى أن تكون وكيف دخلت مسارا مختلفا يعتبرونه ظاهرة "ما بعدية"، وأنا أعتقد أن الصهيونية لا تزال فى حالة تطوير وتشكيل وإعادة تشكيل لنفسها كنتاج لقرارات رئيسية كان يجب عليها أن تتخذها ومن أجل ذلك سوف أحاول رسم الخارطة التى تدور فيها مثل هذه السجالات.

◆ طبيعة الاستجابات للحداثة: اليهودية- دين و/أو قومية....؟

كانت الصهيونية واحدة من استجابات عديدة طرحها اليهود الأوروبيون لعصر الاستنارة، وكانت الثورة الفرنسية عبر فصل الكنيسة عن الدولة قد دشنت مبدأ جديداً للانتماء، فالهوية التى تأسست فى السابق على عضوية جماعة دينية عابرة للقوميات وكونية تحولت إلى انتماء علمانى لدولة قومية وكان تشكيل الأمة أدى إلى تجاوز الانقسامات بين المؤمنين بالانتماءات المختلفة و تحول الدين إلى أن يكون حيزاً خاصاً كما أن الوحدة عن طريق الكنيسة حت محلها الوحدة من خلال الأمة التى ترمز لها الدولة.

وقد شكلت فكرة الانتماء للدولة القومية (المواطنة) أساس التضامن والولاء المطلوب بحيث صار للفرد جنسية واحدة فقط، وبنفس المنطق الذى يقول إنه لا يمكن للفرد الواحد أن يعتنق ديانتين معاً لا يمكن أن يجمع بين جنسيتين

حيث تشكل الأمم كيانات منفردة ولكن هذه الفكرة لم ترق لفكرة أخرى غير مسيحية ترى أن الدين والقومية لا ينفصلان.

ويمكن النظر إلى موضوع انعتاق اليهود emancipation وإعطائهم مكانة قانونية متساوية فى الدولة، فى فرنسا أولاً ثم فى دول أوروبية أخرى، فى إطار نفس المنطق. وكان نابليون قد سأل الزعماء اليهود الفرنسيين قبل إعطائهم المواطنة، عما إذا كان اليهود يشكلون أمة أم ديانة، فإذا كانوا يعتبرون أنفسهم أمة لن يتمكنوا من أن يكونوا فرنسيين، وبعد سجال طويل أجاب الزعماء اليهود بأنهم يعتبرون اليهودية ديانة وبناء عليه منح يهود فرنسا المواطنة. وقد انتشرت عملية الانعتاق عبر أوروبا وكان من بين هؤلاء الزعماء اليهود من لاحظ أن المسألة هى شأن مسيحى أساساً.

وتدل هذه الحقبة على أن الاستجابة الأولى ليهود أوروبا الغربية تجاه القومية العصرية جاءت لاحتواء الانقسام بين الأمة أو الدين وكيف صاروا مواطنين فى البلد محل الإقامة، حيث صار الدين بالنسبة للمواطنين فى كثير من الدول القومية الأوروبية مسألة فردية وخاصة واختيارية. والواقع أن التنوير والانعتاق مكن يهودا كثيرين من الالتحاق بمهن كانت مغلقة أمامهم فى الماضى وأن ينهوا الجيتو ويختلطون بحرية مع غير اليهود.

◆ التغيرات المرتبطة بالدين لدى اليهود:

لقد أضعفت هذه التطورات من السيطرة الاجتماعية على الجماعة (اليهودية) كذلك قللت من نفوذ قادتها الدينيين وخلقت اليهودى العلمانى أى اليهودى الذى يقرر لنفسه أى من الشرائع اليهودية الدينية (هالاخاه) والعادات التى يريد /تريد الإبقاء عليها. ومن المعروف أن اليهود المتدينين يعيشون حسبما تملى الهالاخاه لأنهم يقبلون السلطة العليا للخالق الذى أنزل الشرائع الخاصة باليهودية، أما اليهود غير المتدينين فهم يعتبرون أنفسهم مسئولين عن حياتهم. ويلاحظ أن الهالاخاه تعتبر الفرد يهوديا إذا كان/كانت مولوداً (مولودة) من أم يهودية، وكان اليهود قبل الحداثة يؤمنون بأسلوب تقليدى فى الحياة كما تفعل جماعات دينية أخرى وكان السبيل الوحيد لدخول مجتمع غير يهودى عبر تغيير الديانة، أما اليهودى العلمانى أو "اليهودى غير اليهودي" بتعبير "إسحاق دويتشر" هو شخص لا يتحول دينيا فقط بل لا يعيش بالشريعة الدينية وينتقى أسلوب حياته بنفسه. ومن ثم يختلف اليهود العلمانيون عن اليهود التقليديين ليس فقط فى عدد الفرائض الدينية ولكن أيضاً بما إذا كانوا يتصورون كينونتهم كدين أو كتقليد و/ أو ثقافة. واليهودى العلمانى هو نتاج مباشر فى الواقع للتنوير والاعتاق.

أدت العلمنة بين اليهود إلى رد فعل رجعى من جانب اليهود المتدينين، فالعلمنة بدون التحول خلقت خطر "التلوث" أى زيادة ملامح التباعد بين اليهود واليهود الأغيار (أى اليهود العلمانيين الذين قبلوا الاندماج فى الحداثة الغربية)، وتمثل رد الفعل فى وضع حدود أكثر صرامة للجماعة اليهودية وتمسك أكثر بالهالاخاه وطاعة أشد تطرفاً لرموز وأساليب الحياة، إلى جانب ما حدث على المستوى الثقافى من تأكيد أكبر على أهمية التعاليم الدينية العليا وتعميق الفلسفة الدينية اليهودية لمواجهة فلسفة وأخلاقيات الحداثة. ويعرف اليهود الأرثوذكس المتطرفون بمصطلح "الحريديم" (أى الخائفين من الله) أو "كاناعيم" kanai'm (المتزمتون).

كان هناك تطور آخر بدأ فى الظهور فى القرن التاسع عشر بين اليهود الألمان والفرنسيين والهولنديين وانتشر فى أجزاء أخرى من أوروبا الغربية والولايات المتحدة والذى عرف باليهودية الإصلاحية أى من حاولوا تطويع الديانة اليهودية بمبادرة منهم تبعاً لنمط الحياة البرجوازى الحديث (تأثر معظمهم بالثقافة البروتستانتية). وقد تحقق ذلك عبر تعطيل عدد كبير من الشعائر وتغيير لغة الصلاة من العبرية إلى اللغات المحلية وكذلك بإدخال الموسيقى كصوت وأدوات فى الصلوات وجمع الرجال والنساء معا فى المعبد إلى جانب ارتداء الأزياء العصرية والأخذ بالتعليم الحديث. ويلاحظ أن اليهودية الإصلاحية انتعشت أساسا فى النظم الليبرالية وفى صفوف الطبقات الوسطى عالية التعليم الذين اندمجوا تماما فى مجتمعاتهم. وكان هناك اتجاه وسط بين الأرثوذوكسية المتطرفة واليهودية الإصلاحية فى ألمانيا عرف بالأرثوذوكسية الجديدة والتى حاولت صناعة مزيج أقل جذرية من اليهودية الأرثوذوكسية وأفكار الحداثة.

لقد ميزت هذه الاستجابات الأربع للحداثة اليهود الذين عاشوا عصر الاستنارة فى غرب ووسط أوروبا، لكن غالبية اليهود فى شرق أوروبا ظلوا يعيشون أسلوب الحياة التقليدى اليهودى (ماسورتي) masorti حتى نهاية القرن التاسع عشر. وكانت اليهودية التقليدية أقل تأثرا بالحداثة وبالاستجابات اليهودية تجاهها، وظلت الجماهير اليهودية المتوطنة فى شرق أوروبا تعيش فى معظمها فى مناطق ريفية تسمى "شتيتل" Stetel حيث حظر عليهم بالقانون مغادرة أماكنهم إلى المراكز الحضارية المتطورة.

وهكذا سعى العلمانيون الراديكاليون إلى الاندماج فى الدولة القومية أو الهجرة بينما فضل الأرثوذكس المتطرفون البقاء فى عزلتهم وإتباع وسائلهم القديمة فى الحياة داخل الدولة القومية التى عاشوا فيها أو اختاروا الهجرة إلى أمريكا بحثا عن التسامح. بينما اتخذ الإصلاحيون والأرثوذكس الجدد طريقا وسطا بإحداث بعض التغييرات، وكذلك محاولة الإبقاء على هوية منفصلة واعتمدوا فى ذلك أيضا على تسامح وتعددية الدولة الليبرالية الحديثة. ولكن

يلاحظ أن أيا من هذه المجموعات لم تعتبر نفسها يهوداً يشكلون قومية متميزة بل شكلوا التعبير الأساسى عن الهوية الحديثة لدى اليهود الغربيين.

◆ **استجابات يهودية ثلاث تجاه القومية:**

– الاندماج: حيث تمثل أول رد فعل على اكتساب مواطنة الدولة فى قبول الغالبية من غير اليهود ممن يرون أن اليهودية هى "ديانة فقط" (وهم الذين سماهم اسحق دويتشر بهذا الاسم كدلالة على من ابتعدوا عن عقيدتهم الدينية ورفعوا شعار دمج اليهود فى مجتمعاتهم وآمنوا بأن الانعتاق ينبغى أن يكون للبشر ككل وليس لليهود فقط، كما آمنوا بالتقدم والمرجعية المادية، انظر فى ذلك الجهد الموسوعى الإبداعى للمفكر العربى الكبير عبد الوهاب المسيري، موسوعة اليهود واليهودية والصهيونية: نموذج تفسيرى جديد، المجلد الثاني، القاهرة: دار الشروق، ١٩٩٩، ص ص١٨٢-٢)، وكذلك رضاؤهم بجنسية البلد الذين يقيمون فيه، وقد شارك اليهود فى الحياة الثقافية والسياسية وفى الجيش والأحزاب السياسية. ذلك أن التمتع بالمواطنة وبحق التصويت وما جرى من دمقرطة فى المجتمعات الغربية دفعهم للاشتراك فى الصراع بين الأيديولوجيات المتنافسة فى بلادهم، حيث وجد مؤيدون يهود للأيديولوجيا السائدة آنذاك.

– **القومية الثقافية:** فى إطار ما عانته مجتمعات شرق أوروبا من نظم استبدادية عوقت التحديث والدمقرطة، تبنى اليهود هناك رد فعل آخر تمثل فى تكوين فكرة معينة مفادها أن القومية تعبر عن مجتمع تميزه اللغة والثقافة التى شكلتها هذه اللغة. وتزعم هذه الفكرة "حزب البوند" أساسا الذى ذهب إلى أن اليهود وجماعات قومية أخرى والمشمولين برعاية الإمبراطورية القيصرية الروسية يشكلون أمة بحكم لغتهم وثقافتهم اليديشية. وقد اعتبرت اليهودية كالإسلام والمسيحية بمثابة ديانة عابرة للقوميات، وأن المؤمنين بهذه الديانات لا يمثلون جنسية واحدة وفيما يتعلق باليهود فقد كانوا يتحدثون بعدة لغات ومن ثم يشكلون أمما يهودية متعددة.

استهدف القوميون ذوى النزعة الثقافية الإبقاء على التوجه القومى وحتى استزراعه إن لزم الأمر وإعادة إنتاجه عبر الثقافة، ومن هنا وقف حزب البوند ضد سياسة "الترويس" التى انتهجتها الحكومة القيصرية الروسية وناضل أعضاؤه فى صفوف الأحزاب الاشتراكية والليبرالية الأخرى من أجل دمقرطة الإمبراطورية الروسية ونيل حق تقرير المصير للقوميات الأخرى داخلها. ومن ناحية أخرى لم يدافع البوند عن تجميع كل المتحدثين باليديشية فى بلد واحد لتكوين أغلبية كما لم يسع إلى دولة يهودية منفصلة. ذلك أن البوند كافح من أجل الاستقلال الثقافى للقوميات فى ظل دولة فيدرالية ديموقراطية واسعة تضم المتكلمين باليديشية والقوميات الأخرى بحسبان قدرة هؤلاء على التحكم فى عملية إعادة الإنتاج الثقافى الخاصة بهم عبر السيطرة على نظامهم التعليمى ومؤسساتهم الثقافية الأخرى. بهذا المعنى تشير القومية الثقافية إلى مقاومة "التثاقف" acculturation (أى عملية فرض ثقافة ولغة الطرف الأقوى على الطرف الأضعف بزعم نقل المدنية والحضارة إليه) والدمج لجماعات قومية وعرقية صغيرة فى الثقافة المسيطرة على الدولة. ومن هنا يعتبر ذلك إرهاصا للجدل الدائر حاليا حول التعددية الثقافية. وقد حظى حزب البوند بتأييد واسع فى أوساط العمال والبروليتاريا الرثة فى شرق أوروبا بين أواخر القرن التاسع عشر والحرب العالمية الثانية، وظل أتباعه فى مناطق وتقاليد "الشتتل" وإن لم يعتبروا أنفسهم متدينين بل إن كثيرين منهم كانوا ملحدين أو ماديين، وكان لديهم حنين إلى الثقافة التى حافظوا عليها عندما تعرضت للتغير أمام أعينهم بفعل التصنيع والهجرة اليهودية إلى أمريكا. والواقع أن البوند تحول إلى حركة جماهيرية وكمنافس رئيسى للصهيونية.

– **الصهيونية:** شكلت الصهيونية شكلا ثالثا من القومية بين اليهود فى مواجهة الحداثة، وكان تيودور هرتسل دعا لانعقاد المؤتمر الصهيونى العالمى الأول فى بازل بسويسرا فى ١٨٩٧. وينظر إلى هذا الحدث كإعلان عن ميلاد "الصهيونية السياسية" وإلى هرتسل كمؤسس لها، وكان هذا يعتقد أن معاداة السامية أمر متأصل ولا سبيل للقضاء عليه عن طريق تغيير اجتماعى وسياسى من الداخل، وأن ذلك العداء سوف يستمر طالما ظل اليهود يعيشون كأقلية فى مجتمعات متعددة. وتمثل الحل لديه فى مغادرة اليهود للمجتمعات التى يقيمون فيها والتجمع فى أى مكان ممكن حيث يستطيعوا تشكيل أغلبية فيه ويقيمون دولتهم الخاصة بهم. ويلاحظ أن فكرة "دولة لليهود" (ويجب عدم الخلط بينها وبين "دولة يهودية") كانت مفتوحة على احتمالات عدة، إذ كان هرتسل يتصور الدولة ديموقراطية ليبرالية بحقوق متساوية لغير اليهود والفصل بين الدين والدولة، ومن الناحية الاقتصادية تمسك ب"رأسمالية ذات وجه إنساني".

تأسس تصور هرتسل عن "الصهيونية السياسية" على مقومين أساسيين مسلم بهما، يشير الأول إلى أن "الجماعة المتخيلة" تضم كل يهود العالم (ما يتناقض مع رؤية حزب البوند) وأن الوحدة اليهودية لا تقوم على الدين ولكن على المعاناة المشتركة لليهود (معاداة السامية) فى المناطق التى يعيشون فيها. فى حين يتحدد المقوم الثانى فى القومية العلمانية، حيث، فى إطار "دولة اليهود" المتخيلة، لا ينبغى فقط فصل الدين عن الدولة بل يجب أيضا إعطاء مواطنة متساوية لشعب ينتمى لديانات مختلفة. وحينما مات هرتسل عام ١٩٠٤ كانت الملامح الأساسية للصهيونية فى

مراحلها الأولية ولم تتبلور بعد، وعندما تم ذلك نشبت الانقسامات والتصدعات وتركت عناصر معينة الحركة بينما أسس آخرون أحزابا متعددة فى إطارها تصارعت فيما بينها على الزعامة.

◆ **قرارات أيديولوجية رئيسية شكلت الصهيونية:**

– صهيون والدين:

اتخذ القرار التكوينى الأول الذى صاغ مستقبل الصهيونية فيما يسمى "مؤتمر أوغندا" عام ١٩٠٣ وقرر أن الأرض التى ينبغى على اليهود أن يكافحوا من أجل أن يشكلوا أغلبية فيها ويقيموا الدولة لابد أن تتمثل فى الأرض المقدسة التوراتية اليهودية، صهيون، أرض إسرائيل (إريتز إسرائيل) أو فلسطين. وكان تثبيت أمر الأرض كهدف حتميا فى ضوء أن الحنين الماسيحانى والنبوءات الأسطورية الدينية حول الموت والمستقبل يندمج مع الفكرة القومية العلمانية. وفى حين أعطى هذا المزيج الفكرة الصهيونية قبولا واسعا بين اليهود الفقراء المقهورين التقليديين فى شرق أوروبا، فإنه شكل نقطة التحول من "دولة اليهود" إلى "الدولة اليهودية"، ذلك أن أسطورة عودة اليهود إلى أرض الميعاد ونهاية التيه (جالوت) وتجميع المنافى صارت قضايا مركزية فى أساطير الخلاص اليهودى الماسيحاني. بيد أن المسألة عند العلمانيين كانت تعنى أن "أرض إسرائيل" تخلق التماهى مع الغزو اليهودى التوراتى لأرض كنعان وفترة الدولة والملوك (أى "الكومنولث الأول"). لكنها أثارت لدى المتدينين الحاجة للعودة إلى القداسة حيث العودة التامة لا تشير بالضرورة إلى عودة مادية لمكان معين بقدر ما هى عودة روحية لأسلوب حياة دينى شامل من حيث أن أحكاما دينية كثيرة استندت إلى المكان. ولم يكن المتدينون يتصورون فصل الدولة عن الدين من زاوية أنه أمر لا يمكن تصوره فى الشريعة أو الهالاخاه، فدولة اليهود يجب أن تكون دولة يهودية أيضا. وهكذا جاء القرار عام ١٩٠٣ توفيقيا بين طامحين متعارضين تجاه هدف الصهيونية، ومن ثم سهل ذلك ضم أعداد كثيرة من يهود شرق أوروبا التقليديين إلى الصهيونية. ويزعم "فيتال" Vital أن الصهيونية كانت ثورة ضد أسلوب الحياة التقليدى والديني، ولكن ذلك لم يكن صحيحا، فبعد وقت قصير من بدايتها، سارعت الصهيونية السياسية إلى التخفيف من أيديولوجيتها العلمانية وقبول القومية الدينية.

*كيف يشيد صهيون..؟ الليبرالية فى مواجهة الجماعية

تمثلت المرحلة الثانية فى تطور الصهيونية فى النماذج البديلة لإقامة المجتمع والاقتصاد فى دولة اليهود المزمع إقامتها. وكان هناك بديلان أعقبا تطورات القرن التاسع عشر وهما الاشتراكية والرأسمالية. وقد شهدت بداية القرن التاسع عشر تصاعداً ظاهرا فى الحركات الاشتراكية بتنويعات مختلفة فى أوروبا حيث آمن الاشتراكيون بأن علاج أمراض الحداثة يكمن فى تغيير المجتمع من الداخل. وفى هذا الإطار حلت العقلانية والكونية والوضعية المنطقية والعلم والمساواة قانونية كانت أم اقتصادية محل الدين والخرافة والتعصب. وبناء على ذلك ظهرت أفكار التضامن بين الطبقة العاملة كأداة للقضاء على القومية والرجعية والعنصرية.

وقد انجذب يهود كثيرون إلى الاشتراكية خصوصا فى البلاد الأقل تقدما فى وسط وشرق أوروبا. والواقع أن فلسطين لم تكن المكان الجاذب للهجرة فى السنوات الأولى من الاستيطان الصهيونى فى فلسطين حيث كان ملايين اليهود يرحلون إلى أمريكا بينما القليل هو الذى جاء إلى فلسطين، فلم تكن فلسطين تملك من الموارد الطبيعية ما يجذب كبار المستثمرين الأفراد وكذلك الناشطين فى الأعمال الخيرية من اليهود بل لن تكفى لبقاء القلة التى ذهبت، والأكثر من ذلك أن فلسطين لم تكن على حالة من التخلف أو الوحشية وكان لابد من استعمارها بالقوة. ولكن الصهاينة لم تكن لديهم دولة حليفة تساند مغامراتهم فكيف إذا يمكن استعمار فلسطين..؟ هذه الظروف الصعبة جعلت حتى القادة الليبراليين للصهيونية مثل "هرتسل" الذى كان ليبراليا بمنطق القرن التاسع عشر آمنوا بإجراءات اقتصادية مضادة لمبدأ "دعه يعمل" أى (الاقتصاد المفتوح الذى يتيح لقوى السوق أن تحدد تدفق السلع والعمل ورأس المال). ولأن فلسطين يوجد بها شعب عربى صاحب الأرض له اقتصاده الخاص كان على المستوطنين اليهود استخدام أساليب الطرد والحماية لتمكين الغالبية من المهاجرين الفقراء لإيجاد فرصة عمل. فضلا عن أن بناء الأمة يتطلب الحصول على الأراضى التى لا يستطيعون حصارها بالقوة ولابد من شرائها، وكان يجب بالنسبة للأراضى المشتراة أن تؤمم حتى لا يتم بيعها من جديد إلى العرب أصحاب الأرض أو السكان الأصليين، ومن ثم كان يجب حماية المستوطنين من منافسة المنتجات المحلية الوطنية.

مثل هذه العوامل فرضت اللجوء إلى نوع من التضامن والالتزام الأيديولوجى الجماعى القوى لا تبنى أخلاقيات النفعية الفردية، وكان من الضرورى التخطيط لمشروعات الاستيطان وللموارد الرأسمالية النادرة بما يضمن توزيعها تبعا لأولويات الخطة القومية الاستراتيجية وليس منطق الربحية، وقد تطلب ذلك السيطرة على السياسة وكذلك الاقتصاد المخطط لا إتباع رأسمالية "دعه يعمل"

◆ **إسرائيل كبيرة أم صغيرة لكن أشد يهودية:**

ارتبط ثالث القرارات المصيرية فى مجال تحديد الصهيونية بالحدود الإقليمية للدولة اليهودية وما ينشأ عنها من

صراع فلسطيني يهودي. وقد تضمنت الطموحات الأولية للصهيونية الحدود المجاورة أى جنوب لبنان والجولان ومعظم الأراضى على نهر الأردن، ولكن القرار كان خارج متناول الصهاينة بل فى عصبة الأمم حيث كانت بريطانيا وفرنسا ترسم الحدود آنذاك ومن ثم تقيدت التطلعات الصهيونية بالمنطقة التى يسيطر عليها الانتداب البريطانى فى فلسطين. وكان الاقتراح الأول الذى تقدمت به لجنة "بيل" فى عام ١٩٣٧بعد الثورة العربية يتأسس على فكرة التقسيم، وكانت هذه هى المرة الأولى التى اضطرت معها القيادة الصهيونية أن تتخذ موقفا كان وما يزال يشكل محور الانقسام السياسى فى الصهيونية سواء داخل إسرائيل أو خارجها، ومن جانبه قبل "بن جوريون" زعيم أكبر حزب سياسى فى التجمع اليهودى آنذاك (يشوف Yishuv) (أى الجماعات اليهودية التى كانت تعيش على الصدقات التى ترسلها لهم الجماعات اليهودية أو يهود فلسطين قبل الهجرات الصهيونية)، وأيضاً زعيم المنظمة الصهيونية العالمية، فكرة التقسيم وقبلها أيضا فى عام ١٩٤٧ عندما أثيرت المسألة من جانب اللجنة الأنجلو-أمريكية وبعثة الأمم المتحدة إلى فلسطين قبل صدور قرار الأمم المتحدة الخاص بالتقسيم فى نوفمبر من نفس العام.

وقد تفجرت مسألة حدود الدولة اليهودية من جديد فى إطار حرب يونيه ١٩٦٧ بعد أن استولت إسرائيل على كافة الأراضى التابعة للانتداب السابق، ولكن لم تقم بضمها إليها بفعل قرار الأمم المتحدة رقم ٢٤٢.

وبغض النظر عن قرار الأمم المتحدة وجدت إسرائيل نفسها أمام معضلة صعبة من حيث أن الضم يعنى استيعاب كتلة كبيرة من الشعب الفلسطينى وكذلك إثارة موضوع نسبة العرب إلى اليهود وخصوصاً مع عدم منح العرب المواطنة الإسرائيلية. وكان الموقف الذى تبنته الحكومات الإسرائيلية المتعاقبة هو مصادرة الأراضى الفلسطينية واستيطان اليهود فيها مكان الفلسطينيين. ورغم أن ذلك كان يتم بأسلوب بطيء للتوسع. فإننا نستطيع القول أن الحدود الإقليمية كانت مسألة ثانوية قياساً على مبدأ الاحتفاظ بمعدل منخفض من الفلسطينيين.

◆ التوجه الدينى المعادى للصهيونية فى فلسطين والخارج:

كان اليهود المتدينون المتزمتون قد انشقوا عن الحركة الصهيونية، وقاموا فى عام ١٩١٢ بتشكيل منظمة كبيرة منافسة ومعادية للصهيونية سميت "أجودات إسرائيل" وتمحورت رؤية هؤلاء، الذين يطلق عليهم أيضاً "الحريديم" Haredim، ومنذ البداية تجاه الصهيونية على أنها:

أ. تمثل شكلا عدوانيا من العلمنة والاندماج الثقافي، ومن ثم فهى عبارة عن تمرد ضد الرب.

ب. حاولت فرض خلاص اليهود عبر نشاط دنيوى متسرع ولم تصبر انتظاراً لمجيء الماسيح الذى وعد به الرب، وهذا نوع من التجاوز الصهيونى بسببه جلب الرب "الهولوكوست" على اليهود الذين هم فى الواقع المتدينون المعادون للصهيونية.

ج. أن النشاط الاستعمارى للصهاينة تسبب فى عداوة العرب وخلق من ثم معاداة السامية وجعل حياة اليهود فى خطر.

◆ الصهيونية الدينية:

كان هناك عدد كبير من اليهود المتدينين اختاروا البقاء فى صفوف الحركة الصهيونية باعتبار أن ذلك أحد متطلبات المعركة ضد الاتجاهات العلمانية داخل الصهيونية نفسها، وقد أسس هؤلاء الجناح الدينى القومى أو المزراحى داخل المنظمة الصهيونية العالمية. والواقع أن الصهيونية الدينية فى فلسطين لم ترفض ضرورة بناء مجتمع يهودى ما جعلهم ينضمون إلى الصهاينة العالميين فى تشجيع الهجرة واستيطان الأرض وبناء المؤسسات، وفى حين انفصل اليهود المتدينون المتزمتون عن المجتمع اليهودى العلمانى فى فلسطين، ظل الصهاينة المتدينون يحافظون على نظام تعليمى منفصل وإن كان اشترك مع الصهاينة العلمانيين فى مؤسسات مجتمعية أخرى. ومن ثم فسر هؤلاء أهداف الصهيونية من وجهة نظر دينية، فتأسيس الدولة لم يكن هدفا فى ذاته ولكن وسيلة لتحرير الأرض ولتسهيل العودة الروحية لكل اليهود إلى التجمع الدينى أو الجماعة المؤمنة، وهذا ما يفسر وجود نزوع ماسيحانى بارز داخل الصهيونية الدينية كان يقوده كبير حاخامات فلسطين "كوك" والذى ذهب إلى أن عودة اليهود إلى أرض الأجداد تعد بداية الخلاص ومؤشرا على مجيء المخلص اليهودي. ومن هنا اعترف الصهاينة المتدينون بالدولة الصهيونية لدى قيامها وأسبغوا عليها معنى دينيا من خلال صلوات خاصة، ويشارك هؤلاء فى الخدمة العسكرية و العمل فى الأجهزة الحكومية وفى التعليم العالى كما ينشطون من الناحية الاقتصادية فى المهن المختلفة.

◆ الاشتراكية فى مواجهة الصهيونية:

نظر الاشتراكيون إلى الصهيونية كحركة انتهازية انحرفت بقطاعات معينة من السكان بعيدا عن الهدف الرئيسى وهو النضال من أجل التغيير الراديكالى فى مجتمعاتهم بأن دعت أعضاءها إلى مغادرة البلاد التى يقيمون فيها والواقع أن الصهيونية كانت متشائمة بصدد تمتع اليهود بحق المساواة فى أى مكان يعيشون فيه كأقلية ولم تناد بالتضامن الطبقى كحل للمشكلات القومية لليهود بل دعتهم إلى تضامن قومى بين يهود من طبقات مختلفة. ومنذ

بدايتها كحركة اقتنع القادة الصهاينة بالنظم الرجعية للحصول على تأييدها للهجرة والاستيطان اليهودي، مثل هذه الأسباب وغيرها جعلت معظم إن لم يكن كل الاشتراكيين يعتبرون الصهيونية صياغة منافسة بخصوص الهوية وكأيديولوجية برجوازية ومن هنا رفضت غالبية اليهود ممن كانوا أعضاءً فى الحركات الاشتراكية الصهيونية وكان كثير منهم معادين للصهيونية.

◆ **الصهيونية الاشتراكية:**

رغم ذلك وجدت أجنحة اشتراكية متطورة ذات منحى صهيونى منذ بداية الحركة الصهيونية، وقد قبل الصهاينة الاشتراكيون المسلّمة الصهيونية القائلة بأنه لا يوجد حل لمعاداة السامية لدى اليهود فى مجتمعاتهم الأصلية، وإن كان هؤلاء قد اشترطوا تأسيس المجتمع اليهودى فى فلسطين طبقا للمبادىء الاشتراكية، وقد جذبت هذه الفكرة الكثيرين إلى الصهيونية بحيث لم يعد من الضرورى الاختيار بين الصهيونية أو الاشتراكية وأتاحت لهم التعاون معاً فى الأرض الجديدة. والأكثر من ذلك أن جناحاً دينيا اشتراكيا من الصهيونية نشأ داخل حركة المزراحى أو اليهود المتدينون، والذين فصلوا مبادئهم الاشتراكية عن مصادرها العلمانية "الماركسية" بل وأيضا عن النصوص اليهودية المقدسة، وكذلك انفصلت عن الحركات الدينية اليهودية مثل "الإسينيون" Essenes (أى تلك الجماعة من اليهود التى وجدت شمال غرب البحر الميت فى الفترة ما بين القرنين الثانى قبل الميلاد والأول الميلادى وكانوا بعيدين عن الحياة العامة وعاشوا حياة النساك، أنظر: عبد الوهاب المسيري، موسوعة اليهود واليهودية والصهيونية. نموذج تفسيرى جديد، المجلد الخامس، مرجع سابق، ص ٣٢٥)، كما ابتعدوا عن الممارسات التضامنية اليهودية حول العمل الخيرى والمساعدة الذاتية.

احتدم الجدل داخل الحركة الصهيونية فى أعقاب الحرب العالمية الأولى حيث آمن البعض بأن المجتمع اليهودى يجب بناؤه بواسطة يهود الطبقة الوسطى المهاجرين بما لديها من ملكية خاصة ومهارات بينما ركز آخرون على الحركة العمالية الصاعدة فى فلسطين واعتبروها السبيل الوحيد لتطوير فلسطين اليهودية لمواجهة الظروف القاسية والمعارضة العربية المتزايدة آنذاك، وذلك عن طريق إتباع النموذج الريادى الجماعي. وقد تطلب هذا النموذج تعبئة الأموال والناس فى إطار الحركة الصهيونية العالمية وتأميم وتركيز عمليات شراء الأراضى والتخطيط الاستعمارى الاستراتيجى إلى جانب إنشاء اقتصاد متقشف ومغلق يستند على اليد العاملة اليهودية والمؤسسات القومية الخاصة باليهود. وقد اقتضى كل ذلك أن تتم التنمية تحت إشراف قيادة مركزية لمجتمع رفاهية شمولى يكون قادرا على استيعاب فقراء المهاجرين وتوجيههم نحو الأهداف القومية وليس الفردية. ويلاحظ أن الثلاثينات من القرن العشرين شهدت انتشار الصهيونية العمالية بين اليهود فى فلسطين ثم ازداد نفوذها بعد سنوات قليلة فى الحركة الصهيونية العالمية إن لم يكن بين كل يهود العالم.

◆ **الاشتراكية المعادية للصهيونية فى فلسطين وإسرائيل:**

ظهرت الحركة الاشتراكية المعادية للصهيونية فى فلسطين كرد فعل على السياسات الاستعمارية للصهيونية العمالية ضد العرب، وقام اليهود المعادون للصهيونية بتشكيل الحزب الشيوعى الفلسطينى فى عام ١٩١٩، ومن جانب آخر عانى الصهاينة الاشتراكيون أنفسهم من الإحباط فى بداية العشرينات من القرن الماضى بسبب ما قامت به المنظمة العمالية من سحق محاولاتهم لتشكيل منظمة اشتراكية مستقلة. وفى مواجهة الخيانة والحظر عاد الكثير منهم إلى الاتحاد السوفيتى بينما انضم آخرون إلى الحزب الشيوعى الفلسطينى الذى تحول إلى منظمة يهودية عربية صغيرة ذات توجه ستالينى يناضل ضد الصهيونية والبريطانيين من أجل التحرر الوطنى للشرق الأوسط. والواقع أن الاشتراكية المعادية للصهيونية مثلت نتاجا مباشرا لتصاعد الصراع العربي-الإسرائيلى ونبعت من رؤية للعالم ذات بعد دولى وكونى وليس بعداً قومياً خالصاً. وقبل قيام إسرائيل بقليل لم تكن هذه الحركة تعترف باليهود فى فلسطين كجماعة قومية.

تأسست منظمة "الفهود السود" (الماتسبن) فى منتصف الستينات من القرن الماضى كمجموعة اشتراكية معادية للصهيونية حيث انشقت عن الحزب الشيوعى فى إطار الاختلاف مع نمط الاشتراكية السوفيتية وغياب الديموقراطية فى النظم الشيوعية، واعتبر أعضاؤها الصهيونية أحد أشكال الاستعمار ودعوا إلى نزع الطابع الصهيونى عن إسرائيل وإقامة دولة ديموقراطية علمانية موحدة تضم الإسرائيليين والفلسطينيين معا داخل شرق أوسط اشتراكى.

◆ **الليبرالية والصهيونية:**

أوضحنا فيما سبق كيف نشأت أجنحة مختلفة داخل الحركة الصهيونية حاولت من البداية المزج بين الصهيونية والأيديولوجيات الأخرى، وعقب وفاة هرتسل أطلق الليبراليون على أنفسهم صفة "الصهيونى عموما" (أى من لا يرتبط بمنحى أيديولوجى معين)، وخصوصا بعد رفضهم مزج الصهيونية بالدين وبالاشتراكية وبأى شيء آخر، ويلاحظ أنه طوال العشرينات وحتى منتصف الثلاثينات من القرن الماضى انعقدت زعامة المنظمة الصهيونية العالمية لهؤلاء

الصهاينة. وكان رئيس المنظمة حاييم وايزمان يساند الحركة العمالية فى هدف خلق نوع من العمل الجماعى لتحقيق الرفاه وبناء مؤسسات منفصلة لليهود واقتصاد يهودى مغلق يعتمد على العمل اليهودى والسياسات الحمائية، وكان ذلك يتعارض مع أفكار قادة اليهود الأمريكيين الليبراليين بقيادة "برانديز" Prandeis.

فى هذه الفترة نشأ اتجاه آخر يسمى المعارضة الليبرالية للصهيونية العمالية والذى نما بسرعة منذ منتصف عشرينات القرن العشرين وتزعمه جابوتنسكي، ومع ذلك اقتصرت معارضته على احتكار السلطة من قبل الحركة العمالية ومنظمتها وضد دعم وايزمان للعمال، ولم تكن ضد سياسات الانغلاق القومية. كانت ليبرالية دعه يعمل بتعبير هذه الأيام، هامشية فى الحركة الصهيونية، فرغم وجود برجوازية يهودية فى فترة ما قبل قيام الدولة، إلا أنها اتسمت بالضعف السياسى والتعاون مع العمال تحت قيادة الحركة العمالية. وحتى أواخر الستينات، لم تكن السياسات الاقتصادية الإسرائيلية قائمة على آليات السوق ولكن على سيطرة الدولة من زاوية أن الاقتصاد كرس لخدمة هدف بناء الدولة القومية والمجتمع اليهوديين. وفى عقدى الستينات والسبعينات تطور نموذج للاقتصاد الدمجي، ومنذ منتصف الثمانينات فقط انفتحت إسرائيل على التحرير الليبرالى.

◆ الليبرالية المناهضة للصهيونية فى فلسطين والخارج:

عارضت الليبرالية المناهضة للصهيونية فى الخارج الدولة اليهودية بحسبان أن الديانة اليهودية عالمية وترفض بالضرورة التوجه القومي، فى حين تنظر الصهيونية لليهود من منظورات قومية قبل كل شيء ولم يكن لديها قناعة بإمكانية الانعتاق والاندماج اليهوديين مع غير اليهود. بهذا المعنى وفى إطار سياسة تجميع اليهود فى فلسطين، التقت الصهيونية مع الأيديولوجيات العنصرية اليمينية الأشد تطرفا والتى فصلت بين اليهود كسلالة والآخرين. كما كانت الصهيونية معادية للديموقراطية حيث لم تكن تقبل بوضعية متساوية فعلية لغير اليهود فى دولة يهودية.

نشأ اتجاه ليبرالى مناهض للصهيونية آخر بين شباب مثقفين تجمعوا حول جابوتنسكى قبل اندلاع الحرب العا!ية الأولى مباشرة كجناح يمينى ليبرالى علمانى ذى توجه قومى ومن أبرز رواده "هورون" و"راتوش" Ratosh . وعبروا عن ضرورة فصم العلاقة بين القومية والدين اليهودى وخلق شكل جديد من الانتماء عرف بـ"الأمة العبرية" المرتبطة بأرض كنعان، وكان يعتبرون أن اليهودية كديانة ولدت فى الشتات وأنها ظاهرة تنتمى بالأساس إلى مجتمع الشتات ما يجعلها ظاهرة دينية ثقافية.

وقد ذهب هذا الاتجاه إلى القول بأن الشتات اليهودى ليس مسألة متفردة. وأن تجمعات شتات أخرى مثل الهيلينية والفارسية بقيت لعدة قرون ولكن فى المتاحف تماما مثل العرق الألمانى فى أوروبا المعاصرة. ومن رأى هذا الاتجاه أيضا أن اليهودية كمقوم دينى ثقافى لا تحتاج إلى دولة، كما أن القومية هى أولا وقبل كل شيء ظاهرة سياسية ومتعلقة بالأرض، ومثلما رغب المهاجرون إلى الولايات المتحدة فى نسيان تاريخهم والانتماء إلى الأمة الجديدة، فقد اختار العبريون أن يعرّفوا أنفسهم بهذه الصفة. ويفرق "هورون" و"راتوش" بين العبرى والإسرائيلي، واعتبرا أن دولة إسرائيل لا تحقق أفكارهما التى ارتبطت بالشتات والدين اليهودي. ومن جانب آخر، كانت هناك رؤية أخرى للفكرة العبرية أكثر اعتدالا وطرحها "هيلل كوك" أحد أقرب أنصار جابوتنسكى فى الولايات المتحدة، ففى عام ١٩٤٧ عارض "كوك" تقسيم فلسطين وفكر فى الأراضى التى يتكون منها الأردن الآن. غير أن "هورون" دعا بعد عام ١٩٦٧ إلى ضم كافة الأراضى المحتلة، لكنه دافع عام ١٩٧٤ عن قيام دولة فلسطينية وعن فصل الدولة عن الدين فى إسرائيل. فقد تحدث عن أن الدولة الإسرائيلية التى أسستها الصهيونية حققت هدفها بمجرد قيامها، ومن ثم لا يجب أن تمثل سوى اليهود المقيمين فيها وليس كل يهود العالم. وكان كل من "كوك" ونجل جابوتنسكى "آري" قد انتخبا فى أول برلمان إسرائيلى ببرنامج قوى مناهض لإدخال الدين فى الدولة حيث طالب بفصلهما عن بعضهما البعض. ورغم أن الفكرة الكنعانية ولدت فى أوساط اليمين، إلا أنها وجدت طريقها إلى اليسار غير الصهيونى الذى طمح إلى إعادة تشكيل إسرائيل كدولة كل مواطنيها العرب واليهود على قدم المساواة لا دولة ليهود العالم.

◆ غالبية الإسرائيليين يميلون إلى الصهيونية:

من الواضح أن أيا من أجنحة الصهيونية وجد بجواره جناح معاد للصهيونية بمسميات عديدة دينيا كان أم اشتراكيا أم ليبراليا، بيد أن الليبرالية المعادية للصهيونية لم تتواجد فى إسرائيل تقريبا حتى العقد الأخير من القرن العشرين.

سوف أحاول بيان أن معاداة الصهيونية لا تتعلق أساسا بمسألة الحدود الإقليمية لإسرائيل بقدر ما ترتبط بالطابع اليهودى لها. كان الكنعانيون الأصليون يقفون مع إسرائيل الكبرى، فالكنعانية كانت تركز على السياسة والأرض وتصر على الدولة فى حين دعا معظم الاشتراكيين المعادين للصهيونية إلى دولة ديموقراطية علمانية موحدة تضم الفلسطينيين والعبريين (وهو ما يميزهم عن الاعتقاد الصهيونى بأن كل اليهود لهم حق تلقائى فى المواطنة)، ويؤكد الاشتراكيون على البعد الاجتماعى بأكثر من ذلك المرتبط بالدولة والسياسة ولا يهتمون بأى مكان يعيش اليهود أو

العرب ويطرحون قواعد اقتصادية واجتماعية واحدة تطبق بمساواة تامة على الكل. بينما يؤكد الاتجاه الدينى المعادى للصهيونية على البعد الثقافي-الدينى ويرفضون لدواع دينية قيام دولة لليهود. وقد رفضوا الصهيونية لأنها أقامت مجتمعا يهوديا لا يحكم بالشريعة اليهودية (الهالاخاه) ومن هنا يعتبرون ذلك بمثابة عقاب إلهي، واختاروا العيش فى الأرض المقدسة حتى لو كانت تحت حكم عربي.

لم تكن السجالات الحادة بعد مدريد وأسلو والتى أدت إلى انقسام اليمين واليسار بخصوص عملية السلام، مرتبطة بصفة مباشرة بموضوع الصهيونية فى مواجهة مناهضة الصهيونية. ومال معظم الإسرائيليين إلى دولة يهودية وميزوا أنفسهم بنوع أو آخر من الصهيونية، ومن هنا تنبع أهمية مناقشة من ينتقدون الجوانب المختلفة من التاريخ الصهيونى أو السياسة المعاصرة باعتبارهم خارج الصهيونية بدون مبالغة.

◆ ما بعد الصهيونية:

انطلاقا مما سبق يثور السؤال: ما هى دعوة ما بعد الصهيونية..؟ فى أى موضع يمكن تحليلها وتفسيرها..؟. ما بعد الصهيونية تعد مفهوما غامضا فى الواقع ومثيرا للانتباه. ويرى "جوتوين" Gotwin أن ما بعد الصهيونية لا تشير إلى مدرسة فكرية متجانسة، وكان الكتاب المهم ل"لورانس سيلبرشتاين" Silberstein الذى قدمه إلى الجمهور غير اليهودى والناطق بالإنجليزية يوافق الرأى القائل أن "كل الجهود لوضع تعريف محدد لكلمة فكر مثل ما بعد الصهيونية هى محاولة محكوم عليها بالفشل. فقد تعرض معنى ما بعد الصهيونية لتغير مستمر بحسب من يستخدمه ومكانه وتبعا لهدفه". ومع ذلك حاول أن يطرح مقاربة معينة على النحو التالى:

"ينطبق مصطلح ما بعد الصهيونية على مجموعة من المواقف النقدية الحديثة التى أثارت الشك فى الخطاب الصهيونى والروايات التاريخية وصور التمثيل السياسى والاجتماعى التى أنتجها. وهو يشبه الصهيونية من زاوية وجود طيف واسع من التوجهات داخله، ويرجع تزايد استعمال مصطلح ما بعد الصهيونية إلى تنامى الشعور بين الإسرائيليين بأن خارطة المعانى التى طرحتها الصهيونية لم تعد كافية بصراحة. وفيما يتعلق بأوجه النقد، تشكك ما بعد الصهيونية فى المبادىء والقيم الأساسية للصهيونية، ويعتبر روادها أن النقد ما بعد الصهيونى هو شرط ضرورى لتحول إسرائيل إلى مجتمع ديموقراطى بالكامل".

ولكننى أرى مثل هذا التوصيف شديد العمومية، فما بعد الصهيونية مصطلح مليء بالتناقضات، وأن "سيلبرشتاين" يستهدف تحديد مفاصل السجالات ما بعد الصهيونية وتقديم وصف بانورامى لمدى الحجج، بينما تتميز أغراضى بأنها أكثر تحديدا:

أولا: أن حجتى فى مواجهة ما بعد الصهيونية تقوم على أن الصراع الإسرائيلي-العربى لا يدور حول الغاية، ومن هنا أرغب فى وضع الاتجاه ما بعد الصهيونى فى سياق المرحلة الرابعة من الصراع التى تتسم بالهيمنة الأمريكية العالمية.

ثانيا: أننى أفترض أن بعض كتابات اتجاه ما بعد الصهيونية تزعم أن تنامى "الرغبة فى السلام" فى إسرائيل تتحدد أساسا من داخلها أى من المصالح الاقتصادية لأولئك المستفيدين من انفتاح إسرائيل على العالم، فى حين أننى أزعم، بدلا من ذلك، أن عملية السلام فرضت على إسرائيل من الخارج. فالواقع أن ازدياد الصادرات الصناعية الإسرائيلية يحتاج لمنفذ إلى الأسواق العالمية (وليس الأسواق العربية)، ومن هنا عمدت إسرائيل إلى كسر العزلة التى فرضت عليها من قبل السوفييت والمقاطعة العربية من الدرجة الثانية. وكان يمكن تحقيق هذا الهدف عبر تفكيك الكتلة السوفيتية وبداية الهيمنة الأمريكية على العالم.

ثالثا: يترتب على الرؤية الحتمية لرواد ما بعد الصهيونية بشأن انتهاء الصراع الإسرائيلي-العربى رسم صورة خاطئة عن القضايا التى تواجه المجتمع الإسرائيلى فى المستقبل المنظور. وأنا أعتقد أن احتمال التوصل لعدة معاهدات سلام رسمية تالية لن يجعل إسرائيل أكثر علمانية وديموقراطية، بل بالعكس سوف يدعم من أفكار "الديموقراطية العرقية/الاثنية"، التى تستند بشدة على التقاليد اليهودية و"الديانة اليهودية النقية"، والرموز الدينية اليهودية.

رابعا: ينبع التفاؤل الذى يبديه رواد ما بعد الصهيونية بشأن حتمية انتهاء الصراع الإسرائيلي- العربى من رؤية حتمية ومحلقة للعولمة، باعتبار أن تضاؤل دور الدولة وتراجع الفكرة القومية وبزوغ سلام عالمى عبر التجارة يخلق تناقضا بين اشتراكيى ما بعد الصهيونية وليبراليى ما بعد الصهيونية، ولكن عصر السلام الأمريكى لن يدفع باتجاه إحلال المساواة.

◆ موضع خطاب ما بعد الصهيونية من المرحلة الحالية للصراع الإسرائيلي- العربي:

بزغ اتجاه ما بعد الصهيونية فى سياق أو مناخ عقدى الثمانينات والتسعينات من القرن الماضي، وقد استند كأى توجه ثقافى إلى رأسماله الأيديولوجى الذى توافر له خلال الفترات السابقة، ويمكن التعرف على أى توجه باعتباره

"تاريخ أفكار" تجذرت فى الأحداث وطبيعة الزمن. ويصبح هذا حقيقيا بصفة خاصة فى حالة نجاح هذا التوجه فى تحقيق صدى لدى الجماهير. ولكننى على اقتناع بأن اتجاه ما بعد الصهيونية لابد من اعتباره معاكسا لخلفية عملية السلام أو لا يعمل فى صالحها. ولإثبات ذلك، لابد من تقديم موجز مختصر لمراحل تطور الصراع الإسرائيلى - العربى:

١. مرحلة التطور داخل الدولة وبين التجمعات (١٩٢٠-١٩٤٨):

تطور الصراع الإسرائيلي-العربى عبر عدة مراحل أو دوائر تتباعد باستمرار عن محور الصراع. ففى المرحلة الأولى اندلع الصراع بين المستوطنين اليهود والتجمع الوليد الذى أنشأوه وسكان البلاد الأصليين من العرب فى فلسطين والواقعين تحت الانتداب البريطاني. غير أن الحكومة البريطانية أوقفت الصراع وحافظت على القانون والنظام وحالت دون احتدام الصراع، ولما كان الطرفان (العرب والمستوطنون) لا يملكان قوة كافية وقدرا ملموسا من السيادة على المنطقة الخاصة به. فقد لجأ اليهود إلى شراء الأراضى بدون استخدام القوة ولم يستطع العرب شن الحرب ضد اليهود أو استصدار تشريع يمنع الهجرة والاستيطان. وأدت السياسة البريطانية أولا إلى استثارة غضب عرب فلسطين باعتبار أنها تحابى اليهود، ثم حدث نفس الأمر بالنسبة لليهود قبل الحرب العالمية الثانية عندما حاول البريطانيون إتباع سياسة متوازنة ومنع التقدم فى بناء الدولة اليهودية وهذه السياسة أملتها الظروف الدولية المتغيرة وتصاعد القومية العربية. وقد انتهت هذه المرحلة عندما قررت بريطانيا تسليم مسئولية الانتداب إلى الأمم المتحدة ومغادرة فلسطين، ونجم عن قرار الأمم المتحدة بتقسيم فلسطين اشتعال المواجهة المسلحة بين المستوطنين والعرب وهزيمة الفلسطينيين وإعلان قيام الدولة اليهودية. رفضت الدول العربية قرار التقسيم وأعلنت الحرب على إسرائيل والتى انتهت بسيطرة إسرائيل على ٨٠٪ من مجمل مساحة فلسطين وتحول معظم الفلسطينيين إلى لاجئين سواء من بقى منهم فى إسرائيل أو من خرج منها. ولم تنشأ دولة فلسطينية منذ ذلك الحين حيث قامت كل من إسرائيل والأردن بضم أراضيها.

٢. مرحلة الصراع بين الدول (١٩٤٨-١٩٦٩):

انحصر الصراع فى هذه الفترة بين إسرائيل والدول العربية المحيطة بها أساسا، وقد اتخذ أشكالا جديدة. فإلى جانب الحروب الشاملة أعوام ١٩٤٨ و١٩٥٦ و١٩٦٧، كانت هناك مواجهات محدودة واختراقات تقوم بها الجيوش النظامية وقوات غير نظامية إلى جانب تزايد الإنفاق على التسليح. وتمثلت الحرب الاقتصادية فى مقاطعة الدول العربية لإسرائيل بصفة مباشرة وفى صورة مقاطعة غير مباشرة تمثلت فى ممارسة ضغوط على الدول غير العربية لدفعها إلى قطع كل روابطها مع إسرائيل. ومن ناحية أخرى، اتخذ الصراع شكل حرب أيديولوجية عبر جهود منتظمة لعزل وتعرية الطرف المعادى وكذلك رفض الاجتماع به فى المنظمات الدولية ووسائل الإعلام العالمية.

لم يؤد الفلسطينيون طوال هذه المرحلة سوى دور ثانوى وتولت دول عربية عدة القضية بنفسها وتعرضت القضية للاستثمار فى إطار السياسات العربية- العربية. وفى إسرائيل خضع العرب للحكم العسكرى وتمت مصادرة معظم أراضيهم وممتلكاتهم وعاشوا كمواطنين من الدرجة الثانية، وكانت الدول العربية هى الأخرى صادرت كثيرا من الممتلكات اليهودية وشعر معظم اليهود فيها بعدم الأمان ثم هاجروا من هذه الدول.

وقد خضع الشرق الأوسط فى السنوات الأولى من هذه الحقبة لسيطرة القوى الاستعمارية الآخذة فى التدهور وهى بريطانيا وفرنسا، وكان أن حلت الحكومات الثورية الوطنية فى عدة دول عربية محل النظم الموالية للاستعمار بعد عام ١٩٥٦، واتبعت القوتان العظمَيان، الاتحاد السوفييتى والولايات المتحدة، سياسة التدخل والتنافس على المنطقة.

٣. مرحلة القوة العظمى (١٩٦٩-١٩٨٨):

بدأت هذه المرحلة مع اندلاع حرب الاستنزاف بين إسرائيل والدول العربية فى أعقاب حرب يونيو ١٩٦٧، حيث أمدت القوتان العظمَيان حلفاءها بالأسلحة والتكنولوجيا الجديدة ما أدى إلى إدخال الصراع فى أتون الحرب الباردة والمنافسة بين القوتين الأعظم مثلما حدث فى مناطق أخرى. ترتب على ذلك تحول الصراع الإسرائيلي-العربى إلى حرب بالوكالة بين القوتين الأعظم بحيث كانوا يقاتلون بشكل غير مباشر عبر حلفائهما (كما حدث فى عام ١٩٧٣). وكان الاستعداد العسكرى أو بناء القوات المسلحة، وصل إلى مستويات فوق طاقة القدرات الاقتصادية والعلمية للأطراف المتحاربة ما جعل هذه الأطراف فى حالة اعتمادية اقتصادية وعسكرية على الكبار كما حصلوا منهم على نوعيات متفاوتة من المساعدات الاقتصادية والعسكرية. وقد قطعت العلاقات الدبلوماسية والاقتصادية بين الكتلة السوفييتية وإسرائيل بعد عام ١٩٦٧ ما زاد من عزلة إسرائيل وحرمها من النفاذ للأسواق العالمية.

ومن ناحية أخرى احتل الصراع الإسرائيلي-العربى مكانة مركزية فى الحرب الأيديولوجية بين القوتين الأعظم حيث ساندت الكتلة السوفييتية قرار الأمم المتحدة بمساواة الصهيونية بالعنصرية إلى جانب الدول العربية

والإسلامية. كما طالبت الولايات المتحدة بحق الهجرة لليهود السوفييت وجعلت ذلك شرطا للمعاملات الاقتصادية مع اتحاد الجمهوريات السوفييتية الاشتراكية. هذا فضلا عن إدخال الفلسطينيين فى جبهة الصراع عندما دعمت مصر والاتحاد السوفيتى قيام منظمة التحرير الفلسطينية فى عام ١٩٦٩.

أخذ الجانب الاقتصادى من الصراع دوره فى التأثير على الاقتصاد العالمي، وكان استعمال النفط والقوة البترودولارية من قبل دول منظمة الأوبك تضامنا مع الدول العربية عقب حرب أكتوبر ١٩٧٣ قد تسبب فى إرباك الاقتصادات الغربية وإبطاء نموها، وقررت الولايات المتحدة القضاء على المقاطعة الاقتصادية العربية غير المباشرة ضد إسرائيل وإضعاف قوة الأوبك. وقد شارفت هذه المرحلة على نهايتها عندما قرر أنور السادات إنهاء التحالف المصرى مع السوفييت، ما أدى إلى خيبة أمل هؤلاء وتقليص قدرتهم على إجبار إسرائيل على الانسحاب من الأراضى المصرية المحتلة وعدم إمداد مصر بالتكنولوجيا العسكرية المتقدمة. وكان الارتباط الجديد بين مصر والولايات المتحدة علامة على بداية عصر جديد فى الشرق الأوسط أى عصر السلام الأمريكي. ومن هنا يمكن القول أن معاهدة السلام بين مصر وإسرائيل كانت ثلاثية الأطراف: بين مصر والولايات المتحدة من جهة، ومصر وإسرائيل من جهة أخرى، حيث تحصل مصر على معونة اقتصادية وعسكرية سنوية من الولايات المتحدة فى مقابل الاعتراف بإسرائيل وتوقيع معاهدة سلام رسمية، على أن تعيد إسرائيل الأراضى المصرية المحتلة طبقا لقرار مجلس الأمن رقم ٢٤٢ فى مقابل تسلم إسرائيل حصة كبيرة من المعونات (الأمريكية) كتعويض عن إعادة نشر قواتها. ومنذ ذلك الحين والطرفان المصرى والإسرائيلى يتسلمان معونة اقتصادية وعسكرية سنوية، ويلاحظ أن هذا النمط من اتفاقيات السلام ثلاثية الأطراف صار نموذج الاتفاقات مع إسرائيل والتى رعتها الولايات المتحدة فيما بعد.

٤. مرحلة الهيمنة الأمريكية العالمية (١٩٨٨-):

مع نهاية عقد الثمانينات كان من الواضح أن الكتلة السوفيتية المتداعية غير قادرة على مساعدة وتسليح حلفائها فى الشرق الأوسط وكانت البداية الفعلية لهذه المرحلة مع انعقاد مؤتمر ستوكهولم فى عام ١٩٨٨ عندما أعلن عرفات عن رغبته فى الاعتراف بدولة إسرائيل ووقف الكفاح المسلح والدخول فى مفاوضات، وكان هذا شرطاً وضعته الولايات المتحدة والأوروبيون فى مقابل إنهاء عزلة عرفات فى تونس ومنحه الاعتراف به كقائد ممثل للفلسطينيين فى مباحثات سلام الشرق الأوسط القادمة.

ويمكن رسم صورة كروكية للصراع الإسرائيلى العربى عبر ثلاث دوائر متداخلة كل منها يرمز إلى واحدة من المراحل سالفة الذكر، فمرحلة التطور داخل التجمع بين الفلسطينيين واليهود تعتبر الدائرة الأضيق أو قلب الصراع أما مرحلة الصراع ما بين الدول فتمثل الدائرة الوسيطة فى حين تشكل مرحلة القوة العظمى الدائرة المحيطية أو الخارجية. وقد توقفت هذه الدائرة مع انهيار الاتحاد السوفيتى ونهاية الحرب الباردة ويلاحظ أن صراعات قومية عديدة كانت متداخلة أو متشابكة مع التنافس الأمريكي- السوفيتى إبان الحرب الباردة لم تعد ذات مغزى فى إطار المعمار الدولى الجديد بل صار استمرار بعضها يصيب النظام الدولى الجديد بالاضطراب أو الارتباك وكان لابد من إنهائه، بينما تركت الصراعات الأخرى الأقل تهديدا للعالم الخارجى بدون حل. وينتمى الصراع العربي- الإسرائيلى إلى الفئة الأولى خاصة وأنه يدور فى منطقة تلعب دورا حيويا فى الاقتصاد العالمى وتقترب بشدة من الخاصرة اللينة لأوروبا.

ولكن يلاحظ أنه ليس من السهل السماح بامتداد صراعات الشرق الأوسط، فالولايات المتحدة اتهمت دولا معينة بأنها مارقة فى المنطقة حتى أن أكثر هذه الدول يقع فى الشرق الأوسط (العراق، إيران، ليبيا، السودان، سوريا) وبدا أن سياسة الاحتواء المزدوج تجاه العراق وإيران لم تنجح تماماً كما كان من الواضح أن الحزام الإسلامى الذى يمتد من باكستان مروراً بأفغانستان والجمهوريات السوفيتية السابقة المسلمة إلى يوغسلافيا السابقة تهدد العولمة ب"صدام الحضارات". وفى هذه المنطقة بالتحديد اختارت الولايات المتحدة أن تستعرض دورها الجديد كشرطى العالم وهو ما تجلى فى عاصفة الصحراء عام ١٩٩٠ ضد حليفها السابق "صدام حسين". فقد أسهم غزو الكويت والتحالف العربى ضد العراق أيضا فى تقويض التضامن العربى ووصلت القومية العربية إلى اضعف حالاتها، ومن هنا ينبغى النظر إلى مفاوضات أوسلو ومدريد فى إطار هذه الخلفية.

◆ لحظة فارقة: هل هى خرافة إنهاء الصراع أم إدارة الصراع..؟

لا يتسع المقام هنا للتحليل المتعمق حول كيفية إنهاء الصراعات، ويكفى القول أن الصراعات الممتدة كما فى أيرلندا وقبرص ويوغوسلافيا سوف يستمر الأمل فى حلها لأجيال وانتظارا لتغير الظروف، ومن رأيى أن الصراع الإسرائيلي- العربى ينطبق عليه هذا النمط من الصراعات.

وأنا أزعم أن رواد ما بعد الصهيونية يخلطون ما بين حالتين منفصلتين: سلام رسمى ونهاية الصراع، ففى تطلعهم إلى رؤية نهاية للصراع صاروا يؤمنون بأن التعميم الأيديولوجى المبسط ومفاده أن العولمة الرأسمالية تنذر بنهاية نمط

التفكير الصفرى أى أن الذى يكسب هو طرف واحد وكذلك كمؤشر على نهاية شاملة للصراعات، فعلى سبيل المثال يرى "شافير" و"بيليد" ما يلي:

"ما يزال الصراع العربي- الإسرائيلى يشكل مأزقاً مطولاً إذا ما نظرنا إليه فقط بمفاهيم الأمن والمواجهة القومية أو الاثنية وان هذا الصراع "قابل للحل" عندما يعاد النظر فيه كعقبة أساسية أمام المشاركة الكاملة لرجال الأعمال الإسرائيليين فى الاقتصاد الدولى فى ظرف صارت فيه الاعتبارات الاقتصادية عالية الأهمية فى إطار السباق العالمى بين الدول "الفائزة" و"الخاسرة". ففى ظل الاقتصاد العالمى الجديد لم تعد الدول المفضلة هى القوى الكبيرة بل تلك التى تندمج أسرع من غيرها، وطبقا لهذا التفكير الجديد صارت إعادة توزيع القوة والاقتصاد والمناطق عرضة ل أو محلا لأولوية النمو الاقتصادي، وهكذا توجد إمكانية لإحلال المباراة الصفرية، حيث يكسب طرف واحد فقط فيما يخسر الطرف الآخر، بمنظور مفتوح فى إطاره تقبل الأطراف المتصارعة بحلول وسط".

وبدون بخس لقيمة السلام المفروض من أعلى يرى هؤلاء أن تسوية الصراعات القومية تتضمن ما هو أكثر من إنهاء حالة الحرب، إذ يشتمل الصراع على حزمة كاملة من ممارسات العنف وينتقل من عمليات أعلى كثافة إلى أقل كثافة، كما يتضمن أنشطة اقتصادية بدءًا من العقوبات الاقتصادية إلى المقاطعة المباشرة والثانوية أو غير المباشرة إلى جانب الاستخدام السياسى للموارد الاقتصادية لخلق حالة من الاعتماد الاستراتيجى على طرف آخر وتقليص التعاون الاقتصادى الدولى ومنع المبادرات الخاصة. وتتميز الصراعات بوجود جانب أيديولوجى يجسده خطاب معين يرسم صورة محددة للخصم سواء كان داخليا أم خارجياً. والصراع معناه بناء وإعادة إنتاج العداوة والاتجاهات الصراعية (الكراهية، روح الانتقام، الخوف، انعدام الثقة، التعصب) تجاه الخصم فى مجالات الثقافة والدين والتعليم من خلال سياسات الذاكرة. هذا فضلا عما يتضمنه الصراع من الانفصال المؤسسى والانغلاق أمام الخصم بأدوات متباينة مثل التفرقة فى المعاملة القانونية و/أو التمييز الاجتماعى وتجنب العلاقات والتواصل الاجتماعي. يزداد الأمر صعوبة بالنسبة للصراع الممتد حيث توجد صورة راسخة حول هوية الخصوم ويتطلب التخلص منها قدرة عالية على إحلال المصالحة وخلق هوية أخرى غير عدائية مع مرور الوقت.

ومن وجهة نظرى أنه لا الفلسطينيون ولا إسرائيل ولا الدول العربية يستطيعون أو لا يرغبون حاليا فى إنهاء صراعهم، ومع ذلك توجد ضغوط دولية عليهم للحد من الاحتكاكات الرئيسية وفتح فرص السوق للعالم، وأنا أزعم أن هذه النظرة أكثر واقعية حيث تختلف عن التفاؤل المفرط لرواد ما بعد الصهيونية.

ينتمى اتفاق السلام مع مصر إلى زمن المرحلة الثالثة من الصراع رغم أن المنطق الذى تأسست عليه ترسخ فى المرحلة الرابعة بعد انهيار الاتحاد السوفيتي، والواقع أن منطق السلام الذى توسطت فيه الولايات المتحدة بين مصر وإسرائيل يرتبط بحقيقة أن الصراع كان يدور بين حليفين لنفس القوة العظمى بما يضعف هذه القوة وبما يستوجب خفض حدة التوتر ويزيد التضامن داخل المعسكر التابع لهذه القوة.

لقد كان اتفاق السلام المعيار الأول لإمكانية إزالة خطر حرب كبرى يمكن أن تهدد بالخطر وجود الدولة اليهودية ذاتها، فقد تضمن اتفاق السلام تثبيت الحدود. ولكن رسم حدود معترف بها تبادليا ودوليا بين دولتين وإن كان يعتبر شرطا ضروريا للسلام إلا أنه غير كاف، إذ لا يعد فى ذاته ضمانا على سلام أو نهاية الصراع بين الدول.

لقد أحدث السلام مع مصر أول ثغرة فى الدائرة الثانية من الصراع (ما بين الدول)، فقد جسد أول اختراق لموقف الرفض المبدئى طويل الأمد من قبل العرب للاعتراف بإسرائيل بأى شكل من الأشكال إلى جانب أن قوة إسرائيل العسكرية والتزام مصر بالخروج من التحالف العسكرى ضد إسرائيل قلل من فرص دخول أى بلد عربى آخر فى الحرب ضد إسرائيل. وترتب على ذلك تمكن إسرائيل من تخفيض ميزانيتها الأمنية وتوجيه الأموال لاستخدامات أخرى. لذلك كان السلام الأول أكثر نفعاً والثمن الذى دفع من أجله تقبلته القيادة الإسرائيلية. ومع ذلك لم تتلوه اتفاقات أخرى حتى تفكك وزوال حلف وارسو، بل إن اتفاقية السلام لم تمنع نشوب حرب أخرى شنتها إسرائيل ضد لبنان فى عام ١٩٨٢ وهى أول حرب تشهد حصار عاصمة عربية من قبل إسرائيل، وحتى عام ٢٠٠٠ ظلت مساحات كبيرة من الجنوب اللبنانى تحت السيطرة الإسرائيلية. إن صدى عودة سيناء ألقى بظله على إمكانية أن تكون لبنان اختباراً لمعاهدة السلام مع مصر ولكنه كان اختباراً صعباً حيث ظلت العلاقات باردة بين مصر وإسرائيل وتوقفت عند الجانب الرسمى منذ ذلك الحين. وظلت العداوة لإسرائيل قائمة على نطاق شعبى واسع واستمرت فى وسائل الإعلام ومناهج التعليم فى المدارس وانحصرت العلاقات الاجتماعية والاقتصادية فى القنوات الرسمية، وما تزال مصر أيضا معادية لإسرائيل فى المحافل الدولية.

يعتبر السلام مع الأردن أول نتائج الهيمنة الأمريكية العالمية وأمكن الوصول إليه بسبب ضعف التضامن العربى الذى تلا حرب الخليج لعامى ٩٠-١٩٩١ إذ كان الأردن بحاجة للعدول عن خطئه بمساندة صدام حسين وحيث كان يظن أنها عملية مربحة، ففى أعقاب حرب الخليج الثانية تغيرت سياسة الأردن لتتجه إلى إرضاء الولايات المتحدة.

ولم يكن من الصعب حل الصراع حول الحدود والقضايا الأخرى العالقة بين إسرائيل والأردن فى ضوء وجود تفاهم وتعاون من زمن طويل بينهما. لقد ترتب على حرب الخليج الثانية وتوقيع اتفاق السلام الثانى مضاعفة الفجوات فى الدائرة الثانية من دوائر الصراع سالفة الذكر، حيث أقدمت دول عربية أخرى وخصوصا فى الخليج والمغرب على التخفيف من اتجاهاتها العدائية تجاه إسرائيل وباشرت اتصالات مفتوحة معها، وتبعتها فى ذلك دول إسلامية أخرى مثل إندونيسيا أو تلك التى توجد بها أعدادا كبيرة من السكان المسلمين كالهند. بيد أن الأثر الأكبر لهذه العملية تمثل فى تخفيف العزلة الاقتصادية الدولية لإسرائيل وفتح أسواق جديدة لصادراتها. ورغم أهمية كل هذه التطورات، إلا أنها تعتبر ثانوية بالمقارنة بما أعتقد أنه العنصر الرئيسى فى النمو الاقتصادى السريع لإسرائيل فى فترة التسعينات وهو سقوط الاتحاد السوفيتي. ذلك أن إسرائيل تعد واحدة من أكبر الدول المستفيدة من انهيار الكتلة السوفيتية حيث كان الدعم السوفيتى للدول العربية أثناء الصراع أدى بدول الكتلة الشرقية إلى قطع العلاقات الاقتصادية والدبلوماسية مع إسرائيل، وكان النفوذ السوفيتى وراء رفض دول محايدة كثيرة إقامة علاقات مع إسرائيل. لقد أنهى انهيار الاتحاد السوفيتى عزلة إسرائيل حيث أعيدت العلاقات الدبلوماسية أو أقيمت لأول مرة وفتحت أسواق جديدة وكبيرة فى وسط وشرق أوروبا وآسيا أمام إسرائيل.

مثلت الهجرة الواسعة لإسرائيل من الاتحاد السوفيتي السابق ثانى المكاسب التى جنتها إسرائيل من الاتحاد السوفيتي، وتنامى قوتها الاقتصادية بل وتزايد عدم الاستقرار السياسى حول حدودها، فقد وصل عدد المهاجرين إلى أكثر من مليون يهودى سوفيتي. وإلى جانب أثره على الخريطة السكانية لإسرائيل من زاوية تعويض التناقص فى عدد اليهود الإسرائيليين المولودين فى إسرائيل، أمدتها الهجرة بكم هائل من رأس المال البشرى حيث كان من بين المهاجرين أعلى نسبة من الأفراد الأكثر تعليماً بما يفوق نسبتهم لدى سكان إسرائيل قبل الهجرة إلى جانب نسبة كبيرة من العلماء. وكان توقيت الهجرة إلى إسرائيل واعداً أو يجلب السعادة لأنه ارتبط بثورة الاتصالات المتزايدة وكذلك ببحوث الكمبيوتر والبيولوجيا والجينات والطب وقد سهل المجمع العسكرى الصناعى فى إسرائيل مهمة تطوير هذه المجالات وبالذات مع تدفق المهاجرين بما جعل إسرائيل تستفيد من هذه الثروة.

هناك عنصر آخر ساعد إسرائيل على استثمار سقوط الشيوعية وهو المساعدات التى وعدت بها الولايات المتحدة لاستيعاب المهاجرين السوفييت فى صورة ضمانات قروض بمبلغ عشرة مليارات دولار بمعدلات فائدة منخفضة، والواقع أن المعونة الاقتصادية الأمريكية كانت جزءاً من صفقة لجلب إسرائيل إلى مائدة التفاوض فى مدريد فى عهد شامير الموصوف بـ"عدو السلام".

كل هذه العوامل - أسواق مفتوحة، هجرة قوة عمل ماهرة، رأس مال ميسر وواعد ومتزامن مع ما سبق من العوامل - جعلت إسرائيل تعيش طفرة اقتصادية طوال السنوات الخمس الأولى التالية لعملية السلام. ومن هنا أعتقد وعلى عكس بعض رواد ما بعد الصهيونية أن تفسير المعدل العالى للنمو الاقتصادى فى إسرائيل فى السنوات الخمس الأولى لا يكمن فى السلام مع العرب ولكن فى زوال الاتحاد السوفيتى ونهاية الصراع بين الاشتراكية والرأسمالية وانفتاح الاقتصاد الدولى تحت الهيمنة الأمريكية. ولكن ما يسبب الخداع هو ببساطة أن حوادث رئيسية عديدة تمت فى نفس الوقت. ذلك أن زوال الاتحاد السوفيتى أنهى عزلة إسرائيل وأدى إلى تطبيع علاقاتها مع معظم الدول فيما عدا حفنة قليلة من الدول العربية أو الإسلامية الأصولية أو المتطرفة بل إن الدول العربية لم تكن هى الشريك التجارى المسئول عن التوسع الكبير فى أسواق إسرائيل ولكن الأسواق الجديدة فى أوروبا وآسيا وأمريكا، هذا فضلا عن أن تطبيع وعودة العلاقات الدبلوماسية والسياسية مع هذه الدول مكن إسرائيل من تحسين نوعية صادراتها عبر مبادلة سلع منتجة بالداخل غالية الثمن بواردات أرخص ما أدى إلى زيادة القدرة الشرائية للمستهلكين الإسرائيليين.

◆سجالات مع ما بعد الصهيونية:

يعتقد رواد ما بعد الصهيونية أن التغيرات الاقتصادية والتحرير الليبرالى والخصخصة فى إسرائيل خلقت طبقة متنامية ترتبط مصالحها مع إنهاء الصراع العربى لإسرائيل ومع اندماج اقتصادى فى شرق أوسط جديد، وكذلك إضفاء الطابع الديمقراطى والعلمانى على إسرائيل. ولكننى لا أتفق مع هذا الرأى لأن تطبيق المفهوم على البنية الفوقية أمر شديد التبسيط ولا يستطيع تحليل التغيرات الحادثة فى إسرائيل وهدف هؤلاء الواضح هو خلق أسطورة سياسية بأن ما بعد الصهيونية تملك قاعدة اجتماعية واسعة ما يجعل من يعارضهم يصنفون فى خانة البديل السياسى الآخر والمتمثل فى الصهيونية الجديدة (الصهيونية الدينية). وسوف أطرح هنا بعض الافتراضات المضادة:

- أن عملية السلام فرضت على إسرائيل من خارجها، فقد نبعت من المعمار الجديد للنظام الدولى عقب نهاية الشيوعية وانهيار الاتحاد السوفيتي، والواقع أن الجدل فى أوساط نخبة القوة الإسرائيلية ينحصر فى التوقيت وما إذا كانت عملية السلام تعمل لصالحها أم ضدها وحول ضرورة التخلى عن معظم الأراضى المحتلة والتعيين النهائى لحدود الدولة، فهناك موقف كان يمثله "رابين" و"بيريز" و"باراك" يعترف بالحاجة إلى التخلى عن معظم الأراضى

العربية المحتلة. ويتوافق فى ذلك مع رغبة الولايات المتحدة وأوروبا فى احتواء الصراع وتجميده ويحاول مضاعفة المنافع الناجمة عن أو المترتبة على التنازلات المقدمة، فى حين يميل الاتجاه الآخر الذى مثله كل من شامير ونتنياهو وشارون إلى التأجيل والتسويف والمراوغة من أجل كسب الوقت انتظاراً لثمن معين بأمل احتمال تغير بعض الظروف الخارجية. ولا تعتبر الاتجاهات المتغيرة كما تعبر عنها استطلاعات الرأى العام وفى التصويت فى الانتخابات دالة على تغير ذى بال سوى فى المصالح الاقتصادية، بل إن تحقيق تقدم بطيء فيما هو حتمى - أى الانسحاب من الأراضى المحتلة - يتم إخفاؤه عن الإسرائيليين والتغطية عليه بخطاب داخلى مكثف ينفخ فى الحرب، وهذا الخطاب يتأثر ببطء بضغوط الأحداث العالمية ووسائل الإعلام العالمية.

إن تعزيز الافتراض القائل بأن إرادة السلام تنبع من مصالح اقتصادية متزايدة يقتضى إثبات إلى أى حد تواجدت فعليا طبقة واسعة قوية فى إسرائيل فى الفترة السابقة على عقد التسعينات من القرن العشرين.

- هناك اضطراب فى القول بتوافر منافع اقتصادية لإسرائيل من صنع السلام مع البلاد العربية. حيث جاءت معظم هذه المنافع فى عقد التسعينات لإسرائيل بفعل زوال الاتحاد السوفييتى وليس من علاقات اقتصادية مباشرة مع الدول العربية. إن أفكار شمعون بيريس عن الشرق الأوسط الجديد التى تبدو إسرائيل فيها بمثابة القائد تواجه بردود فعل سلبية من قبل الدول العربية باعتبارها مؤامرة للاستعمار الجديد. ويمكن القول أن هذا الاتجاه العدائى لن يختفى لفترة طويلة. ذلك أنه إذا توقف السلام عند الدوائر الرسمية وفى حده الأدنى ولم يصل الأمر إلى نهاية الصراع فى المستقبل المنظور، فإن المنافع التى تجنيها إسرائيل لن تأتى من الدول العربية المجاورة لها بل من الدول الأخرى ومن انتهاء عزلتها الدولية. والواقع أن الصهيونية ومنذ بدايتها الأولى أحدثت انفصالا كاملا بين الاقتصاد اليهودى فى فلسطين والاقتصادات العربية المجاورة، وبناء على المقاطعة العربية بعد عام ١٩٤٨حددت إسرائيل مجالات تخصصها بما يلائم شركاءها التجاريين الذى يقع معظمهم فى الغرب. وفيما يتعلق بالمقاطعة من الدرجة الثانية أو غير المباشرة والتى قصد منها عزل إسرائيل عن الدول الأخرى. فإن بعض الاقتصادات البازغة الجديدة صارت تطلب المنتجات الإسرائيلية من الصناعات العسكرية والاتصالات والخبرة فى مجال الزراعة والأدوية والالكترونيات، وهذه تمثل الأسواق التى ترغب فيها إسرائيل بشدة. فلا الدول النامية الفقيرة فى الشرق الأوسط تملك المال كما أنها غير راغبة فى المنتجات الإسرائيلية، فقط يمكن الاستعانة بالعمالة الرخيصة لدى هذه الدول. ومن هنا يمكن القول إن مصالح الصناعيين الإسرائيليين لا يمكن تحقيقها بالضرورة عبر إنهاء الصراع، فهم يستفيدون كثيرا من رفع الحظر على المنتجات الإسرائيلية فى المناطق الأخرى. وقد عبر عن ذلك مفهوم باراك عن الفصل بين الإسرائيليين والفلسطينيين وشعاره المعروف "نحن هنا وهم هناك".

ومن ناحية أخرى، لا يعتبر وجود إرادة متنامية فى السلام فى إسرائيل مؤشرا على رغبة متصاعدة للتخلى عن الطبيعة اليهودية للدولة والمجتمع، ومن ثم يمكن القول أن بعض الحجج القوية للتخلى عن بعض الأراضى المحتلة تصب فى خانة زيادة المعدل السكاني/الديموجرافى لليهود فى مواجهة العرب. هذا فضلا عن أن ذلك لا يعنى أيضا أن توافر رغبة فى الانسحاب من مزيد من الأراضى المحتلة فى ١٩٦٧ يشير إلى ميل إلى إعادة النظر فى الموقف الذى تم فى عام ١٩٤٨ باتجاه قبول عودة أو تعويض اللاجئين ومنح المساواة التامة لعرب ١٩٤٨ والرغبة فى التخلى عن قانون العودة الذى يعطى كل اليهود حق المواطنة الإسرائيلية. كما لا يدل على تحول إسرائيل إلى دولة علمانية وديموقراطية.

- أن السلام بالمعنى الرسمى المحدود فرض على إسرائيل، فى الواقع، عن طريق المجتمع الدولى ما يعنى عمليا ضرورة وضع حد لمرحلة التوسع المكانى فى الأيديولوجية الصهيونية، وأن إسرائيل يجب أن تتمتع بحدود ملائمة مع الدول العربية المجاورة بما فيها الفلسطينيين، وأن هذه الحدود سوف يعترف بها ويتم ضمانها دوليا. إن التأكيد على التوسع وإضفاء الطابع اليهودى أو تهويد الأرض كمبادئ رئيسية لكل من العمل والليكود والحزب القومى الدينى يشير فى الحقيقة إلى أن هذه الحركات وصلت بأيديولوجياتها إلى أقصى حد. بيد أن ذلك لا يعنى نهاية الصهيونية بل الوصول إلى نقطة فارقة فى تطورها.

إن تغذية الانقسام بين أنصار الحد الأدنى وأنصار الحد الأعلى (أى الحمائم والصقور) وخصوصا فى أعقاب ما تم من انسحاب مؤلم من أراض محتلة، قد تصبح المهمة الأساسية لنخبة القوة فى إسرائيل فى المستقبل القريب. وإن لم يكن ذلك حتميا بالضرورة. ومن وجهة نظري، يتوقف النزاع والمصالحة فى داخل إسرائيل فقط على الحافز المشترك لدى الأغلبية وهو يهودية الدولة مهما كان ذلك يعنى بالنسبة لشتى اليهود. ويمكن القول أن إسرائيل لن تصير أكثر أصولية أو أكثر تشدداً أو أقل حداثة بالمنطق التكنولوجي. بل سوف تتبنى خطابا عاما أكثر ميلا إلى يهودية الدولة وبحيث يحظى ذلك بقبول واسع، عبر استخدام رموز وقواعد وتقاليد معينة كما يتم ترسيخ ذلك فى النظام التعليمى القومي. ولقد بدأت هذه العملية بالفعل. وإن كان ذلك لن يتبلور فى صورة "اليهودية الجامدة" التى تعتنقها الأرثوذكسية المتطرفة أو المستوطنون المتشددون أو الماسيحانيون حيث يعتبر ذلك مخيفا للكثيرين، بل تتحول

إلى "يهودية مخففة" أكثر توافقاً مع الشرائح المتعددة من اليهود الإسرائيليين".

ماذا نقول بخصوص مدى ملائمة الفئات المختلفة من اليهودية الإسرائيلية لهذا النوع من التحول..؟ يمكن القول أن الماسيحانية الدينية تتراجع وسوف تستمر فى ذلك فى ضوء أنها تفتقد إلى المنطق الذى تأسست عليه بعد الانسحاب من الأراضى المحتلة، كما أن الأرثوذكسية المتطرفة لم تستطع طرح نموذج للحياة لغالبية اليهود فى ضوء أنها لا تخرج عن كونها ديانة نخبوية (أى تخص نخبة معينة) وسوف نتعرض فيما يلى لأنماط الديانة التى يمكن أن تقدم الإيديولوجية اليهودية المطلوبة.

◆ "ميماد":

(اسم يشير إلى الأحرف الأولى بالعبرية للدولة اليهودية والدولة الديموقراطية)، وتعبر عن مجموعة دينية صهيونية معتدلة انشقت عن الحركة القومية القائمة على الاستيطان "الكفاحي/الريادي" وعن الحزب القومى الدينى الذى يتزايد تطرفه الديني. وقد انضمت هذه المجموعة الآن إلى كتلة حزب العمل. وتنتمى "ميماد" إلى الشريحة الأرثوذكسية من اليهودية ولكنها احتفظت بالتزام قوى بالحداثة، فهى تنكر وجود تناقض بين الديانة اليهودية والديموقراطية وترحب بالإبداع أو تجديد وتغيير التقاليد ولكن فى الحدود التى تفرضها " الهالاخاه" أو الشريعة اليهودية. هذا فضلا عن أنها تقف فى صف الديموقراطية وضد "الديانة السياسية" أى استخدام الدين فى السياسة أو استخدام النفوذ السياسى لفرض أسلوب دينى للحياة عبر التشريع وهى لذلك يمكن أن تلعب دورا فى ربط كثير من ناخبى حزب العمل بالدين. بيد أن "ميماد" لا تخرج عن كونها حركة نخبوية مكونة أساسا من الشريحة العليا المتعلمة والمتغربة، ولا تتمتع بتأييد خارج هذه الشريحة.

◆ الحركة الإصلاحية:

تشير إلى تيار رئيسى وسط اليهود الأمريكيين أسس فرعا له فى إسرائيل ويسمى "اليهودية التقدمية"، وقد تشكّل بداية من الأمريكيين المهاجرين. وهو يكسب عددا من الأتباع فى صفوف المولودين فى إسرائيل وبعض المهاجرين الروس الذين يتبعون أسلوب حياة علمانيا، ولكنهم يسعون إلى التوفيق بين التقاليد والحداثة ويدعون إلى المساواة بين الرجل والمرأة. وقد دخلت اليهودية الإصلاحية فى مواجهات ضد الاحتكار الأرثوذكسى للدين فى إسرائيل، حيث يرفض الأرثوذكس الاعتراف بهذا التيار الإصلاحى أو بتقليص سلطات الحاخامات خصوصا فى مجالات الزواج والطلاق وتغيير الديانة. ففى ضوء وجود الزواج الدينى فقط فى إسرائيل وفى إطار أن اعتناق اليهودية أو التحول إلى اليهودية يعطى حقوق المواطنة فإن إنكار مطالب الحركة الإصلاحية سوف ينجم عنه مضاعفات جسيمة منها نقل المعركة بين الإصلاحيين والأرثوذكس فى الولايات المتحدة إلى إسرائيل والتناقضات المحيطة بها، كما أن هذا الصراع يهدد بإضعاف تضامن اليهود الأمريكيين مع إسرائيل. وحتى تتجنب حركة الإصلاح فى الولايات المتحدة ذلك الصراع وتكسب بالتعاطف مع إسرائيل أصبحت هذه الحركة أكثر ولاءً للصهيونية وبذلت جهوداً عديدة لكسب مؤيدين لها بين الإسرائيليين. والواقع أن اليهودية الإصلاحية أو التقدمية حصلت على الدعم فى إسرائيل من العلمانيين الذين يدافعون عن التعددية الدينية فى ضوء غياب الفصل بين الدولة والدين ويعتبرون الإصلاح بديلا لانتشار الأرثوذكسية الدينية. وقد تمكنت اليهودية الإصلاحية من جذب أفراد من بعض الدوائر الاشتراكية العمالية مثل "المابام"، بيد أنها شأنها فى ذلك شأن "ميماد" لا تخرج غالبا عن أوساط اليهود المتغربين والمتعلمين من الطبقة الوسطى ولم تصل إلى الشرائح الأدنى من المجتمع الاسرائيلى ومن هنا فإن "ميماد" التى تعتبر أرثوذكسية فى الأسلوب تتبنى منهجا تصالحياً تجاه الحركة الإصلاحية. ورغم أن المجموعتين لا تؤديان الصلوات معاً فإن "ميماد" تمكنت من دمج حركة الإصلاح فى إسرائيل فى تنظيمها السياسى.

◆ حزب شاس:

هذا الحزب الدينى لليهود الشرقيين يعد أكبر تطور هام فى اليهودية الإسرائيلية وفى الخريطة السياسية لإسرائيل، حيث تزايد نفوذه باستمرار منذ إنشائه عام ١٩٨٤ احتجاجا على التمييز الذى يمارسه الأشكناز الأرثوذكس ضد اليهود السفارد، ليصبح الحزب الثالث الكبير بعد العمل والليكود. وقد شكل شاس ليستقطب شرائح واسعة من سكان إسرائيل. وعلى العكس من الأصوليين الأشكناز لا يتميز شاس بسياسة استبعادية بل يعتبر نفسه جماعة دينية مفتوحة وواسعة ترغب فى ضم أى يهودى وليس اليهود الشرقيين فقط، ومن هنا يتوزع أتباع شاس على مختلف قطاعات المجتمع الإسرائيلى ويربط هذا الحزب بين الحداثة والتقليد. ومن الملاحظ أن سلطة الحاخامات الأشكناز التقليديين وكذلك تفسيراتها وأداءها للهالاخاه تعرضت منذ القرن التاسع عشر للقيود التى فرضتها الدول الأوروبية ومؤسساتها القانونية، بينما تمتع الحاخامات التقليديون فى الشرق الأوسط باستقلالية ملموسة فى إطار نظام الملل العثماني. وتمكنت من طرح حلول للمشاكل اليومية الناجمة عن التحديث حيث تشير الأحكام التى أصدرها الحاخام "عوفاديا يوسف" القائد الروحى لشاس إلى أن الحركة تستوعب الحداثة جيداً. ومن ناحية أخرى تتمتع شاس بجاذبية

كحركة احتجاج شعبى تكافح من أجل العدالة للفقراء والمحرومين، وهى تشبه فى ذلك حزب الرفاه السابق بزعامة نجم الدين أربكان فى تركيا. وبسرعة تحولت شاس إلى تهديد كبير لكل من العمل والليكود، وطرحت نفسها كبديل مضاد وقد وقفت خلف قادتها فى مواجهتهم للقانون وأخذت تمضى فى تشكيل البديل المؤسسى الخاص بها.

لقد أدت سياسات الخصخصة التى اتبعها كل من الليكود والعمل إلى القضاء على سياسات الرفاه الشامل. بل خصصوا أموالا كبيرة للمؤسسات الدينية ومن ضمنها حركة شاس. لكن شاس قامت بتوزيع الأموال على القطاعات الشرقية الفقيرة من السكان الذين تسعى إلى اجتذابهم ما أدى إلى كسب ولائها وتبعيتها السياسية لحزب شاس. بيد أن شاس ما تزال تعتمد على من بيده الخزانة العامة وصار عليها الدخول فى حكومات ائتلافية وهو ما منحها تأييد الجماهير الشرقية الفقيرة.

تعبر شاس عن الدين كتقليد وما يزال ذلك الأمر موجودا فى المجتمع المسلم التقليدى كأسلوب حياة تقليدى جماعى كان موجودا أو متوارثا من الماضي، ويربط هذا الأسلوب الفرد بهوية عرقية جماعية ويجسد الوحدة بين الماضى والحاضر. ورغم أن القسم الرئيسى من قادة شاس يعملون فى مؤسسات أرثوذكسية متشددة، فإنها لا تستهدف فقط أخلاقيات دينية ولكن أيضا أسلوب حياة يستطيع الكل أن يشاركوا فيه. ويمكن القول أن الهوية اليهودية للإسرائيليين تظل آمنة نسبيا طالما تؤدى الحرب إلى إبعادهم عن بقية الشرق الأوسط، فاليهود الإسرائيليون قد يتعرضوا للقتل لكنهم لن يندمجوا، وإن كان ليس بالمعدل الذى ساد بين اليهود فى الاتحاد السوفيتى السابق والولايات المتحدة وأوروبا. ذلك أن انفتاح إسرائيل على البلاد المجاورة يعرض الإسرائيليين لمشكلة الاندماج خصوصا مع التقدم فى عملية السلام. وهذا يصح أيضاً بالنسبة للإسرائيليين العلمانيين والمتعلمين والأثرياء والناشطين وبين أشدهم فقراً وأقلهم تعليماً من المجموعات الشرقية أساساً والذين تعتبر مسألة الاندماج بالنسبة لهم أقل شأناً. وعلى النقيض من الافتراض القائل بأن السلام سوف يحدث استقطاباً فى العلاقات بين المتدينين والعلمانيين فإن العكس هو الأكثر ترجيحاً، فقد خلقت الهوية اليهودية الإسرائيلية عبر الحروب، وإذا كانت هناك حدود مفتوحة فمن المحتمل أن يتم المحافظة على الهوية اليهودية الإسرائيلية بأشكال أخرى من داخلها وهذا ما يفرض ضرورة تعزيز اليهودية كتقاليد وكأسلوب حياة منفصل كما كان الأمر بين مختلف المجموعات العرقية فى الإمبراطورية العثمانية.

ومن المحتمل بقوة أن تتدعم مكانة الجيش كرمز قومى علمانى لكن تسوية مشكلة الحدود سوف تجعل الخدمة العسكرية تكف عن أن تكون رمزاً للولاء لإسرائيل، ولكن سوف تتراجع مسألة رفض الخدمة العسكرية من قبل اليهود الأشد تطرفاً من الناحية الدينية إذا ما تخلى الجيش عن الخدمة الإجبارية وأخذ بأسلوب التجنيد الاحترافى الطوعى.

ويمكن لنا أيضا أن نتوقع تراجع دور ومكانة دور المحكمة العليا فى الفترة التالية لنهاية المرحلة التوسعية لإسرائيل حيث أن هذه المحكمة تمثل رمزاً آخر للعلمانية، فمنذ تأسيس الدولة أدت هذه المحكمة دور من يضفى الشرعية على الكثير من الممارسات الاستعمارية للدولة ولعبت دورها أيضاً فى المصادقة على انتهاكات حقوق الإنسان والممارسات غير القانونية لقوات الأمن فى إطار الاحتلال. لقد ساعدت المحكمة العليا الدولة فى الإبقاء على حكم القانون وبدا دورها على أنه "الذراع الحكيم للدولة" أو الفرع الذى يتميز بالحكمة، وتتمتع المحاكم بتقدير عال ما يجعل أعضاء المحكمة العليا قادرين على دعم حجية قراراتهم وصيانة استقلال النظام القضائي. ومن الجدير بالذكر أن الشلل الذى أصاب البرلمان وغياب تشريعات حول القضايا محل النزاع بين المتدينين والعلمانيين يعطى للمحكمة العليا مدى واسعا للتدخل. وقد أفضت الاتجاهات الليبرالية فى المحاكم إلى تنامى المواجهة مع اليهود الأرثوذكس، ورغم ذلك توجد الآن مؤشرات على رغبة المحكمة العليا فى تحجيم المواجهات مع المؤسسات القضائية الأخرى (البرلمان والمحاكم الحاخامية) ما يسد الطريق أمام الجمهور للتأثير عليها.

ومع ذلك يوجد سبب آخر لما أراه من أن الصهيونية على وشك التغير أو الانقلاب من داخلها حيث تمضى إسرائيل فى عملية الخصخصة بصورة مكثفة ومن ثم يتسبب زوال دولة الرفاه وانفتاح إسرائيل على المنافسة العالمية فى إعادة هيكلة الاقتصاد بشكل رئيسي. ويترتب على ذلك أن معظم القطاع منخفض التكنولوجيا معرض للإغلاق من خلال إحلال الواردات الرخيصة أو العمالة الأجنبية محله، والواقع أن الزعم بأن كل فرد سوف يستفيد من العولمة هو زعم زائف، إذ يتنامى التباين بين الأغنياء والفقراء بسرعة ما يدل على أن إسرائيل صارت واحدة من أكبر المجتمعات الصناعية من حيث المعاناة من عدم المساواة، والأكثر من ذلك أن هذا التحول يتم فى وقت قصير للغاية. فتتزايد الحرمان النسبى وليس الفقر المدقع هو الذى يخلق الضغينة لدى الطبقات الفقيرة، إذ أفاد "الاقتصاد الجديد" قطاعات ضيقة من السكان لكنه تسبب فى بطالة هيكلية دائمة وواسعة بين كبار السن والأقل تعليماً، وهم أساسا من السكان اليهود الشرقيين والعرب الذين يعيشون بعيدا عن مراكز "البيزنس" الرئيسية، وهؤلاء الناس لم يجنوا ثمار السلام، ويشكل اليهود الشرقيون الكتلة الرئيسية من المعسكر المعادى للسلام.

ويلاحظ أن كل من الليكود والعمل يؤمنون بالخصخصة ويقفون ضد بعث دولة الرفاه، ومع ذلك يحتاجون لأصوات السكان الفقراء ولكن وبدلا من تحسين وضعهم المعيشى يقومون بإغرائهم عبر دعاوى الحفاظ على التقاليد ومفهوم الوحدة اليهودية. وقد أردت من إثارة هذه القضية مواجهة ما يقدمه رواد ما بعد الصهيونية من بدائل تنظر لإسرائيل باعتبارها فقط انقساماً بين ما بعد الصهيونية والتوجهات الدينية المتطرفة، وحيث اتضح أن مقولة "اليهودية الناعمة" هى أكثر معقولية.

◆ ما بعد الصهيونية كرؤية محلية للعولمة الأيديولوجية:

إن المعركة الدائرة بشأن الدعوات حول تراجع دور الفكرة القومية والدولة القومية وحول أن الرأسمالية تمكنت من التغلب على تناقضاتها الرئيسية ليست بالأمر الجديد فى الواقع، فالدولة سوف لن تختفى تحت حكم السوق. إذ يعانى تيار "الطريق الثالث" - بين الديموقراطية والليبرالية - من الأزمة تلو الأزمة فى أوروبا، إلى جانب أن مقولة "نهاية الصراع العربي- الإسرائيلى وشيكة" تبدو كصدى لشعار دينى يدعو الخاطئون إلى التوبة أكثر من كونها انعكاساً للموقف الحالى فى الشرق الأوسط.

إن العدد الكبير من الأكاديميين المرتبطين باتجاه ما بعد الصهيونية والمنحدرين من اليسار الصهيونى والذى قد يفسر نزوعه بخصوص الهيمنة التاريخية والسوسيولوجية، قد خلقته الصهيونية العمالية. ويهاجم "جوتوين" أنصار ما بعد الصهيونية لأنهم ينضمون فى الواقع إلى الصهيونية اليمينية ويعملون على تدمير الذاكرة الجماعية الإسرائيلية لإحلال ما يسميه "خصخصة الذاكرة"، كما يذهب جوتوين إلى أن انبعاث ما بعد الصهيونية يعمل فى إطار خلفية الكفاح من أجل الخصخصة أو ضدها، ومن رأيه أن هذه الرابطة تفسر لماذا الرواية التاريخية الجديدة بتناقضاتها المتعددة اكتسبت مكاناً محورياً كظاهرة ثقافية فى الإطار السياسى والاجتماعى للخصخصة وأنها اكتسبت شرعيتها من ذلك الصراع بين أنصار ومناهضى الخصخصة بل هى تضفى الشرعية عليه، وكمعارض لخصخصة الذاكرة، يرى جوتوين أن الذاكرة الجمعية هى العقبة الوحيدة القائمة فى وجه الخصخصة بحيث صارت المبدأ المهيمن على المجتمع الإسرائيلى.

لكننى أقترح تفسيرا آخر لدعوى العولمة الليبرالية غير ما يطرحه رواد ما بعد الصهيونية، فهم يظهرون فى وقت تختفى فيه الشيوعية (الشيوعية السوفيتية والديموقراطية الاجتماعية) ومن هنا لا يثير العجب أن من يؤيدونها يبحثون عن أيديولوجية بديلة. وإذا كانت الاشتراكية تتراجع فإن الرؤية الخاصة بالسلام تبقى ويجب أن تكون هدفاً فى ذاته. والواقع أن البعض من رواد ما بعد الصهيونية والأكثر تجانسا فى أفكارهم ما زالوا يحتفظون بنمط تفكير ماركسى خفى فى رؤيتهم للإشكالية.

- فهم يعزون "الرغبة الجديدة فى السلام" فى إسرائيل إلى المصالح الاقتصادية للطبقات الاجتماعية ولكن ذلك يختزل الموضوع. وهم يرون أن "الطبقة التقدمية" ليست هى الطبقة العاملة، بل الرأسماليين والموظفين المدنيين.
- وهم يؤمنون بوجود رابطة حتمية خطية بين تقدم العولمة ونهاية الصراعات القومية، وهنا يبدو أن الاقتصاد يحدد كل شيء.
- وهم يعتبرون أنفسهم حراسا على المستقبل الذى يعتقدون أنه سينقسم فى صورة ألوان الطيف بين "ما بعد الصهيونية والصهيونية المتطرفة دينيا". وهذا ما يستدعى إلى الذهن مقولة "الليبرالية أو البربرية"

◆ انقسام ما بعد الصهيونية إلى يمين ويسار:

فى الآونة الحديثة، صار بعض رواد ما بعد الصهيونية واعين بتناقضات العولمة الرأسمالية وغير راغبين تماما فى إلغاء وعيهم الاجتماعى وقبول العولمة بقضها وقضيضها. والواقع أنهم حوصروا بين ماركسيتهم وليبراليتهم. وهذا ما دعا "يورى رام" إلى التمييز داخل اتجاه ما بعد الصهيونية بين جناحين هما الليبرالية ما بعد الصهيونية والراديكالية ما بعد الصهيونية. ومن المثير للانتباه أن كلمة "الاشتراكية" لم تستخدم بنفس الطريقة التى لم تتم فيها الإشارة لمناهضة الصهيونية.

وقد اختتم "رام" دراسته فى مجلة "علم الاجتماع الإسرائيلى" Israeli Sociology بقوله:

"لقد أدى التفاوت الاجتماعى والإحساس بالحرمان إلى أن تتحول الشرائح الدنيا بسهولة لتأييد الشوفينية الشعبوية والسياسات الدينية لليمين الصهيونى الجديد وأن تتخلى عن ما بعد الصهيونية بأفكارها الديموقراطية والعلمانية والمعتدلة... ومن هنا يقع الليبرالى ما بعد الصهيونى فى تناقض أساسى يهدد بالقضاء عليه".

◆ خاتمة.

تتعرض الصهيونية لتحول فعلي، وبهذا المعنى تبدو ظاهرة ما بعد الصهيونية صحيحة ولكن ليس إلى الحد الذى كان يأمله روادها. وإذا عدنا إلى جذور ما يحدث الآن نلاحظ حدوث تغير رئيسى فى البناء الأيديولوجى لإسرائيل. ذلك أن الأحداث الحالية تدل على زلزال سياسى كبير: فالصهيونية العمالية كأيديولوجيا يسارية وعلمانية قد ماتت

وكذلك حزب العمل، كما تعرضت للموت أيضا الصهيونية الليبرالية العلمانية التى قادها هرتسل وجابوتنسكي، وحل محلهما الدين كمصدر لإضفاء الشرعية السياسية على دولة إسرائيل ولاستمرار استعمار كل فلسطين والتحكم فيها. ولم تصبح غالبية الإسرائيليين ملتزمة بالقانون بل بعيدة عنه، مع احتمال ضعيف لحدوث ذلك الالتزام. فوق ذلك يلاحظ أن الدين السياسى يشير إلى استخدام الدين لتفسير تجانس وفرادة الاثنيات أو التجمعات العرقية، وتاريخها وأخلاقياتها، ويعد هذا استخداما للدين كذريعة للتمسك بالأراضى المحتلة ولتبرير المعايير السياسية للدفاع عن المشروع القومى.

هل يوجد مخرج من الموقف الحالي..؟ من السهل أن يتحول الصراع الإسرائيلي-العربى إلى حرب إقليمية، وهناك فاعلون داخليون وإقليميون كثيرون يسعون إلى تصعيد الصراع. إذ يأمل الماسيحانيون والمتطرفون القوميون فى نشوب حرب إقليمية وانهيار السلام بين إسرائيل ومصر والأردن، ففى ظروف الحرب الإقليمية فقط يمكن أن يحدث تطهير عرقى للمواطنين الفلسطينيين فى إسرائيل ولفلسطينيى الأراضى المحتلة. فهناك عروبيون وأصوليون على الجانب العربي/الإسلامى يرغبون بالعمل بعيدا عن النظم العربية الموالية لأمريكا بغرض إقامة وحدة عربية/إسلامية لتدمير الكيان الصهيونى وتحرير الشرق الأوسط من السيطرة الأمريكية. وسوف تزداد هذه المخاطر مع امتلاك الطرفين لأسلحة الدمار الشامل.

وفى حين يلجأ الطرفان لاستخدام الإرهاب (وإرهاب الدولة)، كعنصر أكثر تعقيدا، تظل القضية الفعلية هى الاحتلال الإسرائيلى الاستعماري. ويجب على بوش الابن، وعلى أية حال، أن يقرر ما إذا كان ملائما أن يدخل الصراع الإسرائيلي-العربى فى إطار التعريف الأمريكى لـ"الحرب على الإرهاب". ويلاحظ أن النظم العربية الموالية لأمريكا تقف حتى الآن فى مواجهة الاحتجاجات الشعبية وتقاوم القوى الأشد تطرفا. وقد تبنت قمة بيروت العربية الأخيرة (مارس ٢٠٠٢) المبادرة السعودية حول سلام إقليمى وتطبيع العلاقات بين إسرائيل والدول العربية، وقامت المبادرة على أساس قرار مجلس الأمن رقم ٢٤٢، وعلى الرغم من رفض إسرائيل لها لاحتوائها على حل عادل لمشكلة اللاجئين الفلسطينيين، فإنها قابلة للتفاوض. ومنذ عام ١٩٤٨ ظل الصراع الإسرائيلي-الفلسطينى يدور فى الإطار الأوسع للصراع الإسرائيلي-العربي، حيث أخذ العرب على عاتقهم قيادة الصراع وأخضعوا مصالح الفلسطينيين لمصالحهم، وظل العرب طوال ذلك الوقت يرفضون أى حل وسط مع إسرائيل (مثال ذلك قمة الخرطوم فى أغسطس ١٩٦٧). ومع ذلك ومنذ توقيع اتفاقات السلام بين إسرائيل ومصر وبين إسرائيل والأردن، مالت الدول العربية الموالية لأمريكا إلى إبعاد نفسها عن الصراع الإسرائيلي-الفلسطينى وسمحوا للقيادة الفلسطينية بالتعبير عن نفسها والعمل باستقلال. وقد تشير قمة بيروت إلى نقطة فارقة باتجاه تجدد انغماس الدول العربية فى القضية الفلسطينية بسبب المأزق الذى وصل إليه الفلسطينيون أنفسهم. ومن المحتمل أن يتطور هذا الانغماس إلى مسارين: إما باتجاه اتفاق شامل يجسد عصر السلام الأمريكي، أو نحو مرحلة جديدة أشد شراسة من الصراع الإسرائيلي-العربي.

واقع الأمر أن إسرائيل ليست مستقلة، فقدرتها على العمل فى ظل الصراع تتوقف على إمكانيتها فى عزل مصالحها عن المصالح الأمريكية، مثال ذلك المزاعم الإسرائيلية ضد السلطة الفلسطينية لضمها إلى الإطار الأمريكى لـ "الحرب على الإرهاب". حيث أسرع شارون إلى استغلال واستخدام تداعيات الحادى عشر من سبتمبر بما فاق ياسر عرفات فى هذا الصدد، ولم تخدم الهجمات الانتحارية (كما يزعم الكاتب، فهى استشهادية فى الحقيقة) ضد المدنيين القضية الفلسطينية، حيث عمدت حكومة شارون إلى تغطية الحرب من أجل "إسرائيل الكبرى" بشعار "الحرب ضد الإرهاب".

◆ دراسات ◆

٥

تشكيل قوات الاحتياط - اتجاهات ومؤشرات مجلة "معراخوت" - العدد ٣٩٤ (مايو ٢٠٠٤) إصدار وزارة الدفاع الإسرائيلية

بقلم: المقدم إيل كروليتسكي - ترجمة وإعداد: مصطفي الهواري

بالحرب قامت دولة إسرائيل، وقد اضطرت طوال سنوات وجودها لمواجهة تهديدات لا تتوقف من جانب جيرانها حتى تتمكن من حماية أمن وسلامة مواطنيها. وقد اقتضت هذه المهمة رصد الكثير من الموارد المالية ومطالبة مواطني الدولة بالتضحية من أجل حماية الدولة.

صحيح أن الأمن القومي للدولة لا يعتمد فقط على قوة الجيش، حيث يعتمد أيضاً على عناصر أخرى مثل الاقتصاد والمجتمع والتعليم وصلابة الروح المعنوية للشعب، إلا أن الأمن الفعلي والرئيسي لإسرائيل يرجع الآن - وفي المستقبل - إلى قوتها وصلابتها العسكرية. وتعتمد القدرة العسكرية لدولة إسرائيل على الأجهزة الأمنية وعلى جيش الدفاع الإسرائيلي، ويستمد الجيش قوته الرئيسية من جنود الاحتياط.

ودولة إسرائيل في حاجة إلى "عمق استراتيجي بشري"، أي القدرة على تكوين جيش ضخم يمكن تعبئته سريعا، جيش عصري وعلى استعداد دائم للمشاركة في حرب شاملة، وكل هذا دون الحاجة إلى تحمل العبء الاقتصادي الناجم عن وجود جيش نظامي كبير الحجم، وعلى هذا الأساس يعتمد الجيش الإسرائيلي على نواة نظامية صغيرة نسبيا تتركز مهامها في الأمن المستديم والتدريب والتأهيل، ثم صد العدو عندما يجد الجد، وتقف إلى جانب هذه النواة قوة كبيرة من مقاتلي الاحتياط لاستكمال الجهود الدفاعية والتحول إلى الهجوم والحسم. ولذلك تعد قوة الاحتياط اللبنة الأساسية في القدرة على تحقيق الحسم السريع، وإنهاء الحرب بسرعة ثم تدعيم قوة الردع بعد ذلك.

◆ نموذج الاحتياط:

الوضع الأمثل هو أن يتوفر لإسرائيل تشكيل احتياط نوعي، قوي، وماهر، لا يستخدم إلا في حالة نشوب حرب شاملة مع دولة أو أكثر من الدول العربية، وأن يهتم هذا التشكيل في حالة السلم بالتدريبات فقط حتى يحافظ على لياقته القتالية تحسبا لأي حرب محتملة.

إلا أنه في الواقع الحالي المتمثل في مواجهة محدودة نخوضها منذ ثلاث سنوات ونصف، لم يكن هناك مفر من إشراك وحدات الاحتياط في القتال الجاري، سواء لإتاحة الفرصة للقوات النظامية لأداء تدريباتها والدفع بدماء جديدة فيها، أو لتكثيف النشاط العسكري في حالة عدم كفاية القوات النظامية. غير أن التعبئة المتزايدة لقوات الاحتياط في السنوات الأخيرة، التي فرضها الوضع الأمني، بالإضافة إلى الاقتطاعات في ميزانية الدفاع أدت إلى انخفاض جرعات التدريب الذي يتلقاه تشكيل الاحتياط عما كان عليه الحال من قبل.

تهدف مسيرة التخطيط طويلة الأجل التي يقوم بها جيش الدفاع حاليا، إلى تحقيق الغايات سالفة الذكر: الكثير من التدريبات لقوات الاحتياط تحسبا لنشوب حرب شاملة، والقليل من المهام في إطار الأمن المستديم، ويتطلع جيش الدفاع إلى تحقيق هذه الغايات بالوسائل التالية:

- أقصي استفادة من القوات النظامية: تشكيل وحدات نظامية إضافية وسرايا حرس حدود، وبحث إمكانية تشكل سرايا من قوات الخدمة الدائمة لفترة قصيرة والتوسع في إشراك النساء - سواء في الخدمة إلى جانب الرجال في

مهام قتالية أو للحلول محل الرجال في مهام أخرى - حتى يتفرغ الرجال للمهام القتالية.

- زيادة العبء على التشكيل القتالي النظامي: تم في السنوات الثلاث الأخيرة تشغيل التشكيل النظامي بأكمله في مهام قتالية. وفي تلك الفترة لم يتدرب الجنود والقادة في الوحدات النظامية ولم يجتازوا تأهيلا تخصيصا إلا بقدر ضئيل.

- إدخال وسائل تكنولوجية حديثة كبديل للقوة البشرية. وتتمثل هذه الوسائل - على سبيل المثال - في الأسوار الإليكترونية، ووسائل المراقبة والرصد، العوائق "الذكية" وما إلى غير ذلك.

ويعرقل تحقيق هذه الغايات تكثيف القتال ضد الفلسطينيين واحتمال زيادة الاقتطاعات من الميزانية. ولذلك فإنهم لا يتحدثون في هذه المرحلة عن تحقيق كل الغايات، بل عن وجوب قيام قوات الاحتياط بنشاط عملياتي مرة كل سنتين (وبالتالي تكون هناك فترة راحة تستمر سنة يمكن فيها أداء التدريبات)، ثم تتحول هذه القوات في وقت لاحق إلى القيام بنشاط عملياتي مرة كل ثلاث سنوات. وبهذه الطريقة يمكن عقد دورات تدريب كاملة بشرط توفر الميزانية اللازمة لهذا.

تم في العقد الأخير خفض أيام الاحتياط في جيش الدفاع من حوالي عشرة ملايين في سنة ١٩٩٠ إلى ما يقرب من المليونين ونصف المليون في سنة ٢٠٠٤ (هذا البيان غير نهائي ومرهون بحجم ميزانية الدفاع). وقد طرأ هذا التغير بسبب ترشيد الإنفاق في جيش الدفاع بعد تحويل ميزانية أيام الاحتياط إلى ميزانية جهاز الدفاع، ونتيجة للخفض الشديد في مهام الأمن المستديم التي كانت توكل إلى وحدات الاحتياط. وقد تيسر تنفيذ ذلك نتيجة الاستفادة إلى أقصى حد بالمجندين في الجيش وتشكيل وحدات قتالية نظامية إضافية حلت محل وحدات الاحتياط.

لقد تسبب خفض عدد أيام الاحتياط والإقلال من المهام التي يكلف بها تشكيل الاحتياط، في تعميق الفجوة في تقسيم العبء على أفراد الاحتياط، وهو ما يدعونا بالتالي إلى إعادة طرح السؤال: هل مازال جيش الدفاع الإسرائيلي هو جيش الشعب..؟

لم تكن خدمة الاحتياط عادلة في أي وقت، ولا يمكن أن تكون عادلة. فالانتقال من الخدمة النظامية إلى خدمة الاحتياط يعمق الظلم القائم أساسا من لحظة الالتحاق بالخدمة الإلزامية، وذلك أن مجموعة محدودة نسبيا ممن يخدمون بالاحتياط هي التي ستواصل تحمل العبء الأمني الرئيسي إلى جانب جنود الخدمة النظامية، بينما لا يتحمل معظم مواطني الدولة هذا العبء.

على مستوى القيم، يجب مواصلة تبني القيم الشخصية التي يقوم على أساسها نموذج الاحتياط، إلا أن هناك الآن مجالا للحديث عن قيمة أخرى - قيمة العدالة الاجتماعية. أي أنه إذا كانت الأقلية تؤدي مهام قومية لصالح المجموع، يجب بالتالي تعويض هذه الأقلية والاعتراف بدورها المتميز، وأبلغ تعبير عن مبدأ العدالة نجده في الشعار "العدالة بدلا من السذاجة". وهذا المبدأ ينسحب على المجتمع الإسرائيلي والجيش الإسرائيلي على السواء.

◆ **التقدير والإنابة:**

تقرر في سنة ١٩٩٦ تشكيل "لجنة الاحتياط" برئاسة مساعد رئيس شعبة العمليات في هيئة الأركان العامة. وكان الهدف من تشكيل هذه اللجنة هو تركيز المسؤولية عن كل ما يتعلق بقوات الاحتياط داخل هيئة الأركان العامة. وفي سنة ١٩٩٨ أحيلت المسؤولية عن شؤون قوات الاحتياط إلى نائب رئيس هيئة الأركان، وأعقب ذلك تشكيل "منتدى الاحتياط". ويشارك في هذا المنتدى ممثلو كل الأفرع والقيادات وشعب هيئة الأركان العامة، ويتمحور نشاطه حول الأمور التي يحتاجها جيش الدفاع، وكذلك كل ما من شأنه أن يؤثر على مسيرة سن القوانين ذات الصلة بقوات الاحتياط.

وعلى مدار سنوات تم في إطار هذا المنتدى بحث ومناقشة الكثير من الأمور التي أعطت دفعة كبيرة لتشكيل الاحتياط، كان من بينها إدخال تعديلات على بعض القوانين، تحسين مستوى رعاية الفرد، الاستثمار في البنيات الأساسية وفي وسائل القتال، الاستثمار لرفع كفاءة القادة والوحدات، تحسين مستوى منشآت التعبئة ورفع مستوى النشاط القتالي والتدريبات، تعزيز عناصر دعم القتال، وخفض سن الخدمة في الاحتياط. كما أعطى المنتدى اهتماما كبيرا للعلاقات بين الجيش والمجتمع وآثار القضايا الجارية على هذه العلاقات.

كان تشكيل منتدى الاحتياط دليلا على الاعتراف بأهمية قوات الاحتياط وبضرورة رعايتها والعناية بها. وقد اعتبر ذلك أمر صريح وواضح لكل الأجهزة العسكرية بوجوب إعطاء أقصى اهتمام لهذه القوات. وهكذا كان المنتدى يمثل رمزا لقيمة علاوة على كونه وسيلة عملية وفاعلة لتحقيق غايات ذات صلة بتشكيل الاحتياط.

وقد ناقش المنتدى بعض القضايا على مدى السنوات الأخيرة، وخاصة القضايا التكتيكية والقضايا طويلة المدى. وابتداءً من سنة ٢٠٠٣ أصبحت "اللجنة الفكرية لشؤون الاحتياط" خاضعة لمسؤولية نائب رئيس هيئة الأركان العامة، والهدف منها هو مناقشة القضايا طويلة الأجل وبعض المسائل الاستراتيجية الخاصة بقوات الاحتياط مثل:

- الفكر الاستراتيجي والتنظيمي ذو الصلة بتشكيل الاحتياط، مع التأكيد على صلابة التشكيل والحفاظ على قوته، وكذلك التأكيد على كل الأحداث التي تدور في الجيش وفي المجتمع، التي من شأنها أن تؤثر عليه.
- أسلوب الخدمة في الاحتياط وكيفية تشغيل قوات الاحتياط في الجيش.
- تحديد اتجاهات العمل الرئيسية لتنظيم العلاقات بين جيش الدفاع الإسرائيلي والمجتمع الإسرائيلي.

وبالتوازي مع ذلك تشكلت لجنة وزارية لشؤون قوات الاحتياط برئاسة وزير الدفاع، ويعمل إلى جانبها طاقم من عدة وزارات برأسه نائب وزير الدفاع.

اتسم النقاش حول خدمة الاحتياط في إسرائيل في السنوات الأخيرة بتوافق رأي عام موسع على ضرورة دعم وتعويض وتقدير المقاتلين الذين يؤدون خدمة الاحتياط. ومن الأمور التي أسهمت كثيرا في ذلك هو أن مختلف حركات الاحتياط تمثل مصالح واهتمامات اجتماعية لفئة كبيرة ورئيسية في المجتمع الإسرائيلي. وهذا الاتفاق يحمل في طياته مجموعة ضغوط على الجيش الإسرائيلي فيما يتعلق بشكل الخدمة في الاحتياط وبتعويض وتشغيل أفراد الاحتياط، وفي نفس الوقت يعطي الفرصة لتقديرهم اجتماعيا وللتوصل إلى تسويات مع الهيئات المؤثرة على أفراد الاحتياط مثل الجامعات وجهات العمل وما شابه ذلك، وذلك بهدف التعرف أكثر على أفراد الاحتياط وعلى احتياجاتهم.

◆ تشكيل الاحتياط في الخطة طويلة المدى:

تحمل السنوات القادمة في طياتها تغيرات كبيرة في تشكيل الاحتياط. ويتمثل التغير الرئيسي في خفض القوات في مختلف أفرع الجيش الإسرائيلي في ضوء القرارات التي اتخذت مؤخرا في هيئة الأركان العامة. ومن أسباب اتخاذ هذه القرارات الحد من الخطر الاستراتيجي الذي يهدد دولة إسرائيل، والحاجة إلى التوفير في الميزانية وإدخال تكنولوجيات متقدمة. وسوف يصاحب خفض القوات خفضا كبيرا في عدد أيام خدمة الاحتياط العاملة ونشاط العمليات. وستحقق هذه الإجراءات المتوقعة فائضا في القوة البشرية مما يؤدي بالتالي إلى خفض أكثر من سن الإعفاء من خدمة الاحتياط.

وتجدر الإشارة إلى أن سياسة خفض سن الإعفاء من خدمة الاحتياط كانت منهجية على مدار السنين وتشتمل على نظرة اجتماعية واقتصادية، إلا أن أكثر ما يهمنا هو الرغبة في الاعتراف بفضل أفراد الاحتياط وتحسين أحوالهم وأحوال عائلاتهم، وتخفيف العبء على الاقتصاد.

وقد أظهرت الدراسات والمناقشات حول مغزى خفض سن الإعفاء - من حيث بناء القوة تحسبا لحالات الطوارئ، وتشغيل واستخدام هذه القوة في الظروف العادية - أظهرت إمكانية تنفيذ هذا الإجراء، بل ووجوب بحث إمكانية تطبيق خفض آخر على سن الإعفاء بعد عدة سنوات.

وكما هو الحال في أي تغيير، فإن هذا القرار ينطوي على بعض المخاطر مثل التشكيك في أهمية قوات الاحتياط وإحداث هزة كبيرة في المنظومة العسكرية، ولكنه في نفس الوقت يتيح الفرصة لتخفيف العبء على الفرد، وللحد من فائض القوة البشرية والتوفير على المستوى العسكري والمستوى الاقتصادي - القومي. وينبع هذا التوفير المنتظر من انخفاض التكلفة الناجمة عن الاحتفاظ بقوة بشرية فائضة داخل المنظومة العسكرية، كما ينبع من حقيقة أنه كلما ارتفع سن فرد الاحتياط كلما ارتفعت نفقات تشغيله.

ويجري في هذه الأيام بحث إمكانية خفض سن الإعفاء أيضاً للفئات التي لم تستفد من هذا حتى الآن: الضباط، والأفراد الذين يخدمون في تشكيل الدفاع الداخلي (Home Defense).

إن الحد من تشغيل أفراد الاحتياط الذي نتوقعه في السنوات القادمة هو بمثابة بشرى سعيدة لجندي الاحتياط، فنحن في الطريق إلى تحقيق الحلم المستقبلي بأن يكون هناك تشكيل احتياط لا يتم استدعاءه للتدريبات والمناورات إلا أن من أجل الاحتفاظ بلياقته القتالية حتى يكون على أهبة الاستعداد عند صدور الأمر.

ومع ذلك ينبغي أن نؤكد أن هذا سيزيد من عدم المساواة في تقسيم العبء، وهو الأمر الذي يقتضي إيجاد آليات لتقدير وتعويض أفراد الاحتياط وتعديل نظم خدمة الاحتياط.

كل ما ورد آنفاً يدل على أن السنوات القادمة ستعيد بلورة تشكيل الاحتياط وستضع أفراد الاحتياط في مكانهم الصحيح كرواد اجتماعيين على أعلى مستوى.

افتتاحيات الصحف



جائزة سخية ولكنها جاءت متأخرة

هاتسوفيه ٢٠٠٤/١١/١

صدّق رئيس الحكومة "أريئيل شارون"، الأسبوع الماضي، على توصية كبار رجال الأمن بمنح جائزة قدرها عشرة ملايين دولار لكل من يدلي بمعلومات موثقة عن مكان وجود الطيار "رون آراد".. القرار كان جيداً، ولكن للأسف أنه جاء متأخراً للغاية.

عندما طرح اقتراح الجائزة منذ بضع سنوات زعمت عناصر حكومية بأن عرض جائزة من شأنه أن يضر بالاتصالات المختلفة للجهات الأجنبية المتداخلة في محاولات استيضاح مصير "رون آراد". ولكن هذه العناصر الحكومية كانت من السذاجة بحيث اعتقدت أن حثالة كـ "حزب الله" والزعامة الإيرانية سيوفران المعلومات المطلوبة، من أجل وضع نهاية لقضية "رون آراد".

وقد أصبح الآن واضحاً أن "آيات الله"، على اختلاف أشكالهم، يضللون كلا من الوسطاء وإسرائيل، كما اتضح أيضاً أن اقتراح الجائزة ما هو إلا الحيلة الأخيرة التي لجأت إليها إسرائيل للكشف عما آل إليه مصير "رون آراد". ولعل الأمر المثير للاستغراب أن تعلن إسرائيل، بذاتها، والآن فقط، عن أمر منح هذه الجائزة. فمنطق الأمور يقول أن أسرة "آراد" هي التي كانت تعلن عن مثل هذه الجائزة المغرية - على أن تضمن الحكومة المبلغ - وبعد فترة قصيرة من الاختطاف وليس الآن (مما يُذكر أن الحادث وقع عام ١٩٨٦).

ولعل التفسير الوحيد لإقدام الحكومة الإسرائيلية على تقديم هذه الجائزة أن هذا الإقدام كان مدفوعاً ربما بالتجربة الأمريكية في العراق التي دللت على أن جائزة مالية كبيرة قد تغري المقربين من المطلوب، وهو ما حدث بالفعل، فالغالبية العظمى من المطلوبين لدى الحكومة الأمريكية تم الإمساك بهم بفضل الجوائز المالية، ولعل أبرزهم كان "صدام حسين"، حيث تم الإمساك به بعد أن فضل رجله الوفي الجائزة على الخدمة بأجر زهيد في قبوه.

ومن غير المستبعد أن "حرب العراق" كان يمكن تجنبها لو أن الولايات المتحدة عرضت مبلغاً كبيراً مقابل رأس "صدام حسين"، الأمر الذي ربما كان سيوفر عليها اليوم دفع ثمن أفدح بغزو عش الدبابير.



تحدي مدنى ذو مغزى

هاآرتس ٢٠٠٤/١١/٢

في اليوم الذي قُتل فيه ثلاثة إسرائيليين بواسطة مخرب انتحارى وجُرح أكثر من ٣٠ في سوق "الكرمل" بـ "تل أبيب"، نشرت شعبة الطوائف والحرس المدنى بالقيادة القطرية للشرطة بيانات حول التطوع للحرس المدنى في القطاع العربي، حتى أنه فى لواء الشمال - حيث قتل ١١ متظاهراً عربياً برصاص أفراد من الشرطة (الإسرائيلية) خلال أحداث أكتوبر ٢٠٠٠ - سُجلت الزيادة الأكثر أهمية:

من ٧٠٠ إلى ٤٤٠٠ متطوع.

يجوب المتطوعون، جزء منهم بزى الشرطة وآخرون بالملابس المدنية، التجمعات السكانية العربية واليهودية ويساعدون الشرطة في مجالات تتعلق بالطائفة، تجد صعوبة في التعامل معها.. إنه إنجاز مثير للإعجاب.

صحيح أن علاقة الشرطة بالمواطنين العرب تعتريها مشكلات عديدة، وذلك طبقاً لتقرير مركز "مساواة" لحقوق العرب في إسرائيل، إلا أن عمل المتطوعين على الأرض، يساعد - طبقاً لشهادات عديدة من السلطات والمواطنين العرب - على تلطيف أجواء التفاوض بين المواطنين والشرطة. وهكذا تتفرج أسوار الشعور بالاغتراب والعداوة التي تعمقت منذ أحداث أكتوبر ٢٠٠٠، كما تبشر بأساس جديد لتعاون مثمر بين يهود وعرب في المجتمع.

ولكن الأمور للأسف ليست بهذه البداهة، فالقطاع العربى في إسرائيل يعانى من اضطهاد متواصل منذ إقامة الدولة، ناهيك عن الفجوة العميقة في الاستثمارات والميزانيات في التعليم والبنى التحتية، فضلاً عن الحوادث العنيفة والإهانات والمصادمات المستمرة بينهما. ولعل أخطر مظاهر الاضطهاد تكمن في إبعاد الشباب (يقصد الشباب العرب)، من ذوى الثقافة الرفيعة، عن بؤرة الفعل المدنى، بحجج مختلفة وغريبة. يحمل معظمها طابعاً أمنياً مبهماً.

إن الحجة الرئيسية لهيئات مثل مركز "مساواة"، ورابطة "فرصة" وغيرها هى، أن هذا التهميش، مع وجود تدهور اقتصادي، يتفاقم في المراكز الحضرية والقروية، مما يعمق حالة الاغتراب بين المواطنين العرب والدولة. صحيح أن المواطنين العرب لا يتمكنون من الخدمة في جيش الدفاع الإسرائيلي، إلا أن هذا في المقابل يضعف من حالة الانتماء الاجتماعى لدى الشبان العرب بشكل أكبر. وكلما ازدادت الشُقة بين هؤلاء المواطنين والدولة كلما قويت شوكة المتطرفين القوميين والإسلاميين المتعصبين، الذين يعملون من أجل فصلهم كلية عن إسرائيل.

وها هو التجنيد الجديد (يقصد ظاهرة المتطوعين) يثبت ما ذهب إليه البروفيسور "محمود يزبك" من جامعة "حيفا"، من أن هناك مجموعة كبيرة داخل المجتمع العربى اختارت الانتماء إلى المجتمع الإسرائيلي.. صحيح أن هذه المجموعة تحظى باستنكار من قبل معارضى الانتماء، مثل "حسن عسلة"، الذي يصف أفرادها بأنهم "متعاونون" (خائنون)، إلا أن معظم الجمهور العربى يرحب بها.

إن المتطوعين يعملون من أجل صالح طائفتهم، بما يخلق في النهاية حواراً مدنياً هادفاً يبشر بإصلاح المجتمع كله. ومن ثم، يجب على الحكومة الإسرائيلية ألا تتجاهل هذه الإشارات الشجاعة، وعليها أن تفعل كل ما في وسعها من أجل تمكين المواطنين العرب من الانخراط بشكل أفضل في المجتمع والدولة.



إلى أين سيتجه بوش في الولاية الثانية..؟

هاتسوفيه ٢٠٠٤/١١/٥

بقدر ما يؤشر انتصار "جورج بوش"، على منافسه "جون كيرى" في معركة الانتخابات الرئاسية الأمريكية، إلى استمرار سياسة الولايات المتحدة الموالية لإسرائيل، بقدر ما ينبهنا، من جانب آخر، لضرورة أن نكون واعين لاحتمال أن نشهد تغييرات مهمة في سياسة "واشنطن" الشرق أوسطية في أعقاب الفوز في الانتخابات.

وقد ترددت الإشارات الأولى في هذا الاتجاه من جانب حلفاء الولايات المتحدة، فقد قال رئيس الحكومة البريطانية، في كلمات التهنئة التي بعث بها إلى الرئيس "بوش"، إنه يتوقع أن تركز إحدى الخطوات الأولى التي سيتخذها الرئيس على حل النزاع الإسرائيلي - الفلسطيني. وبهذه الروح صرح أيضاً الرئيس الفرنسى، وكذا رئيس روسيا، في تهنئة لـ "بوش" بمناسبة إعادة انتخابه. ولعل هذه الكلمات الآن تأخذ مغزى خاصاً في أعقاب المعلومات حول غياب "ياسر عرفات" عن الساحة السياسية.

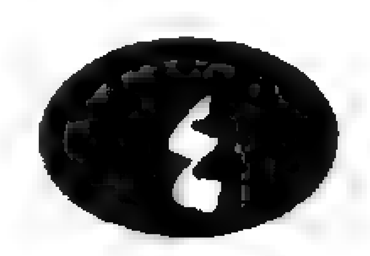
صحيح أن "بوش" معروف بأنه صديق لإسرائيل، حتى بعد فوزه في الانتخابات، لكن علينا أن نعرف أننا نقف الآن أمام "بوش" في شكل جديد، وأنه هذه المرة مختلف بالقطع عمن عرفناه إبان المعركة الانتخابية.

ففي فترة الانتخابات، لم يكن لديه وقت ليتابع عن كثب إن كانت إسرائيل تنفذ جميع التزاماتها في كل ما يتعلق بإخلاء النقاط الاستيطانية غير القانونية أم لا، إلا أن الأمر الآن مختلف بعد الانتخابات، فقد أصبح غير مشغول، وكذا أيضاً المقربون منه.. زد على ذلك، أنه لا ينبغي لنا أن نتجاهل حقيقة أن التغييرات الحادثة في السلطة الفلسطينية، في أعقاب احتضار "عرفات"، ستؤدى هى أيضاً إلى تدخل نشط من جانب "واشنطن" في النزاع بالشرق الأوسط. ويجب الافتراض بأن الولايات المتحدة الأمريكية لن تكتفي بانسحاب إسرائيلي أحادى الجانب من "جوش قطيف"، بل ومن غير المستبعد أن تطرح في المقابل خططاً ترتبط أيضاً بـ "خريطة الطريق".

وعلى ضوء ما سبق ذكره، فإن على إسرائيل، في أعقاب الانتخابات الأمريكية، أن تعيد فحص سياستها. ففوز الرئيس "جورج بوش"، كما سبق وذكرنا، لا يضمن استمرار السياسة السابقة. وعلينا أن نكون واعين لكوننا نقف الآن أمام تغيرات في الساحة الشرق أوسطية، توجب إعادة مراجعة الأمور سياسياً وأمنياً، مع التنسيق المسبق، بالطبع، مع الولايات المتحدة الأمريكية.

وسيكون من الأفضل لو أن إسرائيل، بادرت من الآن بإجراء محادثات مبكرة مع الرئيس "بوش" وكبار مسؤولى الإدارة الأمريكية، حتى قبل أن تبدأ واشنطن في بلورة سياستها، وذلك من أجل التوصل إلى تفاهم، وإن أمكن إلى اتفاق في الرأى، في كل ما يتعلق بالسياسة الشرق أوسطية بعد عصر "عرفات".

المهمة ليست سهلة، خاصة وأننا أصبحنا في عصر يشهد تغيرات في الساحة الشرق أوسطية بصفة عامة وفي الساحة الفلسطينية بصفة خاصة. وفي غضون ذلك، فإن على الحكومة الإسرائيلية أن تحذر، بوجه خاص، من الحلول أحادية الجانب التي يمكن أن تقسم الشعب.



باراك يحاول ثانية

هاآرتس ٢٠٠٤/١١/٦

أعلن "إيهود باراك" أمس عن عودته إلى حلبة النشاط السياسى وعن نيته التنافس على زعامة حزب العمل، بعد أربع سنوات من الغياب السياسى.

إن مكانة "باراك" في تاريخ الشعب الإسرائيلي مصانة. فهو لم يخش، كرئيس للحكومة، من وضع الحقائق الاستراتيجية أمام الجمهور، بدءاً باتفاق "كامب ديفيد"، ثم بعد ذلك في المفاوضات، التي لم تنته، في "طابا" في نهاية فترة رئاسته للحكومة.

لقد عرض "باراك" في "طابا" على "ياسر عرفات" الصيغة الوحيدة التي تستطيع إنهاء النزاع بين إسرائيل والفلسطينيين، حيث عرض ما بين ٩٥ - ٩٦٪ من أرض الضفة حتى يتمكن الفلسطينيون من إقامة دولة فلسطينية، منزوعة السلاح. كما لم يتردد في مواجهة الموقف بشجاعة بعد أن عرض "تقسيم القدس" مبلوراً حلاً كان في تقدير الكثيرين هو الحل الوحيد القادر على إنهاء سفك الدماء، في "طابا"، والذي كان مسفوكاً أثناء الانتفاضة (المقصود انتفاضة الأقصى)، وقبل أسبوع أو اثنين من انتخابات فبراير ٢٠٠١.

أما الجانب الفلسطيني، بزعامة "عرفات"، فقد أصابه العمى ولم ير ضخامة الفرصة، ولا حتى قوة الانكسار الذي سيحدث، إذا تم تضييع مثل هذه الفرصة النادرة.

وقد أدى ضغط الانتخابات إلى توقف المفاوضات، على أمل مواصلتها مباشرة بعد الانتخابات. ولكن الذي حدث أن "باراك" خسر الانتخابات أمام "آريئيل شارون" واعتزل الحياة السياسية. وعندما خسر، جزم بأنه "لا يوجد شريك"، وهى مقولة كان يشاركه فيها كثيرون جداً من الجمهور.

يجب أن نعزو أيضاً لقائمة إنجازات "باراك" الانسحاب من لبنان، وهو الانسحاب الذي وفر لنا حياة الكثيرين في أرض ليست أرضنا. ولكن يجب، في المقابل، أن نذكر أيضاً أن الانسحاب كان يمكن أن يكون جزءاً من اتفاق أكبر، اتفاق مع الأسد الأب حول هضبة الجولان، وهو اتفاق ساهم "باراك" في إضاعته.

ولكن ثمة مشكلة لدى "باراك"، فقد تعامل بعجرفة مع كل المحيطين به، ولم يتشاور مع كبار المسؤولين بالحزب ولم يُصغ لأحد. كما أنه لم يُبد تعاطفاً تجاه المحيطين به، ولا تفهماً ولا إصغاءً. وهذا ما ينبغي عليه أن يغيره، إن كان يريد أن يحظى ثانية بثقة حزبه وثقة الجمهور.

٥

تحقيق زائد واستنتاج متسرع

هاآرتس ٢٠٠٤/١١/٨

صدّق رئيس الأركان، الجنرال "موشيه يعلون"، بشكل فورى على استقالة العميد "شموئيل زاكاى"، وفاقم، بذلك، مشكلة خلقها بنفسه عندما أمر بعرض ضباط كبار على جهاز كشف الكذب من أجل تحديد من قام بتسريب (أخبار الى الصحافة). فقد اشتاط "يعلون" غضباً من خبر نشرته "هاآرتس" في ١١ أكتوبر الماضي كشف عن أنه في حين تعتقد المستويات القيادية بجيش الدفاع الإسرائيلي بأن حملة "أيام الندم" بشمال القطاع قد استنفدت أغراضها وبأنه ينبغى سحب القوات، فإن رئيس الحكومة أمرهم بمواصلتها والمكوث في نطاق مخيم "جباليا" للاجئين.

من البداية، أخطأ "يعلون" خطئاً فادحاً عندما قرر تكريس جهد خاص للكشف عمن سرَّب (الخبر) ولم يستنكف عن استخدام جهاز كشف الكذب من أجل ذلك.

إن جيش الدفاع الإسرائيلي ليس شركة خاصة للجنرال "يعلون"، وإنما هو بمثابة الجهاز الأمنى لدولة إسرائيل. فالسر الذي تم الكشف عنه ليس ذا قيمة استخبارية، والذي ساهم في توصيله إلى الجمهور قام في الحقيقة بخدمة مهمة، لأن مواطنى الدولة من حقهم أن يعرفوا، أن حملة عسكرية، لها ثمن يتمثل في حياة البشر، يتم إطالة أمدها، في نظر قادة الجيش، دون أي مبرر.

يتلخص الدرس المتراكم من تاريخ الشعوب، وبالتأكيد من التاريخ القصير لدولة إسرائيل، في المقولة الأمريكية المعروفة "ضوء الشمس مطهر". فكلما كانت عملية اتخاذ القرارات في سلطات الدولة أكثر شفافية، كلما ازدادت الفرصة لأن تكون منطقية ونتيجتها أفضل.

وليست النقاشات داخل قيادة جيش الدفاع الإسرائيلي استثناءً من هذه القاعدة، ولعل البراهين على ذلك تظهر في مجلة "الوقائع الإسرائيلية" التي وثقت التقصيرات والأفعال الزائدة، ابتداءً من حرب التحرير (١٩٤٨)، مروراً بالعمليات الانتقامية، وحرب يوم الغفران (١٩٧٣) وحرب لبنان (١٩٨٢)، وحتى أحداث أكتوبر ٢٠٠٠. إن مجال محدود للغاية من أسرار الدولة ذات الأهمية العليا جدير فقط بأن يبقى خفياً عن الجمهور، علماً بأن هذا المجال المحدود لا يندرج فى إطاره الخلاف الذي نحن بصدده الآن حول استمرارية حملة "أيام الندم".

كثيراً ما تتعرض وسائل إعلام في دول ديموقراطية إلى وضع تكون فيه مطالبة بالكشف عن مصادرها. وقد تساهم الاستجابة لمثل هذه الضغوط، للوهلة الأولى، في تسوية نزاعات قضائية، وفي فك تعقيدات تتداخل فيها عناصر من الصحافة والسلطة، وفي تبرئة ساحة شخصيات عامة لصقت بها شبهة تسريب الأخبار. ولكن الصحافة المحترمة ترفض هذه المطالب التزاماً بمبدأ الحفاظ على سرية مصادرها، انطلاقاً من أن هذا المبدأ هو البوصلة التي توجه العمل الصحفي، وبدونه لن تستطيع أداء رسالتها التي تتمحور في عدم التستر على أي معلومة هامة يجب أن يعلمها الجمهور.

٦

اختراق الطائرة الصغيرة بدون طيار

هاآرتس ٢٠٠٤/١١/١٠

ثمة تشابه بين اختراق المنطاد الجوي التابع لمنظمة "أحمد جبريل" لمنطقة "الجليل" عام ١٩٨٧ والاختراق الذي قامت به طائرة صغيرة بدون طيار تابعة لـ "حزب الله" هذا الأسبوع. ففي كلتا الحالتين عرفت الاستخبارات الإسرائيلية أن الطرف الثاني لديه الإمكانية والقدرة على تنفيذ الاختراق داخل أرض إسرائيلية. في عام ١٩٨٧ استهدف الاختراق تنفيذ عملية تخريبية. ولأن الرادار لم يكتشف المنطاد المقترب ولم تطلق قوات الدفاع الجوى بالطبع النار عليه، فقد قتل ٦ جنود إسرائيليين في معسكر "جبور" بالقرب من "كريات شمونه".

أما هذا الأسبوع، فقد استهدف الاختراق القيام بتصوير جوى لمواقع في أراض إسرائيلية، ومن ثم تحقيق إنجاز إعلامى لـ "حزب الله"، علماً بأن الاستخبارات الإسرائيلية على علم منذ فترة بأن الإيرانيين زوّدوا "حزب الله" بطائرات صغيرة بدون طيار وأنشأوا لها وحدة خاصة. وفي هذه الحالة أيضاً لم تكتشف منظومة الرادار التابعة لسلاح الجو هذا الإختراق ولم تعمل قوات الدفاع الجوى رغم أن الطائرة حلقت لبضع دقائق في سماء "الجليل".

في كلتا الحالتين، حدثت لجيش الدفاع الإسرائيلي صدمة مفاجئة. والواقع أن الضرر الذي وقع في أعقاب هذا الحادث لا نستطيع أن نصفه بأنه بليغ في حد ذاته، إلا أن الضرر الحقيقي وراءه يكمن في أنه قد يكون مقدمة لوقوع محاولات أخرى. فمن الجائز مثلاً أن تحمل الطائرة في المرة القادمة رأساً حربياً، مهما كان صغيراً، من أجل إحداث إصابات وأضرار، بدلاً من الكاميرا.

وبغض النظر عن الجانب العسكرى والخلل الذي حدث، فإن لقضية الطائرة جانباً آخر خطيراً، فعندما زوّدت إيران "حزب الله" بهذا النوع من الطائرات اشترطت أن يحصل كل استخدام لها فوق أرض إسرائيلية على تصديق مسبق من طهران. والأكثر من ذلك أن طهران اشتركت في العملية (إطلاق الطائرة من لبنان) بخبراء من أفراد الحرس الثورى، الذين كان لهم ضلع في البرمجة المسبقة لمسار الطائرة والتقاط الصور أثناء التحليق.

ومن المحتمل ألا يكون توقيت إطلاق الطائرة فوق الأراضي الإسرائيلية، بمشاركة خبراء إيرانيين، عفوياً، فقد لوحظ وجود نشاط لـ "حزب الله" وإيران منذ أن تسرب خبر بأن "ياسر عرفات" لن ينهض من فراش المرض، تحسباً "لليوم الذي يأتي بعد عرفات". ومن الواضح أن حزب الله وإيران لا يريدان أن تصل إسرائيل والقيادة الفلسطينية الجديدة إلى توافقات، برعاية "واشنطن"، أو حتى إلى تهدئة النزاع الدموى.

إن "حزب الله" متداخل منذ فترة، بدعم وتمويل من إيران، في مساعدة بعض المنظمات الإرهابية الفلسطينية البارزة. وقد نجح في اختراق بعض خلايا "كتائب الأقصى" و"الجهاد الإسلامى" العاملة في الضفة الغربية، وهرّب أسلحة وذخيرة إلى المناطق الفلسطينية، كما كانت له أيضاً علاقة بالعملية التي وقعت في ميناء "أشدود"، ونلمس أيضاً له وللإيرانيين في الأيام الأخيرة جهداً لاختراق خلايا "التنظيم" التابع لحركة "فتح"، بهدف الإضرار بمحاولات تحقيق هدوء وتسويات بين إسرائيل والفلسطينيين بعد "عرفات". وهذا على الأرجح أيضاً هو السبب وراء إرسال الطائرة الصغيرة بدون طيار.

في هذه الحالة، فإن عمليات الإحباط والتصدى لأولئك الذين يريدون نسف أية إمكانية لتسوية بين إسرائيل والقيادة الفلسطينية، تبدو مهمة صعبة أضعافاً مضاعفة.



إسرائيل أمام زعامة جديدة

هاآرتس ٢٠٠٤/١١/١١

يخلق انتهاء حكم "ياسر عرفات" وضعاً جديداً في علاقات إسرائيل بالسلطة الفلسطينية، ويكمن فيه فرصة من المهم أن نستغلها.

لقد برر رئيس الحكومة، حتى يومنا هذا، اختياره الإنسحاب أحادى الجانب من قطاع غزة وشمال الضفة بغياب شريك فلسطينى جدير بالتفاوض السياسى وبالتسوية. ووصفت الحكومة "عرفات" في العام الماضى بأنه عقبة في طريق كل مسيرة للمصالحة والتسوية، وقررت، "العمل من أجل إزاحته" بسبب ذلك.

ولكن الآن، ينبغى أيضاً على الحكومة أن تعيد فحص سياستها: صحيح أن المبدأ الذي ترتكز عليه خطة فك الارتباط مبدأ صحيح وصادق، إذ ليس ثمة مجال لاستيطان إسرائيلي في قطاع غزة، أو في قلب المناطق التي سُلمت إلى السلطة (الفلسطينية) في الضفة الغربية. والأجدر هو إخلاء المستوطنين من هناك بأسرع ما يمكن.. ولكن ليس ثمة مبرر للإصرار على الانسحاب أحادى الجانب، خاصة إذا حلت زعامة جديدة مكان "عرفات"، برئاسة شخصيات غير موبوءة بالإرهاب، بل وسبق أن أجرى "شارون" معها مفاوضات في الماضى. فتنفيذ فك الارتباط باتفاق مع السلطة (الفلسطينية) سيضمن انتقالاً سلساً للمسؤولية عن الأراضى التي سيتم إخلاؤها، وسيساعد في منع وقوع عمليات تفجيرية أثناء عملية الإخلاء المعقدة، وسيكون بداية لمواصلة المفاوضات استعداداً للتوصل إلى تسوية، تتمتع بدعم دولى واسع طبقاً لـ "خريطة الطريق".

يطالب "شارون" بأن ينفذ خلفاء "عرفات" جميع المطالب التي تم النص عليها في المرحلة الأولى من "خريطة الطريق"، وعلى رأسها محاربة الإرهاب من جذوره وإجراء إصلاح شامل في السلطة، كشرط لاستئناف المفاوضات السياسية. ومما لا ريب فيه أن هذه شروط منطقية إذا كانت السلطة (الفلسطينية) تود التقدم في مسار المفاوضات والتسويات مع إسرائيل.

لكن إسرائيل أيضاً، من جانبها، عليها التزام، إذ يجب أن تمنح النظام الجديد في السلطة الفرصة للسيطرة على الأرض، كما يجب إظهار "أفق سياسى" للفلسطينيين، وتقديم تسهيلات ملموسة لهم في شؤون معيشتهم. وفي غضون ذلك، ينبغى عليها أن تحذر من قادة فلسطينيين بعينهم، دون أن تحاول أن تملي على جيرانها هوية حكامهم.

لا ينبغي العودة إلى الخطأ الذي وقع العام الماضى: شح إسرائيل في تقديم اللفتات الاجتماعية الطيبة أمام عناد "عرفات"، مع تسريعها بسقوط حكومة "محمود عباس" (أبو مازن)، الذي كان يسعى من أجل إنهاء المواجهة.

إن إسرائيل تستطيع اتخاذ خطوات لا تضر بأمنها وفي الوقت نفسه تعزز من قدرة السلطة (الفلسطينية) على المساهمة بشكل فعال في خطة فك الإرتباط. ومن المحبذ أن يتم تنسيق الخطوات مع القيادة الفلسطينية الجديدة. ولعل قرار المجلس الوزارى المصغر، أول أمس، بشأن الاستجابة لمطلب السلطة الفلسطينية بالسماح بدفن عرفات في "رام الله"، يكون خطوة صحيحة في هذا الاتجاه. فصحيح أنه من حق إسرائيل أن تصر على عدم دفن "عرفات" في أرضها السيادية بالقدس، ولكن لم يكن ثمة مبرر لمعارضة دفنه في أرض خاضعة كاملة لمسؤولية السلطة في الضفة.

لقد تصرفت الحكومة بشكل سليم عندما لم تضع عراقيل أمام الإسراع الفلسطيني بخطوات العلاج الطبي لـ "عرفات" المحتضر أو أمام مسيرة جنازته، وأيضاً عندما التزمت الصمت الإعلامي في الأسبوعين الماضيين. ويا حبذا لو استمرت هذه السياسة المتزنة أيضاً تجاه الزعماء الذين سيخلفون "عرفات".

٨

ذرائع بوراز لم تعد مقبولة

هاآرتس ١٤ /١١/٢٠٠٤

عندما عُيّن "أفراهام بوراز "وزيراً للداخلية، وعد بما هو أكثر من انقلاب فى سياسة الهجرة إلى إسرائيل .وبعد حوالى عامين فى المنصب، تولد الانطباع بأن "شينوي "حزب جل قوته فى الكلام وبأن الوعد الوحيد الذى تم تنفيذه حتى الآن هو عدم الجلوس فى حكومة واحدة مع أحزاب "حريدية "(دينية متشددة) .إلا أن حكومة بدون "حريديم "ليست غاية فى حد ذاتها، والمبرر لوجودها هو القدرة على بلورة وتنفيذ سياسة أكثر ليبرالية، إنسانية وعقلانية فى المجالات المدنية.

كان من المفترض أن تكون لحكومة ذات جدول أعمال ليبرالى، بعد عامين، إنجازات مهمة فى حل محن أسر مختلطة من اليهود وغير اليهود، والعمال الأجانب والإسرائيليين، والعمال الأجانب بشكل عام، والمحظيات (البغايا) والشواذ جنسياً، وغير ذلك من القضايا الإنسانية الملحة، التى نشأ بعضها فى أعقاب موجات الهجرة اليهودية وغير اليهودية إلى إسرائيل. وبدلاً من أن نلمس على الطبيعة سياسة للهجرة والتوطين تلائم مجتمعاً عصرياً، سياسة متحررة من عبء الإكراه الدينى والأحكام المسبقة والعنصرية، نجد أن الأمر يتفاقم.

فالإجراءات التى قررها الوزير لم تنفذ، وقرارات الطرد التى وقعها موظفو وزارة الداخلية تزايدت، وألقى بأزواج غير يهود لمواطنين إسرائيليين، عاشوا هنا سنوات، خارج البلاد .

أننا نتوقع من وزير داخلية من حزب "شينوي"، يشغل الى جواره شخص من نفس الحزب منصب وزير العدل (يقصد تومى لابيد)، سياسة رسمية مختلفة تماماً .لقد كان من المفترض أن يطرح حزب "شينوي" جدول أعمال مدنياً جديداً، على رأسه قانون الزواج المدنى، سيما وأن وزراءه يشغلون الوزارتين الرئيسيتين المنوطتين بتحويل الكلمات إلى أفعال.

إن التبرير الأساسى لرفض إشراك "الحريديم "فى الحكومة - الرغبة فى رسم وتنفيذ سياسة علمانية وليبرالية - يبدو اليوم أبعد من أن يتحقق .والتغيير الوحيد الذى تم فى قانون المواطنة فى عصر "لابيد - بوراز "هو تغيير يخجل الكنيست، ألا وهو القانون الذى ينص على عدم تمكين الإسرائيليين من الزواج من عرب من المناطق (يقصد الفلسطينيين) والإقامة معهم فى إسرائيل .وهذا القانون موضع فحص الآن من جانب محكمة العدل العليا.

كم هى قليلة القرارات المُيسِرة التى اتخذها "بوراز" وتم تنفيذها، مثل تلك التى تسمح بإعطاء تأشيرة عمل لأكثر من خمس سنوات لعمال إعالة وتمريض المسنين، أو منح وضع مقيم لآباء غير يهود لديهم أبناء يهود ومجندين فى الجيش الإسرائيلي .

والواقع أننا إذا أخذنا بعين الاعتبار التصريحات التى تتحدث عن عصر جديد، والتى رافقت دخول حزب "شينوي "إلى الحكومة، سنجد أن العمال الأجانب على الأرض قد تحولوا إلى جماعة مضطهدة فى فترة الحكومة الحالية .والزعم بأن نوايا وزير الداخلية حسنة لكنه غير قادر على تنفيذها، بسبب عدم إبداء التعاون الكافى من جانب موظفى وزارته، هو زعم غير مقبول .

٩

حق التصويت لعرب القدس الشرقية

هاآرتس ١٥/١١/٢٠٠٤

الجمهور الفلسطيني وزعامته في المناطق (الفلسطينية) متحدان في نية إجراء انتخابات لمنصب رئيس السلطة الفلسطينية بعد شهرين .وينص الدستور الفلسطيني، على أنه إذا شغر منصب رئيس السلطة، فإن رئيس المجلس التشريعي (البرلمان) يحل محله لفترة انتقالية مدتها ٦٠ يوماً، تجرى بعدها انتخابات.

مما يذكر أن موضوع انتخابات مؤسسات السلطة الفلسطينية منصوص عليه في اتفاق "أوسلو"، ويريد الفلسطينيون الآن إجراء انتخابات الرئاسة طبقاً للنموذج الذي كان في الانتخابات الوحيدة التي جرت في السلطة، في يناير ١٩٩٦. ومن المقرر أيضاً أن تمنح الانتخابات الرئيس الجديد مشروعية بحكم كونه منتخباً في انتخابات ديموقراطية.

والواقع أن حجر العثرة يتمثل في مسألة اشتراك عرب القدس الشرقية في الانتخابات، حيث يتعلق الأمر بأكثر من ٢٠٠ ألف فلسطيني أصحاب بطاقة هوية إسرائيلية، لكنهم ليسوا مواطنين إسرائيليين .فوضعهم الرسمي هو "مقيمون دائمون "في إسرائيل، ولذا ليس لهم حق التصويت في انتخابات الكنيست.

ولأنه تحدد في اتفاق "أوسلو "أن يُحسم مصير القدس من خلال مفاوضات مستقبلية، فقد تم، من أجل ضرورة إجراء الانتخابات في ١٩٩٦، إيجاد حل وسط لتصويت عرب القدس، مكنهم من أن ينتخبوا وأن يُنتخبوا لمؤسسات السلطة وفقاً للشروط التالية: كل من يريد التنافس ويقيم في القدس طلب منه البرهنة على أن له عنوانا سكنياً آخر في الضفة الغربية .أما صناديق الاقتراع التي صوّت فيها عرب القدس فقد وضعت في مكاتب البريد، حيث كان التصويت أشبه بإرسال خطاب من القدس إلى المناطق (الفلسطينية).

لقد تم التوصل إلى هذا الحل الوسط بعد أن أوضح رئيس الحكومة آنذاك، "إسحاق رابين"، أن من يمنع عرب القدس من التصويت لمؤسسات السلطة الفلسطينية لزام عليه أن يمنحهم حق التصويت في انتخابات الكنيست، لأنه من غير الممكن في النهاية منعهم من أي إمكانية للتعبير السياسي .بمعنى آخر: إذا كانت دولة إسرائيل لا تستطيع أن تضيف إليها جمهوراً جديداً مكوناً من حوالي ربع مليون عربي مقدسي، فإن عليها أن تسمح لهم بممارسة حقوقهم السياسية في إطار السلطة الفلسطينية.

وقد زعم معارضو اتفاق "أوسلو"، وعلى رأسهم متحدثو "الليكود"، في الماضي، بأن مشاركة عرب القدس في انتخابات السلطة (الفلسطينية) تشكل مساساً بالسيادة الإسرائيلية على شرق المدينة .وقد ترددت هذه المزاعم أمس أيضاً على لسان بعض زعماء "الليكود"، بمن فيهم وزير الخارجية "سيلفان شالوم." وقد علق رئيس الحكومة بقوله، إن "شالوم "قال هذا الكلام على مسؤوليته الشخصية، وأن الموضوع سيعرض للنقاش على الحكومة.

يجب على الحكومة الإسرائيلية، التي تأمل في أن يبني الفلسطينيون مجتمعاً ونظاماً ديموقراطيين، أن تسمح لهم بإجراء الانتخابات في موعدها، تحت إشراف دولي، كما نص على ذلك اتفاق "أوسلو." وسيطلب من جيش الدفاع الإسرائيلي آنذاك إخلاء المدن الفلسطينية، وتفكيك الحواجز في المناطق والسماح لعرب القدس الشرقية بالمشاركة في المسار الديموقراطي.

١٠

حادث مؤسف مع مصر

هاتسوفيه ٢٠٠٤/١١/١٩

أجرى رئيس الحكومة "أريئيل شارون"، بالأمس اتصالاً هاتفياً مع الرئيس المصرى، "حسنى مبارك"، أعرب خلاله عن أسف الحكومة الإسرائيلية العميق وعن اعتذارها على الحادث الذى شهدته الحدود مع مصر، أثناء ملاحقة جيش الدفاع الإسرائيلى لبعض المخربين، والذى قتل خلاله ثلاثة جنود مصريين نتيجة خلل غير متوقع .وقد قبل الرئيس المصرى الاعتذار، كما تفهم أيضاً أنه ليس ثمة مجال لتحميل إسرائيل مسؤولية التسبب فى موت الجنود المصريين .وبذا وصلت الأزمة إلى نهايتها.

وقع الحادث عند منتصف الليل، أثناء اشتباك جيش الدفاع الإسرائيلى مع مجموعة من المخربين فى ذروة معركة، فى جنح الليل، حيث كان من الصعب تحديد هوية المجموعة المصرية التى كانت فى المكان .ونتيجة لذلك، أصيب أفرادها، أثناء تبادل إطلاق النار مع المخربين الذين انسحبوا فى اتجاه "رفح ".وطبقاً للتفاصيل الأولية، فإن المجموعة المصرية لم تحدد هويتها، ولذا لم يكن ممكناً التفريق بينها وبين المخربين الذين عملوا فى المنطقة.

يتم الآن التحقيق فى الأمر .وسنعرف بعد الانتهاء منه ما الذى أدى إلى مقتل الجنود المصريين .ولكن لحين ما يتضح ذلك، يجب أن نعترف بأن هناك خللاً خطيراً، لا نملك حياله الآن سوى الأسف .

يجب على جيش الدفاع الإسرائيلى أن يستخلص الدروس المتوجبة من هذا الحادث من أجل منع تكراره فى المستقبل، الأمر الذى يتطلب توخى المزيد من الحذر ..ولكن فى الوقت نفسه، فإن هذا الحادث ينبهنا إلى أننا يجب ألا نتجاهل حقيقة أن الحدود مع مصر، بالقرب من قناة السويس، ليست مغلقة بشكل محكم. وكثيراً ما يغض أفراد الشرطة المصرية المكلفون بحراسة الحدود، الطرف، بحيث تستخدم الحدود كبوابة لتهريب الأسلحة إلى المنظمات الإرهابية التى تعمل ضد إسرائيل.

فى مثل هذه الظروف، لا غرو فى أن إسرائيل ملزمة بفتح أعينها جيداً لرصد ما يحدث فى المنطقة، من أجل منع تسلل المخربين .ولعل هذا قد تجلى فى المحادثة التى أجراها رئيس الحكومة "أريئيل شارون"، أمس مع الرئيس المصرى "حسنى مبارك"، فقد قررا اتخاذ مبادرة، من أجل تحديد قواعد جديدة، فى كل ما يتعلق بالتعاون بين جيش الدفاع الإسرائيلى والجيش المصرى فى المنطقة الحدودية، من أجل منع تكرار حوادث مؤسفة فى المستقبل.



تصريحات إيجابية

هاآرتس ٢٠٠٤/١١/١٩

ترددت فى الآونة الأخيرة تصريحات إيجابية على الجانبين الإسرائيلى والفلسطينى: فأول أمس أعلن رئيس منظمة التحرير الفلسطينية "محمود عباس "(أبو مازن) ورئيس الحكومة "أحمد قريع "(أبو علاء) أنهما مصممان على وقف "الفوضى المسلحة "فى المناطق .ومعنى ذلك، أنهما يريدان نزع السلاح غير القانونى الموجود بحوزة جماعات وأفراد عديدين فى المناطق .وعلى الجانب الآخر، قال رئيس الحكومة "أريئيل شارون"، إنه سيكون مستعداً للتنسيق أمنياً مع السلطة الفلسطينية بشأن خطة فك الارتباط إذا اهتمت الزعامة الفلسطينية بوقف العنف ضد إسرائيل وكان "شارون "قد قال قبل ذلك، إنه يوافق على مشاركة فلسطينيى القدس الشرقية فى الانتخابات

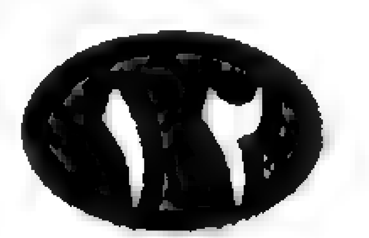
المرتقبة فى السلطة الفلسطينية بنفس الطريقة التى صوتوا بها فى انتخابات ١٩٩٦ .

هذه تصريحات متبادلة مشجعة، وتدل، رغم السخط العارم السائد لدى الطرفين، على وجود بصيص من الأمل أيضاً، وأن ثمة تفهما لدى زعامتى الطرفين وانفتاحاً معيناً تجاه ما هو آت.

لكن ثمة مسافة بين التصريح والتنفيذ، ويقع العبء الأكبر فى اختبار التنفيذ على الجانب الفلسطينى، فالفلسطينيون مطالبون بعمل ميدانى شاق، ولعل "أبو مازن" يكون قد لمس شخصياً الوضع المتفجر على الأرض، عندما فتح مسلحون النار أثناء زيارته لخيمة العزاء فى وفاة "عرفات" بـ "غزة" وقتلوا اثنين من حراسه .إن الخطر محدق ليس فقط بإجراء الانتخابات فى السلطة الفلسطينية وإنما بالمجتمع الفلسطينى بأسره، الذى يخضع فى مناطق عديدة لحكم العصابات ولموجات متزايدة من الجريمة .وفى مثل هذا الوضع يحدق خطر أيضاً بحياة زعماء فلسطينيين منتخبين وبفرصة إيجاد تسوية مستقرة بين إسرائيل والسلطة الفلسطينية.

وعلى إسرائيل، من جانبها، أن تفعل كل ما فى وسعها من أجل المساعدة فى تحقيق هدوء واستئناف المفاوضات مع الزعامة الجديدة للفلسطينيين .ويستطيع كل طرف من أطراف النزاع أن يفعل الكثير من الخطوات الإيجابية بشكل منفرد، دون أن يجعلها مشروطة بإجراء مقابل وفورى من الطرف الثانى.

وتدل تجارب الماضى، على أنه عندما تتفتح فرص لتفاوض جديد، فإنه ينبغى الحرص على أن يكون الجدول الزمنى قصيراً .أما التلكؤ الزائد فيستدعى معارضى التفاوض من الطرفين لتكثيف محاولاتهم من أجل عرقلة أى اتفاق .فمن المتوقع، فى إسرائيل على سبيل المثال، أن تكون هناك معارضة لتنفيذ تعهد الحكومة للرئيس "بوش "بإخلاء بؤر استيطانية غير قانونية .أما المعارضون على الطرف الآخر، فكثر - سواء من داخل منطقة السلطة الفلسطينية، مثل حركتى "حماس "و"الجهاد الإسلامى"، أو من المعارضين من الخارج، مثل "حزب الله "وإيران، واللذين يريدان عرقلة أى اتفاق .كما أن التأخير الزائد يفتح الباب أيضاً أمام إخلالات وحوادث لا أحد من الطرفين معنى بها، مثل حادث قتل ثلاثة جنود مصريين بطريق الخطأ بالقرب من محور "فيلادلفى "بنيران دبابة إسرائيلية أمس.



باول، تصحبك السلامة

هاتسوفيه ٢٠/١١/٢٠٠٤

من المقرر أن يقدم وزير الخارجية الأمريكى "كولين باول" استقالته من منصبه قريباً، ويمكن الافتراض بأنه سيوقع على عقد لتأليف كتاب يغطى فترة توليه لوزارة الخارجية. ولا شك فى أن الجزء الخاص بالشرق الأوسط سيكون مثيراً، ولا شك أيضاً فى أننا لن نخرج منه أبرياء.

كان باول يبدو أحيانا مناصباً العداء لإسرائيل - على عكس الرئيس بوش - وإن كان علينا أن نتذكر دائما أن هدف جميع أزرع الإدارة الأمريكية هو إقامة دولة فلسطينية وانسحاب إسرائيل بأكبر قدر ممكن إلى حدود ٦٧ .

صحيح أن لم يطرأ تغييراً مؤثراً على سياسة الولايات المتحدة الخارجية تجاه إسرائيل منذ أن كان روجرز وزير للخارجية (بعد حرب ١٩٦٧). إلا أنها كدولة ديموقراطية وصديقة لإسرائيل، فإنها لا تجبر إسرائيل على الانسحاب الفورى تحت تهديد من النوع الذى تعرض له رئيس الوزراء الراحل بن جوريون أثناء حرب سيناء (يقصد حرب ١٩٥٦).

صحيح تعهدات الرئيس بوش لأرئيل شارون بعدم مطالبة إسرائيل بالانسحاب إلى حدود ٦٧، هى تعهدات جميلة تبعث على السرور، إلا أن وقت الجد - خاصة إذا تولى رئيس آخر رئاسة الولايات المتحدة وتولى رئيس وزراء آخر لرئاسة الحكومة الإسرائيلية - لن يصبح لهذه التعهدات أى صلاحية، حتى لو كان وزير الخارجية الأمريكى آنذاك هو دوف فايسجلاس. وطالما أن الفلسطينيين مُصرون على الانسحاب إلى حدود ٦٧، وطالما أن أوروبا بأسرها تؤيدهم فى هذا المطلب، وطالما أن اليسار الإسرائيلى يتمنى هذه اللحظة، فسوف يجئ اليوم الذى يُقدم فيه هذا المطلب لإسرائيل. ولكن فى النهاية هناك إله يدبر شؤون العالم وسوف يحفظنا.

إن المشكلة ليست فى باول أو فى سياسة وزارة الخارجية الأمريكية، وإنما المشكلة فى الضغوط الشديدة التى يمارسها رئيس الوزراء البريطانى تونى بلير على الرئيس بوش لحث إسرائيل على إبداء مرونة تجاه القيادة الجديدة فى السلطة الفلسطينية، وإبداء بوادر لحسن النية، وذلك فى محاولة من بلير للتقليل من حدة الانتقادات التى يتعرض لها فى الداخل، ومن الخارج (من قادة أوروبا).

١٣

من الممكن أن يحدث هذا لدينا أيضاً

هاآرتس ٢٢/ ١١ / ٢٠٠٤

قبل نصف عام أقامت مجموعة من الجنود المسرحين (من الخدمة العسكرية) معرضا أسموه "كسر حاجز الصمت"، يتضمن شهادات قاسية حول عمليات التنكيل بالفلسطينيين خلال فترة خدمتهم بـ "الخليل". وكان رد فعل رئيس الأركان إرسال الشرطة العسكرية لمصادرة المواد المعروضة بالمعرض.

لقد تغلب الغضب من النشر على العار، ولم نسمع حتى اليوم بأن أحداً في القيادة العسكرية قد استخلص دروساً أو أن المسئولين عن عمليات التنكيل التي عُرِضت في المعرض قد حوكموا.

الذين فوجئوا بالشهادات المرعبة التي نُشِرت في "يديعوت أحرونوت"، يوم الجمعة الماضي، حول التنكيل بجثث الفلسطينيين، المسلحين منهم والأبرياء، هم من المقتنعين، على ما يبدو، بأن جيش الدفاع الإسرائيلي هو الجيش الأكثر أخلاقية في العالم. إلا أن جيش الدفاع الإسرائيلي شأنه شأن سائر الجيوش المحتلة، والاعتقاد بأن هذا لا يمكن أن يحدث لدينا هو اعتقاد نابع من جهل أو من غض الطرف عما يحدث في المناطق (الفلسطينية).

فالأمر لا يتعلق، طبقاً للشهادات التي وردت في التحقيق، وعلى مواقع الإنترنت وفي بلاغات منظمة "مراقبة الحواجز"، بوحدة (عسكرية) واحدة، وإنما بظاهرة شائعة في كثير من الوحدات القتالية. فتأكيد القتل، الذي معناه في كثير من الأحيان قتل فلسطيني جريح لم يعد يشكل تهديداً، وإطلاق النار على الجثث كجزء من طقس معمول به في الوحدات، واللهو الوحشي بأجزاء من الجثث من أجل أخذ صورة في وضع يثير ضحك "الشلة"، وحتى رشق رأس الميت فوق قضيب حديدي ووضع سيجارة في فمه - كلها أشياء حدثت في جيش الدفاع الإسرائيلي.

ورغم أنه يُخيل للبعض، أن الجمهور يفضل ألا يعرف، حتى لا يمس ذلك السمعة الطيبة لجيش الدفاع الإسرائيلي، فإن شهادات من هذا القبيل، تحديداً، هي فقط التي تستطيع أن تنقذ الجيش والمجتمع من تحلل أخلاقي عميق. فالتباهي بطهارة السلاح ومحاولة بلورة "كود أخلاقي" مصاغ بعناية هما بمثابة شعارات فارغة، إن لم يقترنا بتحرك جاد من جانب القيادة سواء السياسية أو العسكرية.

وفي تعليق المتحدث باسم جيش الدفاع الإسرائيلي على ما ورد في "يديعوت أحرونوت"، تحدث عن أن الجنود يعملون في ظل "واقع معقد"، وهو تعبير حمل نوعاً من التبرير لسلوك الجنود. خاصة أن الواقع المعقد هو واقع بسيط للغاية في حقيقة الأمر. فطوال عشرات السنين يفعل جيش الدفاع الإسرائيلي والمستوطنون في المناطق ما يحلو لهم، حتى أصبح الفلسطينيين يفقدون، في نظرهما، شيئاً فشيئاء صورتهم كآدميين لهم حقوق، ثم أضحوا بفعل ممارسات عدوانية تستهدف نزع أبسط الحقوق الآدمية عنهم، بلغت ذروتها في السنوات الأربع الماضية، إلى مجرد أشياء لا كرامة لها.

إن القدرة على تدمير صفوف من المنازل واستئصال الأشجار بجرة من أحد القادة، ودهس السيارات الخاصة بالدبابات، وإقامة جدار في كل مكان نرى أنه مناسب لنا، فضلاً عن السهولة التي يوافق بها القادة على قتل أطفال أبرياء - كلها أمور تشوه صورة المجتمع الإسرائيلي.

والواقع أن مسألة التنكيل بجثث الفلسطينيين يثير الفزع لدى المجتمع الإسرائيلي بوجه خاص لأنه يذكرهم، بكرامة الميت اليهودي التي يصارع من أجل إحضار كل بقية باقية من أي جثة لمواطن يهودي في أي دولة في العالم لدفنها في إسرائيل.

إن واقعاً سياسياً جديداً فقط في المناطق (الفلسطينية) يستطيع أن يعيد للفلسطينيين الكرامة الإنسانية. وحتى يحين ذلك الوقت، فإن جيش الدفاع الإسرائيلي مطالب بالعمل على جناح السرعة من أجل إشاعة مناخ جديد من الالتزام والانضباط الأخلاقي في صفوفه. فالإيقاف عن الخدمة والتقديم للمحاكمة الفورية للمشتبه في ارتكابهم جرائم من هذا القبيل، وعلى كل مستوى، هما أمران ضروريان من أجل إعادة العمود الفقري الأخلاقي ليس لجيش الدفاع الإسرائيلي فقط، وإنما أيضاً لدولة إسرائيل.

١٤

مَدينة التحقيقات (*)

هاآرتس ٢٦/ ١١ / ٢٠٠٤

يخوض جيش الدفاع الإسرائيلي، تحت قيادة الجنرال "موشيه يعلون"، في الأسابيع الماضية، معركة شرسة ضد منتقديه، الذين يطالبون بالتحقيق معه في الأخطاء القاتلة التي ارتكبها مؤخراً، مثل حادث تأكيد القتل خارج موقع "جيريت" (الذي أفرغ خلاله قائد إحدى السرايا رصاص سلاحه في جثة الطفلة الفلسطينية أيمان الهمص)، ومثل قتل ثلاثة أفراد من جنود الشرطة المصريين على الحدود مع مصر.

إن رئيس الأركان "يعلون" ممثل وفي لمدرسة إبقاء تحقيقات الجيش داخل الجيش. ورغم الحجة الدامغة التي يمكن أن نعزوها إلى دوافعه، فإن استنتاجه خاطىء لأنه نابع فقط من رغبته في الدفاع عن المؤسسة التي يرأسها.

لقد اعتاد جيش الدفاع الإسرائيلي أن يزعم، بأنه يمتلك جميع المعارف المهنية الضرورية لإجراء تحقيقات. وثمة حجة أخرى، ألا وهى أن جيش الدفاع الإسرائيلي معنى، ليس بأقل من منتقديه، بل ربما أكثر، باستقصاء الحقيقة حتى يتجنب الفشل مرة أخرى في حوادث مشابهة. كما يزعمون في هيئة الأركان أيضاً، بأن السرية التي تكتنف استجواباً عسكرياً تضمن أن يدلى المتداخلون فيه برواية صحيحة دونما خوف من تجريم ذاتي. وهذا جزء أيضاً من جدل دائر داخل الجيش. بين المسار القيادي (الذي يمتدح الاستجواب) وبين المسار القضائي (الذي يفضل تحقيقاً تحت إشراف النيابة العسكرية وبتنفيذ الشرطة العسكرية التي تحقق). وبالطبع في خضم هذا الجدل يقف "يعلون" في الصف الأول على رأس المؤيدين للاستجواب العسكري.

إلا أن سلسلة طويلة، من الحوادث محرجة و مهينة (مثل حادث إرغام عازف آلة كمان فلسطيني على أن يعزف للجنود عند حاجز عسكري، والذي كشفت "هاآرتس" عنه أمس) قد أرشد جمهور المدنيين، الذين يرسلون أبناءهم إلى الخدمة العسكرية الإلزامية والاحتياط، إلى أنه لا ينبغي الوثوق في جيش الدفاع الإسرائيلي ولا في جدية استجواباته.

لقد أعرب رئيس الأركان ذاته عن عدم ثقته في ضباط القيادة الجنوبية وفي فرقة غزة الذين استجوبوا قائد السرية في موقع "جيريت" وما قام به من أعمال. من ناحية أخرى، تتضح من المحادثات التي تم تسجيلها - كما حدث بشأن القصور الذي حدث في التنسيق بين ضابط في نقطة مراقبة وبين طاقم الدبابة التي قصفت أفراد الشرطة المصريين - نتيجة غريبة، ألا وهى أن المستوى الخلفي المسؤول، أى الكتيبة المشرفة على السرايا والمواقع، لا يتدخل من أجل منع كارثة.

ليست شركات الطيران والشركات المنتجة للطائرات هى المسئولة عن التحقيق في حادث تحطم جوى، وإنما جهة خاصة لها باع في التحقيق في هذا النوع من الحوادث، ومجردة من أي مصلحة ذاتية في نتائج التحقيق. وقد خطا جيش الدفاع الإسرائيلي أيضاً في هذا الاتجاه، ولكن نصف خطوة فقط. ففي كارثة الطائرات المروحية عام ١٩٧٧، على سبيل المثال، صادر وزير الدفاع التحقيق من بين أيدي سلاح الجو، لكنه لم يفعل أكثر من ذلك.. فقد كان يجب أن يترك لهيئة خارج مكتبه التحقيق أيضاً في تصرفه هو شخصياً وفي تصرف رئيس الأركان آنذاك.

إن في إسرائيل مخزوناً هائلاً من الضباط المحترفين، الذين لم يعد يخدمون في صفوف الخدمة الدائمة، لكنهم يستدعون للاحتياط ولتقديم الاستشارات بعقود. يستطيع مثل هؤلاء الخبراء أن يعملوا في إطار إدارة تحقيقات عسكرية، كما يحدث في قسم تحقيقات الشرطة، وقسم مراقبة شكاوى الذين قام "الشاباك" (جهاز الأمن العام) باستجوابهم، بوزارة العدل. وهذا لا يعد خصخصة للتحقيقات العسكرية، وإنما مَدْينة لها فقط، لعل الجيش يسترد، من خلال هذا النوع من التحقيقات، جزءاً من ثقة الجمهور فيه.

(*) أي جعلها تابعة لهيئة مدنية وليست عسكرية

◆ ترجمات عبرية ◆

١

تداعيات وفاة عرفات

التركة



يديعوت أحرونوت ٢٠٠٤/١١/١٠
بقلم: ناحوم برنياع

عندما أعلنت القيادة الفلسطينية، من باريس، أن عرفات ذهب ولن يعود، كان آلاف الفلسطينيين في طريقهم إلى القدس، فبالصدفة كانت ليلة أمس هي ليلة القدر، وهي الليلة التي يحدد فيها الله مصير العالم خلال العام المقبل. كانوا يسيرون بصمت، بوجوه شاحبة، فالأنباء الواردة من باريس فرضت عليهم الصمت الذي يشبه حالة الشلل: فهم لا يستطيعون الحداد على رئيسهم، لأنه حي، ولا يستطيعون الصلاة من أجل سلامته، لأنه ميت.

مما يذكر أن هناك خمسة أمور ممنوعة، منعاً باتاً، في شهر رمضان، هي: الكذب، التشهير، النميمة، القسم الكاذب والشهوة. ولكن يبدو أن هذه النواهي الخمسة ستظهر الآن في أروقة مستشفي "بيرسي" في باريس. فعرفات، طوال حياته، فرض الغموض على ظروف ولادته، وقد حُكِم عليه أن تكون ظروف وفاته أيضاً غامضة.

لقد كانت الدراما التي حدثت في أروقة قسم العلاج المكثف مثيرة للحزن، غريبة وساخرة، فالزعيم الكبير يرقد، لا حول له ولا قوة، موصولاً بالأجهزة، فيما تقوم زوجته، التي ظهرت فجأة، بجعل تاريخ حياته كله أسيراً لمطالبها المالية. كاتمو أسراره يُطردون من غرفته ويستصعبون هضم الإهانة. لقد أصبح المشهد بمثابة سيركاً إعلامياً ضخماً يفتقد إلى أي معلومة صحيحة. أما الوريثان، أبو وأبو (يقصد أبو مازن وأبو علاء)، فقد حضرا كي يتأكدا من موته.

عندما مات أول حاكم لروسيا السوفيتية، لينين، طرحت أرملته، ناديجدا كروفسكايا، سلسلة من المطالب، فاستدعاها الوريث، ستالين، إليه وهددها قائلاً: "إذا واصلت التصرف هكذا فسنُعين للينين أرملة أخرى".

مع كل البلبلة التي ترافق اختفاء عرفات، هناك مسألة واحدة لا جدال حولها، وهي أننا أصبحنا نقف على عتبة عهد جديد. وستكون وجهة هذا العهد منوطة، إلى حد كبير، بالحكومة الإسرائيلية. ففي المرحلة الأولى، على الأقل، سيكون أبو مازن هو الشخصية الأولى على رأس القيادة الفلسطينية. وخلافاً لعرفات، يرفض أبو مازن، رفضاً قاطعاً، استخدام العنف والإرهاب كأسلوب. ومع ذلك، لا يمكنه، ولا ينوي، أيضاً، اجتثاث أوكار الإرهاب بالقوة. وإذا ما فسرنا المعايير التي حددها شارون بكل بساطة، سنجد أن "أبو مازن" ليس شريكاً.

لكن للعملة وجهها الآخر. فكل من يملك عقلاً في رأسه يعرف أن الانسحاب بالاتفاق هو أفضل من الانسحاب من جانب واحد. فالاتفاق يحمل أملاً كبيراً، حيث ينطوي على فرصة أكبر لتحسين الوضع الأمني، كما يحظى بدعم دولي واسع وله ثماره السياسية والاقتصادية.

من ناحية أخرى، فإن العيون لا تتطلع الآن إلى أبو مازن وأبو علاء فحسب، إنما تتطلع أيضاً إلى آريئيل شارون، خاصة بعد أن أثبت، خلال العام الأخير، مقدرته على مفاجأة أبرع المحللين، فلديه رؤية سياسية وإصرار على تنفيذها.. إنه يرغب في تأكيد بصماته على التاريخ.

يمكن لأبو مازن أن يكون شريكاً جيداً لخطة فك الارتباط، ويمكن للتعاون المشترك بينه وبين شارون أن يحقق فوائد لكليهما. ولكنه في الوقت نفسه قد يكون خصماً عنيداً أيضاً، خاصة وأن المجتمع الدولي

- بما فيه الدول العربية - الذي سلّم من قبل برفض إسرائيل التفاوض مع عرفات، لن يقبل هذه المرة بمقاطعة أبو مازن.

إن شارون يؤمن، أن من يبادر، فقط، هو من يمكنه السيطرة بنجاح على جدول الأعمال السياسي. لقد فعل ذلك عندما بادر إلى خطة فك الارتباط. ويمكنه أن يفعل ذلك ثانية، من خلال طرح مبادرة تلائم مفهوم الانفصال مع الوضع الجديد: "الانفصال ذاته ولكن هذه المرة في ظل وجود شريك".

صحيح أنه ليس مضطراً لفعل ذلك اليوم أو غداً، إلا أن فترة الغروب في الجانب الفلسطيني باتت تقترب من نهايتها، وعندما تشرق شمس اليوم التالي، سيكون من الأفضل أن تجد إسرائيل نفسها ممسكة بخطة جاهزة في يدها.

الصراع على ميراث عرفات ■

معاريف ١١/ ١١ / ٢٠٠٤
بقلم: بن دور يميني

اعتاد صديقي الفلسطيني "جمال" لَوْمي في كل مرة أهاجم فيها عرفات ،لأنه كما قال لي: "لن تستطيع أنت وأمثالك إدراك مكانة عرفات عند الشعب الفلسطيني، فأنتم ترونه إرهابي ،بينما هو الشخص الوحيد الذى نجح في وضعنا على الخريطة العالمية. وإذا كنت أنا إسرائيلى كنت سأدعو لعرفات كل يوم لأنه هو الذى مهّد الطريق للاعتراف بإسرائيل، ليس فقط من جانب الفلسطينيين، بل أيضاً من جانب كل الدول العربية".

بالفعل، لقد تغير الوضع الآن باختفاء عرفات من على الساحة ،لذا يجب علينا، وليس على الفلسطينيين فقط، التفكير بجدية والتساؤل: من هو عرفات..؟ فنحن كالمعتاد نختلف دائما ليس على المستقبل فقط، بل وعلى الماضى أيضاً ،لذا يجب علينا دراسة رأى جمال وأمثاله بدقة.. فإذا تذكرنا أن عرفات هو الذى رفض مقترحات باراك وكلينتون وتوصيات طابا للسلام فقط، فإننا بهذا لا نرى إلا جانباً واحداً من ميراث عرفات، بل ونرسخ فكرة أن هذا الجانب هو كل ميراث عرفات ،ومن أجل عدم تشويه التاريخ علينا أن ندرس وجهة النظر الفلسطينية الأخرى.

يعتبر عرفات عند كثير من الفلسطينيين هو الزعيم الذى وضعهم على الخريطة الدولية، فهو لم يواجه إسرائيل فقط، بل فاوضها أيضاً، وهو الذى مهّد الطريق للاعتراف بها. إن عرفات يعد بمثابة مانديلا الفلسطينى بل وديجول أيضاً.

◆ هناك فلسطينيون آخرون:

إن هناك فلسطينيون يرغبون فى السلام، ومن ثم فهم يحتاجون إلى رسم صورة قدوة قومية تدعو للسلام ،ولذا إذا أصررنا على وصم ميراث عرفات بالإرهاب فلن نستطيع أن نقدم لهم المساعدة ،لكن إذا لم نقوض جهودهم وساعدناهم على رسم صورة مختلفة عن عرفات، صورة عرفات الحائز على جائزة نوبل للسلام، عرفات صاحب سلام الشجعان، فإن هذه ستكون مساهمتنا البسيطة من أجل إسرائيل، وهو ما سيصب أيضاً فى مصلحة الفلسطينيين ومصلحة السلام.

لقد التقيت بعرفات مرتين كانت إحداهما فى تونس قبل التوقيع على اتفاقيات أوسلو، وكان لقاءً دافئاً، لكن بمرور الوقت وقبل اندلاع الانتفاضة الثانية، تحولت لأحدِ المحبطين من تصرفات عرفات.. وقد كتبت حينذاك مقالاً انتقد فيه الأسلوب الذى ينتهجه عرفات. لكن الموقف قد تغير الآن ويجب علينا التقدم للأمام. يجب أن نعمل من أجل إيجاد شريك فلسطينى مستعد للسير فى طريق السلام.

خلفاء "عرفات" يتعهدون بالسير على دربه ■

افتتاحية هاتسوفيه
٢٠٠٤/١١/١٢

مع الإعلان رسمياً عن وفاة "ياسر عرفات"، تنفس العالم الحر الصعداء، فقد أزيح من الساحة أخيراً أبو الإرهابيين الذي أمر بقتل آلاف من الأبرياء ممن لا ذنب لهم ولا جريرة ، ليس من اليهود فقط وإنما أيضاً من أبناء قوميات أخرى تعاطفوا مع دولة إسرائيل.

لقد وقف "عرفات" في السنوات الماضية على رأس الإرهاب الدولى، ورفع بإحدى يديه راية السلام وقاد بالثانية الحرب ضد العالم الحر بوجه عام وضد إسرائيل بوجه خاص. كما شجع المنظمات الإرهابية على مواصلة نشاطها الدموى ضد إسرائيل حتى بعد توقيعه

على "اتفاقيات أوسلو". والآن يعترف الجميع أنه حتى في تلك الأيام التي حمل فيها عرفات، كما يزعمون، راية السلام، فإنه فضّل سياسة الإرهاب.

لقد تطلع رئيس منظمة التحرير الفلسطينية إلى "فلسطين الكبرى"، على حد وصفه، وآمن بأنه سيتمكن من تحقيق هدفه، في يوم من الأيام، إن لم يكن بالطرق السلمية - فبالحرب. وقد اعتبر "اتفاق أوسلو" مرحلة أولى نحو تحقيق هذا الهدف. وفي موازاة الاتفاق مع إسرائيل، استخدم "الانتفاضة" بمراحلها المختلفة. صحيح أنه وافق من حين لآخر على "وقف قصير لإطلاق النار"، من أجل السماح بإجراء محادثات سياسية، لكن هذا كان ظاهرياً فقط، فلم يعتزم ذات مرة إجراء نقاش جاد يفضي في نهاية الأمر إلى اتفاق مع إسرائيل. وقد تجلى ذلك بشكل علني في المحادثات التي دارت بوساطة الرئيس الأمريكي "بيل كلينتون"، ففي اللحظة التي وصلوا فيها إلى مرحلة توقيع الاتفاق، تملص "عرفات" وتجددت "الانتفاضة" التي قتل خلالها، هذه المرة، ما يربو على ألف يهودي وجُرح الآلاف.. لقد امتلأت يداه بالدماء.

والآن، بعد وفاة عرفات، لم يرفع "خلفاؤه" صوتهم ضد سياسته الدموية. وقد فسر صمتهم هذا على أنه موافقة على نهجه. ومن الممكن استشفاف ذلك الآن أيضاً من البيان الأول الذي نُشر من قبل "الحكومة المؤقتة"، فقد جاء فيه: "سنواصل سياسة الرئيس". وأضاف المتحدث أنه لا ينبغي توقع حدوث تغيير في سياسة الحكومة الفلسطينية إزاء كل ما يتعلق بإجراء تسوية مع إسرائيل. بمعنى آخر، فإن "أبو علاء" و"أبو مازن" سيواصلان نهج "عرفات".

وإذا كانت هذه سياستهما حقاً، فإن رئيس الحكومة "أرئيل شارون" مُحق في بيانه أمام المجلس الوزارى المصغر، والذي قال فيه إن إسرائيل لن تقدم تنازلات للفلسطينيين، وهو ما يعني أننا أصبحنا نواجه الآن نفس الوضع القديم.

صحيح أنه بموت "ياسر عرفات" أُقصي عن الساحة أبو الإرهابيين الذي قتل آلاف الإسرائيليين طوال عشرات السنين، لكن للأسف الشديد لا يبدو في الأفق أن خلفاءه سيستخلصون الدروس المتوجبة ويتخلصون من النهج الدموى لـ "الرئيس". فهم، حتى الآن، ما زالوا مستمرين في السجود له، بل ويقسمون حتى على مواصلة هذا النهج، في مراسم تبادل السلطة. وهو ما يتطلب منا إبداء اليقظة، من أجل الاستعداد للعصر الجديد الذي بعد "عرفات"، والذي، كما سبق أن ذكرنا، سيكون متأثراً للغاية بأنصار دربه، وهو أمر لا ينبغى علينا أن نتجاهله.

أموال عرفات المُهربة

يديعوت أحرونوت
٢٠٠٤/١١/١٢
بقلم: جدعون عيشيت

يقال إن ياسر عرفات كان يصطحب معه دوما - سواء فى مكتبه أو فى جولاته العالمية - مساعده الشخصى الذى كان دائما يحمل حقيبة. وقد أتيحت لآلاف الأشخاص فرصة أن يروا حركة اليد الشهيرة التى يستدعى بها الرئيس (الإسرائيليون والإدارة الأمريكية فقط هم الذين يسمونه رئيس السلطة الفلسطينية) مساعده الشخصى ويهمس فى أذنه بكلمات تفتح فى أعقابها الحقيبة وتخرج منها الدولارات. ويبقى التساؤل حول مصدر هذه الأموال وأين ذهبت..؟!

وربما يكون التساؤل الأكثر أهمية - على الأقل من وجهة نظر المواطن الفلسطينى - هو: كم تبقى فى الحقيبة حاليا..؟ وهناك من يدّعون أنهم يعرفون الإجابة.

ورد فى البند التاسع من تقرير البنك الدولى "الضفة الغربية وقطاع غزة: تقدير الثقة المالية"، الصادر فى شهر يونيو من هذا العام ما يلي: "تم تحويل معظم المبالغ المالية التى كانت مخصصة لمكتب الرئيس عرفات والتى سُجلت دون تحديد أوجه إنفاقها (٧٥,٤٩ مليون دولار فى ميزانية ٢٠٠٣ و٦٢٠ ألف دولار فقط فى ميزانية ٢٠٠٤) إلى وزارات التعليم والصحة والشؤون الاجتماعية".

ويُلقى هذا التقرير - الصادر عن جهة دولية معروفة تتمتع بالثقة - بظلال كثيفة حول ما فعله عرفات بهذه الملايين، التى كان بعضها فى الحقيبة الشهيرة، بينما تم إيداع البعض الآخر فى حسابات بنكية، والتى أحيانا ما تكون سرية.. ولنبحث أولاً فى مصدر هذه الأموال وحجمها.

الإجابة على هذا السؤال جاءت من جهة دولية أخرى، وهى صندوق النقد الدولي، حيث يقول خبراء الصندوق أن إجمالى "الأموال المحالة "فى الفترة ما بين ١٩٩٥ - ٢٠٠٠ بلغ ٨٩٧,٦ مليون دولار. فما هى "الأموال المحالة..؟ "هى الأموال التى دخل بعضها فى حسابات السلطة الفلسطينية، ثم تم سحبها بعد ذلك

وإيداعها فى حسابات أخرى لا تخدم السلطة الفلسطينية، من الناحية الرسمية على الأقل. كما أن بعضها لم يدخل أصلا فى الحسابات الرسمية.

لقد بدأ الأمر، قبل اتفاقيات أوسلو بكثير، عندما كانت قيادة منظمة التحرير الفلسطينية تتخذ من لبنان مقراً لها، ثم اتجهت إلى تونس بعد أن طردتها إسرائيل من هناك. وكانت منظمة التحرير الفلسطينية تعتمد على التبرعات - مثل قيادة الحركة الصهيونية قبل قيام الدولة. وكانت معظم هذه التبرعات تأتى من دول الخليج. وتم استثمار بعض هذه التبرعات فى الأنشطة الاقتصادية، حيث أقامت منظمة التحرير مشاريع اقتصادية فى كافة أنحاء العالم، وتعد أرباح هذه الاستثمارات من مصادر التمويل الهامة، سواء لمنظمة التحرير أو للسلطة الفلسطينية.

◆ حجم الاستثمارات ٨٠٠ مليون دولار:

أجبرت إسرائيل منظمة التحرير الفلسطينية فى اتفاقيات أوسلو (الاتفاقيات التفصيلية وُقعت فى القاهرة) على إقامة نظام اقتصادى تكون الحدود فيه بين إسرائيل وفلسطين لا وجود لها. والدلالة الفعلية لهذا الاتفاق (المسمى"توحيد الجمارك") هى أن إسرائيل أصبحت هى المسؤولة عن جباية الضرائب لحساب فلسطين، على أن تحصل إسرائيل فى المقابل على ٣٪ من هذه الضرائب، وأن تحتفظ لنفسها بالسيطرة على أموال السلطة. وفى الأوقات العادية تقوم إسرائيل بتحويل هذه الأموال التى جمعتها لحساب فلسطين إلى الحسابات البنكية الخاصة بالسلطة الفلسطينية، بما فى ذلك الحسابات البنكية الموجودة فى دولة إسرائيل. وأشهر هذه الحسابات هو الحساب الموجود فى بنك "ليئومي "بفرع "حشمونئيم" فى تل أبيب.

وقد أوجد هذا النظام الذى تقوم إسرائيل بموجبه بجباية الضرائب لحساب فلسطين أوجد شعورا - لدى أنصار اليمين بصفة خاصة - بأن الحكومة الإسرائيلية هى التى تمول السلطة الفلسطينية. ولكن هذا غير صحيح تماما. إذ أن إسرائيل هى التى أجبرت الفلسطينيين على إقامة هذا النظام، كما أنها تحصل على المقابل الكافى (بل وأكثر منه أيضاً) نظير قيامها بجباية الضرائب. ويعد هذا مصدر الدخل الرئيسى للسلطة الفلسطينية. وتشير ميزانية عام ٢٠٠٤ إلى أن إسرائيل ستقوم هذا العام بجباية حوالى نصف مليار دولار لحساب السلطة الفلسطينية، فى الوقت الذى يصل فيه إجمالى إيرادات السلطة إلى ٨٠٠ مليون دولار. فى حين تعانى السلطة نفسها من عجز فى الميزانية يصل إلى حوالى ٩٠٠ مليون دولار- يتم تغطيته من التبرعات المقدمة من الدول المختلفة.

تقوم إسرائيل بجباية ثلاثة ضرائب أساسية لحساب الفلسطينيين، وهى ضريبة القيمة المضافة، وضريبة الوقود وضريبة السجائر. وتتمثل المناورات المالية التى قام بها عرفات ورجاله فى تحويل أموال ضريبة السجائر وضريبة الوقود من حسابات السلطة الفلسطينية إلى حسابات دولية. ونظراً لأن معظم هذه الأموال خرجت من وزارة المالية الإسرائيلية، ومنها إلى بنوك إسرائيلية، فإن إسرائيل لديها معلومات محددة حول الجهة التى ذهبت إليها هذه الأموال.

وقد اتضح فى العام الماضى - فى أعقاب صراع اندلع بين مسؤول جهاز الشاباك السابق، يوسى جنوسر، وشريكه عزراد ليف - أن إسرائيليين لهم علاقة وثيقة بالمسؤولين أداروا بعضاً من هذه الحسابات الدولية. بل أن هؤلاء الإسرائيليين يمتون بصلة وثيقة للشاباك ولأجهزة استخبارية أخرى.

أما المصدر الثانى لهذه الأموال فهو أرباح المشاريع الاستثمارية. ويعد "امتياز الأسمنت "أحد المشاريع الاستثمارية الأكثر شهرة، حيث احتكرت السلطة الفلسطينية - كما هو الحال بالنسبة لعدد من السلع الأخرى - شعبة الأسمنت التى تدار بواسطتها. وقد أوجد هذا الاحتكار اتفاقاً خاصاً مع شركة "نيشر" الإسرائيلية، أصبحا بمقتضاه هما المسيطر أن على استيراد الأسمنت من الأردن. وكما هو الحال فى الاحتكار، يصبح المستهلك هو الخاسر. وهذا ما كتبه معدو تقرير صندوق النقد الدولي:" هدفت سياسة الاحتكار إلى جنى أكبر المكاسب. وقد تم تسعير طن الأسمنت فى قطاع غزة بـ٢٩٥ شيقل فى حين أن سعره فى الضفة الغربية كان ٢٤٥ شيقل. ونظراً لأن غزة محاطة بسور - يحد على الأقل من عمليات التهريب - كان بمقدور المحتكرين أن يحافظوا على هذا الفرق المجحف فى الأسعار".

وهناك قائمة طويلة ومتنوعة بالمشروعات الاستثمارية الخاصة بمنظمة التحرير الفلسطينية (كل شيء أصبح مُسجلاً الآن باسم فلسطين)، وهى تضم أيضاً شركة إسرائيلية رائدة فى مجال الصناعات التكنولوجية وهى شركة "إيفرجرين". وأكبر الاستثمارات توجد فى شركة أوراسكوم للاتصالات وشركات الهاتف المحمول الأردنية والتونسية والجزائرية. وتبلغ قيمة هذه الاستثمارات - وفقا لتقديرات شركة المحاسبة "آرنست آند يانج "- حوالى ٨٠٠ مليون دولار. وتدار هذه الاستثمارات حاليا بواسطة "صندوق الاستثمار الفلسطيني"، وجميع المعلومات المتعلقة بهذا الصندوق موجودة على شبكة الإنترنت.

وبما أن السلطة الفلسطينية لا تستطيع تغطية نفقاتها بدون التبرعات، فإنها تضطر إلى الرضوخ

لضغوط الدول المانحة... التى طلبت من السلطة الفلسطينية وقف تحويل الأموال إلى الحسابات الدولية. وليس هذا فحسب، بل أنها طالبت بوجود شفافية كاملة فيما يتعلق بالميزانية الفلسطينية. وكان سلام فياض - مندوب صندوق النقد الدولى فى فلسطين آنذاك - هو أكثر من طالب بالإصلاح المالى فى أجهزة السلطة الفلسطينية.

وفى النهاية، رضخ عرفات لهذه الضغوط، وكانت النتيجة ما أشرنا إليه سابقاً، حيث لم يكن لدى عرفات فى العام الماضى سوى ٥٠ مليون دولار تقريبا، وهذا هو المبلغ الذى كان بمقدوره الاحتفاظ به بدون حسابات وبدون تحديد أوجه إنفاقه، حتى وصل هذا المبلغ فى العام الحالى إلى ٦٢٠ ألف دولار فقط.

◆ أبو "المرسيدس" وأبو "الأسمنت":

كان وزير المالية محمد نشاشيبى أحد شركاء عرفات فى تهريب هذه الأموال. وبعد ضغوط دولية أخرى، تمت إقالة نشاشيبى وتعيين فياض بدلاً منه، وهو ما أسفر عن تحول جذرى فى الأجهزة المالية لمنظمة التحرير الفلسطينية والسلطة الفلسطينية، رغم أن هذه الفترة كانت من أقسى الفترات على الفلسطينيين، حيث شهدت اندلاع انتفاضة عام ٢٠٠٠.

وقال معدو تقرير البنك الدولي:" يوضح هذا التقرير بشكل قاطع أن جميع إيرادات السلطة الفلسطينية يتم إيداعها حالياً فى الحساب الرئيسى لوزارة المالية. وقد أصبحت الآن جميع التحويلات غير المدرجة فى الميزانية فى طى التاريخ". (المادة ٢٢ من التقرير).

ولكن أين الأموال التى تم تحويلها طوال السنين الماضية..؟ هناك إجماع عام - حتى بين أعداء الرئيس - على هذا الموضوع: عرفات لم يأخذ أموالا لحسابه الخاص. ومن المؤكد أنه لم يفعل ذلك لا قبل زواجه من سهى، ولا حتى بعد ذلك - رغم أنه وفر لها حياة رغدة فى باريس - إلا أن المبلغ الذى كان يحوله لها يعد ضئيلاً نسبياً، مقارنة بالميزانيات التى ترصدها إسرائيل لرؤساء الدولة والحكومة السابقين.

ونعود إلى موضع الحقيبة، حيث يقول أكاديمى فلسطيني:" كم يبلغ راتب أستاذ الجامعة فى باريس..؟ يتوقف هذا على الدرجة العلمية، إلا أنه عادة ما يتراوح بين ٤٠٠ - ١٥٠٠ دولار شهريا، وهو راتب لا يكفى لإعالة أسرة تريد أن تحيا حياة كريمة. عند دعوتى لحضور مؤتمر أو عندما أقوم بإعداد بحث، فإننى أتوجه أولا إلى كافة الهيئات التى تقدم مساعدات فى هذا المجال مثل وزارة التعليم، أو صناديق الأبحاث أو حتى الشركات التجارية. ولكننى دائما لا أجد لديها دعم، وحينها ألجأ إلى الرئيس".

"وعندما تتوجه إليه، تجد طابوراً طويلاً. فعرفات يستقبل الجميع تقريبا، ويستمع إليهم، وغالبا ما ينتهى الأمر بإيماءة يأتى فى أعقابها المساعد ويُخرج الدولارات من الحقيبة ليعطيها لي. ودائما ما كان عرفات يعطينى نقودا إضافية ويقول لى لتشترى بها شيئا للأولاد تعويضاً عن غيابك عن المنزل "وهناك الآلاف مثلي".

وإذا كان يُنظر إلى عرفات على أنه غير فاسد، فإن الأمر ليس هكذا بالنسبة لباقى أعضاء القيادة الفلسطينية - التى تعتبرها إسرائيل "شريكا فى الحوار".

فقد أخبرنا أرييه زيف، مدير الجمارك السابق، بقصة عن أسرة أبو مازن. وكان قادة السلطة الفلسطينية قد قرروا عند إقامة السلطة إعفاء جميع من سيأتون من تونس إلى غزة والضفة من الجمارك المستحقة على الأدوات الكهربائية والسيارات.

يقول زيف إنه ذات مرة وصلت سيارة مرسيدس فاخرة، فإذا بموظف الجمارك الفلسطيني - الذى يقف بجوار نظيره الإسرائيلى - يقول:" هذه بدون جمارك لأن هذه السيارة خاصة بأبى مازن الذى حضر من تونس". وواصل زيف كلامه قائلا:" أنتم لا تعرفون حجم عائلة أبو مازن، وماذا لو أدخل كل منهم سيارة مرسيدس بدون جمارك".

ورأى زيف أن هذا التصرف غير سليم، فتوجه إلى رئيسه - وزير المالية بيجه شوحاط. وطلب شوحاط من إدارة الجمارك الإسرائيلية أن توضح لإدارة الجمارك الفلسطينية أن هذا التصرف يعتبر فسادا يجب وقفه. ولكن شوحاط وزيف لم يعيرا هذا الأمر اهتماماً كبيراً، لأن الميزانية الفلسطينية هى فى النهاية التى ستتحمل هذه الجمارك، وليست ميزانية إسرائيل.

ولكن قصص أسرة أبو مازن مع سيارات المرسيدس تتواضع أمام الحديث عن قصص الأسمنت الخاصة برئيس الوزراء الحالى أحمد قريع (أبو علاء)، حيث أعطت سياسة الاحتكار الاستغلالية امتيازا من الباطن لأسرة أبو علاء على منطقة القدس. وهناك من يزعمون أن حى أبو غنيم تم بناءه بأسمنت أبو علاء، وبذلك تكون مستوطنة إسرائيلية قد أدرت أرباحا لهذه الأسرة الفلسطينية، كما أن هناك قصص أخرى لا حصر لها.

وكما يشير تقرير البنك الدولي، فإن معظم المبالغ التى وزعها عرفات ذهبت إلى مجالات التعليم، والصحة والشؤون الاجتماعية، بما فى ذلك مبلغ الخمسين مليون دولار التى كانت مُدرجة فى ميزانيته العام الماضي. أما المبالغ التى تم تحويلها إلى الحسابات الدولية، والتى تقدر بمليار دولار تقريبا، فقد تم استثمار جزء منها فى شراء شركات تجارية جديدة، الأمر الذى أثار دهشة كل

من صندوق النقد الدولى والبنك الدولي. وفى الوقت الذى يمر فيه الفلسطينيون بأسوأ الفترات، تقوم القيادة الفلسطينية بتوفير موارد للاستثمار فى الخارج. والواقع أن هذا الأمر يعد فى الحقيقة سياسة فلسطينية موجهة تهدف إلى توفير مصادر اقتصادية لفلسطين غير مرتبطة بإسرائيل. كما تم توجيه جزء كبير جدا من هذه المبالغ لتمويل نشاطات منظمة التحرير الفلسطينية فى خارج فلسطين، ومن بينها تمويل الناشطين فى كافة مخيمات اللاجئين فى لبنان، وسوريا والأردن.

ولكن ماذا عن الفساد..؟ ذكر تقرير البنك الدولى أيضاً أن "الدلائل تشير إلى أن مستويات الفساد "الصغرى" - مثل تقديم رشوة مالية لتسهيل الحصول على خدمة عامة أو رشوة صغار الموظفين - تعد متدنية للغاية وغير موجودة تقريبا. كما أن مستوى الفساد فى الضفة الغربية وقطاع غزة أدنى بكثير من مستوى الفساد فى مصر أو الدول النامية الأخرى".

إذا، فلماذا هذه الضجة التى أثيرت حول سهى عرفات..؟ ربما كانت سهى تحلم بالمليارات، إلا أنها تحاول -ويمكن التماس العذر لها فى ذلك - ابتزاز ما يوفر لها ولابنتها مستوى المعيشة الحالى فى العاصمة الفرنسية. وهو مبلغ لا يتجاوز - على أقصى تقدير - مليون دولار فى السنة. وكان محمد رشيد ، مسؤول الشؤون المالية فى منظمة التحرير الفلسطينية، قد قال فى حوار مع صحيفة "يديعوت أحرونوت": لن نتركها تعانى هى وابنتها من مشاكل مالية.. إنها لم تبالغ فى مطالبها".

وما كانت سهى لتثير هذه الضجة التى أثارتها هذا الأسبوع لو كان لديها أى خيط للوصول إلى هذه الحسابات السرية بما تحويه من عشرات وربما ملايين الدولارات.

يحاسبون الشعب الفلسطيني

هاآرتس ١٤/ ١١ / ٢٠٠٤
بقلم: تسفي برئيل

حمل شارون بشرى هامة للشعب الفلسطيني. ففي صبيحة موت ياسر عرفات أوضح لهم أن موت عرفات "اللا شريك"، لا يعنى ميلاد "شريك" جديد. حيث يجب على الفلسطينيين، من وجهة النظر الإسرائيلية، أن يدركوا الأمور كما ينبغي. فكما ستستمر خطة فك الارتباط، ستستمر الحرب ضد الإرهاب، فإسرائيل ليس لديها استعداد للتمسك بأي خطط سياسية طالما أن الفلسطينيين لا يواجهون الإرهاب، ولا يقومون بإصلاحات ولا يقيمون دولة ديموقراطية. إنّ إسرائيل عندما تتحدث عن "اللا شريك" فهي لم تعد تقصد عرفات، وإنما تطلب الحساب مع الشعب الفلسطيني كله.

وبالفعل تؤكد التصريحات الرسمية الأولية في إسرائيل أنه لا يوجد لديه الكثير ليقدمه للجمهور الفلسطيني. فإسرائيل تنتظر في البداية لترى القيادات التي ستمسك بزمام الأمور في السلطة الفلسطينية وبعدها ترى متى سيكون موعد الانتخابات، في حالة حدوثها، كما سترى هل ستشترك حماس في هذه الانتخابات أم لا..؟ ومن سيسيطر على الشارع الفلسطيني: محمد دحلان أم جبريل الرجوب، أم كتائب شهداء الأقصى، أم تنظيم فتح، أم مروان البرغوثي من محبسه. إن موقف رد الفعل المثالي بالنسبة لإسرائيل، هو الموقف المريح الذي اختارته طوال السنوات الأربع الماضية، ولا ترى ما يدعوها للخروج منه. حتى خطة فك الارتباط جاءت كرد فعل وليست كمبادرة، ولا يجب أن ننسب لها ما ليس فيها. إنها ليست خطة سياسية، أو حتى حافزاً نحو خطة سياسية. فعندما لا يوجد شريك بعد عرفات، لن يكون هناك من نقدم له أو نقترح عليه خطة فك الارتباط، وسيكون مصيرها الحتمي أن تكون خطة أحادية الجانب، وهو ما سعى إليه شارون منذ البداية.

ولكن ما هو البديل الذي يمكن أن يكون الآن لسياسة عدم الاكتراث الإسرائيلية..؟ أولا، من المفيد أن نوضح للشعب الفلسطيني أن ثمة استعداداً إسرائيلياً لفتح صفحة جديدة. فالتاريخ الإسرائيلي الفلسطيني ليس صفحات غير مترابطة، بل يعد كتاباً كاملا يحمل فترات صعود وهبوط: من الانتفاضة أوسلو والإرهاب وإلى التعاون الاقتصادي، من أحقاد شخصية بين قادة إلى علاقات مودة بين مواطنين عاديين.

وهاهو ذا يبدأ مرة أخرى فصلٌ جديدٌ من هذا التاريخ، تنتظر إسرائيل نهايته. فقد شهد نهاية هذا الأسبوع تعيين قيادة جديدة في مؤسسات السلطة الفلسطينية: في فتح ومنظمة التحرير الفلسطينية. ولم ترد من القدس أى دعوة لإجراء مفاوضات مع هذه القيادة الجديدة أو أية بادرة طيبة.

ويحذر الخبراء بقولهم أن كل ما نخشاه هو أن ينظر الشعب الفلسطيني إلى زعيمه الذي ستتم دعوته لإجراء مفاوضات مع إسرائيل على أنه خائن للقضية

الفلسطينية وذكرى عرفات. ولكن لو كانت النية تتجه إلى انتهاج سياسات المبادرة وليست سياسات رد الفعل، فلا غبار على دعوة القيادة الفلسطينية. وليس المقصود هنا الحديث عن خطة حقيقية وتنازل عن مناطق وإزالة مستعمرات ونقاط استيطانية أو إزالة حواجز أخرى، بل المقصود فقط، وهو الأهم، خلق بيئة تسمح بوجود واقع جديد لا تكون فيه البادرة الطيبة علامة ضعف. وعلى ذلك يمكن أن تقدم إسرائيل للفلسطينيين "حزمة إمتيازات"، يكون منحها في إطار شروط مقيدة. في النهاية، يجب أن ندرك أنه لا يوجد زعيم فلسطيني أو عربي آخر يستطيع أن يملأ الفراغ الذي خلفه موت عرفات بالنسبة للإسرائيليين. ولا داعي أيضاً للبحث عنه في مكان غير موجود. إن إسرائيل ليست في حاجة إلى وجود بديل لعرفات، أو إلى زعيم فلسطيني يظل طوال الوقت محل مقارنة مع عرفات. إنها بحاجة إلى انتعاشة سياسية شاملة ربما تكون ضرورية في هذه المرحلة، وتتمثل بداية في وجود خط ساخن مع الشعب الفسطيني.

عرفات كان ذو وجوه كثيرة

هاآرتس ١٤/ ١١ / ٢٠٠٤
بقلم: أفراهام طال

"تتفق كل من الحكومة الإسرائيلية والطاقم الفلسطيني، الذي يمثل الشعب الفلسطيني، على أنه قد حان الوقت لوضع نهاية لعشرات السنين من المواجهة والصراع، والاعتراف بالحقوق الشرعية والسياسية المتبادلة، والسعي نحو التعايش السلمي والاحترام المتبادل والأمن، والتوصل إلى تسوية سلام عادلة ودائمة، تتضمن مصالحة تاريخية عن طريق مسيرة سياسية يتم الاتفاق عليها" بهذه الكلمات الراقية بدأ إعلان المبادىء حول التسويات المرحلية للحكم الذاتي والذي تمت صياغته قبل أحد عشر عاماً في أوسلو.

ومن المؤكد أنه كان يوجد بين أعضاء "الطاقم الفلسطيني" فلسطينيون كانوا صادقي النية في تنفيذ ما جاء في إعلان المبادىء هذا. ولكن على ما يبدو فإن السؤال الذي لا توجد له إجابة يعول عليها إطلاقاً هو هل كان زعيمهم ياسر عرفات يتطلع أيضاً إلى "مصالحة تاريخية" مع إسرائيل بالفعل، وسعى في سبيل تحقيق ذلك إلى "تعايش سلمي واحترام متبادل بين الطرفين، والعيش في أمن. وماذا لو أن "سلام الشجعان" الذي دخل فيه مع "صديقه الطيب يتسحاق رابين" لم يكن في نظره سوى مرحلة على الطريق الطويل لتحقيق الغرض الحقيقي، وهو القضاء على الكيان الصهيوني في فلسطين، وإقامة دولة "ديموقراطية ثنائية القومية" حسب ما جاء في الميثاق الفلسطيني، وعودة اللاجئين إلى يافا وحيفا وعكا ومئات القرى التي تم تهجيرهم منها عام ١٩٤٨، وكذلك العمل مستقبلاً على توسيع الدولة الفلسطينية لتصل إلى الضفة الشرقية، حيث انهزم عام ١٩٧٠. لقد حمل هذا السر معه إلى قبره ولا يوجد شخص يستطيع أن يفسر هذا اللغز.

من أبرز السمات التي تميز بها عرفات قدرته على الظهور بوجوه مختلفة حسبما تقتضي الضرورة. فرغم النفور الشخصي الذي يعتري كثيرين ممن تقابلوا معه، إلا أنه كان يعرف كيف يستجدي ثقتهم عندما يظهر بصورة المناضل من أجل الحرية والمتطلع إلى السلام الحقيقي مع عدوه السابق. وبعد عام ١٩٨٨ كان عرفات أكثر إقناعاً لسياسيين ودبلوماسيين من دول غربية، واليوم يمكننا القول إنه قد نجح أيضاً في القيام بذلك مع سياسيين إسرائيليين، حينما أقنعهم بأنه صادق النية ونزيه في الاكتفاء بدولة فلسطينية تكون عاصمتها القدس في حدود ١٩٦٧، تعيش في سلام جنباً إلى جنب مع إسرائيل.

وهناك من كانوا يسخرون من إيهود باراك لقوله إنه "كشف عن الوجه الحقيقي لعرفات" في كامب ديفيد. ولكن ما تأكد في كامب ديفيد وفي طابا، وربما للمرة الأولى، بشكل لا يرقى إليه الشك، هو أن عرفات لم يكن على استعداد للاكتفاء بدولة فلسطينية إلى جانب دولة إسرائيل، بل كان يفضل مواصلة الكفاح المسلح الذي تنازل عنه ظاهرياً في البداية في إطار اتفاق أوسلو.

ومع ذلك، ففي السنوات الأولى التي تلت أوسلو ظهرت النوايا الحقيقية لعرفات، فعلى سبيل المثال عندما تحدث إلى أبناء شعبه في إطار سلسة "خطب الجهاد" تحدث إليهم بلغة ومصطلحات يفهمونها، بينما تجاهلنا نحن في إسرائيل مغزاها. ففي عام ١٩٩٥، على سبيل المثال، ألقى عرفات كلمة أمام عمال فلسطينيين في غزة قائلاً: "سنواصل الجهاد، جهاد طويل ومعقد

ومضني، فيه شهداء ومعارك، ولكن ذلك هو السبيل إلى النصر والسبيل إلى المجد، إلى طريق الجهاد". (مثال واحد من خطب كثيرة للجهاد). ما العجب إذن في أن يثور الشباب الفلسطيني في شوارع القدس ويقول: "خيبر خيبر يا يهود جيش محمد سوف يعود" (وهذا يعنى أن نهايتكم أيها اليهود ستكون مثل نهاية يهود خيبر الذين عارضوا محمداً).

وقد تعرض عرفات أكثر من مرة إلى اتفاق الحديبية (عام ٦٢٨ ميلادية عندما دخل محمد مع أبناء قريش في اتفاق سلام لمدة عشر سنوات. وبعد عامين من التوقيع على هذا الاتفاق، سيطر محمد عليهم وأعمل الذبح فيهم). وثمة جدل بين المستشرقين حول دلالة مفهوم "اتفاق الحديبية"، بأنه ببساطة يبرر الإخلال بالاتفاق مع الكفار، ولكن كيف فهم الحاضرون في جامعة القاهرة في أغسطس ١٩٩٥ عندما سمعوا عرفات يقول: "وبعد ذلك جاء اتفاق أوسلو بخيره وشره. ولو أن أحدكم يعارض اتفاق أوسلو، فيا أخوتي تذكروا ما قام به النبي في اتفاق الحديبية... إنني أذكركم فقط. إنني لا أقدم شيئاً خاصاً بي بل فقط أذكركم". ماذا كان يعن ذلك لهم..؟ (سُجلت كلمة عرفات وأذيعت على ما يبدو دون معرفته) هل الانتفاضة، وتحديداً "الانتفاضة الأخيرة،" لم ترد في مخيلته لتكون بداية شبيهة ببداية هجوم النبي على أبناء قريش..؟

سبع سنوات ما بين ١٩٩٣-٢٠٠٠ سقط خلالها سياسيون إسرائيليون في سلة عرفات ودفع الجمهور الإسرائيلي الثمن غالياً. ولكن بنو شعبه سقطوا أكثر ودفعوا ولا يزالون يدفعون أيضاً ثمناً غالياً، في النكبة الثانية التي لم تنته بعد. إن الفلسطينيين ليس لديهم سبب حقيقي يدعوهم إلى الحزن على موت عرفات لأنهم سيحتاجون سنوات لإصلاح ما تسبب في إفساده. وربما بعد موته ينجح من يخلفه في قطع دابر أمنية "فلسطين الكاملة"، التي عمل عرفات على تمييتها بمنهجية إرهابية في قلوب الجماهير، على الرغم من أنه قد تنازل عن هذه الأمنية في البداية بشكل علني.

وماذا عنا نحن.. إذا كانت أخلاقنا تقول: "لا تفرح بسقوط عدوك"..؟ إلا أن هذا ليس في حالة عرفات. فبعد أن سقط هذا الرجل المخادع والمنافق من ساحة التاريخ، ربما ينفتح السبيل إلى المصالحة الحقيقية بين الشعبين اللذين قدر لهما أن يتقاسما أرضاً واحدة صغيرة.

عرفات موّل الإرهاب بـ٧ مليارات دولار

يديعوت أحرونوت
١٦ / ١١ / ٢٠٠٤
بقلم: يتسحاق بن حورين

خلال ثمانينيات القرن الماضى وضع عرفات ما يقرب من ٧ مليارات دولار فى حسابات بنكية سرية، كما أن ثروته الشخصية بلغت عام ٢٠٠٣ حوالى ١,٣ مليار دولار، وهو مبلغ كان يكفى لإطعام الفلسطينيين لمدة عام كامل، إلا أنه استخدمه فى تمويل الإرهاب.

هذا التصريح ليس صادراً عن سياسى إسرائيلي، بل عن دبلوماسى أمريكى مسؤول هو "إدوارد ووكر"، سفير الولايات المتحدة السابق فى كل من مصر وإسرائيل، والذى ذكر هذه المعلومات فى مقاله الذى نُشر مؤخراً فى جريدة بوسطون جلوب الأمريكية.

صحيح أن هذا المقال ليس الوحيد الذى تطرق إلى ثروة عرفات الشخصية، إلا أنها المرة الأولى التى يتحدث فيها مسؤول أمريكى رفيع المستوى بوضوح حول هذا الموضوع، حيث اتهم عرفات بأنه مّول الإرهاب بمبالغ ضخمة. وأضاف أن زيارة شارون للحرم القدسى لم تكن هى السبب فى اندلاع الانتفاضة الثانية، حيث سمع أحد المقربين لعرفات يقول: "هذه خطة الرئيس".

وذكر ووكر أن هذه المبالغ كانت عبارة عن منح ومساعدات قدمت للشعب الفلسطيني ،لكنها حُولت إلى حسابات عرفات السرية من أجل تدعيم سلطته وتمويل كتائب شهداء الأقصى.. وختم ووكر مقاله بقوله: "لقد اشترى عرفات بهذه الأموال الإرهاب والفساد والصراع مع إسرائيل". وأضاف: "هناك الآن من يحاول وضع يده على هذه الحسابات". لذا يطالب ووكر إدارة الرئيس بوش بتعقب هذه المبالغ وتجميدها لحساب الشعب الفلسطيني، لأنه إذا لم تصل إلى أيدٍ أمينة ستتحول لتمويل الإرهاب ثانية.

كليشهات عن عرفات

هاآرتس ١٧/ ١١ / ٢٠٠٤
بقلم: يائير شيلج

ترددت في الآونة الأخيرة الكثير من الكليشهات عن ياسر عرفات، منها ما جاء على لسان معلقين وسياسيين من المفترض بهم أن يكونوا على معرفة جيدة بتاريخ الصراع الإسرائيلي الفلسطيني. وأبرز مظاهر الثناء التي كانت من نصيب عرفات أنه صاحب الفضل "في طرح الشأن الفلسطيني في بؤرة اهتمام الساحة العالمية". ولكن ذلك أمر مشكوك فيه بعض الشيء، فالشأن الفلسطيني وصل إلى ذروة الاعتراف الدولي به مع قرار الأمم المتحدة في نوفمبر ١٩٤٧ بإقامة دولة فلسطينية.

إن النجاح الذي يمكن أن يُحسب لعرفات يتمثل في أنه أعاد المشكلة الفلسطينية إلى بؤرة الاهتمام العالمي. ومنذ ذلك الحين لم يُذكر المجتمع الدولي الفلسطينيين بأنهم هم أنفسهم المسئولون الأساسيون عن واقع المشكلة التي لم تجد لها حلاً بعد. ولكن رغم ذلك يعد هذا في النهاية فشلاً أخلاقياً للمجتمع الدولي أكثر من كونه نجاحاً لعرفات.

هذا بالإضافة إلى أنه من الواضح للجميع أن نجاح عرفات في إعادة الشأن الفلسطيني لبؤرة الاهتمام لم يحدث بفضل كفاءاته السياسية العالية، بل بفضل الإرهاب السهل الذي مارسه. وليس من الحكمة الكبيرة أن يتحقق الاهتمام بهذه الصورة، لأن الانبهار بقدرته على وضع المشكلة الفلسطينية على الخريطة العالمية، دون التحفظ على الأساليب التي اتبعها من أجل تحقيق ذلك، تشبه من الناحية الأخلاقية الانبهار بقدرة بن لادن على القيام بالشيء ذاته.

وبرؤية أخرى لم يكن الإرهاب وحده لينجح في إعادة الشأن الفلسطيني إلى بؤرة الاهتمام العالمي. فالإرهاب التاميلي لم ينجح في القيام بذلك. ولكن الفلسطينيين حالفهم الحظ، خاصة وأنهم يشكلون جزءاً من العالم العربي ومن الشرق الأوسط، تلك المنطقة التي تعج بالملفات الأكثر تداولاً على الأجندة العالمية.

ما نقوله ليس من قبيل السفسطة عن ذلك الزعيم الراحل، بل من أجل الخروج بنتائج متشابكة سنواجهها في المستقبل. و إذا كان هناك في اليمين الإسرائيلي من يُمنّي نفسه بأن رحيل عرفات "الممثل الدولي المعروف للمشكلة الفلسطينية" سيبعد هذه المشكلة عن الأجندة العالمية فإنه مخطيء خطأً كبيراً.

عرفات توفى وشعبه استعاد الحياة

يديعوت أحرونوت ٢٠٠٤/١١/١٨
بقلم: سيفر بلوتسكر

يصعب التنبؤ بالأحداث، خاصة فى الشرق الأوسط. وعلى ذلك لم يتركوا شيئاً إلا وقالوه حول الأحداث التى يمكن أن ترافق وفاة ياسر عرفات، حين يؤاتيه الأجل. فقد توقع خيرة الخبراء اندلاع تظاهرات حداد عارمة فى شوارع العالم العربي، توقعوا تفجر مشاعر الحزن والغضب العفوى ومشاركة الملايين فى مراسم تشييع رمزية. قالوا إن موجة من الشعور بالخسارة ستغمر مخيمات اللاجئين وأحياء الفقراء والأسواق والكليات العربية.

لكنه، وكما هو معروف، لم يحدث أى شيء من هذا. فبعد أسبوع من وفاة عرفات، يعم الهدوء المطلق ما يسمى "الشارع العربي". لم تنظم مسيرات حداد حاشدة، لم تحدث تظاهرات غضب عارمة، لم تظهر أى بوادر تشير إلى هستيريا جماهيرية. لم يغادر أى تاجر حانوته، فى عمان، ولم يخرج أى طالب جامعى من الأزهر. لقد استقبلت وفاة قائد الأمة الفلسطينية، بعد مرض عضال، بلامبالاة، إن لم يكن بارتياح. بل حتى قنوات التلفزيون العربية عادت إلى برامجها الاعتيادية بشكل سريع، نسبياً.

ولم يكن رد الفعل الفلسطينى البسيط فى مناطق السلطة الفلسطينية أقل مفاجئة، بل ربما كان مفاجئاً بشكل أكبر. فباستثناء عاصفة المشاعر القصيرة التى اندلعت لدى وصول الجثمان إلى مكان دفنه، كان الحداد الفلسطينى على رحيل عرفات، وما زال، محدوداً وقصيراً. لقد وصل إلى الجنازة عدة آلاف، فقط، من المواطنين العاديين. صحيح أن شبكات التلفزيون، التى استعدت مسبقاً لعكس صورة الحشود الهائلة، قامت بنقل صور الحزن الشعبى العارم، لكن تلك الصور كانت ذات زاوية مقربة جعلت القلة تبدو كثرة. لقد بدت رام الله، من الجو، هادئة جداً، فيما بدت الجنازة كما لو كانت اجتماعاً شعبياً لفصيل صغير فى السلطة الفلسطينية.

ليس بهذا الشكل يودع شعب قائده المحبوب، هذا إذا كان محبوباً حقاً. فبالنسبة لملايين الفلسطينيين، فى المناطق وخارجها، لم يشكل عرفات كنزاً، بل عبئاً. لقد كان يرمز، بالنسبة لهم، إلى تدهور حالتهم بشكل رهيب، كان يرمز إلى الوهن السياسى لقيادتهم، إلى الثورة الكلامية الفارغة من أى مضمون، وإلى التذلل أمام الإرهاب الإسلامى المتطرف، الذى يهدد وجود وتطور المجتمع الفلسطينى نفسه. لقد امتنع الجمهور الفلسطينى الواسع عن الحداد على موت عرفات.

فى نهاية غالبية التراجيديات السياسية التى كتبها شكسبير، يخطو نحو الأضواء شخص حازم يمثل السلطة الجديدة، فى وقت لا تزال تظهر فيه على خشبة المسرح، جثث الأبطال الذين سقطوا عظماء أو أذلاء.

وبعد حداد قصير على الساقطين يأمر بإخلاء جثثهم كى يتسنى التداول فى الأمور العاجلة للدولة. وهذا هو ما فعله الفلسطينيون: لقد أخلوا الجثة وأخلوا معها، وهذه هى المفاجأة الثالثة والأكثر أهمية، كل ما يسمى بـ "الميراث القومي" لعرفات. والواقع أنه كان من السهل ترك هذا الميراث جانباً لأنه لم يحمل أى وزن نوعي. لقد كان ميراثه يتألف من عناصر لا وزن لها: الفوضى، الضبابية، اللف والدوران، غياب الجوهر السياسى الواضح. لا يوجد فى ميراثه "خريطة طريق نحو الدولة الفلسطينية من تأليف ياسر عرفات". لقد رفض عرفات بشدة، تأسيس دولة للشعب الفلسطيني، مهما كانت حدودها، لأنه اعتبر أن ذلك سيضع حداً للثورة الفلسطينية الدائمه وسيأتى بنهايته كقائد لهذه الثورة.

فى رد فعله الضعيف على وفاة عرفات، أكد الشعب الفلسطيني، رغبته فى التخلص من الرؤية الواهمة التى أعاقت، فى السنوات الأخيرة، تقدمه نحو بلوغ أهدافه، خاصة وأن الفلسطينيين، مثل كل شعب آخر على الأرض، يتمنون الحياة الطبيعية التى كرهها عرفات إلى حد كبير.

عندما يموت "قادة الأمة" فى سن الشباب، تستصعب الأمة الوقت على أقدامها، لكنها سرعان ما تنتعش وتقف على أقدامها حين يموت قادة الأمة فى سن الشيخوخة المريرة.



خطة فك الارتباط عن غزة

الكنيست يصادق على قانون "الإخلاء والتعويض"

يديعوت أحرونوت
٣ / ١١ / ٢٠٠٤
بقلم: أتيلا شومبليفي

◆ **خطة فك الارتباط لا زالت تتحرك:**

بعد مُضي ثمانية أيام على مصادقة الكنيست على خطة "فك الارتباط"، صادق أعضاء الكنيست مساء أمس على قانون "الإخلاء والتعويض"، الذي سيكون من شأنه التمكين من تنفيذ الخطة. ويشار إلى أنه تم المصادقة على القانون بأغلبية ٦٤ عضواً، في مقابل ٤٤ معارضين، وامتناع تسعة عن التصويت. يشار كذلك إلى أنه تم تأجيل التصويت على مشروع الميزانية لعام ٢٠٠٥ إلى الأسبوع القادم، بعد أن بات جلياً لرئيس الوزراء أنه لا يحظى بتأييد الأغلبية.

وعقب المصادقة على قانون "الإخلاء والتعويض"، قالت عضوة الكنيست "داليا إيتسيك"، رئيس كتلة حزب العمل في الكنيست: "لقد ثبُت ثانية أن خطة فك الارتباط تحظى بتأييد جارف من قبل أعضاء الكنيست وجموع الشعب الإسرائيلي". وتطرقت "إيتسيك" كذلك إلى التصويت على مشروع الميزانية الجديدة، قائلة: "فيما يخص الميزانية نقول لمن يريد التحدث معنا بشأنها، إنك تعرف العنوان".

من جانبه، قال عضو الكنيست "أحمد الطيبي"، في تعليق له على المصادقة على قانون "الإخلاء والتعويض": "لا يحّق للمستوطنين الحصول على أي تعويضات على اغتصابهم ممتلكات الفلسطينيين، وعلى الأذى الذي لحق باقتصاد المجتمع الإسرائيلي على مدار ٣٧ عاماً". وأضاف الطيبي: "إن المستوطنين هم من يجب عليهم دفع تعويضات للطبقات الفقيرة في المجتمع الإسرائيلي، وللفلسطينيين الذين اغتصبت أراضيهم".

وفي تعقيب على ذات الشأن، قال "تسفي هندل" رئيس كتلة "الاتحاد القومي": "لقد بات شارون اليوم زعيماً رسمياً لحركة السلام الآن ولليسار الإسرائيلي المتطرف. لم يؤيد مشروع قانون طرد اليهود سوى القليلون من المعسكر القومي، وبالرغم من ذلك نجد شارون يشد على أيدي ميريتس والعمل. من خلال ذلك يتضح ثانية أن قرارات شارون عديمة الشرعية، وأنه أصبح لزاماً عليه العودة إلى صفوف الشعب اليهودي".

وعلى ذات الصعيد، قال مستوطنو "جوش قطيف": "نحن غير مندهشين من أن دُمى الكنيست كانوا مجرد خّتامة للختم الذي صادق على القانون الذي بادر إليه الديكتاتور آرييل شارون. ولكن بالرغم من كون هذا القانون خزي سوف يُسجل في ملف الكنيست الإسرائيلي، إلا أنه لن يثبط عزيمتنا".

وجاء في بيان صدر عن مستوطني "جوش قطيف": "الحديث يدور عن قرار اتخذ بمساعدة أعضاء كنيست خائنين، خرقوا كل وعودهم التي أعطوها لمنتخبيهم. إن قانون الإخلاء والتعويض يليق أقصى ما يكون بالنظم الديكتاتورية البائدة".

وعلى عكس كل ما تقدم من ردود فعل، دعت حركة "السلام الآن" الكنيست إلى "تطبيق هذا القانون على كل المستوطنين في المناطق، ومنحهم جميعاً فرصة العودة إلى داخل الحدود الإسرائيلية، والحصول على التعويض المالي".

وقال "ياريف أوبنهايمر" أمين عام الحركة: "يجب على أعضاء الكنيست الابتعاد عن أي تمييز بين المستوطنين. ومن هذا المنطلق يجب عليهم العمل على إحداث تغيير في القانون، يحق بموجبه لكل المستوطنين الحصول على التعويضات المالية".

يُذكر أنه كان من المفترض أن يصوت الكنيست على مشروع الميزانية الجديدة وعلى مشروع قانون التسويات الاقتصادية، إلى جانب التصويت على قانون "الإخلاء

والتعويض"، ولكن كلاً من شارون و"بنيامين نتنياهو" وزير المالية قررا فيما بينهما تأجيل ذلك حتى الأسبوع القادم. ويشار إلى أن الكنيست قد فرغ أمس من المداولات حول قانون "الإخلاء والتعويض" (التسمية الكاملة له هى "مشروع قانون تنفيذ خطة فك الارتباط").

وحدث فى وقت لاحق من ذات يوم التصويت على قانون "الإخلاء والتعويض"، أن قدم عضو الكنيست "أورى آريئيل" (من "الاتحاد القومي") التماساً لمحكمة العدل العليا، فى مسعى منه لمنع ذلك، مطالباً أيضاً بإعادة صياغة القانون. فيما ادعى "آريئيل شارون" إن هذا القانون سيكلف الدولة ٢ مليار شيقل، ولكنه سيعود على الاقتصاد الإسرائيلي بنحو ٥ مليار شيقل، وأن الحديث يدور عن قانون لا تتوافر بشأنه كل المعلومات الكافية لدى أعضاء الكنيست.

وتجدر الإشارة إلى أن محكمة العدل العليا ردت التماس عضو الكنيست "أورى آريئيل".

◆تعديلات شارون على القانون:

حدث منذ نحو أسبوعين أن أصدر رئيس الوزراء آريئيل شارون تعليمات بإدخال تعديلات على عدد من البنود الواردة فى قانون التعويضات، والحديث فى ذلك يدور عن خمس تعديلات أساسية، هي:

١. منح مبالغ مالية إضافية - باستثناء قيمة التعويض، تحدد على أساس قدم المستوطنين.

٢. زيادة قيمة التعويض بـ ٥٠٪ لمن يتوجهون إلى الجليل والنقب - وهو ما يجعل قيمة التعويض ١٥٠٪.

٣. رفع قيمة التعويض للمستوطنين الذين يعيشون فى الوحدات السكنية العامة المقرر إخلاؤها.

ويشار إلى أن هذا البند وارد بالأساس فى قانون "الإخلاء والتعويض"، وأن موضع التعديل الوارد به هو رفع قيمة التعويض.

٤. يسمح للمستوطنين بشراء قطع أرض، دون أن يكون ذلك من خلال إعلان، وهو ما يعنى عدم تنفيذ قانون إدارة الأراضى الإسرائيلية الذى يقضى بإجراء إعلان قبل ذلك.

٥. زيادة قيمة التمويل المقدم لأصحاب الأراضى الذين سيلزمهم إقامة "بنى تحتية زراعية جديدة". والحديث فى ذلك يدور عن زيادة حقيقية فى المبالغ المرصودة للاستيطان الزراعي، الذى سيخص بشكل أساسى من يخلون أراضيهم قبل نفاذ المهلة الزمنية الممنوحة لهم.

هذا وقد جاء فى بيان صدر عن ديوان رئيس الوزراء ما يلي: "بعد أن نشرت صيغة قانون التعويضات الشهر الماضي، تم تلقى كثير من الملاحظات عليه من قبل الجمهور. ليس هذا وحسب، بل إن كثيراً من المستوطنين توجهوا إلى إدارة فك الارتباط، التى يترأسها يوناتان باشي، وطالبوا بإدخال عدد من التعديلات على القانون. وبناءً على ذلك، قرر رئيس الوزراء عقد جلسة مداولات للنظر فى هذه المطالب، تقرر على أساسها إدخال هذه التعديلات الخمس".

واشنطن: "يجب منح الأولوية لفك الارتباط"

هاآرتس ٨ / ١١ / ٢٠٠٤
بقلم: ألوف بن

قررت الولايات المتحدة الأمريكية التخفيف من الضغوط التى تمارسها على إسرائيل، التى تهدف إلى جعل رئيس الوزراء "آريئيل شارون" يفى بما تعهد به من إزالة بعض النقاط الاستيطانية (يقصد النقاط الاستيطانية غير القانونية) وتجميد البناء فى المستوطنات بالضفة الغربية. وكانت دوائر سياسية إسرائيلية قد أعربت عن رضاها من أن الإدارة الأمريكية تميل الآن إلى تفهم الموقف الإسرائيلي، الذى يرى ضرورة منح خطة "فك الارتباط" الأولوية من أجل دفعها قدماً وإدخالها إلى حيز التنفيذ فى كل من قطاع غزة وشمال السامرة، وجعل رئيس الوزراء شارون "يتنفس الصعداء السياسية"، دون أن تثقل عليه، بما يعوقه عن تنفيذ الأهداف الأساسية التى يضعها نصب عينيه.

تجدر الإشارة إلى أن دوائر أمريكية رفيعة المستوى قد غيرت من مواقفها التى كانت تعتبر إخلاء النقاط الاستيطانية بمثابة اختبار حقيقى لجدية وقدرة شارون، دون التهاون فى تنفيذ ما تعهد به. هذا التغيير الذى طرأ عقب مصادقة الكنيست على خطة "فك الارتباط" فى السادس والعشرين من أكتوبر الماضي. ويشار إلى أن هذه الدوائر قد أعربت عن رضاها عن تمسك رئيس الوزراء شارون بـ "فك الارتباط"، بالرغم من المصاعب السياسية المستمرة التى يواجهها من أجل ذلك. وكانت إسرائيل قد عرضت على الولايات المتحدة الأمريكية معلومات تفيد بحدوث تقدم على صعيد تجميد البناء فى المستوطنات، يتمثل فى فرض ما يُلزم بذلك.

هذا وستواصل الولايات المتحدة تذكير إسرائيل بالتزاماتها بشأن إزالة النقاط الاستيطانية، وأنها لن

تتوانى فى ذلك، ولكنها لن تمارس ضغوطاً شديدة عليها خلال المرحلة المقبلة طالما أنها ترى أن خطة "فك الارتباط" تسير نحو الأمام، وإذا لم تفعل فسوف تمارس واشنطن ضغوط كبيرة على إسرائيل للإيفاء بالتزاماتها.

مما يذكر أن الولايات المتحدة كانت قد طالبت إسرائيل بالتوقف عن توسيع المستوطنات فى الضفة الغربية، انصياعاً لما تنص عليه خطة السلام الأمريكية "خريطة الطريق"، الهادفة إلى التوصل لاتفاقية بين الجانبين الإسرائيلى والفلسطيني، بما يضمن توفير الأراضى اللازمة لإقامة دولة فلسطينية مستقبلاً. وعن ذلك، تعهد رئيس الوزراء شارون بإخلاء النقاط الاستيطانية "غير القانونية"، وفرض القيود على المناطق المقام عليها أبنية بالفعل، بما يسمح بالتوسع الرأسى دون الأفقي. وكانت هذه الالتزامات الإسرائيلية قد وردت فى سياق خطاب بعث به "دوف فايسجلاس" رئيس ديوان رئيس الوزراء - فى الرابع عشر من أبريل من العام الجارى - لـ "كونداليزا رايس" مستشارة الأمن القومى الأمريكي.

كانت إسرائيل قد قدمت للولايات المتحدة الأمريكية قائمة إزالة تضم ثلاث وعشرين نقطة استيطانية - كانت قد أقيمت بعد شهر مارس ٢٠٠١ - ولكن الإدارة الأمريكية رفضت ذلك باعتباره غير كافي، وطالبت بتقديم تقرير حول هذا الشأن، من المقرر أن يعده كل من "تاليا ساسون"، المحامية، و"باروخ شبيجل"، مستشار وزير الدفاع الإسرائيلي، على أن يتضمن "حلاً شاملاً" لمسألة إخلاء النقاط الاستيطانية، يغنى عن الحلول الجزئية. وقد أعربت دوائر إسرائيلية عن اعتقادها أنه سيتم الانتهاء من هذا التقرير مع نهاية العام الجاري.

وقد صرح مصدر أمريكى بأن "الجانب الأمريكى متمسك بخريطة الطريق، وفى انتظار أن تفى إسرائيل بما التزمت به أمام الرئيس بوش".

وفى هذه الأثناء، ألغى شارون زيارته التى كانت مقررة لأمريكا الشمالية خلال الأسبوع القادم، من أجل حضور المؤتمر العام للطوائف اليهودية (GA) فى أمريكا الشمالية، حيث من المقرر أن يتوجه إلى واشنطن، ولكن بعد أن يؤدى الرئيس الأمريكى بوش اليمين الرئاسى للمرة الثانية فى العشرين من يناير القادم.

وكان شارون قد أجرى اتصالاً هاتفياً بالرئيس بوش لتهنئته على فوزه للمرة الثانية فى الانتخابات الأمريكية، وقال له إنه "متمسك بدفع كل القضايا المطروحة على الساحة قدماً"، مُلمحاً بذلك إلى وعوده السابقة.

المستوطنون أمام الكنيست

معاريف ١٦/ ١١ / ٢٠٠٤

بقلم: بن كسبيت

يعمل مجلس المستوطنات على تصعيد النضال من أجل إجهاض خطة فك الارتباط. ففى الأسبوع المقبل ستبدأ حملة جماهيرية تم الإعداد لها جيداً تهدف إلى إثارة الرأى العام فى الدولة، والبدء فى ممارسة ضغوط على صناع القرار والرأى العام لإجهاض فك الارتباط.

وتشمل هذه الحملة الطموحة مراحل عدة: ففى الأسبوعين القادمين، أيام الاثنين والثلاثاء والأربعاء (أيام العمل الرسمية فى الكنيست) سيذهب سكان مستوطنات جوش قطيف إلى مقر الكنيست للتظاهر (إبداء الاعتراض). وفى كل يوم من هذه الأيام، سيذهب سكان ثلاثة من بين هذه المستوطنات (يبلغ عدد مستوطنات جوش قطيف ١٨ مستوطنة، سيتم توزيع سكانها المزمع ذهابهم إلى مقر الكنيست على ستة أيام على مدار أسبوعين). وعلى حد تقدير مجلس المستوطنات، سيتظاهر يومياً ما يتراوح بين ألف وألفى مستوطن، وسينضم إليهم بضعة آلاف من نشطاء مجلس المستوطنات وسكان القدس والمناطق المجاورة. وسوف يتجمهر المتظاهرون أمام مقر الكنيست، وسيتظاهرون عند مداخله، وسيحاولون ممارسة ضغط كبير قدر الإمكان على مقر التشريع فى إسرائيل.

وفى المقابل، يخططون فى مجلس المستوطنات لشن حملة يطلقون عليها "حملة الشُرُفات". وفى إطار هذه الحملة سيتم توزيع مئات آلاف المنشورات واللافتات التى تحمل شعار الحملة فى سائر أنحاء إسرائيل. وفى كل مرة سيضاف إلى الشعار عبارات جديدة مثل: "إننى أنتمى إلى أرضي، إننى انتمى إلى شعبي، إننى انتمى إلى جوش قطيف..." وما إلى ذلك. وتهدف هذه الحملة إلى إغراق البلاد بلافتات تعلق على الشُرُفات للتشكيك فى الفرضية القائلة بأن غالبية الشعب تؤيد فك الارتباط.

وفى المرحلة الثانية من النضال، يخطط النشطاء

للانتقال من منزل لآخر على طريقة استفتاء منتسبي الليكود. والفرضية السائدة في حزب العمل هي أن الانتقال من منزل لآخر بين جماهير الشعب اليهودي، سيكون أصعب مما حدث في معركة استفتاء منتسبي الليكود. ولذا فمن شأن حملة الشُرفات أن تساعد أتباع مجلس المستوطنات أكثر في جذب انتباه الجماهير.

وستبدأ حملة الانتقال من منزل لآخر، التي سيقوم بها عشرات الآلاف من المتطوعين، في المدن الخمس الكبرى التي يحظى فيها أتباع مجلس المستوطنات بتأييد وهي: القدس، بئر السبع، رامات جان، بتاح-تكفاه وحيفا.

علاوة على ذلك، يخطط نشطاء مجلس المستوطنات لشن حملة إعلامية واسعة النطاق، ويعدون بالكثير من المفاجآت. وترمي الحملة إلى تجنيد شخصيات عامة من معارضي فك الارتباط، من بينهم شخصيات لا تنتمي لا لليمين ولا لمجلس المستوطنات. وقد ذُكرت أمس أسماء مثل: المطرب "أريئيل زيلبر" والموسيقار "دودو الهرار" ضمن المشاركين في الحملة. ومازالت هناك أسماء لن يُعلن عنها في هذه المرحلة.

وقد وصفت مصادر في مجلس المستوطنات هذا النضال بأنه "صحوة من الغيبوبة الطويلة التي انتابتنا، تهدف إلى إخطار الشعب والحكومة بأننا لا نعتزم التنازل عن هذا النضال، وأننا مازلنا مُصرين على النضال حتى اللحظة الأخيرة".

استراتيجية أخرى لفك الارتباط

هاآرتس ١٧/ ١١ / ٢٠٠٤

بقلم: عوزي أراد

حتى قبل قيام زعامة فلسطينية تثبت أنها تنتهج طريقاً مختلفاً عن سابقتها، ذهب توني بلير إلى بوش سعياً وراء عقد مؤتمر دولي يؤدي مباشرة إلى تحقيق تسوية نهائية (للصراع الفلسطيني الإسرائيلي). وفي اليوم التالي قالت "هيرالد تريبيون" إن التسوية النهائية الجاهزة تتشابه مع تفاهمات جنيف.

وهكذا، وبمناسبة موت عرفات، يبدو أن الأوروبيين يريدون القفز إلى المرحلة الأولى من خريطة الطريق، التي تطالب الفلسطينيين بمكافحة الإرهاب، للإسراع، بمساعدة المجتمع الدولي، بتحقيق الأمل المنشود (يقصد إقامة الدولة الفلسطينية).

وفي تلك الأثناء، يقف آريئيل شارون حائراً، ولكن عزائه الوحيد بالطبع هو أن بوش يقف إلى جانبه كالسد المنيع. ولكنه في نفس الوقت لا يستطيع أن يتجاهل حقيقة أن استراتيجيته أصبحت تقف على محك الاختبار قبلما كان يتوقع بكثير. وبما أن خطة فك الارتباط في الأساس تمثل تنازلاً عن مبدأ "الأرض مقابل السلام"، لصالح مبدأ "الأرض مقابل كسب الوقت"، وبما أن التبرير الرسمي للمُضي قُدماً في تنفيذ هذه الخطة للانسحاب أحادي الجانب هو عدم وجود شريك للتفاوض، فإن ابتعاد عرفات عن الساحة يُسقط هذا الادعاء، فضلاً عن أنه ينزع فعلياً فتيل حاجز الوقت. فقد كان يجب على شارون أن يعلم أن جعله السلام أو الأمن مقابل الأرض من أجل كسب المزيد من الوقت في المستقبل فقط هو أمر إشكالي، حيث إن الوقت مسألة قدرية، وأحياناً ما يكون سريعاً للغاية.

من جهة أخرى لن تضعف الضغوط الممارسة على إسرائيل، بل ستستمر بريطانيا في الضغط من أجل تدويل هذه العملية، وسيفعل مثلها نظراء الولايات المتحدة الأمريكية في اللجنة الرباعية. أما الفلسطينيون من جانبهم فسيعززون من فرص بقاء الصراع ضد إسرائيل على الصعيد الدولي. صحيح أن محمود عباس (أبو مازن) قال إن الفلسطينيين لم يربحوا شيئاً من الانتفاضة، ولكنه أيضاً كان الشخص الذي قاد المعركة الفلسطينية ضد إسرائيل في محكمة العدل الدولية في لاهاي وأمام الأمم المتحدة. وعندما تقلد منصب رئيس الوزراء كان هو- وليس عرفات - الذي تملص من تنفيذ المرحلة الأولى من خريطة الطريق. وبينما يبدي الأوروبيون من جانبهم تسامحاً وتساهلاً كبيراً تجاه التملص الفلسطيني، تجد صبرهم في المقابل ينفد عندما يتعلق الأمر بإسرائيل.

وهكذا أصبحت الآن الحكومة الإسرائيلية في وضع يجب أن تلتزم فيه بتنفيذ خطة نتائجها غير مضمونة. ومن هذا المنطلق أصبحت هناك حاجة عاجلة لاستراتيجية جديدة تتماشى مع الظروف الجديدة.

وهكذا، لا يتسع من الوقت أمام إسرائيل سوى أسابيع معدودة - سينظم خلالها الفلسطينيون أنفسهم ويختارون زعامتهم الجديدة (يقصد من خلال انتخابات السلطة الفلسطينية المقررة في يناير ٢٠٠٥) - من أجل تحديث استراتيجيتها وتطويرها بما يتماشى مع تطورات الوضع على الأرض. كما أن لديها فرصة لمطالبة الزعامة الفلسطينية الجديدة مبكراً بإتباع سياسة تختلف عن تلك التي كانت تتبعها سابقتها. ويجب أن نطالب هذه الزعامة أيضاً بالوفاء بالتزاماتها الأمنية التي اتخذها الفلسطينيون على عاتقهم فيما مضى، وذلك في إطار خريطة الطريق، والتي بسبب تملصهم منها تمت إدانة عرفات وتم احتواء تنفيذ خريطة الطريق. كما يتعين على مخططي خريطة الطريق الأوروبيين التمسك بها، وأن يكونوا على وعي تام بأن إخلال بلير بأهم بنودها والذي يتعلق بمطالبة الفلسطينيين بالوفاء بالتزاماتهم في مجال مكافحة الإرهاب، يُلحق ضرراً كبيراً بقوتها وسريانها كمخطط متفق عليه. فهذا التوجه المتساهل، فضلا عن مجرد التفكير في أن البرغوثي قد يصبح مرشحاً لرئاسة السلطة الفلسطينية، يترك انطباعا يوحي بمدى الاستخفاف البريطاني بمكافحة الإرهاب.

ومن جانبها، تستطيع إسرائيل الوفاء بالتزاماتها، ولكن الضرورة تستوجب منها تحريك هذه الالتزامات لصالحها. ولذلك، لم يتبق من الطابع أحادي الجانب المعلن لخطة فك الارتباط سوى التنازلات الإسرائيلية أحادية الجانب. ولكن نظراً للأصوات التي تتعالى، سواء في الساحة السياسية الإسرائيلية أو على صعيد حكومات أخرى في الخارج، لتحويل الخطة إلى خطة ثنائية الأطراف، فإن هذه الثنائية ستأخذ طابع تبادلي. ولن تكون قاصرة على مجرد تنسيق الانسحاب. وهذه العلاقة التبادلية يجب أن تستمد قوتها من البنود الأساسية التي تتضمنها المرحلة الأولى من خريطة الطريق. كما يجب على إسرائيل أن تحرك عنصر الوقت الذي تشتمل عليه خطة فك الارتباط (يقصد مراحل التنفيذ) لصالحها. ولن يتأتى ذلك إلا عن طريق رهن تطبيق كل مرحلة ليس فقط بالوضع على الأرض، ولكن أيضاً بتنفيذ الفلسطينيين للالتزامات المطلوبة منهم. وإذا استلزم الأمر تخصيص وقت إضافي حتى يمكن تنفيذ هذه الالتزامات يتعين علينا منحهم هذا الوقت. فالأصوات التي تطالب بتسريع تنفيذ خطة فك الارتباط والمضي قُدُماً فيها ليست حسنة النية على الإطلاق. كما أن المواعيد المحددة للتنفيذ ليست مقدسة، مثلما قال لنا من قبل "يتسحاق رابين".

وإذا كان هناك مبدأ ينبغي تقديسه، فهو المبدأ الذي يتمثل في توفير الحماية لسكان إسرائيل. وإمكانية تحقيق ذلك هي الفرصة الحقيقية التي يوفرها الوضع الجديد، وهي التي يجب أن تكون هدف الاستراتيجية الجديدة. ولا داعي للقلق من أن يبدي بوش تحفظاً على هذه الاستراتيجية الجديدة، لأنها تتماشى مع رؤيته بشأن الشرق الأوسط، فضلاً عن أنها تأتي لصالح الفلسطينيين، وفي الوقت نفسه تخدم حربه الضارية ضد الإرهاب وأيضاً تعهده بشأن أمن إسرائيل.

فك الارتباط فى السامرة فى خطر

هاآرتس ٢٠٠٤/١١/٢٥
بقلم: زئيف شيف

يختلف فك الارتباط المنتظر مع قطاع غزة فى الغرض عن فك الارتباط الذى ستقوم به إسرائيل مع شمال السامرة فى منطقة جنين. ففى شمال السامرة (شمال الضفة) تعتمد مستوطنات وادى بيت شان وجلبوع ومعيانوت عين حارود بقدر كبير بخزان المياه الجوفية الشمالى الشرقي، الواقع فى المنطقة التى ستنسحب إسرائيل منها. ومن اليوم والفلسطينيون يضخون مياها منه بشكل غير قانوني.

بعد أن بدأت المواجهة الحالية عام ٢٠٠٠ وجد أنه فى الخزان الشمالى الشرقى قام الفلسطينيون بـ ١٧ عملية ضخ غير شرعية (عملية سرقة). ويقضى اتفاق المياه بينهم وبين إسرائيل، بأنه قبل حفر أى بئر يجب التقدم بطلب إلى لجنة المياه المشتركة. وهذا لم يحدث.

وتعترف مفوضية المياه التابعة لوزارة البنية التحتية بالفعل بأنه تمت فى منطقة جنين ما بين ١٥٠ و٢٥٠ عملية حفر غير قانونية، وهى كلها تضخ مياها من هذا الخزان الجوفي. فى حين تقول تقديرات فرع التخطيط فى هيئة الأركان بأن الرقم قد يكون أكبر - من ٢٠٠ إلى ٣٠٠ بئرا تم حفرها هناك بدون ترخيص.

أى على مر أربع سنوات لم تفعل إسرائيل شيئاً من أجل منع هذا الموقف. يقول مستشار وزير الدفاع لشؤون المياه، نوح كنرتي، إن هذا إهمال إجرامي، مضيفاً، أنه إذا لم تتخذ إسرائيل إجراءات فى هذا الشأن، لأن الأمر سوف يؤثر على سلوك الفلسطينيين حتى فى خزان المياه الجوفية الكبير جدا بالجبل، فإن هذا التدهور سوف يؤثر أيضاً على سلوك السوريين واللبنانيين فى موضوع المياه.

لقد وصف الخبراء خزان المياه الجوفية الشمالى الشرقى بأنه منطقة خطيرة جدا بالنسبة لتزويد إسرائيل بالمياه. وإذا كانت هناك الآن مئات من عمليات الحفر غير القانونية تتم حاليا فى الطبقة العليا جدا، فمن المفترض أنه بعد انسحاب جيش الدفاع سيجلب الفلسطينيون معدات من أجل تكثيف ضخ المياه.

يقول مدير جمعية حارود للمياه، إفرايم بار، أنه مما لا شك فيه أن عمليات الضخ المتزايد التى يقوم بها الفلسطينيون سوف تؤثر على مستوطنات الوادى والصناعات الموجودة هناك. ويضيف بار: "عندما تزداد الملوحة بسبب الضخ المتزايد لن نستطيع ممارسة الزراعة العادية وزراعة ما نزرعه حاليا. إننا نقوم بأبحاث لتحديد الإضرار المتوقعة".

مما يذكر أن مسؤولية موضوع المياه فى المناطق تتقسم بين وزارة البنية التحتية وبين وزارة الدفاع. وبينما تكتفى وزارة البنية التحتية بالتقديرات وتقديم المشورة فى مسائل المياه، تكون وسائل التطبيق بحوزة وزارة الدفاع وجيش الدفاع. وقد تردد كلام فى وزارة الدفاع وفى جيش الدفاع حول إمكانية تطبيق عقوبات لو ازدادت عمليات الضخ بعد فك الارتباط. يقول المستشارون القانونيين، أنه لإسرائيل كامل الحق فى وقف عمليات الضخ غير القانونية التى تضيرها والتى تتناقض مع اتفاقية المياه مع الفلسطينيين. وهذا الحق سيظل محفوظا لإسرائيل حتى بعد إزالة المستوطنات الإسرائيلية فى المنطقة.

إن على من يفكر فى فرض عقوبات على الفلسطينيين أن يضع فى الحسبان أن هدم بئر مياه سيعتبر أكثر قوة من هدم منزل أحد المخربين، كما أن مثل هذا العمل سوف يُفسر على أنه تعريض الفلسطينيين للعطش وسرقة مياههم.

إن المخرج الوحيد هو إجراء مفاوضات مع القيادة الفلسطينية حول اتفاقيات المياه. ولكن يجب أن نتأهب لما سيقوله الفلسطينيون فى هذه المفاوضات بالطبع، بأنهم يحصلون على ٣٠ مليون متراً مكعباً من المياه التى يتم ضخها من الخزان الشمالى - الشرقي، وأنه من حقهم الحصول على المزيد فى الاتفاق الجديد.

♦ ترجمات عبرية ♦



فوز بوش بالانتخابات الرئاسية الأمريكية

عدو إسرائيل

هاآرتس ٧/ ١١ / ٢٠٠٤
بقلم: جدعون ليفي

"لقد انتخبت الولايات المتحدة عدو إسرائيل لرئاستها". وإذا كانت السنوات الأربع القادمة ستصبح مثل السنوات الأربع المنصرمة، فإن الضرر الذى سيلحقه بوش بإسرائيل لا يمكن إصلاحه. صحيح أن عناوين الصحف لدينا قالت بحماسة: "بقى الصديق"، "بوش الأفضل لإسرائيل"، إلا أن بوش بالنسبة لإسرائيل يعتبر من أسوأ الرؤساء الذين تولوا رئاسة الولايات المتحدة الأمريكية.

فالرئيس الأمريكى الذى يسمح لإسرائيل على مدار أربع سنوات بحرية التصرف فى المناطق (الفلسطينية)، ليس صديقها. فالصديق الحقيقى كان سينقذ إسرائيل من نفسها. مثلما يحاول أن يفعل بعض زعماء أوروبا بانتقادهم لها. فحينما لا تستطيع ضبط النفس، يكون كبح الجماح الخارجى مصلحة قومية عليا، حتى لو كان ذلك عن طريق ممارسة الضغوط، وحتى لو كانت هذه الضغوط شديدة للغاية.

علاوة على ذلك، إن أى رئيس أمريكى جاد، يريد فعلاً وضع حد لهذا الصراع الطويل، كان سيكتشف أن ذلك أسهل مما يبدو، حيث إن رئيس الحكومة الإسرائيلية يهاب أمريكا، وأى ضغط حقيقى من جانب الدولة العظمى الكبرى سيكون له تأثير فورى عليه. ولو كانت واشنطن تريد ذلك فقط، لكانت ستستطيع تحقيق انسحاب دراماتيكى، من المناطق (الفلسطينية)، سيكون تأثيره إيجابياً ليس فقط على إسرائيل والعملية السلمية، بل سيمتد ليشمل أيضاً مكافحة الإرهاب المحلى والدولى (أى سيخدم المجتمع الدولى بأسره).

لو كان بوش قلقاً على مصير إسرائيل حقاً، لكان سيدفع بها منذ وقت طويل إلى مائدة المفاوضات. هل تذكرون الحقبة التى كانت تحسب فيها إسرائيل كل خطوة عنيفة تتخذها فى المناطق (الفلسطينية) بسبب الرهبة من أمريكا..؟ لقد انتهت هذه الحقبة منذ أربع سنوات، فالمسؤول عن مقتل مائة ألف مدنى فى العراق لا تؤثر فيه ممارسات الاحتلال الإسرائيلي. ومن لا يعرف إلا لغة القوة، ينحاز تماماً إلى دولة هذه هى لغتها الوحيدة.

ومن هذا المنطلق، ستُذكر فترة ولاية بوش الأولى بأنها وصمة عار أبدية، حيث تعلمت فيها إسرائيل أنه لا حدود للقوة المسموح لها باستخدامها.

إن إعادة انتخاب الرجل الذى دفع من ناحية بالشعب الفلسطينى بأكمله إلى دائرة العنف، وما ترتب عليها من عقاب جماعى وإفراط فى استخدام القوة، والذى سمح لإسرائيل، من ناحية أخرى، بمواصلة سياستها، يعد نذير شؤم ليس فقط للسلام، بل للحرب الدولية على الإرهاب أيضاً. فالأضرار التى تلحق بهؤلاء جميعاً هى أضرار بعيدة المدى، وستدفع كل من إسرائيل والولايات المتحدة الأمريكية ثمنها.

والواقع أنه ليس هناك ما يدعم التكهنات القائلة بأن بوش خلال فترة ولايته الثانية سيزيد من الضغط على أريئيل شارون. فالنمر الذى يسيطر على العرب والمسلمين جميعاً بشكل نمطي، ويرى أن حرب السلاح مشروعة، لن يغير جلده.

إن الشرق الأوسط ينزف حتى الموت، وليس هناك لاعبون جسورون - لا لدى الإسرائيليين ولا الفلسطينيين - يستطيعون إنقاذه من الكارثة التى وقع فيها. ووجود رئيس أمريكى شجاع كان أمراً من شأنه إحداث تغيير ثورى، أما بوش فلا يصلح إلا لتكريس الاحتلال.

اليهود أيضاً أصبحوا أكثر محافظة

هاآرتس ١٨/١١/٢٠٠٤
بقلم: آفى بيكر

كما يحدث كل عام سيتردد السؤال: علام ستركز، هذه المرة، مناقشات اجتماع الاتحادات اليهودية لأمريكا الشمالية، التى تجتمع هذه الأيام فى كليفلاند – أوهايو .وكما يحدث كل عام أيضاً سيكون هناك من يشيرون إلى أن الاندماج المستمر (فى المجتمعات التى يعيش فيها يهود) والصعاب التى تعانيها مؤسسات التمويل لتلبية متطلبات الطائفة ستكون هذه المرة أيضاً على رأس جدول الأعمال .وهناك من سيشيرون أيضاً إلى العدد الضئيل للمشاركين هذه المرة، حوالى ٣٠٠٠ يهودى، فيما يعد المؤتمر بمثابة الاجتماع الرئيسى ليهود الولايات المتحدة الأمريكية، والذى يرمز بدوره إلى قوة الطائفة اليهودية الكبيرة فى الشتات .

مما يذكر أن فى أنحاء الولايات المتحدة الأمريكية هناك ما يربو على ٢٠٠٠ منظمة مختلفة وحوالى ٧٠٠ اتحاد يهودى وآلاف المعابد .وتظهر الطائفة اليهودية حيويتها من خلال تشكيلة هائلة من المؤسسات والمنظمات.

والواقع أن التغييرات الطارئة على المجتمع اليهودى تماثل بقدر كبير التغييرات الحادثة فى الساحة الأمريكية الواسعة .فالزيادة التى يبلغ مقدارها حوالى ٦٪ فى نسبة المصوتين اليهود لصالح "بوش "ولمرشحين جمهوريين للكونجرس لا ترتبط فقط بعلاقة "بوش" بإسرائيل بقدر ما تشير إلى سمة أكثر جوهرية أصبحت تميز يهود الولايات المتحدة الأمريكية:" ازدياد قوة العنصر المحافظ والتقليدي ."فمنذ بضع سنوات وثورة ديموجرافية مهمة تعترى الطائفة اليهودية بالولايات المتحدة الأمريكية، بحيث زادت فى إطارها نسبة اليهود الأرثوذكس (اليهود المتشددين)، سواء من حيث الأعداد المؤكدة أو من حيث المشاركة الأكثر فعالية فى الحياة السياسية اليهودية والعامة .لقد صوّت الأرثوذكس لـ "بوش "وللجمهوريين ليس فقط بسبب مواقفهم تجاه النزاع الإسرائيلى – العربى، وإنما أيضاً، طبقاً لشهادتهم، بسبب الشعور بالتضامن مع قيمهم الاجتماعية والدينية.

يمثل الموقف الأرثوذكسى، الذى يتسرب أيضاً إلى الشريحة اليهودية الأكثر ليبرالية، تغييراً جوهرياً عن الموقف اليهودى التقليدى، الذى دعم الخط الليبرالى الذى يفصل بوضوح بين الدين والدولة ومال نحو اليسار فى قضايا حقوق الفرد مثل الإجهاض، والشذوذ .ويشعر الكثير والكثير من اليهود بأن ثمة مصالح مشتركة مع المسيحيين الإنجيليين .واليهودية الأرثوذكسية المنظمة أقرب اليوم من أى وقت مضى إلى مراكز القوة فى السياسة الأمريكية.

يبلغ الأرثوذكس حوالى ١٠٪ فقط من مجموع اليهود الأمريكيين، لكنهم موجودون فى بؤرة النشاط فى المنظمات والاتحادات اليهودية، ونسبتهم بين زعاماتها آخذة فى الازدياد .أكثر من ٧٠٪ من اليهود الأرثوذكس صوّتوا لصالح "بوش "(مع ملاحظة أن أكثر من ٧٠٪ من إجمالى اليهود صوّتوا لـ "كيرى").

وعلى حد قول "دافيد تسويبل"، من زعماء "أجودات يسرائيل "فى أمريكا:" سيحظى الأرثوذكس من الآن باعتراف، سواء من جانب الإدارة الأمريكية أو من جانب اليهود، بوضعهم الجديد كقوة سياسية رائدة فى الطائفة اليهودية."

إن فوز "بوش "سيؤثر دون شك على التطورات الداخلية التى تمر بها الطائفة اليهودية .وإذا كانت قضية دعم إسرائيل هى عنصر رئيسى مشترك بين المشاركين فى اجتماع الاتحادات، إلا أنها قضية أقل أهمية فى المناقشات والقرارات .فأهمية الاجتماع هذه المرة تكمن فى بلورة قرارات حول قدر المساعدات التى يمكن أن يقدمها لطوائف يهودية فى العالم، بما فى ذلك إسرائيل .وفى هذا المجال سيضطر المشاركون فيه إلى مناقشة التبعات المحتملة للاستقطاعات فى الميزانيات الفيدرالية بالولايات المتحدة الأمريكية للخدمات التعليمية، والصحية والرفاه الاجتماعى بسبب العجز المتنامى فى الميزانية.

عصر جديد فى وزارة الخارجية

هاتسوفيه ٢٠/١١/٢٠٠٤
بقلم: موشيه إيشون

فى أعقاب قرار الرئيس الأمريكى بتعيين كونداليزا رايس وزيرة للخارجية الأمريكية - وهو أكثر مناصب الإدارة الأمريكية أهمية - طرح الكثيرون فى إسرائيل السؤال المعروف والذى يتكرر فى مثل هذه الأوقات وهو: "هل هى أفضل لنا أم لا..؟"، خاصة وأن الرئيس بوش كان قد أعلن فى اليوم التالى للانتخابات أنه يعتزم تخصيص جل اهتمامه للشرق الأوسط، معرباً عن أمله فى أن ينجح خلال فترة ولايته الثانية فى إقامة دولة فلسطينية ديموقراطية إلى جانب دولة إسرائيل. ومن ثم فإن هذه المهمة ستلقى بالتأكيد على عاتق وزيرة الخارجية، السيدة كونداليزا رايس، لدى توليها مهام منصبها.

ومن جهته، رحب دوف فايسجلاس، المستشار الخاص لرئيس الوزراء، بتعيين رايس وزيرة للخارجية الأمريكية. وتوقع أن تنعم إسرائيل "بأيام طيبة "مع وزارة الخارجية الأمريكية. فى حين اعتقد كثيرون أنها ستنتهج خطاً صارما تجاه إسرائيل. وحسب قولهم، فإن مواقفها كانت تتسم بالحدة والصرامة عندما كانت مستشارة للأمن القومى الأمريكي.

وتعد كونداليزا رايس من المعارضين للاستيطان اليهودى فى الضفة الغربية وقطاع غزة، كما أنها تؤيد إعادة تقسيم القدس مع تعديلات طفيفة، بما يتيح لليهود حرية الوصول إلى الحائط الغربى (حائط البراق). ولذلك، فلا يجب توقع حدوث تغيير فى سياسة وزارة الخارجية الأمريكية بتولى رايس مهام منصبها.

وفى ظل ما تقدم، ليس هناك مجال لطرح سؤال: "هل هى أفضل لإسرائيل أم لا..؟ "إذ أن تعيين رايس يعتبر جزء لا يتجزأ من التغييرات التى تشير إلى السياسات الجديدة الجارى بلورتها حاليا فى البيت الأبيض بواشنطن. وهذه السياسات بالطبع لن تتحدد وفقاً للعلاقات الشخصية التى كانت تجمع بين المستشار الخاص لرئيس الوزراء فى القدس ومستشارة الأمن القومى الأمريكى فى واشنطن، وإنما ستتحدد وفقاً للخط السياسى للإدارة الأمريكية.

وقد حدد الرئيس بوش خط حكومته، بينما مازال رئيس الوزراء فى القدس مستمر فى العبث، وكأن تغييراً لم يطرأ على سياسة الولايات المتحدة فى الشرق الأوسط. ويواصل شارون دفع خطة الانسحاب أحادى الجانب، فى الوقت الذى أكدت فيه الولايات المتحدة مجدداً التزامها بخطة "خريطة الطريق"، مع تجاهلها الملحق التعديلات الذى أرفقته الحكومة الإسرائيلية بهذه الخطة. ليس هذا فحسب، بل أن الولايات المتحدة لوَّحت لإسرائيل بضرورة التوقف فى هذه المرحلة عن "خطط التنمية والتطوير "فى المناطق التى ترتفع فيها الكثافة السكانية للمستوطنين اليهود.

وبعبارة أخرى، يبدو أن الولايات المتحدة تنوى التراجع عن الاتفاقات التى تم التوصل إليها قبيل اتفاق الانسحاب أحادى الجانب من جوش قطيف. وهناك من يعتبرون ذلك "انسحابا "من الاتفاق. وفى ظل هذه الظروف، ليس من المستغرب أن يكون مستوطنو الضفة الغربية وقطاع غزة غير مستعدين للاعتماد على أى تسوية مع الأمريكيين. وبناءً عليه، لن يكون أمامنا إلا أن نحدد موقفنا من خلال نظرة مستقبلية، ومن خلال "رؤية إسرائيلية خالصة".

٤

شؤون حزبية

شينوى يسعى لإقامة جبهة مشتركة مع العمل

هاآرتس ٧ / ١١ / ٢٠٠٤
بقلم: تسفى زرحيا

يعمل حزب شينوى على توحيد جبهة مشتركة مع حزب العمل لتعبئة أغلبية لصالح ميزانية الدولة لسنة ٢٠٠٥ وقانون التسويات. وقد بادر أفراهام بوراز، وزير الداخلية، بهذه الخطوة فى نهاية الأسبوع الماضى للحيلولة دون انصياع بنيامين نتنياهو، وزير المالية، لمطالب الأحزاب الحريدية. ولا تحظى الحكومة الآن بموافقة الأغلبية فى الكنيست على مشروعى القانون، ولذا تم إرجاء التصويت - الذى كان من المقرر أن يجرى يوم الثلاثاء الماضى - إلى أجل غير مسمى.

سوف تزداد وتيرة محاولات تعبئة أغلبية للميزانية خلال الأيام المقبلة بعد أن يتضح للجميع ما إذا كان نتنياهو سيستقيل من منصبه يوم الاثنين المقبل مثلما كان يهدد منذ قرابة ١٢ يوماً أم لا. وقد أشار آريئيل شارون، رئيس الوزراء، فى نهاية الأسبوع الماضى إلى نتنياهو وزفولون أورليف، وزير الرفاه الاجتماعي، بأنه إزاء حالة ياسر عرفات الصحية من الأحرى بهم البقاء فى الحكومة. ويعتقد بعض المسئولون فى الليكود أنه من غير المستبعد عدم تقديم نتنياهو لاستقالته.

وقال بوراز: "إن تحقيق اتفاق على الميزانية بين حزبى العمل وشينوي، أفضل من انصياع نتنياهو لمطالب الحريديم. وما نخشاه هو أن يحاول نتنياهو عقد صفقة مع حزب يهدوت هاتوراه لتأييد الميزانية فى مقابل تحويل مئات الملايين من الشواقل للمؤسسات الدينية. ولدى نتنياهو اعتبارات سياسية تقضى بتقريب الحريديم إليه. والحيلولة دون انضمام حزب العمل إلى الحكومة. ومن جانبنا نريد من حزب العمل تأييد الميزانية حتى لو كان يقف ضمن أحزاب المعارضة".

وقالوا فى الكنيست إن مطالب حزب العمل لإحداث تغييرات فى الميزانية تقدر بما يتراوح بين مليار واثنين مليار شيقل. وقال بوراز: " لا يمكن تلبية كافة مطالب حزب العمل، ولكن يمكن الاستجابة لبعضها. والأفضل أن يشكل ائتلافاً لصالح الميزانية، وليكن ذلك الائتلاف هو نفسه الذى مرر قانون تطبيق خطة فك الارتباط على القراءة الأولى فى الكنيست. وإذا رُفِضت الميزانية فى الكنيست، فإن هناك مخاوف بشأن تطبيق خطة فك الارتباط. يجب إنهاء هذا الوضع العبثى الذى نلهث فيه وراء كل عضو كنيست ونعرض عليه أموالاً للحصول على موافقته من أجل تعبئة أغلبية للميزانية".

أكد عضو الكنيست أفراهام شوحاط أمس أنه تلقى رسالة من بوراز مفادها إقامة جبهة مشتركة لصالح الميزانية. وصرح شوحاط بأنه سيمرر هذه الرسالة على كبار المسئولين فى حزبه وسيرسل رده إلى بوراز خلال الأيام المقبلة. وقال شوحاط: "الأمر المنطقى للغاية هو أن يجلس شارون أو نتنياهو معنا للوصول إلى اتفاق فى إطاره نستطيع تأييد الميزانية مقابل الاستجابة لمطالبنا. إن مطالبنا الخاصة بالميزانية تتعلق بكافة أبناء الشعب الإسرائيلى ولا تخص قطاع بعينه. ولذا، فمن الناحية الاقتصادية الأفضل لهم أن يستجيبوا لأهم مطالبنا بدلاً من تحويل الأموال لقطاع معين".

لا باراك ولا بيرتس

هاآرتس ٨/ ١١ / ٢٠٠٤
بقلم: أفراهام طال

يبدو حزب العمل في السنوات الأخيرة كالمصنع الذي توقف الطلب عليه وقام بتجميد الإنتاج. وانكب كل من المديرين والعمال على إلقاء مسؤولية الفشل على بعضهم البعض، حتى أصبح المصنع يبدو كشخص على وشك الإفلاس. وفجأة تظهر في الأفق شائعات بأن هناك فرصة كبرى للمصنع لتلقي عرض مغرٍ. حينئذ تدب الحياة مرة أخرى في المصنع، وتبدأ المنافسة بين المديرين حول من سيدير المصنع عند وصول الطلبية المنتظرة.

وفضلا عن عدد المديرين الذين يمثلون طاقم المصنع، وكل منهم على قناعة بأنه الأجدر بإدارة المصنع، يظهر أيضاً منافسين من الخارج، الأمر الذي من شأنه أن يزيد من حدة التوتر. وبينما ينشغل الجميع بمسألة من سيدير المصنع، لا يفكر أحد في خطط الإنتاج، وكيف سيتم تجديد احتياطي المواد الخام، وإعادة العلاقات مع الموردين والعملاء، وما إلى ذلك.

لقد بعثت فرصة خوض انتخابات رئاسة الوزراء في عام ٢٠٠٥ الحياة من جديد في قيادات حزب العمل. صحيح أنه لم يكن هناك نقص في عدد المرشحين الذين كانوا يطمحون في رئاسة الحزب، إلا أنه بعد ظهور إيهود باراك وعامير بيرتس في الساحة ارتفع عدد المرشحين ليصل إلى ستة. وبسبب زيادة عدد المرشحين بات شبه مؤكداً أن جولة انتخابية واحدة لن تكون كافية لاختيار رئيس الحزب، بل ستكون هناك حاجة لانتخابات فرعية لاختيار المرشح الذي حصل على أعلى نسبة أصوات في الجولة الأولى، والذي سيصبح رئيساً للحزب ومرشحه لخوض انتخابات رئاسة الوزراء.

وإذا كان التوتر الموجود بين زعماء الحزب ليس كافياً، فإن انضمام باراك وبيرتس لقائمة المرشحين قد زاد من حدة هذا التوتر. ويحتدم الجدل الآن حول من سيصبح رئيساً للحزب، في الوقت الذي لا نسمع فيه كثيراً عن توجهات سياسية أو برامج عمل.

وقد أدت ضرورة وجود حزب يساري معتدل في الساحة، التي تهيمن عليها أحزاب اليمين والأحزاب الحريدية، إلى إثارة تساؤلات كثيرة محورها من سيقود حزب العمل ليصبح حزباً ذو قضية يدافع عنها ويجتذب الجمهور إليه. ويبدو أن كلا من باراك وبيرتس غير ملائمين لزعامة الحزب وتحقيق الفوز بالانتخابات.

وتستند معارضة انتخاب باراك في الأساس إلى إخفاقه في أهم دور يجب أن يقوم به أي رئيس وزراء، وهو حشد تأييد واسع بقدر الإمكان، بين أعضاء حزبه أولا، وكذلك بين الجماهير العريضة. وقد ارتكب باراك العديد من الأخطاء التي أدت إلى إخفاقه عندما كان رئيساً للوزراء للمرة الأولى، على مستوى تصرفاته الشخصية والحزبية، رغم أنه حقق نجاحاً على المستوى السياسي- الأمني. كما أنه، من ناحية أخرى، لم يستغل السنوات الأربع التي قضاها بعيداً عن الساحة الجماهيرية بعد هزيمته في الانتخابات، في دحض الانطباع السيئ الذي تركه لدى الجمهور أثناء فترة ولايته، وفي العمل على تحسين صورته السياسية، الأمر الذي عزز الشعور لدى الجمهور بأنه شخص متبلد، غريب الأطوار، متغطرس وأناني.

علاوة على ذلك، أن باراك غير جدير بتزعم حزب يساري معتدل، لأن باراك "المليونير الجديد" مازال في حاجة لإثبات أنه مازال يحمل مشاعر اجتماعية كافية لاتخاذ قرارات تتعلق بأناس يتقاضون مقابل شهر من العمل الجاد ما يحصل عليه هو في ساعة واحدة.

ولذا، فإن النصيحة التي أود أن أقدمها لباراك، إذا كانت العودة للسياسة أمراً لا رجعة فيه بالنسبة له، هي أن يتواضع، ويسعى للالتحاق بالكنيست القادم ليحصل على دورة إعداد يتعلم فيها العمل الحزبي والبرلماني، ويستطيع الجمهور بعدها من التحقق مما إذا كان باراك قد تغير أم لا.

أما بيرتس فتعبر وجهة نظره عن مواقف بالية، فهو يعارض بشكل منهجي، بصفته رئيساً للهستدروت، الإصلاحات الاقتصادية والاجتماعية الضرورية للنهوض بالاقتصاد، تلك الإصلاحات التي تتبعها الآن الدول الغربية (بما في ذلك الدول ذات الحكومات الاشتراكية الديموقراطية). وتستلزم الإدارة المسئولة عن الاقتصاد القومي إحداث انقلاب في وجهات نظره. وربما يستطيع أن يثبت، في حال نجاحه في الوصول إلى رئاسة الحكومة، أنه سياسي متزن وعلى وعي تام بمجريات الأمور، ولكن بعد أن يترك بعض وجهات النظر هذه ذات الأفق الضيق والتي مازال يتشبث بها حتى الآن.

ويكمن الخطر الآتي في ترشيح بيرتس، الاشتراكي العمالي، عن اليسار، لرئاسة الوزراء، في أنه قد يؤدي إلى هروب الطبقة المتوسطة وناخبي اللجنة المركزية بعيداً عن الحزب، بل وربما يدلون في هذه الحالة بأصواتهم لأحزاب أخرى. صحيح أن هؤلاء يريدون مرشحاً معتدلاً من الناحية السياسية، ولكنهم لا يريدون مرشحاً متطرفاً في وجهات نظره الاقتصادية – الاجتماعية. وفي حال ترشيح بيرتس، سيتفرق هؤلاء بين أحزاب الوسط واليمين.

ولذلك، لا باراك ولا بيرتس. فهناك بين أعضاء حزب العمل، وناخبيه المحتملين، من يصلحون لأن يكونوا رؤساءاً للحزب، ولكن أقل إثارة للجدل، حتى لو كان ذلك المرشح أقل شعبية وجماهيرية. وهناك كثير من أمثال هؤلاء.

الحائـــران

هاآرتس ٢٠٠٤/١١/٩
بقلم: حنا كيم

وضع "بنيامين نتنياهو" وزير المالية، خلال العامين الماضيين، نظرية رائعة، يعود بحسبها إلى رئاسة الحكومة الإسرائيلية من خلال أجندة العمل الاقتصادي والجماهيري. وعلى ذلك، نجد أن أصوات أعضاء حزب شينوي وأحزاب الوسط بصفة عامة، كانت الهدف الجديد الذي يضعه "بنيامين نتنياهو" نصب عينيه.

كان بنيامين نتنياهو دائم الثناء على رئيس الوزراء آريئيل شارون في كل مرة يتطرق فيها إلى الشأن السياسي، ولكن حدث أن اختطف شارون الهدف الذي كان نتنياهو يريد بشدة الوصول إليه، وهو أحزاب الوسط، وهنا وقع الصدام. ثم أتت خطة فك الارتباط، التي كانت الصخرة التي تحطمت عليها العلاقة بين "بنيامين نتنياهو" ورئيس الوزراء "شارون"، فإذا بالأول يجد نفسه ثانية مع "بنتسي ليبرمان" و"بنحاس فلرشتاين" من مجلس المستوطنات، أي مع نفس شخصيات المعسكر الديني القومي التي تضع على رأسها قبعات مغزولة.

لم يلق هذا التغيير استحساناً في عين "بنيامين نتنياهو"، فقد أفسد عليه شارون خطته العظيمة التي تهدف إلى السيطرة على سُدة كرسي رئاسة الحكومة، تلك الخطة التي تقوم على أسلوب يتناقض مع الأسلوب الذي يتراءى لمستشاره "آرتور فينكلشتاين"، المتمثل في جعل "بنيامين نتنياهو" يتقرب من المعسكر الذي ينتمي إليه بالفعل، بهدف تقوية أواصر العلاقة معه، ضماناً لولائه، ثم ينتقل بعد ذلك إلى ساحات عمل جماهيري أخرى. ولكن "بنيامين نتنياهو" أراد الفوز في الانتخابات القادمة بأسلوب مختلف عن الذي فاز به في انتخابات عام ١٩٩٦.

لم يكن هذا التغيير وحسب هو الذي لم يلق استحسان "نتنياهو"، فها هي علاقة طيبة تنشأ بين نصيره "رون لاودر" و"إيهود باراك" رئيس الوزراء السابق، رغم أن "نتنياهو" كان دائماً يضع "لاودر" أمام عينيه.

لقد بلبلت خطة "فك الارتباط" "بنيامين نتنياهو" للغاية، فمنذ أن ظهرت وهو حائر بين النظريتين، التي تضع كل واحدة منهما منهجاً معيناً من أجل الوصول إلى كرسي رئاسة الحكومة. ولكن يجب على "بنيامين نتنياهو" أن يُحدد الطريق الذي سيسير فيه، ويحدد كذلك إذا ما كان سيبقى في حكومة "شارون" أم سيخرج منها.. ومن يدعي أنه يعرف ما يعتزم "نتنياهو" فعله في نهاية المسار هو كاذب، لأن نتنياهو نفسه لم يقرر بعد ما سيقوم به.

يشهد ديوان رئيس الوزراء شداً وجذباً بين فريقين: الفريق الأول - المتمثل في "شعيا سيجل" ودكتور "جابي بيكر" و"وجيل سمسونوف" - يمارس ضغوطاً عليه من أجل البقاء في حكومة شارون، بينما يدعوه الفريق الثاني - المتمثل في زوجته "ساره" و"يحيئيل ليتر" أحد مستشاريه - إلى ترك الحكومة.

ويقول الفريق الأول إن الجمهور سينسى ما سيعتبره في أول الأمر ازدواجية في المعايير، وأن أعضاء حزب الليكود يريدونه في الحكومة. بينما ترى زوجته ومستشاره أنه لو كال "نتنياهو" الآن بمكيالين، فلن يتمكن من العودة ثانية إلى منصب رئيس الوزراء.

إن "بنيامين نتنياهو" يتخبط الآن بين هذا المستشار وذاك، ويسمع لرأي معين، ثم يسمع رأياً آخر بمجرد وصوله إلى المنزل.. وهو ما يعكس صعوبة القرار الذي سوف يتخذه، وربما هذا ما دعاه إلى التصريح بأنه لن يتخذ قراره إلا بعد عدة أيام.

إذا ما أقدم "زفولون أورليف" وزير الرفاهة الآن على تقديم استقالته لشارون، فسوف يؤدي خروج حزب المفدال من الحكومة إلى ترجيح كفة إجراء انتخابات جديدة - وهو ما يريده نتنياهو ويتوق إليه، حتى لو قصَّر ذلك من فترة وجوده في الحكومة. فعلى عكس كل من "ليمور ليفنات" و"داني نافيه" و"يسرائيل كاتس"، يرى نتنياهو أن السبيل الوحيد للخروج من المأزق الذي يعيشه، هو تقصير فترة ولاية الحكومة الحالية، انطلاقاً من رغبة ملحة لإجراء انتخابات على رئاسة الحكومة الإسرائيلية، في التو واللحظة.

وفي المقابل، فسوف يقوم شارون بعمل كل ما يمكن، حتى يتمكن من تشكيل حكومة وحدة وطنية مع حزب العمل. ويقول لسان حال الواقع أيضاً، إنه منذ اللحظة التي قدَّم فيها "بنيامين نتنياهو" إنذاره لرئيس الوزراء شارون، انتهت الحفلة التذكرية التي كان يحضرها "نتنياهو"، خاصة وأنه سبق أن ذكر أيضاً ذات مرة أنه ينوي ترشيح نفسه للانتخابات أمام "شارون"، في تأكيد منه على أن من يخرج من الجُب (حكومة شارون) لا يعود إليه ثانية.

◆ عامي بن أيلون:

الحائر الثاني هو "عامي بن أيلون" الذي لم يقرر بعد إذا ما كان سيتقدم للمنافسة على رئاسة حزب العمل أم لا. وحول هذا الشأن يؤكد أصدقاءه أنه سيتخذ قراره عما قريب، وهو ما يستدركونه بقولهم: "وربما يكون ذلك بعيداً".

يشار إلى أن كل من "آفي جيل" أحد العناصر المقربة من "شمعون بيريس" ومدير عام وزارة الخارجية سابقاً، و"موشيه تئوميم" خبير الإعلان و"عوفير كزنفيلد"، يلتقون

دائماً ويتحدثون مع "أيلون". وقد أجرى أيلون نفسه كثيراً من اللقاءات مع كل من "باراك" و"بيريس" و"ماتان فيلنائي" و"عامير بيرتس"، كما أنه كثير الحديث مع "أوفير بينس".. ولكنه بالرغم من كل ذلك، لم يتخذ بعد القرار.

لقد كان لخطة "القائد الوطني" التي وضعها مع "ساري نسيبه"، الفضل في جعله يدرك أنه من الصعب على الحركات غير البرلمانية تغيير الواقع. تلك الخطة التي وقع عليها ما يزيد عن أربعة آلاف إسرائيلي وفلسطيني، والتي يمكن لعضوة الكنيست "روحاما أفراهام" تغييرها، بتقديم مشروع قانون واحد.

وهكذا نجد أن "أيلون" بعيد أشد ما يكون عن خوض المعارك من أجل الحصول على المناصب والوصول إلى مراكز القوى، حيث إنه يهدر كل وقته ما بين عقد اللقاءات وبين الحيرة والتردد.

إن المشكلة المزمنة التي يُعاني منها "أيلون" هي أنه كثير الذكر لـ "عمرام متسناع" الزعيم السابق لحزب العمل فدائماً ما يخيف الإخفاق التام الذي لحق بـ "متسناع" "أيلون". ولكن يمكن القول بالفعل، إن "أيلون" لا يحتكم على ما يعصمه من هذا الخوف، فهو - على عكس "متسناع"- لم يكن رئيس بلدية لنحو عشر سنوات، بل إنه ليس له أي تاريخ في العمل السياسي، حتى ولو كان على الصعيد البلدي. أن التوقيت الذي قفز فيه "متسناع" من محيط العمل السياسي على المستوى البلدي، إلى محيط السياسة على المستوى القطري، هو توقيت لا يأتي إلا مرة واحدة. كما أن الخوف وكراهية من "بنيامين بن اليعيزر" رئيس حزب العمل الأسبق، كلها أمور عملت على تشكيل حركة، مهمتها عرقلة تقدم "بن اليعيزر"، وهي الحركة التي انضم إليها جموع غفيرة من كل أنحاء دولة إسرائيل، صوتت ضده في الانتخابات لصالح المرشح الجديد "متسناع"، وهو ما يصعب بالفعل على أيلون فعله.

نوايا بيجلين في السيطرة على الليكود

يديعوت أحرونوت
١٥/ ١١/ ٢٠٠٤
بقلم: أتيلا شومبليفي

أعلن الناشط اليميني "موشيه بيجلين" عن نيته خوض انتخابات رئاسة حزب الليكود. وقد أعلن هذا أثناء انعقاد الاجتماع السنوي لمجموعة "الزعامة اليهودية"، داعياً مؤيديه إلى العمل معه. وقد صرح رجاله المشغولون بجمع التبرعات بالقول: "سنفوز".

اشترك في الاجتماع العديد من الشخصيات البارزة كان من أهمهم عضوا الكنيست عوزي لنداو وميخائيل راتسون - اللذان تركا الحكومة مؤخرا - وقد أيد لنداو نشاط "الزعامة اليهودية" وأعرب عن سعادته لكونهم أعضاء في حزب الليكود حيث قال: "بالتأكيد أنا لا أوافقكم على كل أفكاركم، لكن الآن أصبح هناك مكان لمناقشة هذه الأفكار. لقد نجحتم بالفعل في إثارة وفتح حوار أيديولوجي فعال".

أما موشيه بيجلين، الذي كان قد سبق وأعلن عن رغبته في خوض انتخابات رئاسة حزب الليكود، فقد أكد ثانية نيته في المنافسة على رئاسة الحزب ,لذا يحاول أعضاء مجموعة "الزعامة اليهودية" تنظيم أنفسهم. وبالفعل شكلوا مجموعة من النشطاء لزيارة أعضاء الحزب في منازلهم ومحاولة إقناعهم بتأييد مرشحهم بيجلين. وسيوزع النشطاء على أعضاء الحزب مجلة الجماعة الشهرية "متسوداه" مجاناً.

وقد صرح "ميخائيل فوآه" أحد أعضاء "الزعامة اليهودية" ليديعوت أحرونوت، في أعقاب الاجتماع: "نحن نتوقع أن تجرى انتخابات خلال ستة أشهر أو عام أو عام ونصف العام على أقصى تقدير. لذا، يجب أن نكون مستعدين وندعو الجميع للمشاركة". وأضاف فوآه أن هناك المئات من النشطاء الذين بدأوا بالفعل في العمل، فيقول: "نحن نحاول الوصول إلى كل فرد وإقامة علاقات شخصية مع الناخبين".

◆ البيجلانيون: استعد، أخرج:

عقدت "الزعامة اليهودية" جلستها التأسيسية منذ خمس سنوات، ومنذ ذلك الحين تغيرت أشياء كثيرة في الليكود. وقد أثبتت الجماعة وجودها على المستوى السياسي، حيث عمل أنصار بيجلين - يطلق عليهم البيجلانيون - من أجل إسقاط خطة الانفصال ومنع دخول حزب العمل إلى الائتلاف.

وقد ظهر البيجلانيون أثناء الاجتماع كجماعة منظمة، حيث نجحوا في جذب اهتمام وسائل الإعلام المختلفة بلوحاتهم المعدة مسبقاً وبنشاطهم السياسي الذي تضمن ممارسة وسائل الضغط على أعضاء الكنيست لتحقيق مطالبهم، حيث نجحوا في ضم الكثيرين من أنصارهم إلى لجنة الليكود المركزية.

والآن، ينضم أنصار بيجلين لدعم مسيرته نحو رئاسة الليكود، فيقول فوآه: "رغبة بيجلين في زعامة الليكود ليست جديدة، لكن الجديد أننا نحن الذين نرغب في هذا. ولذلك، سيقوم أنصار الزعامة اليهودية بجمع التبرعات والعمل من أجل هذا الهدف".

قد يكون الوقت الحالي هو العهد الذهبي لحزب المفدال

هاتسوفيه ٢٠٠٤/١١/٢٢
بقلم: تساحي بيناتون

في لحظة طيبة، ظهر زعيم الحزب الديني القومي "المفدال "بعد غيبة دامت نحو عقد من الزمن. وفي هذه اللحظة، وجب علينا مباركة هذه الخطوة متمنين التوفيق لكل من ينشغل بهذا العمل.

لقد حضرت حدث الظهور العظيم، وسمعت كثيراً من الخطابات، استمعت فيها لكثير من التفاصيل حول إجراءات الانضمام للحزب، ورسوم الانضمام إليه وأسلوب عمل اللجان. ولكن للأسف، لم يتم التطرق إلى المسائل الأساسية، فلم يتحدث ولو واحد فقط ممن ألقوا الخطابات عن أهم القضايا، مثل: ما الذي يجعل الجمهور الصهيوني الديني ينضم إلى صفوف المفدال..؟ كيف يمكن تشجيع الجمهور على الانضمام للحزب والقيام بدور مؤثر..؟ أو بعبارة أبسط، ما الذي يدفع شخص لأن يُخرج من حافظة نقوده ثلاثين شيقل كرسوم لحمل بطاقة عضوية حزب فعل خلال الأشهر الماضية كل ما يمكن للإساءة إلى اسمه الطيب..؟

يجب علينا الاعتراف بأن حزب المفدال خسر في الآونة الأخيرة نقاطاً عديدة من ثقة الجمهور الصهيوني الديني فيه. نحن نعيش بين مختلف طوائف هذا الشعب، ولكن الأصوات التي نسمعها في الشارع الصهيوني الديني، غير مشجعة بأي حال من الأحوال. إن انعدام الحسم، والحديث بشكل يحمل معنيين، أمور كان من شأنها إبعاد آخر المترددين إلى طرفي القوس الديني القومي.

أعتقد أن المهمة الهامة الآن، هي بث روح الأمل، والثقة، التي من شأنها أن تجعلنا نسير على طريق جديد، طريق مشترك بيننا جميعاً.

لو حدث وظهر حزب المفدال خلال الفترة القادمة في صورة الجبهة الموحدة، الجبهة الصلبة في نضالها من أجل الميزانية ومن أجل دولة إسرائيل، ومن أجل تحسين سياسة الرفاهة وتحسين الخدمات الدينية .. لو ظهر في هذه الصورة، لأمكنه توجيه رسالة إلى أعضاء الحزب المترددين، فحواها:" حزب المفدال هو بيتكم".

ثمة نقطة أخرى حساسة، بخصوص أعضاء اللجنة المركزية الحالية بالحزب، أولئك الأشخاص المحترمون الذين اقتطعوا من وقتهم الثمين طوال السنوات الماضية، ما يخدمون به الحركة ومؤسساتها. نحن جميعاً أسرى فضلهم، وندرك جيداً ظروف الساحة التي يعملون بها، وكذلك المصاعب المتراكمة التي تواجههم في عملهم داخل وخارج الحزب، سواء كان ذلك على الصعيد المجلس أو القطري.

ولكن يجب عليكم أيها الأعضاء الموقرين أن تنظروا حولكم.. فأين كل شباب وشابات الصهيونية الدينية..؟ وفي أي الحقول يرعون..؟ وهل خريجي "بني عقيبا" و"عزرا "مكتوبون على اسم حزب المفدال سلفاً..؟ من الواضح أن الإجابة: لا.

من المؤلم الاعتراف بأن الكثيرين لا يرون في حزب المفدال بيتاً حزبياً لهم. فهل اللجنة المركزية الحالية قادرة على تحريك المياه الراكدة..؟ أشك. إن قرارات اللجنة المركزية بخصوص الحفاظ على قوى الحزب وحجم هذه القوى، لا تبشر بوجود نية حقيقية لتحريك هذه المياه. وعن ذلك، يمكن أن نستخدم الجملة الاستعارية التي تقول "فتحت أبوب المنزل، ولكن لا مكان به لأحد".

يجب أن يقول أعضاء اللجنة المركزية بشجاعة، إن الوقت قد حان لأن تكون قيادة الحزب، قيادة جديدة يافعة (شابة). يجب عليكم أن تقولوا بصوت مرتفع: "إننا نفتح زراعينا للقوى الجديدة، حتى ولو كان ذلك على حسابنا في بعض الأحيان". وإذا ما تصرفتم عكس ذلك، فسوف يكون من الصعب علي وعلى أصدقائي الإيمان بصدق الدعوة الكبيرة "هيا نحو بيتكم".

نحن مستعدون للعطاء بالوقت والمجهود لصالح الحركة الصهيونية، ولصالح مؤسساتها وحزبها.. وهو ما استطعنا إثباته بنجاح كبير، من خلال النشاط الذي قمنا به لصالح المفدال في الانتخابات العامة. فهل ستستجيبوا للتحدي..؟ هل ستفتحون حقاً الأبواب والقلب..؟ إن القرار في أيديكم أنتم وحدكم. فأعطونا الفرصة لنسير بالحزب نحو آفاق جديدة. نحن في خدمتكم ونأمل أن تضمونا إلى صفوفكم.

ترجمات عبرية



انتخابات حزب الليكود

استطلاع رأى الشبكة الثانية فى الإذاعة الإسرائيلية (*) حول انتخابات الليكود

برنامج "عينيان آحير" (شأن آخر) ٢٠٠٤/١١/١٧

١- فى المنافسة على منصب رئيس اللجنة المركزية لحزب الليكود، تم رصد تعادل بين عوزى لنداو (٤٦,٦٪) وبين تساحى هنجبى (٤٦,٦٪) .وسيقرر نحو (٦,٨٪) من أعضاء اللجنة المركزية - الذين لم يختاروا بعد - من سيتم انتخابه فى هذه المنافسة.

٢- فى المنافسة على منصب رئيس أمانة حزب الليكود، يحتل يسرائيل كاتس المركز الأول بنسبة (٣٨,٥٪)، وأفراهام هيرشيزون وميخائيل راتسون المركز الثاني .ومازال نحو (١٤٪) من أعضاء اللجنة المركزية مترددين بشأن من سيتم اختياره.

٣- فى المنافسة على منصب رئيس مكتب الليكود، تفوق دانى نافيه (٤٩,٦٪) على جلعاد أردين (٣٧,٢٪).

٤- تعارض أغلبية ساحقة (٧٠,١٪) من أعضاء اللجنة المركزية تغيير قرار عدم ضم حزب العمل إلى الائتلاف الحكومي.

◆ **استطلاع رأى بين إجمالى الجمهور:**

١-بعد التغييرات التى جرت فى السلطة الفلسطينية، تعتقد أغلبية الجمهور (٥٦,٦٪) أنه ينبغى الاستمرار فى خطة فك الارتباط كما هو مخطط لها.

٢-هناك انقسام فى الرأى حول تصويت عرب القدس الشرقية فى انتخابات السلطة الفلسطينية، حيث تعتقد نسبة (٤٤,٣٪) أنه ينبغى السماح لهم بالمشاركة فى تلك الانتخابات، بينما تزعم نسبة (٤١,١٪) أنه ينبغى عدم السماح بذلك.

٣-لا تبالى أغلبية الجمهور باحتمال أن ينخرط عامى أيلون فى العمل السياسي.

◆◆ **تفاصيل الاستطلاع:**

◆**استطلاع رأى بين أعضاء اللجنة المركزية لحزب الليكود:**

١- سيقوم مؤتمر الليكود يوم الأحد القادم بانتخابات لرؤساء مؤسسات الليكود .أى المرشحين الآتيين تختاره لمنصب رئيس اللجنة المركزية لليكود..؟

- عوزى لنداو ٤٦,٦٪
- تساحى هنجبى ٤٦,٦٪
- " أصوات مترددة "(لم تقرر بعد)٦,٨٪

٢- من تختار لمنصب رئيس أمانة الليكود من المرشحين الآتيين..؟

- يسرائيل كاتس ٣٨,٥٪
- أفراهام هيرشيزون ٢٤,١٪
- ميكى (ميخائيل) راتسون ٢٣,٧٪
- " أصوات مترددة "(لم تقرر بعد) ١٣,٧٪

٣- من تختار لمنصب رئيس المكتب من بين المرشحين الآتيين..؟

- دانى نافيه ٤٩,٦٪
- جلعاد أردين ٣٧,٢٪
- " أصوات مترددة "(لم تقرر بعد) ١٣,٢٪

٤- إذا طلب آرييل شارون من مؤتمر الليكود تغيير القرار الذى صدر فى شهر أغسطس من هذا العام، والسماح له بضم حزب العمل إلى الحكومة .هل ستؤيد أم ستعارض ضم حزب العمل إلى الحكومة..؟

- سأؤيد ضم حزب العمل إلى الحكومة ٢٥,٥٪
- سأعارض ضم حزب العمل إلى الحكومة ٧٠,١٪
- لا رأى لى فى هذا الشأن ٤,٤٪

**استطلاع بين إجمالى الجمهور:

***فى ضوء الوضع فى السلطة الفلسطينية، هل تعتقد أنه:**

أ .ينبغى الاستمرار فى خطة فك الارتباط كما هو مخطط لها

- إجمالى الجمهور ٥٦,٦٪
- ناخبو الليكود فقط ٥١,٦٪
- ناخبو العمل فقط ٧٠,٩٪
ب .ينبغى وقف الخطة
- إجمالى الجمهور ٣١,٤٪
ناخبو الليكود فقط ٤٢,٧٪
ناخبو العمل فقط ٢١,٤٪
ج .لا أعلم
إجمالى الجمهور ١٢٪
ناخبو الليكود فقط ٥,٦٪
ناخبو العمل فقط ٧,٧٪

٦. هل تعتقد أنه لا ينبغى أن تسمح إسرائيل لعرب القدس الشرقية بالمشاركة فى انتخابات السلطة الفلسطينية..؟
أ .ينبغى السماح بهذا
- إجمالى الجمهور ٤٤,٣٪
- ناخبو الليكود فقط ٣٦,٣٪
- ناخبو العمل فقط ٥٢,٠٪

ب .لا ينبغى السماح لهم بالمشاركة فى هذه الانتخابات
- إجمالى الجمهور ٤١,١٪
- ناخبو الليكود فقط ٥٢,٧٪
- ناخبو العمل فقط ٢٣,١٪

ج .لا رأى لي:
- إجمالى الجمهور ١٤,٦٪
- ناخبو الليكود فقط ١٠,٩٪
- ناخبو العمل فقط ٢٤,٩٪

٧. هل تعتقد أن عامى أيلون رئيس الشاباك (جهاز الأمن العام) الأسبق ينبغى أن ينخرط فى العمل السياسي..؟

أ .ينبغي:
إجمالى الجمهور ٣١,٩٪
ناخبو الليكود فقط ٤٩,٩٪
ناخبو العمل فقط ٣٥,٥٪

ب .لا ينبغي:
إجمالى الجمهور ٢٣٪
ناخبو الليكود فقط ٢٠,٦٪
ناخبو العمل فقط ٤,٨٪

ج .لا رأى لي:
إجمالى الجمهور ٤٥,١٪
ناخبو الليكود فقط ٢٩,٥٪
ناخبو العمل فقط ٥٩,٦٪

٠٨ ما هو الإطار السياسى الأكثر ملاءمة لينضم له عامى أيلون..؟ (تم طرح هذا السؤال على من يعتقدون أنه ينبغى أن ينخرط عامى أيلون فى العمل السياسى فقط).
- الليكود ٢١,٩٪ - حزب العمل ٣٥,٧٪ - حزب شينوى ١,٢٪
عليه تشكيل حزب جديد ١٩,٢٪
- لا أعلم ٢٢٪.

(♦) تم إجراء الاستطلاع على عينة شارك فيها ٥٠٦ أشخاص يمثلون كافة الاتجاهات - بما فى ذلك عرب إسرائيل - على مستوى الدولة .أجرى الاستطلاع يوم ٢٠٠٤/١١/١٧ كما أجرى على عينة أخرى شارك فيها ٢٨٠ من أعضاء اللجنة المركزية لحزب الليكود.

انتخاب هنجبى رئيساً للجنة المركزية لحزب الليكود

يديعوت أحرونوت ٢٠٠٤/١١/٢٢
بقلم: أتيلا شومبليفي

يتضح من فرز أصوات مندوبى لجنة الليكود مساء أمس أن الوزير تساحى هنجبى قد تغلب على عضو الكنيست عوزى لنداو. كما تغلب الوزير يسرائيل كاتس على مرشح رئيس الوزراء أفراهام هيرشيزون وتم انتخابه رئيساً لأمانة الحزب، بينما تم انتخاب الوزير دانى نافيه رئيساً للمكتب السياسى لحزب الليكود.

وقد أجرى رئيس الوزراء صباح اليوم (الاثنين ١١/٢٢) اتصالاً هاتفياً بالوزراء تساحى هنجبي، ويسرائيل كاتس ودانى نافيه لتهنئتهم بالفوز بانتخابات رئاسة مؤسسات الليكود التى جرت أمس. وقال شارون إن "حركة الليكود هى الفائز الأكبر فى هذه الانتخابات، حيث تؤكد نسبة التصويت المرتفعة أن الليكود هو أكبر الأحزاب فى إسرائيل".

وقد حصل الوزير هنجبى فى انتخابات رئاسة اللجنة المركزية على ١٤٥٧ صوتا مقابل ١٢٠٧ لصالح عضو الكنيست لنداو. وبالنسبة لانتخابات رئاسة المكتب السياسى للحزب، حصل الوزير نافيه على ١٤٣٧ صوتا مقابل ١٢٠٣ لصالح عضو الكنيست أردين. أما بالنسبة لانتخابات رئاسة أمانة الحزب، حصل كاتس على ١٠٤٥ صوتا مقابل ٨٣٢ صوتا لصالح راتسون و٧٨٦ صوتا فقط لصالح هيرشيزون.

وتم وضع تسعة عشر صندوق اقتراع فى "جانى هاتعروخا" (حدائق المعارض) بتل أبيب، خصص ١٨ منها لأعضاء اللجنة المركزية، بينما خصص صندوق واحد فقط

لأعضاء الكنيست. وحسم هنجبى ١٦ صندوقا لصالحه، بينما فاز لنداو فى صندوقين، وكان التعادل هو نتيجة فرز الصندوق الأخير.

وبعد نشر النتائج، قال الوزير هنجبي:" أصبح احتمال موافقة اللجنة المركزية على انضمام حزب العمل إلى الحكومة دون الأحزاب الأخرى مثل شاس أو أجودات يسرائيل، ضئيلا للغاية، الأمر الذى يدركه رئيس الوزراء جيدا. ولا أعتقد أن رئيس الوزراء سيطرح مثل هذا الاقتراح مرة أخرى، نظراً لأن اللجنة المركزية كانت قد رفضت اقتراحاً مشابهاً فى وقت سابق". وأضاف هنجبى قائلاً:" لم يطرأ على الخريطة السياسية ما يؤدى إلى تغيير موقف اللجنة المركزية".

وفيما يتعلق بالانتخابات، قال هنجبي:"لقد شهدت انتخابات اليوم تصويتاً لم تشهد الأحزاب السياسية مثله من قبل. إن انتخابات اليوم تعبر عن مدى ديموقراطية حزب الليكود - حيث أنها تعتبر درسا فى كيفية إدارة معارك أيديولوجيه مع الحفاظ فى الوقت نفسه على نزاهة الانتخابات. شهدت الأيام الماضية أوقاتا عصيبة، ولكن حزب الليكود كان على قدر المسؤولية ولم يصبه التخبط أو التدهور. وجميعنا. إنه انتصار للحزب الذى يضع هدفا له هو الفوز على اليسار فى الانتخابات القادمة بفارق كبير.

أما الوزير كاتس - الذى ناضل ضد أتباع رئيس الوزراء فقد قال:" إنه انتصار له مذاق، ويثبت أنه لا يمكن إملاء أى شيء على الأعضاء. إنه ليس انتصارا لى وإنما للحزب". وانتقد كاتس بشدة الحملة التى شنها ضده رئيس الوزراء وابنه - اللذان كانا يؤيدان هيرشيزون - ووصفها بأنها "سلوك غير متحضر".

أما عضو الكنيست هيرشزون فقد قال بعد هزيمته: "أود أن أتوجه بالشكر لمئات الأعضاء اللذين أيدوني، كما أود أن أشكر معظم أعضاء الكنيست الذين أعربوا عن ثقتهم في. إننى اعتبر هذه النتائج انتصاراً كبيراً. يجب مواصلة العمل بجد من أجل الحفاظ على وحدة الليكود. إن الليكود هو بيتنا جميعا".

وقال عضو الكنيست ميخائيل راتسون- مرشح "المتمردين" الذى خسر أمام الوزير كاتس:" أود أن أتوجه بالشكر لأعضاء الليكود على هذه المعركة الانتخابية النموذجية. لقد كانت منافسة شريفة، وأنا أهنأ كاتس على فوزه، وهيرشيزون على المنافسة الموقرة. كسب الليكود كثيرا من هذه الانتخابات وسوف نتعاون فى إدارة الليكود لمواصلة طريقه".

وكان ما يزيد عن ٩٠ ٪ من مندوبى مؤتمر الحزب قد صوّتوا فى انتخابات رئاسة مؤسسات الحزب. وقبل أن تظهر النتائج بدأت تظهر الادعاءات حول وجود إخلال بنظام الانتخابات، حيث تزعم مصادر فى الليكود أن عشرات البطاقات الزائدة قد وجدت داخل صناديق الاقتراع، وفى المقابل تدعى مصادر أخرى فى الحزب أن الانتخابات جرت كما ينبغي.

وبدأ فرز الأصوات متأخراً بعض الوقت، وذلك بسبب ما تردد من وجود إخلال بالنظام، كما كان فرز الأصوات مصحوبا بتوتر شديد. ولذلك، سارع عضو الكنيست أفراهام هيرشزون فى حوالى الساعة الحادية عشر مساءاً بحشد مؤيديه لشكرهم على ما قدموه له فى حملته الانتخابية. أما نجل رئيس الوزراء، عومرى شارون، فقد كان متواجدا منذ ساعات الصباح فى "جانى هاتعروخا".

◆ نسبة التصويت المرتفعة ليست فى صالح "المتمردين":

دفعت نسب التصويت المرتفعة "متمردو "الليكود والمرشحون المعارضون لخطة فك الارتباط - عوزى لنداو، وميخائيل راتسون وجلعاد أردين- إلى القلق، حيث كان هؤلاء يعتمدون على أن نسبة التصويت ستكون متدنية للغاية، وكانت حساباتهم تقوم على أن نسبة التصويت المنخفضة ستجذب فى الأساس الكتل الموحدة وجيدة التنظيم داخل اللجنة المركزية لليكود. وفى النهاية خسر المرشحون الثلاثة.

وقد تجمع عشرات من مندوبى ونشطاء مؤتمر الحزب فى ساحة التصويت بجانى هاتعروخا حتى تم إغلاق صناديق الاقتراع.

وأعربوا فى الليكود عن رضاهم عن سير الانتخابات بعد أن حصل كل مرشح على قاعة كبيرة له ولنشطائه. كما كان سلوك النشطاء يتسم بالاحترام.

وذكر الناطق بلسان الليكود، شموليك داهان، أن منظومة التصويت الالكترونية عملت دون عطل وأثبتت كفاءتها. وأضاف قائلا:" لقد جاء تنظيم يوم الانتخابات كما كان متوقعا".

◆ صراع شرس:

شهدت انتخابات رئاسة اللجنة المركزية أشرس المعارك، حيث وجد هنجبى - الرجل القوى فى اللجنة المركزية وبطل قضية التعيينات السياسية، والذى كان فوزه منذ حوالى شهر شبه مضمون - صراعاً شرساً من جانب عوزى لنداو الذى استفاد من تأييد أعداء شارون المعارضين للانسحاب من غزة. وقد منح إعلان وزير الخارجية سيلفان شالوم- الذى يتمتع بنفوذ قوى داخل اللجنة المركزية - بأنه يؤيد لنداو قوة لا بأس بها فى حشد المؤيدين.

ولم يتوقف كلا المعسكرين عن بذل الجهود، وكثّفوا فى الأيام الماضية اتصالاتهم بمندوبى مؤتمر الحزب لإقناعهم بالمشاركة فى الانتخابات والتصويت. كما جند رئيس الوزراء طاقاته - بشكل شخصى - لصالح أتباعه، وذلك عندما دعا فى عدة مؤتمرات للحزب إلى المشاركة والتصويت فى هذه الانتخابات:" لا يجب السماح للهوس المتطرف بالسيطرة على الحزب". وكما ذكرنا آنفا، فقد خسر مرشحو "المتمردين" فى نهاية الأمر.

◆ ترجمات عبرية ◆



شؤون عسكرية

قائد الفرقة العسكرية فى غزة يستقيل بشكلٍ مفاجيء

يديعوت أحرونوت ٢٠٠٤/١١/٤
بقلم: حنان جرينبرج

حدث فى الساعة الواحدة وخمس وأربعين دقيقة بعد ظهر يوم الخميس، أن قدم العميد "شموئيل زاكاي" قائد الفرقة العسكرية فى قطاع غزة - بالقرب من مستوطنة "نافيه ديكاليم" - استقالته.

وتجدر الإشارة إلى أن مجموعة من مستوطنى "جوش قطيف" انتظروا "زاكاي" حتى يشدوا على يديه. وأثناء ذلك، قاموا برفع لافتات مكتوب عليها: "هل تتخلى عنا..؟" - "زاكاى رجل شجاع ومخلص"، مطالبين إياه بعدم مغادرة الموقع، وأن يبقى معهم، وهو ما جعل "زاكاي" يبتسم.

لقد كشفت استقالة "زاكاي" الانقسام الموجود فى القيادة العليا للجيش الإسرائيلى فى هذا التوقيت الحساس الذى يسبق الانسحاب المقرر من قطاع غزة. وكان العميد "شموئيل زاكاي" قد أبلغ "دان هرئيل" قائد المنطقة الشمالية فى الجيش الإسرائيلى أنه يريد إنهاء مهام منصبه، بعد أقل من مرور عام على توليه إيّاها.

وقد أدهش هذا الطلب الدرامى كبار قادة الجيش الإسرائيلي، لأن الحديث هنا يدور عن منصب حساس ذو مسؤوليات معقدة، وكما سبق أن ذكرنا، عن مرحلة أمنية حساسة تشهدها دولة إسرائيل.

مما يذكر أن العلاقة بين "زاكاي" و"هرئيل" فى الفترة الأخيرة، كانت علاقة غير طيبة، ولكن دوائر فى الجيش الإسرائيلى أعربت عن اعتقادها أنه ربما يكون السبب الرئيسى فى ذلك، هو القرار الذى أصدره رئيس هيئة الأركان العامة - مؤخراً - بالشروع فى التحقيق فى تسرب معلومات لوسائل الإعلام حول عملية "أيام الندم" - التى نفذها الجيش الإسرائيلى فى قطاع غزة ضد مصادر إطلاق صواريخ القسام.

كانت وسائل الإعلام قد تناقلت أنباء عن أن عناصر فى الجيش الإسرائيلى طالبت بوقف عملية "أيام الندم"، ولكن المستوى السياسى أصدر أوامره بالاستمرار، وبشكل أكثر قوة. فما كان من اللواء "موشيه (بوجي) يعلون" إلا أن أمر بالتحقيق فى الأمر، لمعرفة ما إذا كانت مثل هذه المعلومات قد تسربت من خلال مسؤولين فى الجيش الإسرائيلى أم لا. وعلى هذا الأساس، تم استجواب كبار الضباط فى الجيش، وكان "زاكاي" من بينهم.

هذا وأوضحت مصادر إسرائيلية أن "زاكاي" فضّل تقديم استقالته، فى رسالة منه إلى رئيس هيئة الأركان العامة، فحواها أنه لن يبقى فى هذا المنصب "طالما أنكم لا تثقون فيّ". وصرحت هذه المصادر بأن اللواء "هرئيل" حاول إقناع "زاكاي" بالتراجع عن قراره، وهو ما ردّ عليه "زاكاي" بالقول إنه قرار نهائي.

وعن ذلك قالت مصادر عسكرية إسرائيلية إن "زاكاي" غير مستعد لمواصلة مهام هذا المنصب، طالما أن قادته يضعون علامات استفهام حول مدى إخلاصه وأمانته، وهو ما لا يجعله قادراً بعد ذلك على تكليف جنوده بمهام فى قطاع غزة.

يُشار إلى أن المصادر ربطت بين استقالة "زاكاي" وبين مسألة القائد العسكرى المتهم فى قضية تأكيد قتل

الطفلة الفلسطينية - إيمان الهمصى التى تبلغ الثالثة عشر من عمرها - فى رفح، منذ حوالى شهر. وقالت مصادر فى الفرقة العسكرية فى قطاع غزة، إن "زاكاي" أصيب بإحباط شديد، عندما وجد رئيس هيئة الأركان العامة مقتنع بأن هذا الحادث لم يقع على خلفية تأكيد القتل - الأمر الذى دحضته التحقيقات بعد ذلك.

لقد كان للعميد "زاكاي" - الذى تولى مهام منصبه مع بداية عام ٢٠٠٤ - باع فى التعامل مع سلسلة أحداث إرهابية ضارية فى قطاع غزة. ويذكر أنه كان قائد لواء جولاني، وتعرض فى حينه إلى سلسلة أحداث صعبة، مثل تفجير حاملة الجنود المدرعة فى حى "الزيتون" فى قطاع غزة، والتى لقيّ فيها ستة جنود حتفهم. كما أنه تعرض مؤخراً إلى الحادث الذى وقع عند محور فيلادلفي، ولقى فيه ضابط وأربعة جنود إسرائيليون حتفهم، إثر انفجار مدرعة كانوا يستقلونها.

تجدر الإشارة إلى أن الفرقة العسكرية فى قطاع غزة، منشغلة فى هذه المرحلة بالإعداد لتنفيذ خطة "فك الارتباط"، وبكل ما له علاقة بالمرحلة التى ستلى ذلك، والتى سيقوم فيها الجيش الإسرائيلى بإعادة الانتشار. ومما لا شك فيه أن استقالة "زاكاي" ستؤثر بشكل أو بآخر على الاستعدادات الحالية فى هذه المرحلة.

يُذكر أن العميد "زاكاي" سوف يواصل مهام منصبه لمدة أسبوعين، لحين اختيار من يخلفه.



المجتمع الإسرائيلي

زيادة العنف بين الأطفال بنسبة ٢٠٪

يديعوت أحرونوت ٢٠٠٤/١١/٤
بقلم: موران زليكوفيتش

وقع الشهر الماضي ما يقرب من ٤٦ حادثة عنف في المدارس ،من بينها ١٩ حالة تم فيها تخريب سيارات المدرسين، كما سجلت الإحصائيات زيادة أعمال العنف بنسبة ٢٠٪ مقارنة بالعام الماضي.

ذكرت هذه الحقائق في جلسة لجنة التعليم بالكنيست، والتي خُصصت لمناقشة أعمال العنف في المدارس وحوادث الاعتداء على المدرسين، كما أثير في الجلسة مسألة تقاعس وزارة التعليم عن توفير هيئة خاصة بالمراقبة والقياس وإعداد المدرسين لمواجهة مثل هذه الحوادث. قالت العقيد "سوزي بن باروخ"، رئيسة إدارة الأحداث في الشرطة: "لقد تم الاعتراف بهذه الظاهرة، وللأسف أنها آخذة في الازدياد، ورغم علمنا بها إلا أننا نترك للمدرس حرية اختيار كيفية تقديم الشكوى". وأضافت: "هناك لجنة تجتمع كل شهر لمتابعة تطورات هذه الظاهرة".

وقد روي عدد من الحاضرين تجاربهم الشخصية بشأن هذه المشكلة، فتقول عنبال جبرائيل: "أختي في الصف الخامس اشتكت لمدرستها من تحرش أحد الأولاد بها. هل تعلمون بماذا أجابتها المدرسة..؟ قالت لها واجهيه. هل هكذا تتم مواجهة أعمال العنف..؟! يجب أن يكون علاج الظاهرة أكثر عمقاً وبشكل علمي لأنه ليس في كل مرة يتطلب الأمر طلب النجدة".

أما "شلومو مونيل"، أحد المدرسين الذين اشتركوا في المناقشة، فيقول: "كنت مدرساً طيلة ٢٥ عاما ومنذ خمس سنوات كنت أنظر إلى (سبورة الحائط) وإذا بشيء يُلقي على من الخلف.. هذا الشيء تسبب في إفقادي حاستي السمع والبصر.. لقد أصبحت معاقاً".

◆ منع الفتي العنيف من الحصول علي رخصة قيادة:

تحدثت "ليئا روزنبرج"، نائب مدير عام وزارة التعليم، عن خطط الوزارة لمواجهة مثل هذه الظواهر، مثل خطة (أسا)، وهي خاصة بعلاج مشكلات الكحوليات والمخدرات وأعمال العنف لدى التلاميذ، حيث تقول: "توجد الآن عشر مستوطنات خاضعة لهذه الخطة وسينضم لها عشرون مستوطنة أخري في العام القادم والهدف من هذه الخطة هو خلق مدرسة خالية من العنف".

أما "ران آرز"، مدير منظمة المدرسين، فقد وجَّه اتهامات قاسية لوزارة التعليم، واقترح حل آخر فقال: "الوزارة عادة ما تواجه مثل هذه الحوادث بعد وقوعها، لكن المطلوب هو الوقاية المبكرة منها، فمثلاً يجب منع إعطاء الفتي العنيف رخصة قيادة قبل دخوله الجيش".

أما "د. يتسحاق كيدمان"، مدير منظمة "سلامة الطفل"، فهو أحد القلائل الذين لم يُرجعوا السبب في هذه الظاهرة إلى الحكومة فقال: "العنف مَوجود في وسائل الإعلام وإذا رأيت برامج الأطفال ستعرف ماذا أقصد".

أما عضو الكنيست "محمد بركة" فيطالب بالتعمق في جذور المشكلة، حيث يقول: "يجب أن نفهم الخلفية التي نشأت عليها هذه الظاهرة". ويضيف أن الحوار الاجتماعي - السياسي الآن مبني على العنف والقوة، ولذا يجب أن يكون هناك تعاون بين الوالدين، والمدرسين والتلاميذ.

وفي نهاية النقاش، أوصت اللجنة بإعادة تشكيل اللجنة الوزارية لمنع العنف، وأشارت إلى أنه يتوجب على وزارة التعليم والرياضة والثقافة إنشاء هيئة لتقييم وقياس ظاهرة العنف، كما طالبت الوزارة بمنح المدرسين الوسائل اللازمة لمواجهة المشكلة.

سلة الصحة ناقصة: ضرورة أم اختيار

هاآرتس ٨/ ١١ / ٢٠٠٤
بقلم: بنى موزس (*)

لقد أصبح تعبير "سلة الصحة" تعبيراً دارجاً في الحوار السياسي الاجتماعي في إسرائيل، حيث نجد دائماً في مناقشات الميزانية من يضع نفسه على رأس جماعة ضغط تمارس ضغوطاً على وزارة المالية لزيادة محتوى سلة الصحة، ويستعين من أجل ذلك بحكايات عن المرضى الذين تسبب القرار التعسفي، فيما يتعلق بسعة السلة، في موتهم.

لقد آن الأوان لأن نتناول هذه المشكلة الاجتماعية والأخلاقية، التي تتخفى وراء تعبير سلة الصحة، بجدية أكثر.

إن تعبير سلة الصحة عبارة عن تلاعب بالألفاظ من أجل تبرير فكرة "تقنين الخدمات الصحية" القائمة في إسرائيل بالفعل وفي دول غربية أخرى منذ سنوات. ويحدث "التقنين" في الخدمات الصحية عندما تقوم الدولة بتبني معايير لتوزيع الخدمات أو المنتجات وتؤسس هيئة تقوم بهذه المهمة حسب هذه المعايير.

إن العجز في الخدمات الصحية في معظم الحالات ليس عجزاً في الوسائل أو القوى البشرية بل في موارد التمويل. فعلى الرغم من كفاية الاحتياطي من الأدوية الذي يغطى كل متطلبات المرضى في مرض ما، إلا أن الدولة كمانحة للتأمين لا تساعد المواطن المحتاج على استكمال تكلفة الدواء، بل وتترك له "الخيار" بين التنازل عن هذه التكلفة وبين أن يدفع تكلفتها بشكل شخصي.

إن الزعم بأن العجز الآخذ في التفاقم في تمويل الخدمات الصحية يعد ضرورة يفرضها الواقع، هو زعم يستند إلى ثلاثة عوامل تزيد من الحاجة إلى الخدمات الصحية: تقدم السكان في السن، تفشى "أوبئة" جديد، والتطور السريع في وسائل العناية والتشخيص، لا سيما بعد الإنجازات العلمية والتكنولوجية التي يشهدها العالم وتشهدها بالطبع إسرائيل في الآونة الأخيرة. هذه العوامل أدت بالفعل إلى زيادة كبيرة في تكلفة الخدمات الصحية، ولكن في الآونة الأخيرة ظهر تغيير في هذه العوامل من حيث تغيرها وتأثيرها.

في السبعينيات كان سن الشيخوخة، والزيادة في متوسط العمر، يعنى الدخول في سنوات المعاناة والعجز، وهو ما كان يؤدي إلى ارتفاع ملحوظ في الحاجة إلى الخدمات الصحية. ولكن بعد ذلك بعشر سنوات وجدنا ان أكثر من ٩٠٪ ممن يدخلون في شريحة هذا المتوسط العمري لا يعيشون مرحلة الشيخوخة، وقد أدى التحسن في صحة المسنين إلى تخفيض كبير للعبء الذي كان موجوداً على الميزانية.

من ناحية أخرى، توقفت في السنوات الأخيرة وتيرة تطوير وسائل العناية والتشخيص، كما تقلص عدد الأدوية الجديدة نجد أن تمت الموافقة على تداولها بين عامي ١٩٩٨-٢٠٠٠. كما تسببت التطورات التكنولوجية الكثيرة في حدوث توفير في النفقات، فعلى سبيل المثال نجد أن زيادة إمكانية علاج الفرد في إطار جماعي يقلل من الحاجة إلى أسرة وأيدي عاملة في التمريض.

وبينما تفشت على مدى عدة سنوات أوبئة جديدة، نجد أن القدرة على التغلب عليها ازدادت أيضاً، كما حدث مع وباء سارس.

إن هناك رافدان تستند إليهما التبريرات المعارضة لضرورة تقنين الخدمات الصحية: الرافد الأول يتعلق بجداول الأولويات في ميزانية الدولة، أما الرافد الثاني فيتعلق بالاستفادة من الموارد المتاحة في ميزانية الصحة.

إن الميزانية، سواء العامة للدولة أو الخاصة بوزارة الصحة، هى وسيلة لتحقيق زيادة في المتوسط العمري من خلال تحسين نوعية الحياة لمواطنيها. فمهمة دولة الرفاه العصرية تحويل موارد من الأقوياء إلى الضعفاء من أجل ضمان توفير خدمات مجانية لكل مواطنيها.

وبناءً على ذلك، فإن الفضيلة الوحيدة لتخصيص الموارد لأي نشاط تتمثل في مدى إسهام هذا النشاط في إطالة المتوسط العمري ورفاهية المواطنين دون أدنى صلة للمنظومة التي تقوم بتنفيذ هذا النشاط (وزارة الصحة أم التعليم أم الدفاع). ولعل المقارنة المستندة إلى هذا المعيار توضح لنا أن القيمة النسبية للعناية بمرض الربو تزيد عن القيمة المتمثلة في شراء طائرة واحدة من طراز متقدم، وتمهيد طريق سيقلل من نسبة الحوادث أفضل من العناية بمرضى الزهايمر.

ثمة اتفاق كبير على أن جزءاً هاماً من الموارد المخصصة للصحة تخصص لتمويل منظمات وأنشطة، بينما نجد أن رعايتها لصحة السكان، وهو الهدف الأسمى، تعد ثانوية. فهناك مرضى كثيرون يحصلون على رعاية طبية لا هى مفيدة ولا هم في حاجة لها. إن منظومة الصحة مليئة بوسائل التشخيص والرعاية والأسرة وغرف العمليات لا يتم استغلالها بشكل أمثل.

لقد تضخمت النفقات الإدارية، وقامت شركات احتكارية كبيرة، مثل شركات الأدوية، برفع الأسعار بشكل

مبالغ فيه. فقد تسببت المنافسة بين المنظمات مثل كوبوت هاحوليم (صناديق المرضى) والمستشفيات في حدوث ازدواجية في الخدمات والنفقات غير الضرورية.

في النهاية، لو تم تقسيم معقول للميزانية واستفادة صحيحة للموارد التي تم تخصيصها للصحة لأدى ذلك بشكل واضح إلى تقليل مقدار التقنين في الخدمات الصحية. وهناك من يقولون إن ذلك كان سيؤدى إلى تأجيل هذا التقنين لسنوات كثيرة.

إن إصلاح من هذا النوع يفرض ضرورة وجود تفكير غير تقليدي ومبادرات تؤتى ثمارها على المدى البعيد من خلال تعاون وثيق بين سياسيين وأكاديميين.. ولكن للأسف يبدو أن السياسيين الذين على استعداد للمشاركة في هذا التعاون أصبحوا غير موجودين.

(◆) كاتب المقال يعمل طبيب وباحث ومحاضر في مجال السياسات الصحية.

تلوث البيئة خانق

هاآرتس ١٥/ ١١ / ٢٠٠٤
بقلم: تسفرير رينت

تعد إسرائيل دولة مزدحمة وصناعية تعانى من الكثير من المشاكل البيئية. وإذا كانت السنوات الأخيرة قد شهدت تقدماً نسبياً في مسألة الاهتمام بجزء من هذه المشاكل مثل قمامات المدن ومصبات الأنهار غير النقية، فإن التقدم على مستوى أخطر مستويات التلوث القاتلة، وهو تلوث الهواء، فإنه ضئيل للغاية. وعلى الرغم من موت مئات الإسرائيليين سنوياً بسبب تلوث الهواء، وعلاج الآلاف في المستشفيات بسبب الأمراض المتعلقة بتلوث الهواء، إلا أن جزءاً كبيراً من الإسرائيليين قد يكونوا عُرضة لمستويات أعلى من التلوث.

وتعد السيارات في إسرائيل، مثلها مثل معظم دول العالم،.هي المصدر الرئيسي لتلوث الهواء. وقد انتهت لجنة وزارية تتألف من مديرين عموميين خلال الأسابيع الماضية من وضع خطة قومية للتقليل من تلوث الهواء الناتج عن عادم السيارات. وفي الواقع أن كل الإجراءات التي أوصت بها هذه اللجنة، مثل قيام المدن بتسليم السيارات التي تسبب التلوث لتركيب وسائل بها تعمل على تقليل نسبة التلوث، سبق طرحها (يقصد الإجراءات) في الماضي لتقوم وزارة البيئة بتنفيذها.

ولعل أهم الإجراءات الفاعلة التي اتخذتها وزارة البيئة ووزارة البنى التحتية خلال السنوات الأخيرة للتقليل من تلوث الهواء تتمثل في: أولاً، استصدار أوامر خاصة (قرارات) لشركتي إيجيد ودان (وهما شركتان تعملان في مجال المواصلات العامة في إسرائيل)، تفرض المسؤولية القانونية على مديري هذه الشركات وتلزمهم باتخاذ إجراءات تعمل على الحد من تلوث الهواء. ثانياً، التقليل من نسبة الكبريت في السولار لجميع المركبات التي تعمل محركاتها بالوقود في إسرائيل. وقد اتخذت شركة إيجيد بالفعل إجراءات فاعلة لحد من تلوث الهواء بما فيه الكفاية. أما مديرو شركة دان فربما يواجهوا دعوى جنائية لأنهم لم ينجحوا في الوفاء بما طلب منهم في إطار قرارات وزارة البيئة.

ولكن للأسف لم تنجح وزارة البيئة حتى الآن في تقديم خطة ملزمة لمنظمات وشركات غير إيجيد ودان لتنفيذ هذه التعديلات على أساطيل السيارات لديها. ويقولون في الوزارة إن إحدى الصعاب التي تقف حائلاً أمام تحديد المتطلبات لإدخال هذه الوسائل (يقصد وسائل تقليل نسبة العادم المسبب للتلوث) هى تكلفتها العالية (تصل تكلفة الوسيلة الواحدة منها إلى ٨٠٠٠ دولار)، لذلك يتطلب الأمر مساعدة الحكومة لهذه الشركات المطلوب منها إدخال هذه التعديلات على سياراتها. علما بأنه في الماضي كان لدى الوزارة بالفعل صندوق خاص، يساعد المصانع على إدخال هذه التعديلات للتقليل من تلوث الهواء. ومن غير الواضح حتى الآن مدى إمكانية تخصيص ميزانية لهذا الغرض عام ٢٠٠٥.

ولعل التجربة البريطانية الناجحة تكون دافعاً للاستفادة منها من أجل التقليل من نسبة تلوث الهواء، فقد فرضت الحكومة البريطانية رسوم على السيارات التي تدخل إلى لندن في ساعات الذروة. ولمدة عام ونصف يدفع كل سائق سيارة يدخل إلى قلب لندن بين السابعة والنصف صباحاً إلى السادسة والنصف مساءً خمسة جنيهات استرليني. ويتم استخدام العائد من هذه الرسوم في الإنفاق على تحسين منظومات النقل العام من أوتوبيسات ومترو أنفاق.

وحسب نتائج نُشرت مؤخراً تبين أن فرض تعريفة

على الحمولة الزائدة وتلوث الهواء أدى إلى انخفاض عدد السيارات التي خضعت لهذه التعريفة بمقدار ٣٠٪. كما أن نسبة كثافة أكسيدات النتروجين والجزيئات قد انخفضت بنسبة ١٢٪.

مثال آخر على التنوع الكبير في الوسائل التي يمكن استخدامها للتقليل من التلوث، يعرضها "د. ألون تال" في بحث أعده مؤخراً عن تشغيل محولات الأكسدة في السيارات لمنع التلوث الناتج من السيارات القديمة.

وفي البحث الذي تم عرضه بدعوة من معهد القدس للبحوث الإسرائيلية، يقول تال إنه في كاليفورنيا توصلت إحدى الشركات التي تدير معامل للتكرير إلى نتيجة مفادها أنه لكى نحقق تقليلا لتلوث الهواء، كما حددته الدولة هدفاً لها، سيكون من المفيد أكثر أن نعمل على التقليل من استخدام السيارات القديمة على الطريق. وبالتنسيق مع سلطات الدولة اشترت الشركة السيارات القديمة التي تخلف وراءها الكثير من الملوثات أكثر من السيارات الحديثة، وأزالتها من على الطرق. فكانت النتيجة النهائية لذلك هى تقليل كبير في نسبة التلوث وانضمام شركات أخرى إلى هذه المبادرة.

أخيراً سيتم تطبيق قانون الشاباك

معاريف ١٦/ ١١ / ٢٠٠٤
بقلم: آريك بندر

ذكرت مصادر فى لجنة الأمن والشؤون الخارجية بالكنيست أنه تم اليوم، وبعد مناقشات استمرت لمدة عامين، استكمال التعديلات ووضع القواعد المنظمة لقانون جهاز الأمن العام "الشاباك"، حيث يتم لأول مرة منذ قيام الدولة تحديد طبيعة عمل الشاباك وسبل الرقابة عليه من خلال قانون عام وشامل. فقد حدد القانون المذكور طبيعة عمل الشاباك بأنه جهاز الأمن الخاص بالحفاظ على أمن الدولة ومؤسساتها ونظامها الديموقراطى من أخطار الإرهاب والتخريب والأعمال الإجرامية والتجسسية، والحفاظ على أسرار الدولة ومصالحها الحيوية وأمنها القومى.

وقد أثار مصطلح "المصالح الحيوية الأخرى"، الذى حدده القانون باعتباره من مهام الشاباك، جدلاً شديداً، حيث أعرب عدد من أعضاء الكنيست عن مخاوفهم تجاه هذا المفهوم الشامل الغامض الذى قد يستغل بشكل سيئ. لذا جاءت هذه التعديلات والقواعد لتحدد بوضوح معنى المصالح الحيوية الأخرى. وبعد كل هذه المناقشات تم اعتماد جهاز الشاباك على أنه هيئة حكومية ليس من شأنها القيام بأى دور سياسي. كما أقر القانون مبدأ تبادل المعلومات بين أجهزة الأمن المختلفة مثل الموساد وأمان.

◆ الدفاع الواجب:

لقد أشار أحد بنود القانون السابق ذكره أن جميع العاملين فى جهاز الأمن العام والمتعاونين معه لا يتحملون أى مسؤولية جنائية عما تقترفه أيديهم أثناء فترة عملهم فى الجهاز.

وعلى الرغم من أن استخدام وسائل التعذيب أثناء سير التحقيق لم يتم إقراره بشكل صريح فى القانون، إلا أن محققى الشاباك يستغلون ما يسمى بمبدأ الدفاع الواجب، وهو المبدأ الذى ينص على أن المستشار القانونى هو الذى يقر فى كل حالة على حدة إن كان استخدام هذا الأسلوب ضرورياً أم لا. وهكذا لن يتحمل المحقق أية مسؤولية حتى إذا مات المشتبه فيه أثناء التحقيق.

◆ الشاباك يعمل علانية:

صرح رئيس الشاباك "آفى ديختر" أنه سعيد بالصيغة النهائية للقانون. أما مينى مَزوز، المستشار القضائى للحكومة. فقد ذكر، فى لجنة الأمن والشؤون الخارجية بالكنيست، أن هناك أهمية لتطبيق قانون الشاباك"، مضيفاً: "هذه رسالة مضمونها أن إسرائيل هى دولة قانون وأنها تطبقه على جميع مؤسساتها. لقد اعتاد الشاباك على السرية فى العمل، ولكن من اليوم سيعمل فى النور بعد أن حصل على ثقة الجمهور".

أما عضو الكنيست "إيلان ليفوفيتش" (شينوي)، الذى اشترك فى المناقشات طوال السنتين الماضيتين، فيقول: "أستطيع الآن النوم فى أمان وكلى ثقة فى إمكانات وقوة الشاباك. فهو الآن يعمل وفق قواعد محددة تفصل بين ما هو مسموح وما هو ممنوع".

الخوف من حقوق الطفل كالخوف من حقوق العبيد في الماضي

يديعوت أحرونوت
١٩ / ١١ / ٢٠٠٤
بقلم: رعنان بن تسور

◆ **الحكومة تستخف بالقوانين**"، هذا ما قالته أمس (الخميس ١١/١٨) قاضية المحكمة المركزية في تل أبيب "سفيونا روتليفي" في المؤتمر الذي عقدته كلية الحقوق في هود هشارون، تحت عنوان "استنتاجات لجنة حقوق الطفل بين النظرية والتطبيق".

وكانت هذه القاضية قد رأست لجنة روتليفي التي أنيط بها وضع المبادئ الأساسية المتعلقة بالطفل والقانون وصياغة هذه المبادىء في شكل تشريعات. وقد عملت اللجنة لست سنوات، ومنذ عام تقريبا قدمت نتائجها.

وقالت القاضية روتليفي: "وجدنا خلال عملنا أن هناك نتيجة تتعلق بالأطفال من كافة الطوائف، والثقافات والأعمار. فالأمر الرئيسي الذي شكا منه الأطفال هو عدم الاحترام الذي يشعرون به من جانب الكبار. وأعتقد أنه من الأهمية بمكان أن نستمع إلى الأفعال وأن نستخلص النتائج مما يقولونه".

وأردفت روتليفي قائلة: "منذ الإعلان عن نتائج اللجنة، أصادف كثيراً ظاهرة تذمر كثير من الكبار - بغض النظر عما إذا كانوا مدرسين أو رجال قانون أو متخصصين في علم النفس- من وجود أجهزة لحماية حقوق الطفل. وهناك من يزعمون أن هذه الحقوق لا تمثل إضافة للأطفال، الذين يحصلون على جميع احتياجاتهم من الكبار، وأن هناك كثير من القوانين التي تنظم تلبية هذه الاحتياجات. بينما يزعم آخرون أنه ليس هناك أهمية كبيرة لهذه الحقوق نظراً لوجود قيم أخلاقية أسمى وأكثر أهمية من هذه الحقوق - مثل الحب، والشفقة والمودة، وهي قيم أكثر أهمية للأطفال. وهناك كثيرون - وخاصة نقابات المعلمين - يدَّعون أن منح حقوق للأطفال سيؤدي فعلياً إلى زيادة التسيب الذي يسود النظام الاجتماعي لدينا، كما سيؤدي إلى زيادة العنف.

"وتكمن وراء هذه المعارضة ظاهرتان: الأولى نفسية، حيث يبدو أن الكبار يخشون أن يفقدوا سلطاتهم وسيطرتهم المطلقة على الأطفال. ولا يعترف أغلب الكبار بلغة الحوار، ولا يريدون إجراء حوار حقيقي مع الأطفال. فعالمهم سيكون أكثر نظاماً باستخدام لغة الطاعة والقوة، ولذلك فإنهم يخافون من التغيير. ولعل هذا الخوف يذكرنا بمشاعر الخوف التي كانت سائدة في الماضي من منح حقوق للعبيد أو للنساء.

صحيح أن منح حقوق للأطفال يثير القلق لدى بعض الكبار، حيث من الأسهل عليهم توجيه الأوامر، وفرض آرائهم، والعمل على استمرار الطاعة وكبت الحريات. ولكن ما نوع الأطفال الذين نربيهم بهذه الطريقة..؟

"أما الظاهرة الثانية فتتعلق بعدم تفهم بعض الكبار لمغزى هذه الحقوق ولمغزى منحها للأطفال بالذات. فمن حق الأطفال - كبشر - أن يحصلوا على كافة حقوق الإنسان. فالطفل لا يختلف عن الشخص البالغ في أن له الحق في الحياة، والتمتع بالكرامة والمساواة. ويأتي وجود حقوق الإنسان بوازع من الأخلاق وبموجب قواعد القانون الدولي".

◆ **الحكومة والكنيست لا يبذلان الجهد الكافي:**

أوضحت القاضية أن منح الأطفال حقوقاً يكفل لهم الاحترام الذي يستحقونه ويغرس فيهم قيمة احترام الآخرين: "عندما يعاملون الطفل باحترام، فإنه سيتعامل مع الآخرين بنفس الطريقة، وبذلك ستنشأ أجيال ممن يحترمون الآخر".

وتطرقت القاضية إلى موجة أعمال العنف التي تسود بين الأطفال قائلة: "إننا نشاهد وضع الأطفال في العالم ووضعهم في إسرائيل خلال الأعوام الأخيرة عقب تزايد معدلات الفقر، والتسرب من التعليم وارتفاع معدلات العنف في المؤسسات التعليمية. وفي ظل هذا الوضع تتزايد الحاجة لإصدار إعلان يتم تضمينه حقوق الطفل بشكل صريح، بحيث تساعدهم هذه الحقوق وتضمن تحقيق مصلحتهم".

كما انتقدت القاضية الحكومة وأعضاء الكنيست، وزعمت أنهم لا يبذلون الجهد الكافي من أجل تقنين حقوق الطفل بموجب القانون: "هناك قيمة اجتماعية لتقنين هذه الحقوق، حيث أنه يضع المعايير التي تلزم الدولة بتخصيص موارد كما تلزمها بوضع سياسة لتنفيذ هذه الحقوق. وهو الأمر الذي ليس له وجود حالياً، حيث لا توجد في دولة إسرائيل سياسة خاصة بالأطفال.

"قليلون هم أعضاء الكنيست الذين يضعون حقوق الطفل في مقدمة اهتماماتهم رغم أنهم يمثلون ٣٤٪ من سكان الدولة. وحتى إذا نظرنا إلى القوانين التي تم سنها في الأعوام الماضية -لأدركنا أنها قوانين رائعة، ولكنها لا تطبق على الإطلاق. إن الحكومة تستخف بهذه القوانين بطريقة فجة. ونحن نرى أن القوانين التي وضعت لصالح هؤلاء الأطفال لا يتم تطبيقها".

هاآرتس ٢٠٠٤/١١/٢٥
بقلم: عكيفا إلدار

شرطة خاصة للمستوطنين بتمويل من الحكومة

في الأسبوع الماضي، وإثناء ما كان رئيس الوزراء، أريئيل شارون، يتحدث عن أهمية إضفاء طابع الديموقراطية على المجتمع الفلسطيني، كانت لجنة المالية بالكنيست تصدق على زيادة تقدر بـ٣٨٠ ألف شيقل تضاف إلى مبلغ يزيد عن ٢٢ مليون شيقل تم رصده، هذا العام، لتمويل عملية تأمين سلامة مستوطني القدس الشرقية.

وقد قام عضو الكنيست حاييم أورون، من حزب ياحد - الذي يتابع منذ سنوات ظاهرة الحراسة الخاصة لأنصار مدرسة "عطيرت كوهانيم"(١) الدينية ورابطة "إلعاد "(٢) بتمويل من الحكومة - بإجراء عملية حسابية، واكتشف أن كل مستوطن يهودي في القدس الشرقية يكلف الصندوق العام حوالي ١٨ ألف شيقل سنوياً. وعملية الحراسة هذه تتم دون أي إشراف عام (أي دون هيئة تشرف عليها). فالمستوطنون هم الذين يصدرون تعليماتهم لشركة الحراسة، ويجعلون من أفراد الحراسة ميليشيا خاصة بتمويل عام.

ويزعم أورون ورابطة "عير عاميم"(٣) الساعية إلى التعايش السلمي في العاصمة (القدس)، أن المخصصات المالية الجديدة تم رصدها - ضمن ما رُصدت - لتمويل حراسة مباني غير قانونية في وسط أحياء فلسطينية في سلوان وأبي ديس، من بينها مبنى يتكون من ستة طوابق.

وفي خطاب أرسلاه إلى المستشار القانوني للحكومة ميني مَزوز، تعجبا من كيفية قيام دولة قانون بتمويل حراسة خاصة لليهود الخارجين على قانون البناء، في الوقت الذي ترسل فيه هذه الدولة حرس الحدود لتأمين الجرافات التي تهدم مباني غير قانونية للجيران الفلسطينيين.

كما ذكّر أورون ورابطة "عير عاميم "مَزوز بموقفه الشجاع في مسألة حجب أموال عامة للنقاط الاستيطانية غير القانونية في الضفة الغربية، وينتظران منه أن يحرص على أن تكون الحكومة وحدها هي المنوطة بأمن الجمهور، بموجب اعتبارات أمنية فقط.

يمكن لِمزوز أن يتعلم شيئاً ما من الوزيرة تسيبي ليفني وزيرة البناء والإسكان. ففي نهاية سبتمبر، بعد مرور فترة قصيرة على توليها منصب "الوصي على المستوطنين "(بحكم أن وزارة البناء والإسكان هي المسؤولة عن بناء المستوطنات)، خلفاً للوزير إيفي ايتام، قررت عدم تخصيص ميزانية وزارتها لتمويل ميلشيات خاصة. وطلبت نقل مسؤولية الحراسة الخاصة للمستوطنين إلى وزارة الأمن الداخلي. وذكرت، أثناء تفسير المشروع الذي قدمته، أن مسؤولية تأمين المستوطنين تم نقلها في ذلك الوقت إلى وزارة الإسكان، "لأسباب تاريخية". وهي تعني، بالطبع، الفترة التي تولى فيها شارون منصب وزير الإسكان (وكان ذلك في حكومة يتسحاق شامير عام ١٩٩٠ والتي استمرت حتى عام ١٩٩٢). وإذا تمت الموافقة على هذا المشروع، ستكون وزارة الأمن الداخلي، أي، الشرطة، هي المسؤولة عن تشغيل هذه المليشيات. وفي تلك الأثناء ترفض ليفني تحويل أموال أخرى من وزارتها لحراسة المستوطنين، أما الزيادة التي صدّقت عليها لجنة المالية فقد تم تحويلها بطريقة ملتوية، عن طريق صندوق المالية مباشرة إلى شركة الحراسة.

---

١. **مدرسة "عطيرت كوهانيم "الدينية:** تقع في وسط القدس في البلدة العتيقة في الحي الإسلامي قرب جبل الهيكل (الحرم القدسي). واسمها الرسمي عطيرت يروشاليم.

٢. **رابطة إلعاد:** تنشط في القدس الشرقية وتعمل أساسا في شراء الأراضي والمنازل من سكان القدس الشرقية. وقد بدأت رابطة "إلعاد "مزاولة نشاطها منذ أكثر من ١٠ أعوام، وهي الآن توطن ١٩ وحدة سكنية في منطقة قرية سلوان جنوبي أسوار البلدة العتيقة.

٣. **رابطة "عير عاميم":** تعمل من أجل التعايش السلمي في العاصمة (القدس). ومن أجل قدس نزيه ومستقر.



المجتمع الحريدي

يتوددون إلى الحريديم

هاآرتس ١٠ / ١١ / ٢٠٠٤
بقلم: شاحر إيلان

أدى انسحاب حزب المفدال من الحكومة إلى بروز حزب يهدوت هاتوراه على ساحة المفاوضات الائتلافية. والاحتمال الوحيد لذلك هو إعادة فتح باب المفاوضات بشأن انضمام حزبى العمل ويهدوت هاتوراه إلى الائتلاف الحكومي. وفى المفاوضات مع حزب يهدوت هاتوراه، التى ستكون إلى حد كبير مثل المفاوضات التى دارت فى الصيف، فإن جميع المواقف، وأيضا العوائق، معروفة مسبقاً. ومثل هذه العملية ستؤدى إلى تراجع مكانة حزب شينوى إلى موقف لا يحسد عليه، حيث ستكون جميع قراراته ضارة: فلو انسحب من الحكومة، سيُتهم بإفساد خطة فك الارتباط التى أصبحت على وشك التنفيذ. ولو بقى بالحكومة، سيُتهم بعدم تنفيذ التزامه إزاء ناخبيه والاهتمام بالمحافظة على المقعد البرلماني.

والاحتمال الآخر هو قيام الائتلاف بشراء تأييد يهدوت هاتوراه من المعارضة عن طريق الميزانية، وذلك بدفع مبلغ بضعة مئات من الملايين من الشواقل. وإذا أخذنا فى الاعتبار مقدرة الأحزاب الحريدية على المساومة، فإن ذلك يمكن أن يتكلف أكثر من مئات الملايين من الشواقل.

ويقول عضو الكنيست "أفراهام رافيتس" فى هذا الصدد: "لدينا خبرة كبيرة فى التصويت لصالح الميزانية من خلال المعارضة". ماذا سيطلب الحريديم..؟ على سبيل المثال، قد يطلبون إلغاء المرحلة القادمة المتوقع تنفيذها فى مطلع العام المقبل فى إطار عملية تخفيض مخصصات الأطفال (أى تخفيض مخصصات العائلات كثيرة الأبناء). وتقدر قيمة إلغاء هذه المرحلة بـ ٣٠٠ مليون شيقل، وهو مبلغ كبير جداً، وهو الإلغاء الذى تبدى وزارة المالية اعتراضها عليه. كما يوجد مطلب آخر يتمثل فى زيادة حوالى ٢٠٠ مليون شيقل لميزانية مختلف المدارس الدينية.

وفى الأسبوع الماضى تم عقد لقاء جمع ممثلى حزب يهدوت هاتوراه وبنيامين نتنياهو. ولكن نظراً لأن الطرفين لا يعرفان ما إذا كان الأخير سيظل وزيراً للمالية أثناء تمرير الميزانية أم لا (يقصد أن نتنياهو نفسه لا يعلم)، لم يكن لهذا اللقاء أى أهمية.

ويبدو أن الوضع الائتلافى الجديد سيتأثر بتداعيات مشروع الطريق الدائرى عند عكا، بعد أن تم الكشف عن وجود مقبرة هناك، ربما تكون مقبرة رومانية (على حد قول علماء الآثار المعنيين) وربما تكون مقبرة يهودية (على حد قول الحريديم). وفى مطلع هذا الأسبوع، أصدر رئيس الوزراء آريئيل شارون، تعليمات بوقف هذه الأعمال لمنع أى تجمهر حريدي.

◆ موسم الصراعات على الميزانية:

يعد شهرى أكتوبر - نوفمبر موسم الصراع على الميزانية. وفى الأعوام الأخيرة، اكتشفوا فى وزارة المالية دواءً لعلاج مطالب الأحزاب الحريدية بشأن الميزانية، وهو تخفيض ميزانيات بعض القطاعات من أجلها. والواقع أن الساسة الحريديم ينشغلون خلال فترة التصديق على الميزانية بقضايا هامشية، بدلاً من

التفكير فى مطالب جديدة.

ورغم أن وضع الحريديم فى الأعوام الماضية كان جيداً، إلا أنهم تعرضوا لضربة قاصمة هذا العام من وزارة الرفاه الاجتماعى بقيادة الوزير زفولون أورليف. ففى مشروع الميزانية للعام المقبل تم تخفيض ميزانية المدارس الداخلية، التى تعتبر صندوق آخر للمدارس الدينية الثانوية، إلى ٢٣,٥ مليون شيقل فقط. علماً بأن بند المدارس الداخلية فى الأعوام الماضية كان يمول المدارس الدينية سنوياً بمبلغ يتراوح بين ٦٦ و٦٨ مليون شيقل، وهو ما يعادل ثلاثة أمثال المبلغ الحالى، ومن ثم، فإن هذه حقاً فترة قحط.

هناك بند آخر تم إضافته لميزانية المدارس الدينية بوزارة التعليم. وعندما تم التصديق على ميزانية ٢٠٠٤ كان هذا البند يبلغ ٥٦٣ مليون شيقل. وأثناء العام نفسه ارتفع، بسبب التطورات على الساحة السياسية، ووصل إلى ٦٦٢ مليون شيقل. وفى مشروع الميزانية لعام ٢٠٠٥ هبط مرة أخرى إلى ٥٢٥ مليون شيقل (تخفيض بنسبة ٩٪ مقارنة بميزانية العام الجارى).

◆ لابيد أفضل للحريديم:

على جانب آخر، فإن بعض الميزانيات ارتفعت بشكل جيد. على سبيل المثال، ارتفعت ميزانية التعليم المستقل التابع لحركة أجوادت يسرائيل فى ميزانية ٢٠٠٤، من ٥٣٢ مليون شيقل إلى ٦٠٤ ملايين شيقل، وإلى ٦٢٤ مليون عند تقديم مشروع الميزانية للعام المقبل (زيادة بنسبة ١٧٪). وفى وزارة التعليم يقولون إن القانون يقضى بوضع ميزانية للتعليم المستقل تعادل ميزانية التعليم الرسمي. وبناءً على ذلك، تمت إضافة ٤ آلاف ساعة دراسية أسبوعياً، وتمت زيادة الميزانية الخاصة بأجور المعلمين.

إن قانون المساواة قائم منذ ١٢ عاماً. صحيح أن رد فعل وزارة التعليم يفسر ماذا تغير، إلا أنه لا يوضح السبب وراء هذه الرغبة الطيبة المفاجأة. مراقب الميزانية من قبل شينوى عضو الكنيست رونى بريزون يقول إنه لم يتمكن من إبرام أى صفقة مع الحريديم بشأن التعليم المستقل.

ولا يقتصر الأمر على ارتفاع ميزانية التعليم المستقل، بل تعداه إلى ميزانية المحاكم الدينية. وكما هو معروف، فقد أصبحت هذه المحاكم تابعة لسيطرة وزارة العدل برئاسة الوزير يوسف لابيد من حزب شينوى. وبينما تم فى ميزانية هذا العام تخصيص ٧٤ مليون شيقل للمحاكم الدينية، نجد أن هذا الرقم ارتفع فى مشروع الميزانية للعام المقبل ليصل إلى ١٠٨ ملايين شيقل، أى بزيادة تعادل ٥٠٪. وليس من الغريب هنا أن يشكك يعقوف ريفلين، المحلل السياسى فى صحيفة "بكهيلاه" الحريدية، فى مدى صحة بقاء جميع الميزانيات الحريدية فى يد لابيد. مما يذكر أيضاً أن ميزانية المجالس الدينية فى ديوان رئيس الوزراء ارتفعت هى الأخرى من ٧٠ مليون شيقل فى ميزانية العام الجارى إلى ١٠٠ مليون شيقل فى مشروع الميزانية للعام المقبل.

ويوضح بريزون أنه فى إطار حل وزارة الأديان قامت وزارة المالية بتخفيض ميزانيات المجالس الدينية والمحاكم الدينية. ولكن خلال هذا العام اتضح أن هذا القرار غير واقعي.

◆ الجمهور الدينى غير راضٍ عن السياسة الاقتصادية:

كتب الحاخام "يعقوف آريئيل"، حاخام مدينة رامات جان، فى مقال له فى صحيفة "يتسهار" فى عددها الأخير، يقول فيه: "الجمهور الدينى غير راض عن جدول الأولويات المشوه للسياسة الاقتصادية الحالية للحكومة".

كما كتب آريئيل أن الشريعة، شأنها شأن الحكومة، ترفع راية أن "النمو الذى يضمن توفير فرص عمل، أفضل من الدعم من قبيل الإحسان. فالدعم يكرس الفقر، ويهين الفقير ولا يُحسِن وضعه. ولكن النمو، أى خلق فرص عمل للعاطلين، يحقق العدل الاجتماعى بصورة رائعة. ولا يوجد فى ذلك أى إهانة، بل على العكس فهو يُعلى من شأن الفقير ويُحسِن وضعه".

وأضاف آريئيل: "صحيح أن السياسة الاقتصادية الحالية تفضل مبدأ النمو على الدعم، إلا أنها تطبق ذلك بأسلوب لا يرضى الجمهور الدينى. ولن يشعر الجمهور الدينى بالرضا إلا إذا تم تحويل كل شيقل يتم ادخاره من الدعم مباشرة للنمو، وإذا تم توفير مصادر رزق جديدة للمحتاجين. لكن هذه ليست السياسة الفعلية، حيث يتم تخفيض مخصصات المعوزين بصورة كبيرة، وبالتوازى مع ذلك، يتم تخفيض العبء الضريبى عن كاهل الطبقة المتوسطة والغنية، ظناً من الحكومة أن ذلك سيؤدى إلى توفير فرص عمل.. إن تخفيض الدعم هو أمر ضرورى ولازم".

الحاخامات يدعون إلى تشكيل لجنة للحفاظ على قدسية يوم السبت

هاتسوفيه ١٢/ ١١ / ٢٠٠٤
بقلم: تولى بيكراش

دعا كبار حاخامات إسرائيل: الحاخام شلومو عمار والحاخام يونا متسجر، إلى إقامة لجنة مشتركة تجمع الحاخامية الرئيسية وأعضاء من الكنيست ورؤساء المدن من أجل بحث الوسائل الممكنة للحفاظ على قدسية يوم السبت في إسرائيل. يأتي ذلك على خلفية قيام الكثير من المراكز التجارية بالعمل يوم السبت، وعدم فرض قانون يحدد ساعات العمل والأجازات.

جاءت دعوة كبار الحاخامات في إسرائيل خلال الجلسة التي أجراها الحاخامات مع أعضاء اللوبي الديني في الكنيست حول تفاقم ظاهرة تدنيس يوم السبت في إسرائيل. وقد دعا الاجتماع الحاخام شلومو عمار إلى استمالة رؤساء المدن للتعاون من أجل الحفاظ على قدسية يوم السبت في إسرائيل. وقال الحاخام عمار أنهم أرسلوا بخطابات إلى جميع رؤساء المدن، شرحوا فيها أهمية الحفاظ على قدسية يوم السبت. كما أكد "أن جزءاً كبيراً من رؤساء المدن على استعداد للتعاون معنا".

وقال نظيره الحاخام يونا متسجر إن شركات رئيسية في مجال تسويق الأغذية في إسرائيل وافقت على إغلاق فروعها أيام السبت. وقال: "يجب علينا أن نحييهم ونشجعهم على ذلك".

وقال إيلى يشاى، عضو الكنيست ورئيس حزب شاس، إن الحكومة تتعامل بفظاظة حيال كل ما له صلة بالتقاليد والقيم الدينية. ودعا يشاى إلى مظاهرة جماهيرية احتجاجاً على هذا التعامل الحكومي. فقال: "يجب، بموافقة كبار حاخامات إسرائيل الخروج للتظاهر ضد تدنيس قدسية يوم السبت".

وأعلن الحاخام رافائيل هلفرين أنه سينظم الشهر القادم في سدي الياهو مؤتمر تأييد كبير لفكرة منع تدنيس قدسية يوم السبت. فقال: "إنني أرفع لواء العمل الملموس. وسيكون مؤتمر سدي الياهو مجالاً للقيام بكثير من الأعمال. إننا نخطط من خلال هذا المؤتمر لأن يقوم آلاف الأشخاص بدعوة الجمهور العلماني للحفاظ على قدسية يوم السبت".

وفي نهاية الجلسة تقرر تشكيل مجلس من أجل يوم السبت بمشاركة حاخامات وأكاديميين وشخصيات عامة من كافة توجهات الجمهور اليهودي، على أن يشكل هذا المجلس بدوره منتدى دائم لبحث كل الموضوعات ذات الصلة بحماية قدسية يوم السبت في إسرائيل.

مولد قاضي

معاريف ١٥/ ١١ / ٢٠٠٤
بقلم: أفيشاى بن حاييم

تسود عالم الحاخامات حالة من الهرج والمرج. ففى يوم الاثنين المقبل، من المقرر أن تقوم لجنة تعيين القضاة باختيار قضاة المحاكم الحاخامية الستة. جديرٌ بالذكر أن هناك ما يقرب من مائة وظيفة فى المحاكم الحاخامية غالبيتها العظمى مشغولة.

إن هناك منافسة كبيرة على هذه الوظيفة الكبيرة، التى يحصل صاحبها على راتب ضخم (١٨٤٢١ شيقلاً شهرياً - وهو راتب قاض فى محكمة صلح).. ويشارك فى هذه المنافسة جميع الحاخامات تقريباً، بدءاً من كبار الحاخامات: الحاخام يوسيف شالوم إليشيف، والحاخام عوفيديا يوسيف، ومروراً بالحاخامين الرئيسيين لإسرائيل: الحاخام يونا متسجر والحاخام شلومو عمار، وانتهاءً بكثير من النشطاء وأعضاء الأحزاب الذين يسعون للدفع بالعديد من المرشحين.

تقدم للوظيفة أكثر من ١٤٠ حاخاماً من السفارديم والإشكناز، والدينيين القوميين والحريديم ممن يصلحون للعمل فى مجال القضاء. وقد حصل ٥٨ مرشحاً فقط على درجة امتياز، ثم اجتازوا مرحلة التصفية التمهيدية فى اللجنة الفرعية، وسوف يتنافسوا للحصول على تأييد أعضاء اللجنة العشرة وهم: الوزيران تومى لابيد وتسفى ليفنى، والحاخامان الرئيسيان: متسجر وشلومو عمار، وإثنان من أعضاء تلك المحكمة الموقرة: الحاخام شلومو بن شمعون والحاخام حاجى إيزرر، وعضوا الكنيست: إيلى يشاى (عن حزب شاس)، ونيسان سلوميانسكى (عن حزب المفدال)، وإثنان من أعضاء مكتب نقابة المحامين: بن

صهيون لبنجنطل، والسيدة شارون شنهاف.

◆ ثلاثة سفارديم وثلاثة إشكناز:

خلال الأيام المقبلة سيصدر أعضاء اللجنة توصية بشأن من سيصل إلى المرحلة النهائية للمنافسة على الوظائف القضائية الست الشاغرة من بين الـ ٥٨ مرشحاً. لن يتم الإعلان عن ذلك فى إدارة المحاكم رسمياً، ولكن التوجه العام هو اختيار ثلاثة قضاة سفارديم وثلاثة إشكناز.

وقد رفضت إدارة المحاكم الكشف عن أسماء الـ ٥٨ مرشحاً، زاعمة أن هذا الأمر سيؤذى مشاعر الحاخامات الآخرين الذين رشحوا أنفسهم للوظيفة ولم يجتازوا هذه المرحلة. ولكن **الموقع الإلكترونى لصحيفة معاريف يتفرد اليوم بنشر القائمة الكاملة التى تم تمريرها أمس على أعضاء اللجنة العشرة، والتى جاءت كالتالي:**

١. الحاخام أتياس بنيامين.
٢. الحاخام إيلوز يحيئيل.
٣. الحاخام هيرشيزون يسرائيل.
٤. الحاخام بنائى آريئيل.
٥. الحاخام يعقوف عوفيديا.
٦. الحاخام يتسحاق روني.
٧. الحاخام لويز صهيون.
٨. الحاخام أحيطوف عوفيديا.
٩. الحاخام ليفشيتس تسفي.
١٠. الحاخام أدرى دانيئيل.
١١. الحاخام أوشينسكى يتسحاق.
١٢. الحاخام بوخريس يشاي.
١٣. الحاخام بيرنباوم تسفي.
١٤. الحاخام باس دافيد.
١٥. الحاخام بتسرى موشيه.
١٦. الحاخام برئيلى موردخاي.
١٧. الحاخام برونر بنياهو.
١٨. الحاخام جليكمان يسرائيل.
١٩. الحاخام جروسمان دافيد.
٢٠. الحاخام جروسبرج يحيئيل.
٢١. الحاخام هيجر مناحم.
٢٢. الحاخام هداية يتسحاق.
٢٣. الحاخام هوخمان موردخاي.
٢٤. الحاخام زهاف حاييم.
٢٥. الحاخام فيدئيل حاييم.
٢٦. الحاخام فيلد موشيه.
٢٧. الحاخام فكنين حاييم.
٢٨. الحاخام زبديا كوهين.
٢٩. الحاخام فسرمان إيليميلخ.
٣٠. الحاخام يجودا يوسيف.
٣١. الحاخام ميزلس أفراهام.
٣٢. الحاخام ملول شموئيل.
٣٣. الحاخام ناحوم نحومبرج.
٣٤. الحاخام نيدام موشيه.
٣٥. الحاخام سفز آريئيل موشيه.
٣٦. الحاخام ستيف دافيد.
٣٧. الحاخام عيدان دافيد.
٣٨. الحاخام عوكشى زوهار.
٣٩. الحاخام بنحاس يتسحاق.
٤٠. الحاخام برديس شنيئور زلمان.
٤١. الحاخام فراى شمعون.
٤٢. الحاخام برايس يهودا.
٤٣. الحاخام فرانك رافائيل.
٤٤. الحاخام صهيونى بن صهيون.
٤٥. الحاخام كاهان مائير.
٤٦. الحاخام كوفمان موردخاي.
٤٧. الحاخام كروفتيك إلياهو.
٤٨. الحاخام ريزمان إلياهو.
٤٩. الحاخام روزنتال أفراهام.
٥٠. الحاخام رلباج موردخاي.
٥١. الحاخام رافائيل موشيه.
٥٢. الحاخام شوشان شلومو.
٥٣. الحاخام شتينهويز يعقوف ميثير.
٥٤. الحاخام شتينمان ميخائيل.
٥٥. الحاخام شانى دافيد.
٥٦. الحاخام أفراهام شابيرا.
٥٧. الحاخام شفنير أفيدان.
٥٨. الحاخام بيلج أشير.

وقد أوصت اللجنة الفرعية برئاسة الحاخام شلومو بن شمعون بالاشتراك مع عضو الكنيست نيسان سلوميانسكى والمحامية شارون شنهاف بترشيح الـ ٢٩ الأوائل. كما أوصت لجنة فرعية أخرى برئاسة الحاخام حاجى إيزرر بالاشتراك مع عضو الكنيست إيلى يشاى والمحامى بن صهيون لبنجنطل بترشيح الـ ٢٩ الأواخر فى القائمة.

يجوز لها الطلاق

معاريف ١٥/ ١١ / ٢٠٠٤
بقلم: أفيشاي بن حاييم

اتخذ القضاة في المحكمة الربانية الكبرى (الشرعية الدينية)، في الآونة الأخيرة، قراراً لم يسبق له مثيل، حيث سمحوا لزوجة بترك زوجها بعد أن أصبح عقيماً. وهي بذلك تكون سابقة قد وضعت النهاية لقصة محزنة، أوجدتها القوانين الصارمة في الشريعة اليهودية.

بدأت القصة الغريبة قبل أحد عشر عاماً عندما تقدمت الزوجة للمرة الأولى بطلب للطلاق من زوجها. فرفض الزوج تطليق الزوجة وظل كلاهما زوجين. وبعد مرور خمس سنوات تقدمت الزوجة بشكوى ضد الزوج بأنه ضربها فتم إيداعه السجن. وفي الوقت الذي كان فيه الزوج في السجن حاول الانتحار شنقاً.

وقد فقد الزوج، عقب محاولة الانتحار، القدرة على الاتصال بالبيئة المحيطة به، حتى أنه لم يعد باستطاعته تطليق زوجته. وأوضح الحاخامات للزوجة أنه في كل الأحوال لا تسمح لها الشريعة بالزواج من رجل آخر غير الزوج. والشريعة اليهودية تسمح في بعض الحالات للرجال بالزواج من امرأة أخرى ولكن غير مسموح للزوجة القيام بذلك بأى حال من الأحوال. فضلاً عن ذلك، فإنه لو تزوجت الزوجة للمرة الثانية دون أن يتم تطليقها من الزوج الأول يعتبر أبناؤها من الزواج الثاني أبناء نكاح باطل (ممزريم).

فقررت الزوجة التوجه إلى منظمة "يد لإشاه"، والتي تقوم بمساعدة الزوجات المهجورات، واللاتي يُرفض طلبهن للحصول على الطلاق. وقد نظرت محكمة ربانية إقليمية قضية هذه الزوجة، ولكن دون جدوى. واستمر الحال على ما هو عليه حتى نجحت هيئة قضائية ربانية خاصة مؤخراً في حسم القضية. ترأس هذه الهيئة "شلومو عمار" رئيس المحكمة الربانية الكبرى والحاخام الرئيسي في إسرائيل، وشاركه فيها الحاخامات "عزرا بر شالوم" و"تسيون بوأرون". والأخير يعد من أكثر الشخصيات التي دأبت على إصدار هذا القرار الذي لم يسبق له مثيل.

وقد توصلت هذه الهيئة إلى حل يتمثل في إلغاء الزواج بين هذه الزوجة وزوجها والإعلان عن بطلان زواجهما. جاء هذا القرار بعد دراسة متعمقة بيَّنت أن أحد الشهود في عقد قران الزوجين كان غير لائق من ناحية الشريعة، وبناءً على ذلك يبطل الزواج.

ويؤكدون في الحاخامية الرئيسية أن قرار المحكمة الذي يعد سابقة حصل كذلك على موافقة الحاخام عوفيديا يوسيف خشية النقد الحريدى للقرار. وقد علقت محامية الزوجة "رفقه لوفيتش"، على القرار قائلة: "لقد تصرف القضاة بشجاعة كبيرة. حيث توجد في الشريعة حلول لمشاكل صعبة. وبفضل الجرأة والنية الطيبة يمكن حل مشاكل نساء كثيرات يمرون بأزمات مشابهة وأصعب".

أول امرأة ترأس مجلس ديني

يديعوت أحرونوت ٢٦/١١/٢٠٠٤
بقلم: رعنان بن تسور

للمرة الأولى فى إسرائيل يتم انتخاب امرأة لمنصب رئيس مجلس ديني. فقد انتخبت أمس (٢٥/١١/٢٠٠٤) "سميدار جروس"، كريمة وزير الأديان السابق، البروفيسور أفنير شاكى (كان وزيراً للأديان عن حزب المفدال فى حكومة يتسحاق شامير التى تشكلت عام ١٩٩٠)، بأغلبية أصوات المجلس الدينى فى كفار سابا لرئاسة المجلس، رغم معارضة الحاخامات. وحول ذلك قالت جروس: "أدركت أن ذلك سيكون صعبا لكونى امرأة، فهذه سابقة لم تحدث من قبل".

منذ بضعة أشهر تقرر تشكيل مجلس دينى فى كفار سابا، فتوجه رئيس المدينة، يهودا بن حامو، مطالباً جروس أن ترأس هذا المجلس. وتقول جروس: "وافقت وكنت أعلم أن الناس لن يتقبلوا أن تتولى امرأة رئاسة مجلس ديني. فأنا متدينة وأعرف طريقة تفكير القطاع الديني، وأدرك جيداً وضع المرأة بالنسبة لبعض العناصر فى هذا القطاع. وقلت منذ البداية أن ذلك سيكون صعباً، سواء لأن المقصود هو تعيين امرأة، أو لأن هذه تعد سابقة لم تحدث من قبل، فحتى الآن لم تتول أى امرأة فى إسرائيل رئاسة مجلس ديني".

وبالفعل، تعرضت عملية تعيين جروس للكثير من الصعوبات. ويقول رئيس المدينة إنه كان هناك من حاولوا صرفه عن قراره. ويقول: "لم أتنازل رغم الضغوط

السياسية التى تعرضت لها، وطوال الطريق كنت أؤمن أنها تمتلك العديد من القدرات والمهارات التى تؤهلها لإدارة المجلس الدينى ومنح الخدمات الدينية لكافة سكان المدينة من الدينيين والعلمانيين على حد سواء".

لم يستسلم بن حامو أيضاً عندما بعث حاخام المدينة بخطاب لأعضاء المجلس ضد تعيين امرأة فى هذا المنصب. ويقول: "طالما أعتقدت أن سميدار مؤهلة ومناسبة لهذا المنصب، ولم يكن لدى أى نية للتراجع. فليست هناك علاقة لهذا التعيين بأمور الشريعة اليهودية. حيث إنه مجرد تعيين لمنصب إداري. ولا يوجد هنا أى مساس بالقيم الدينية".

◆"أتطلع للمساهمة فى تقريب وجهات النظر":

وعند انتخابها، قالت جروس، وهى محامية وأم لأربعة أطفال يدرسون فى إطار التعليم الديني: "أتطلع للمساهمة فى تقريب وجهات النظر بين الدينيين والعلمانيين فى المدينة، وأنا أؤمن جداً برئيس المدينة وبالتوجهات الجديدة التى يسعى لإرساء قواعدها، وأود أن أتوجه إليه بالشكر على مساندته القوية ودعمه لى حتى تم انتخابى لتولى هذا المنصب. وأتمنى أن يكون هناك تعاون بينى وبين الحاخامات، لأنه إذا لم يحدث ذلك، فسيلحق هذا الأمر ضرراً بالجمهور. وقد نضطر للتوجه لحاخامات آخرين إذا كانت هناك مشكلات مُلحة تتعلق بأحكام الشريعة ولم يحدث التعاون المنشود مع حاخامات المدينة".

◆ "لا لانتخاب امرأة لرئاسة المجلس الديني":

يتكون المجلس الدينى فى كفار سابا من تسعة أعضاء. وقد وافق خمسة أعضاء منهم على تعيين جروس، فى حين عارض اثنين تعيينها وتغيب اثنين عن التصويت.

كان الحاخام شالوش، الحاخام الرئيسى للمدينة، ضمن من عارضوا تعيينها، فقد نشر منذ يومين خطاباً يقول فيه: "لا للتعيين، ولا لانتخاب امرأة لرئاسة المجلس الديني".

وتقول جروس: "لقد بعث الحاخام شالوش بخطاب يعارض فيه تعييني، ويبدو أن ذلك كان له عظيم الأثر بالنسبة لبعض الأشخاص. وأستطيع أن أتفهم موقف هؤلاء، فهم يمتثلون لأوامر الحاخام. وانتخابى لم يأت من خلال الرغبة فى توجيه إهانة للحاخام بل من خلال الرغبة فى مساعدة الجمهور".

احترم أفراد أسرتها رغبتها فى ترشيح نفسها للمنصب، حيث تقول: "إن والدى أصبح رجلاً مريضاً الآن، ولكنه على علم بالعرض الذى تلقيته والنضال الشديد الذى يجب عليّ أن أخوضه، وقد شجعنى على المضى قدُماً وقال إنه يتعين عليّ الموافقة على هذا العرض لأن هذه تعد سابقة فى غاية الأهمية. ورغم أنه وزير أديان سابق لم يجد مشكلة فى التعيين بل شجعنى على المضى قدُماً لتحقيق ذلك".

وقد أعربت حركة المرأة المتدينة - الوطنية (حركة إيمونا) عن سعادتها إزاء تعيين سميدار جروس. وقالت ليئورا مينكا، رئيسة الحركة إن " انتخاب امرأة متدينة وصهيونية لن يضيف سوى مزيد من الشرف للصهيونية الدينية. فهذه مرحلة جديدة وطفرة فى تقلد النساء للوظائف العامة الكبيرة. ولا يتعارض هذا التعيين مع أحكام الشريعة ولا يمس بها بأى شكل من الأشكال".



قضية الفقر فى إسرائيل

الفقر كأزمة قومية

يديعوت أحرونوت ٢٠٠٤/١١/٢٢
بقلم: سيفر بلوتسكر

تنتمى إسرائيل اقتصادياً إلى العالم الأول. إلى عائلة الدول الصناعية المتطورة. فالناتج القومى للفرد الواحد، مقياس مستوى المعيشة المتعارف عليه ومستوى التطور. سيصل. هذه السنة. إلى ١٨ ألف دولار. لكن هناك المقياس الاجتماعى - الاقتصادى الآخر، الذى تظهر إسرائيل وفقاً له كدولة غير متطورة، دولة متخلفة تقف على حافة الانفجار. هذا المقياس هو: نسبة المواطنين الذين يعيشون تحت خط الفقر.

وحسب الإحصاء السنوى للتأمين الوطني، اجتازت نسبة الإسرائيليين الفقراء، فى العام الماضي، نسبة ٢٠٪ من المجموع الكلى للسكان. ولا توجد أى دولة غربية متطورة تصل فيها نسبة الفقر إلى هذا الرقم القياسى الإسرائيلي. ففى الولايات المتحدة، مثلاً. بلغت نسبة الذين عاشوا تحت خط الفقر، فى العام الماضي، ١٠,٥٪. وفى كثير من الدول الأوروبية تراوحت النسبة بين ٧ و٩٪ من المجموع الكلى للسكان.

وتعتبر المقارنة أشد الخطورة، حين يجرى الحديث عن الأطفال. إذ يعيش ما لا يقل عن ٣١٪ من أطفال إسرائيل فى عائلات فقيرة. وعندما نستخدم التعريف الإسرائيلى للفقر، نجد أن نسبة الأولاد الفقراء فى الولايات المتحدة الأمريكية تقل عن ١٤٪. أما فى بريطانيا فتبلغ نسبتهم ١١٪. فيما يكاد ينعدم الفقر بين الأولاد فى دول غرب أوروبا المتقدمة.

ولا يتوقف الأمر على كون الفقر فى إسرائيل يزيد بنسبة غير طبيعية وغير محتملة، بل إنه أيضاً يزداد اتساعاً: لقد ارتفع عدد المواطنين الفقراء، خلال السنوات الخمس الأخيرة، بين ١٩٩٨ و٢٠٠٣، بنسبة ٣٥٪ (ازداد عددهم بـ٣٥٠ ألف فقير). فيما ارتفع عدد الأطفال الفقراء بنسبة ٥٠٪ (!). وهو ما يعنى ازدياد عددهم بـ٢٠٠ ألف فقير.

ما الذى أدى إلى حدوث هذه القفزة وتحول الفقر إلى المرض الاجتماعى رقم واحد فى المجتمع المدنى الإسرائيلي..؟ لقد أدى إلى ذلك: أولاً، الركود الاقتصادى المتواصل والبطالة العالية التى نجمت عنه. فالبطالة هى المسبب الأساسى للفقر، ذلك أن الفقر يتسلط على المواطن الذى لا يعمل وعلى عائلته.

ومن العوامل الأخرى والقوية التى ساهمت فى تعميق آفة الفقر، كان الاستيراد غير المحسوب للعمال الأجانب. الذين احتلوا أماكن عمل الإسرائيليين وتسببوا فى تخفيض أجور العمال غير المهنيين. وبسببهم تدهور حال عشرات آلاف الإسرائيليين نحو الفقر.

كما ساهم النظام المشوه، الذى تمثل فى دفع مخصصات الأطفال ومخصصات الدعم لطلبة المدارس الدينية، فى اتساع الفقر فى إسرائيل. ذلك أن مخصصات الأطفال شجّعت كثرة الإنجاب، بالذات فى الأوساط الاجتماعية غير القادرة على إعالة عائلات كبيرة (كالمسلمين والمتدينين اليهود المتزمتين)، وبذلك ساهمت المخصصات فى ترسيخ توارث الفقر من جيل إلى جيل. كما أتاحت مخصصات الدعم لمائة ألف رجل من المتدينين المتزمتين. الذين بلغوا سن العمل، الانفصال عن دائرة العمل والعيش عالة على حساب الآخرين، سواء على حساب دافع الضرائب أو العائلة أو الأقارب أو الاعتماد على المساعدات الاجتماعية.

وأخيراً، كانت الأسباب السياسة عاملاً فى ازدياد معدلات الفقر، لقد عملت الحكومات الإسرائيلية، بشكل غير مباشر، فى السنوات الأخيرة، على زيادة الفقر، وتم ذلك من خلال التلويح ببلطة الميزانية تقليص مستحقات الرفاه الاجتماعى التى تدفعها مؤسسة

التأمين الوطني، بعشرات النسب المئوية. وتم ذلك، في البداية، بادعاء عدم توفر المال المطلوب، ومن ثم بادعاء أن ذلك "سيكون في صالح الفقراء".

وتعكس معطيات الفقر لعام ٢٠٠٣ سياسة متطرفة لم تميز، كما يجب، بين التصحيح والتدمير، بين الإصلاحات في الرفاه وسحق أسسه.

وهكذا أصبح الفقر يشكل القنبلة القومية الموقوتة لإسرائيل. لم يعد في حياتنا أي مشكلة مُلحة مثل قضية الفقر، وليس هناك جرحاً نازفاً أكثر منها. ولذلك، يجب أن تحتل المعركة من أجل تقليص الفقر، مقدمة سلم الأولويات المدني والاقتصادي. فمن ذا الذي سيقبل بالاستثمار في دولة يعتبر كل مواطن خامس فيها، وكل طفل ثالث من أطفالها، يعيشان تحت خط الفقر - مهما بلغ مستوى التقدم التكنولوجي فيها..؟

حتى عام ٢٠١٠، يتحتم تخفيض نسبة الإسرائيليين الذين يعيشون تحت خط الفقر إلى ١٥٪، وكذلك نسبة الأطفال الذين يعيشون تحت خط الفقر، إلى ٢٠٪.

يمكن تحقيق هذا الهدف (سبق أن حققته الولايات المتحدة) من خلال إتباع سياسة متكاملة تشمل تشجيع الانخراط في سوق العمل، للقادرين على ذلك، وتكثيف المخصصات الاجتماعية لمن لا يستطيعون العمل، والعمل على خلق أماكن تشغيل للفئات والأوساط التي لا تملك القدرة الذاتية على ركوب قطار النمو: الجمهور المتدين، البدو، العرب في القرى والمدن المختلطة، وجانب من القادمين من إثيوبيا ودول الاتحاد السوفيتي السابق.

إن إسرائيل بحاجة ماسة إلى "سور اجتماعي واق"، فالفقر مثل الإرهاب، ولا يمكن للاقتصاد أن ينمو حيث يتواجد.

٦٠٪ من الأطفال العرب يعانون الفقر

يديعوت أحرونوت ٢٠٠٤/١١/٢٤
بقلم: سلوى علينات

كشف تقرير الفقر الذي نشرته مؤسسة التأمين الوطني، أمس، عن صورة مؤلمة خاصة في الوسط العربي. فقد أشار التقرير إلى وجود ٤٠٢ ألف وطفل عربي في إسرائيل يعانون الفقر، وهم يشكلون نسبة ٦٠٪ من عدد الأطفال العرب في الدولة. وترزح تحت الفقر ١١٨ ألف عائلة عربية في إسرائيل تشكل نحو ٥٠٪ من إجمالي العائلات العربية. وعلى سبيل المقارنة، فإن معطيات التقرير العامة تظهر أن خُمس الإسرائيليين وثلث الأولاد عاشوا خلال عام ٢٠٠٣ تحت خط الفقر.

ولا تشكل هذه النسب مجرد معطيات بل هناك قصص مؤلمة وراء كل رقم. محمود على سبيل المثال هو سائق شاحنة يبلغ من العمر ٥٤ عاماً وعاطل عن العمل منذ أربع سنوات. يقول محمود إنه وعائلته يعانون جداً في ظل الوضع الاقتصادي الصعب الذي يعيشونه. فلديه طفلان يبلغان من العمر ٩ و١٠ سنوات لم يعودا يفرحان لا بالعيد ولا بغيره من المناسبات السعيدة، وكل ما يفعلانه هو مراقبة الأطفال الآخرين كيف يمرحون ويفرحون وهما لا.

ويتابع محمود قائلا: "لا توجد أي فرص عمل. نتياهو يدعي أن على الفقراء أن يعملوا كي يكسبوا رزقهم. إذا فليوفر هو فرص عمل. إنني على استعداد للخروج إلى العمل على الرغم من كوني معاق جزئياً".

وتعمل زوجة محمود نصف وظيفة وتتقاضى شهرياً مبلغ ١٣٠٠ شيقل (الدولار= ٤,٣ شيقل). ويتحدث محمود عن البرد القارس في الشتاء وعدم وجود المال الكافي حتى لشراء دفاية.

ويقول "أمين فارس" من مركز "مساواة" لحقوق المواطنين العرب في إسرائيل: "لقد تلاشى في الآونة الأخيرة الدعم المادي المتبادل بين المواطنين العرب مما زاد من نسب الفقر. إن مزيد من الناس أصبحوا يتوجهون الآن إلى الجمعيات الخيرية وهو ما يدل على تفاقم الفقر".

ويضيف فارس أن "العرب في النقب هم الأشد فقراً لأن لديهم عائلات كثيرة الأولاد والدولة بالكاد تستثمر في البنى التحتية لديهم، خصوصاً في القرى غير المعترف بها. حتى العرب في المدن المختلطة فقراء لأن أجورهم قليلة ومصاريفهم كثيرة".

ويوجه مركز "مساواة" أصابع الاتهام، في تقرير نشره بموازاة تقرير مؤسسة التأمين الوطني، إلى سياسة الحكومة، حيث يرى أن الحكومة بشكل عام ووزارة المالية بشكل خاص ساهما في تعميق حالة الفقر والعوز. ويشير التقرير إلى أن حقيقة كون هذه الضائقة أكبر في الوسط العربي إنما نابعة من إتباع سياسة تمييز موجهة من قبل جميع الحكومات الإسرائيلية.

وأضاف تقرير مساواة أن المعطيات التي شملها تقرير مؤسسة التأمين الوطني تعتبر قنبلة اجتماعية موقوتة تحتم نهوض جميع الوزارات. ويقترح تقرير مساواة أن يتم في إطار ميزانية عام ٢٠٠٥ إلغاء جميع التقليصات التي تمس بالمواطنين والسلطات المحلية العربية، مشيراً إلى أن الحكومة خصصت في السنوات الأخيرة أقل من ٥٪ من ميزانيتها للعرب.



الطائفة الدرزية فى إسرائيل

كتيبة "حيرف" فخر الطائفة الدرزية

معاريف ٢٠٠٤/١١/١
بقلم: أمير بوحفوت

تحتفل كتيبة "حيرف "- التى تتألف بأكملها من أبناء الطائفة الدرزية - فى الشهر القادم بمرور ثلاثين عاما على تشكيلها، وتتباهى بالنتائج المدهشة التى حققتها فى معدلات التجنيد.

تتميز كتيبة "حيرف "- وهى إحدى كتائب المشاة المتخصصة - بخبرة قتالية كبيرة فى الأرضى اللبنانية، التى يسودها التوتر. وتتمركز الكتيبة خلال السنوات الثلاث الماضية فى المنطقة الشمالية، وتتولى حراسة الخط الحدودى لمنع تسلل مخربى حزب الله.

يقول قائد الكتيبة، المقدم "منير عامر": "إننا نواجه عدواً ينتظر أى خطأ من جانبنا. إننا نواجه أكثر المنظمات الإرهابية تسليحاً فى العالم، كما أن فى جميع النقاط الاستيطانية المحيطة بنا حولنا يوجد عناصر من حزب الله".

ويقول مقاتلو الكتيبة الذين يتعرضون لمناوشات يومية من جانب حزب الله:" إنهم يطلقون نحونا قذائف الهاون. وطالما أنهم لم يبدأوا بإطلاق النار تجاهنا. فإننا لا نطلق النيران عليهم. إنهم يتذرعون".

تتعلق بعض نشاطات الكتيبة بإحباط عمليات التسلل التى يقوم بها رجال حزب الله عبر الحدود اللبنانية لجمع معلومات استخباراتية (مهام استطلاعية) حول ما يجرى فى إسرائيل.

ويزعم ضباط كبار فى الكتيبة أن حزب الله يحاول دائما تجنيد أشخاص سُذج ودفعهم للتسلل إلى المنطقة. كما حاول مواطنان عراقيان التسلل عبر الحدود اللبنانية منذ بضعة أشهر. ويقول المقدم منير:" إن المنطقة متوترة جداً.. إنهم يبحثون عن مواطن الضعف لدينا، ولذلك علينا أن نكون متأهبين طوال الوقت".

◆ **ارتفاع عدد المجندين بنسبة ٦١٪":**

تتباهى الطائفة الدرزية بنسب التجنيد المرتفعة للغاية (فى جيش الدفاع الإسرائيلي)، والتى تصل إلى ٨٦٪ من مجموع من هم على وشك الالتحاق بالخدمة العسكرية، وهى نسبة تزيد بحوالى ١٠٪ عن نسبة التجنيد لدى الشباب اليهودي.

يقول المقدم منير بفخر:" إننا نشهد ارتفاعاً فى نسب التجنيد بالكتيبة. وقد ارتفعت نسبة التجنيد فى الكتيبة حتى أغسطس ٢٠٠٤ بنسبة ٦١٪".

وتم تبشير مقاتلى وقادة الكتيبة أنهم سيشاركون - للمرة الأولى - فى العمليات التى يقوم بها الجيش الإسرائيلى فى الضفة الغربية ابتداءً من عام ٢٠٠٥. وقال ضباط الكتيبة:" تم ذلك بناءً على طلب المقاتلين، بهدف كسر الروتين من ناحية، وللحفاظ على كفاءتهم القتالية من ناحية أخرى".

لقد كانت ومازالت علاقة الطائفة الدرزية مع الشعب اليهودى فى إسرائيل علاقة دافئة. فعند إقامة الدولة فى ١٩٤٨، حارب المقاتلون الدروز جنباً إلى جنب مع المقاتلين اليهود. وفى عام ١٩٧٤، تم تشكيل أول وحدة مقاتلة تتألف بأكملها من أبناء الطائفة الدرزية. كما شاركت الطائفة بشكل فعال فى عملية "ليطاني "وحرب لبنان عام ١٩٨٢. وبلغ عدد ضحايا الكتيبة منذ إقامتها وحتى وقتنا هذا ٢٨ مقاتلا.

أول صحيفة للدروز فى الجولان

هاآرتس ٢٠٠٤/١١/١٦
بقلم: إيلى إشكنازى

احتوت الصفحة الأولى للعدد الأخير من صحيفة "بنياس "الدرزية على اثنن من العناوين الرئيسية، جنباً إلى جنب. من جهة اليمين، قبل وفاة ياسر عرفات بيومين، أطلعت الصحيفة قرائها على الحالة المتدهورة لرئيس السلطة الفلسطينية بأحرف بيضاء على خلفية سوداء. ومن جهة اليسار، كان العنوان الثانى حول انخفاض حاد، بنسبة ٥٠٪، فى أسعار التفاح، وكان العنوان الفرعى "وضع المزراعين سيئ".

وللمرة الأولى منذ أن احتلت إسرائيل هضبة الجولان فى ١٩٦٧. بدأت، قبل نصف عام، فى الصدور بشكل منتظم صحيفة "الأهالى الدروز فى الجولان". ويقول د. يوسف صفدي، وهو أحد أصحاب الصحيفة وأحد محرريها:" إننا لا نصف هذه الصحيفة بأنها صحيفة درزية". وبالفعل نجد أن الصحيفة تميل، فى المساحة الموجودة بين حالة عرفات وبين الأزمة الشديدة فى زراعة التفاح، بصورة واضحة إلى تناول الحياة اليومية لعشرين ألف درزى يعيشون فى شمال الجولان: سكان مجدال شمس، مسعدة، بقعاثا وعين قنية. ولم تتناول الحياة السياسية إلا فى مقال واحد فقط فى عددها الأخير.

إن قصة مولد هذه الصحيفة طويلة، حيث لم تكن لدى أهالى الجولان الدروز أى وسيلة، لمدة ما يقرب من ثلاثين عاما، للتعبير عن آرائهم. فالمجتمع الدرزى فى هضبة الجولان – المنفصل عن أقربائه فى سوريا والمنعزل عن الحياة الانتخابية، وعن الحياة الإسرائيلية بصفة عامة – أصبح بمثابة "جزيرة "واقعة بين إسرائيل وسوريا. فمن جهة، هناك علاقات اقتصادية، وتعليمية وعمل ضرورية مع المجتمع الإسرائيلي، وفى المقابل من جهة أخرى، هناك علاقات أسرية وإعراب عن الولاء لسوريا.

وبمرور السنين، ارتفع عدد الأكاديميين بنسبة كبيرة فى القرى الدرزية الأربعة. وفى الأعوام الخمسة الأخيرة قررت مجموعة من الشباب ضرورة إصدار صحيفة. ويتذكر د. يوسف قائلاً: "دائما ما كنا نفكر فى ذلك كثيرا ولكن ما نلبث أن نتراجع للوراء. والقضية كانت من سيكون صاحب زمام المبادرة. وكنا نواجه عائقين -هما المال والمبادرة". وأضاف:" فى مجتمعنا تعتبر هذه مبادرة (يقصد مبادرة إصدار صحيفة) تبعث على الخوف، فهذا مجال جديد لم يكن قائماً هنا أبداً. كما أن هناك مخاوف اقتصادية واجتماعية، حيث ستكون مضطراً لتناول القضايا التى تشغل اهتمام المجتمع - لكنها فى الوقت ذاته قضايا حساسة".

وبعدما أدرك الأخوان صفدى – الدكتور سامح (٣٥ عاما)، والدكتور يوسف (٤٠ عاما) - أن هناك جدلاً كبيراً سينشأ بين المستثمرين، قررا خوض النضال وحدهما. وقد انضمت إليهما ليلى (٣٢ عاما) زوجة سامح. وقبل نصف عام صدر العدد الأول لهذه الصحيفة. وكان اسمها "بنياس"، ويقول سامح عن هذا الاسم:" هذا اسم قرية سورية تم طرد أهلها فى ١٩٦٧، وهى قرية جميلة جداً. كما يرمز هذا الاسم إلى الجولان السابق، وآلاف الأهالى الذين تم طردهم منها".

وتصدر هذه الصحيفة مرة أسبوعياً، يوم الثلاثاء، ويتم توزيع ٥٠٠ نسخة مجانية منها فى القرى الدرزية الأربعة فى الجولان، وفى قرية رجر التى تقع على سفح هضبة الجولان، وأعداد قليلة فى القرى العربية فى الجليل – سخنين، ودير الأسد، وشفا عمرو ومعار.

ويعمل الأخوان صفدى – وهما طبيبا أسنان – فى عيادتهما الخاصة فى كريات شمونه. كان يوسف قد تلقى تعليمه فى روسيا، فى حين حصل سامح على شهادته من دمشق، وهناك تعرف على ليلى وتزوجها. ويقول يوسف:" ليس هناك أى صفة مشتركة بين هاتين المهنتين، ففى الطب أسد الثقوب، أما فى الصحيفة فأكشف الثقوب".

وتثبت هذه التجربة حتى الآن أن المجتمع يبحث عن "كشف الثقوب". ويقول الأخوان صفدي:" الواقع اليوم يبرهن على أننا كنا فى حاجة إلى مثل هذه الصحيفة، وقد اتضح لنا أن الغالبية تؤيد هذه المبادرة، وتؤيد توجيه الانتقادات".

ويرى أفراد عائلة صفدى الثلاثة أن الهدف الرئيسى للصحيفة هو توفير ساحة للنقاش والجدل:" حتى وقتنا هذا، لم نتحدث عما يحدث عندنا فى المجتمع، لم يكن هناك تدخلاً ونقاشاً عاماً فى قضايا كثيرة ومهمة. والصحيفة هى أداة ضرورية لأى مجتمع فى هذا الصدد".

والفرضية الأساسية، التى لا خلاف عليها بين أعضاء هيئة تحرير الصحيفة، مؤداها أن "الجولان هى منطقة محتلة ويجب أن تعود للسيادة السورية". وكانت القضايا التى تمت مناقشتها فى الصحيفة وأثارت أصداء واسعة، هى مقاطعة حاملى بطاقات الهوية الإسرائيلية، وتدخل لجان أولياء الأمور فى المنظومة التعليمية. ويقول يوسف عن ذلك:" هذان موضوعان لهما تأثير على حياة الناس اليومية. لكننا لم نكن قد تحدثنا عنهما بعد. وللمرة الأولى، لدينا فى الصحيفة، أتيحت الفرصة لحاملى بطاقات الهوية الإسرائيلية - ممن تمت مقاطعتهم من قبل باقى الأهالي- للحديث عن أنفسهم. كما تطرقنا إلى أهمية تشكيل لجان أولياء أمور فى المنظومة التعليمية. إلا أنها مبادرة تجاهلتها المنظومة التعليمية". وأضاف:" إننا لا نتخذ أى إجراء بل ننقل صورة الوضع وندعو الجمهور لأن يعلق عليها".

إن أى تناول لمثل هذه النوعية من القضايا، يثير موجة من ردود أفعال القراء، التى أحيانا ما تستمر على الصفحات لعدة أعداد. فالعنوان الخاص بأزمة مزارعى التفاح، على سبيل المثال، يتعلق بمصلحة معظم الأهالى - حوالى نصف الدروز فى هضبة الجولان يكسبون رزقهم حتى وقتنا هذا من وراء العمل فى الزراعة. وقد أدى عنوان انخفاض أسعار التفاح، فى العدد التالي، إلى كشف النقاب عن أنه - فى ظل موافقة إسرائيلية - تتم دراسة إمكانية تصدير إنتاج المزارعين الدروز من التفاح إلى سوريا وإلى باقى الدول العربية.

كما تظهر مقالات هذه الصحيفة على موقع إنترنت، يقوم بتحديثه أحد هواة أجهزة الحاسب الآلى من "عين كينيا". ويبعث القراء ردودهم إلى هذا الموقع، ومن بينهم طلاب دروز سافروا للدراسة فى سوريا، ويقول سامح:" هذا بالنسبة لهم يمثل ارتباط بالوطن".

ليس هناك تقسيم واضح للمهام بين أعضاء هيئة تحرير الصحيفة الأخوان يوسف وسامح صفدي، وليلى زوجة يوسف. وتعتبر ليلى رئيسة تحرير الصحيفة، لكن فى الواقع ليس هناك رئيس تحرير "أساسي "للصحيفة و"هم جميعا يقومون بكافة الأعمال "على حد تعبيرهم. وهم يقولون: "هذه خبرة جديدة بالنسبة لنا، وفى المستقبل سيصبح كل واحد منا خبيراً فى هذا المجال". ويحلم الثلاثة بأن يتم تشكيل هيئة تحرير أوسع، يعمل بها شباب درسوا الإعلام ولم يحالفهم الحظ بالعمل فى هذا المجال. وحتى وقتنا هذا، يقوم جزء كبير من العمل فى الصحيفة على رغبة القراء فى الكتابة. فعلى سبيل المثال، المسؤول عن باب الرياضة هو أحد هواة الرياضة، ويهتم هذا الباب بنشر أخبار دورى كرة القدم الدرزى فى الجولان، الذى تلعب فيه سبع فرق. وهناك أبواب أخرى تهتم بالتعليم والفنون والثقافة. وتقول ليلى عن ذلك: "ليس هناك ضرورة لتخصيص باب للمرأة، فالمرأة جزء من المجتمع ومشاكل المجتمع تشغل بالها".

وقد فشلت محاولتهم لوضع تسعيرة للصحيفة تقدر بـ٢.٥ شيقل، فقد قوبلت هذه المحاولة بمعارضة الناشرين. ويقول الثلاثة إنه حتى الآن لم يتم التفكير فى تحقيق الربح، فالهدف فقط هو عدم الخسارة.

١١

الرأى العام فى إسرائيل

فى ظل حرب الفتاوى اليهودية:
هل أصبحت المدارس الدينية العسكرية خطراً حقيقياً؟

بقلم: حسين زعبي
صاحب محل للحلويات
ومتعهد حفلات
من موقع الإذاعة العبرية
على الإنترنت - ٢٠٠٤/١١/٩

تتواصل ردود الفعل بعد تفجر الخلافات بين المؤسسة العسكرية من جهة، والحكومة من جهة أخري ,وهى الخلافات التى وصلت مداها بعد رفض حاخامات المدارس الدينية العسكرية أوامر شارون بالانسحاب من غزة وتنفيذ أوامر إخلاء المستوطنات بها.

سمعت فى تقرير لإذاعة صوت إسرائيل أن رفض حاخامات المدارس الدينية الانصياع لأوامر الحكومة يعتبر أمراً فى منتهى الخطورة لعدة أسباب أهمها: قوة هذه المدارس التى تعتبر القاعدة التى جرى العمل على أساسها لمنح المتدينين فرصة إكمال علومهم الدينية، إلى جانب تأدية الخدمة العسكرية الإلزامية، هذا بالإضافة إلى القوة العسكرية الكبيرة التى تتمتع بها هذه المدارس خاصة إذا وضعنا فى الحسبان حجم الأسلحة المتوافرة بها، وهى القوة التى قد تنقلب على الإسرائيليين أنفسهم حال تعقد الخلافات مع الحكومة فى المستقبل، حتى أن عدداً من قادة الأحزاب العلمانية اليسارية المعارضة لوجود هذه المدارس، مثل "يوسى بيلين "زعيم حركة "ياحد"، شبهها بالمنظمات اليهودية المتشددة التى قد تؤثر سلباً على إسرائيل فى أى وقت.

عدد من الصحف ووسائل الإعلام الأخرى كشفت بدورها النقاب فى تقرير لها نشر فى عددها الأسبوعى الأخير عن وجود إشارات خطيرة لهذه المسألة ,مستشهدة بما حدث من خلافات حادة داخل إحدى القواعد العسكرية فى شمال إسرائيل أثناء التدريب على إخلاء المستوطنات، حيث تشاجر عدد من القادة العسكريين مع الجنود المتشددين الرافضين لهذا التدريب ,حتى أن الأمر وصل إلى حد تكفير هؤلاء القادة على يد حاخام القاعدة .كما وزعت بعض الصحف منشورات يتم تداولها بين عدد من الوحدات والقواعد العسكرية تتضمن إعلان الجنود الموقعين عليها عدم استعدادهم للمشاركة فى إخلاء مستوطنين.

وأشار عدد من كبار الضباط إلى أن السجال الدائر حول الجيش ودوره فى إخلاء المستوطنات، والفتاوى التى تصدر من هنا وهناك، كلها أمور تثير مزيداً من الفوضى فى صفوف الجيش الذى يعتبر مؤسسة ذات أهمية كبرى فى الدولة، وهو أمر لم تعتده إسرائيل منذ إقامتها عام ١٩٤٨ حتى الآن.

والواقع أن الحاخامات يريدون، من خلال تصعيد لهجتهم ضد خطة الانفصال، البرهنة على أنهم قوة لا يستهان بها وأن ما يسمونه بـ "أرض إسرائيل المقدسة" ما زالت تحظى بالتأييد الواسع وليست مجرد كلام مذكور فى التوراة أو فى بقية الكتب الدينية اليهودية مثل التلمود.

ومع ذلك، فإن شارون وكبار قادة الجيش يخشون من هذه الفتاوى، ليس بسبب وقوفها كعائق أمام خطة الانفصال ,ولكن لأنها تصعد من الضغط الذى تسببه مشكلات المؤسسة العسكرية ,خاصة لو وضعنا فى الحسبان - بجانب هذه الفتاوى - ازدياد حالات الرفض بالجيش ,الأمر الذى دفع رئيس هيئة الأركان "موشيه يعلون "إلى التصريح بأن هذه تعد أكبر طامة أصابت الجيش منذ قيام الدولة.

في ظل غياب عرفات:

الشرعية.. معركة القيادة الفلسطينية القادمة

بقلم: حاييم شتيرن
أستاذ لغة صم وبكم - مستشفى حيفا المركزي
من موقع الأخبار المتميزة على الإنترنت ٢٠٠٤/١١/١٦

ما زالت ردود الفعل تتواصل على الساحة الفلسطينية بعد موت ياسر عرفات ،وهو الموت الذى فتح الباب على مصراعيه أمام معارك ستكون أبرزها "معركة الشرعية "التى ستخوضها أى جهة فلسطينية حاكمة فى المستقبل ومدى قبول المجتمع الدولى أو الفلسطينى لها.

والواقع أن هذه المعركة تعد واحدة من أخطر المعارك على الساحة الفلسطينية، خاصة وأن عرفات كان الرجل "صاحب القول الفصل"، حسبما كانت القوى السياسية تطلق عليه، حيث لم تكن تستطيع أى قوة فلسطينية، سواء داخلية أو حتى خارجية، توجيه انتقادات علنية له، علماً بأن الاختلاف معه تزايد بقوة منذ التوقيع على اتفاقية أوسلو عام ١٩٩٣ وحتى وفاته.

وتدرك القوى الدولية، خاصة القوى الأوروبية، الطبيعة الكاريزمية التى كان يتمتع بها الرئيس عرفات ، ،ولعل هذا هو السبب الذى دفعها إلى التأكيد أكثر من مرة - بعد حصاره - على أن القضية الفلسطينية ستظل معلقة طالما بقى عرفات محاصراً فى مقره فى رام الله.

ومن الممكن تقسيم الأركان التى يجب أن تنال منها أى جهة فلسطينية حاكمة (جديدة) شرعيتها فى المستقبل إلى خمس جهات أساسية: الأولى هى الولايات المتحدة، بصفتها القوة الأكبر فى العالم. والثانية هى الاتحاد الأوروبى، باعتباره الهيئة الأكثر فعالية على المستوى الدولى بعد الولايات المتحدة مباشرة .والثالثة نحن هنا فى إسرائيل بصفتنا الدولة ذات الصراع المباشر مع الفلسطينيين والقادرة على تقديم أى تسهيلات لهم سواء سياسية أو اقتصادية أو حتى عسكرية .والرابعة هى الدول العربية الواقعة فى المحيط الإقليمى الشرق أوسطى المتصل مباشرة بالأحداث الحاصلة فى الأراضى الفلسطينية .أما الجهة الخامسة والأخيرة فهى الفلسطينيون أنفسهم، فهم الجهة الأهم والأخطر فى منح هذه الشرعية.

بداية لا تتفق أوروبا على أى مرشح فلسطينى سواء لرئاسة السلطة الفلسطينية أو لرئاسة الوزراء، وترى أن أى شخصية تتفق عليها القوى الفلسطينية ستكون الأوفر حظاً لقيادة المسيرة فى المستقبل، معتبرة أن دورها يتركز أساساً فى تقديم المساعدات الاقتصادية للفلسطينيين، ولكن بشرط استقرار الوضع على الساحة الفلسطينية.

أما الولايات المتحدة فتدعم المرشحين الذين تدعمهم إسرائيل ،ومن أبرزهم "محمود عباس أبو مازن "رئيس الوزراء الأسبق والذى يشغل حالياً منصب رئيس اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية ،بالإضافة إلى العقيد "محمد دحلان"، وزير الدولة لشؤون الأمن الوقائى الأسبق، والذى يحظى بقبول سواء لدى الولايات المتحدة أو لدى إسرائيل.

وترى الولايات المتحدة أن نموذجى "أبو مازن ودحلان "هما النموذجان الأفضل لقيادة الفلسطينيين، حيث يتمتعان بـ "برجماتية "قوية تؤهلهما لقيادة الفلسطينيين، بالإضافة إلى قدرتهما على التفاوض مع إسرائيل ،معتبرة أن الاثنين يجب أن يكونا على شاكلة الرئيس العراقى "غازى الياور" ورئيس الوزراء "إياد علاوي"، وهما النموذجان المستحدثان للحكم على الطريقة الأمريكية، حيث ترى واشنطن فى هذه الطريقة السبيل الأمثل للحكم فى الشرق الأوسط خاصة فى الدول ذات الأوضاع غير المستقرة.

وبالنسبة للدول العربية، فإنها لا تدعم مرشح بعينه، باستثناء كل من مصر والأردن المرتبطتين بعلاقات سياسية مع إسرائيل، واللتين تريا فى استقرار الأوضاع فى الأراضى الفلسطينية مصلحة لهما .ولعل هذا هو السبب فى الزيارات السرية والعلنية المتوالية التى تقوم بها القوى الفلسطينية، للقاهرة بالتحديد، منذ مرض عرفات، وهى الزيارات

التى لم يُعلن عن أى منها فى وسائل الإعلام.

وترتبط القاهرة بالتحديد بعلاقات جيدة مع القوى الفلسطينية المختلفة ,ولكنها تدعم عدد من الأسماء المحددة بقوة على رأسها "محمد دحلان" واللواء "صائب العاجز "المسؤول فى حركة فتح، فضلاً عن "محمود عباس"، باعتبارهم الوجوه المقبولة دولياً خاصة بالنسبة لواشنطن، ولا يوجد فى الوقت نفسه صعوبة فى تعامل مصر معها، حيث تنظر إليها هذه القوى باحترام بالغ، بل وترتبط بعضها بمشاريع اقتصادية فى القاهرة.

أما الجهة الأخطر فهى الفلسطينيون، وهى الجهة التى لم تحدد حتى الآن من هو المرشح لقيادتها، ولكن يبدو أن هذا المرشح سيُحدد على أساس الانتخابات التى ستجرى فى يناير المقبل (٢٠٠٥) سواء على رئاسة السلطة الفلسطينية أو على رئاسة الوزراء.

واللافت أن هذه الجهة التى اعتبرها الكثيرون الجهة الأضعف التى ستشتعل فيها الصراعات والخلافات حال غياب عرفات، بددت هذه التوقعات وتكاتفت بوعى سياسى كامل وتعاملت مع الواقع بعقلانية.

وعلى الرغم من تأكيد إسرائيل، سواء على المستوى الرسمى الحكومى، أو على المستوى الجماهيري، على أن غياب عرفات ثسيُحدث شللاً سياسياً سيتبعه تخبط دستورى وأمنى شديدان، إلا أن الفلسطينيين تمسكوا بمؤسساتهم فى منظمة التحرير والسلطة الفلسطينية واتفقوا على أن أى توتر لن يكون من مصلحة القضية الفلسطينية.

المعهد الإسرائيلى للدراسات السياسية المتخصصة أشار فى دراسة مصغرة - صدرت فى الرابع من شهر نوفمبر الجارى بعنوان "عقلانية وليس بربرية فلسطينية "- إلى أن ما حدث فى المناطق الفلسطينية منذ رحيل الرئيس عرفات يؤكد أن الفلسطينيين رتبوا بالفعل لمرحلة ما بعد عرفات بعقلانية ثاشديدة ,حيث وضعوا المؤسسات الشرعية والقانونية بديلاً لسلطة الفرد، وهو أمر أكدت الدراسة أنه يُحسب للفلسطينيين، علماً بأن الخلافات فى عهد الرئيس عرفات وصلت إلى مرحلة خطيرة للغاية بلغت حد احتلال الوزارات والأجهزة الأمنية وتصاعد حالات اختطاف القيادات الأمنية والسياسية واشتداد الاقتتال الداخلى بدرجة جعلت التقارير الصحفية تصف ما يجرى بأنه "حرب أهلية "فلسطينية خطيرة.

وتضيف الدراسة أن الكلمة الأولى والأخيرة فى هذه المسألة ستبقى للشعب الفلسطينى فى الانتخابات المقبلة ,وهى الانتخابات التى ستشهد بالتأكيد تنافساً سياسياً كبيراً لنيل أصوات الفصائل الفلسطينية بالتحديد ,وهو ما هدف إليه رئيس الوزراء "أحمد قريع "فى الاجتماع الأخير الذى عقده فى غزة مع المنظمات الفلسطينية، وكذلك رئيس الوزراء السابق "محمود عباس"، الذى يعقد بدوره اجتماعات مستمرة مع الفصائل الفلسطينية بالضفة وغزة منذ موت عرفات.

◆ ترجمات عبرية ◆



حوارات

حوار مع العقيد احتياط "هيجر-لاو"

رئيس معهد يائير الديني العسكرى للإعداد للتجنيد

بقلم: نافيه تسورئيل
معاريف ٥ / ١١ / ٢٠٠٤

◆◆ حزب المفدال المُعدل:

عندما ذهبنا إلى مستوطنة يائير أصَّر العقيد احتياط هيجر- لاو، رئيس معهد يائير الدينى العسكرى للإعداد للتجنيد، على اصطحابنا فى جولة فى البساتين وأشجار الكرم الموجودة فى المستوطنة. صحيح أن موسم الحصاد قد انتهى، ولكن هيجر، المزارع الذى يجرى حب الزراعة فى دمه، يفضل الإتيان بنا إلى هذه المنطقة. وفى الطريق كان يُذكرنا بالجولات التى نظمها فى هذه المنطقة لأعضاء الكنيست عن حزب العمل عشية التوقيع على اتفاقية أوسلو، حيث يقول: "قمنا بهذه الجولات كى نريهم كيف ستبدو هذه المنطقة فى المستقبل، وقد تحققت كل كلمة قلتها لهم حيث أصبحت هذه المنطقة الصحراوية بساتين خضراء".

أوقف هيجر السيارة عند إحدى مزارع العنب، ونزل منها وهو يحمل على كتفه مدفع من طراز (إم - ١٦)، وممسكاً بيده طاقيته المجدولة لكى لا تطير من شدة الرياح. كان هاجر قد قام بزراعة هذه المنطقة هو وأصدقائه منذ ١٦ عاماً. ويقول: "زرعنا الكرم دون أن تكون هناك مياه وفيرة. فقد كان الجرار يقطع يومياً الطريق من مستوطنة يائير إلى مفترق شوكيت لجلب المياه". ولم يتحسن الوضع هنا إلا فى عهد آريئيل شارون، عندما كان يتقلد منصب وزير الزراعة. ويقول هيجر: "ذات مرة جاء شارون لزيارة المستوطنة، وكان ذلك اليوم شديد الحرارة، فطلب كوباً من الماء، قلنا له إن الجرار لم يصل حتى الآن، حينئذ عمل على مد خط مياه للمستوطنة. وبالفعل، قامت الزراعة فى هذه المنطقة على خط المياه الذى كان لشارون الفضل فى مده".

ولا يدرك هيجر ما الذى حدث لشارون منذ ذلك الحين. ويقول: "لقد أصيب الرجل بالجنون. فشارون ليس هو ذات الرجل الذى عرفناه. فقد تخلى عن آراءه التى كان يعتنقها قبل ٢٠ عاماً. وقد خاب أملى فيه وأشعر بأنه خاننا. وقد كنت أكن له احتراماً شديداً. ولست أنا الوحيد الذى كان يشعر تجاهه بهذه المشاعر الطيبة. حيث اعتبرته الصهيونية الدينية زعيماً ينبغى اتخاذه قدوة، سواء فيما يتعلق بوجهة نظره الأمنية، أو نظرته الاستيطانية، ولكن يبدو أننا فقدنا الآن أحد الرموز التى كنا نؤمن بها. وهذا الأمر محزن للغاية".

لقد أدى تراجع شارون عن آرائه إلى دفع هيجر- وهو أحد الشخصيات الرائدة فى الصهيونية الدينية، والذى امتنع حتى يومنا هذا عن سبر أغوار السياسة على الأقل رسمياً - إلى الاستجابة لدعوة الحاخام أفنير الذى يحثه على تزعم حركة صهيونية جديدة تمثل بديلاً لحزب المفدال.

◆◆ عمل عبري:

سيعلم هيجر يوم الاثنين المقبل - وهو اليوم الذى من المقرر أن ينتهى فيه التحذير الذى وجهه حزب المفدال إلى الحكومة: إما الاستفتاء أو الانسحاب - بشكل نهائى إلى أين سيتجه. ويقول: "الآن، بات الوضع

السياسى متعلقاً بقرار حزب المفدال. وإذا نفّذ حزب المفدال تهديده وانسحب، ستكون هناك فرصة لتوحيد الصفوف من جديد. وإذا لم ينسحب ستتشكل حركة جديدة لتحل محل المفدال".

عُدنا من الكرمة إلى المعهد الواقع على أحد الجبال شاهقة الارتفاع بالقرب من مستوطنة بيت ياثير. وعند مدخل المعهد هناك قلعة صخرية مستديرة كانت تستخدمها شرطة حرس الحدود الأردنية حتى عام ١٩٦٧. ومنذ أن أقيم المعهد تحولت هذه القلعة إلى حجرات دراسية. وفى هذا الأسبوع يتدرب الطلاب فى مركز الإعداد الخاص بكتائب الناحال، وهى تدريبات تجرى مرة كل سنة من أجل تأمين هذه المنطقة والدفاع عنها.

تتسم المنطقة التى يقع فيها المعهد بالهدوء. ولا يحطم هذا الهدوء سوى العمال الذين يقومون بناء المعبد الجديد. ويتباهى هاجر مشيراً إلى العمال: "كان شعار هذه المستوطنة التى أقيمت منذ ٢٥ عاماً إقامة مستوطنة زراعية تنهض بالزراعة تحت لواء الحركة الكيبوتسية فى عصرها الذهبى، وتعيش حياة أساسها التوراة والعمل".

قام هيجر وزمرة من رفاقه - خريجى مدارس "مركز الحاخام" و"هار عتسيون" الدينية - بتأسيس هذه المستوطنة. ويقول هيجر: "كان حلمنا أن نغزو الصحراء الواقعة فى منطقتى صحراء يهودا والنقب الشرقى".

فى البداية كانت هناك عشرة أسر، وأصبح عددهم الآن ٧٠ أسرة. وقد عمل هيجر لثلاث سنوات كراعى غنم فى الجبال المحيطة بمستوطنة ياثير، وأقام علاقات صداقة مع الجيران العرب، وكانت حياته تسير وفقا لنهج الحياة الدينية. ثم هجر رعى الغنم وعمل فى البداية "كتاجر" ثم اجتذبه بعد ذلك مجال زراعة العنب.

عاش طوال هذه السنوات مع زوجته، رونيت بيزق، وأطفاله الثمانية. ومنذ ثمانية أعوام ماتت ابنته هوريا (١٩ سنة) فى حادث طريق بالقرب من الخليل، حيث لقيت مصرعها هى وخطيبها ميخائيل أونا، الذى كان يعمل مدرساً فى المعهد.

◆ كيف تواجهون الكوارث..؟

- "عزائنا الوحيد هو الصناعة والبناء والتطوير، فأى مستوطنة جديدة وأى طفل جديد يولد يعتبران أحد الأشياء التى تُعزينا".

◆◆ فوضى عارمة:

منذ ١٤ عاماً هجر الزراعة وأنشأ المعهد الدينى العسكرى السابق للتجنيد. وقد كان معهده نموذجاً يحتذى به، فهو معهد مخصص لطلاب السنة الأخيرة من المرحلة الثانوية المرشحين للتجنيد. ويقول هيجر: "الرفاق الذين يأتون إلينا ليسوا كسالى، حيث إن عقولهم متفتحة، ويتسمون بكثرة السؤال فيما يتعلق بالتدريبات.. إنهم شباب ممتاز، وعندما يبدأون فى الاعتماد على أنفسهم سيصبحون الأفضل".

مما يذكر أن المعهد منذ أن أقيم تخرج منه ٨٠٠ خريج، كثير منهم انضموا إلى الوحدات الخاصة ووحدات المشاة فى الجيش.

على مكتبه وجدنا أحد الملاحق السياسية التى تصدر يوم السبت أحضره له أحد تلاميذه. وكان العنوان الرئيسى لهذا الملحق مقالاً يتناول رفض الخدمة تحت عنوان "إقصاء ضابط فى الجيش الإسرائيلى عن منصبه" (بسبب رفضه أوامر تنفيذ إخلاء المستوطنات). وقد طولب هيجر فى الفترة الأخيرة بالتحدث عن ظاهرة رفض الخدمة.

بدأ ذلك منذ ثلاثة أشهر، حيث نقلت عنه الصحف أنه دعا تلامذته إلى رفض تنفيذ الأوامر المتعلقة بإخلاء المستوطنات. وقد تعرض هيجر (٥٣ عاماً) - نائب احتياط لقائد فرقة يهودا سابقاً، وحالياً رئيس اتحاد المعاهد الدينية العسكرية المُعدة للتجنيد - لنقد لاذع من جانب جميع رؤساء المعاهد العلمانية المُعدة للتجنيد. كما كانت هناك أصوات تنادى بإقصائه عن منصبه. وزعم هيجر حينئذ أن كلماته أُخرجت عن سياقها.

وفى أعقاب الصدع الذى نشأ بين المعاهد الدينية العسكرية السابقة للتجنيد، قرر رؤساء هذه المعاهد، الدينية والعلمانية على حد سواء، بلورة ورقة تسجيل موقف مشتركة. ويقول هيجر: "اتخذنا قراراً بأن تطالب المعاهد المُعدة للتجنيد دارسيها بالانصياع لأوامر الجيش، وفى الوقت ذاته نطالب رئيس الوزراء بحشد التأييد القومى لخططه وتوحيد الصفوف للحيلولة دون انقسام الشعب".

◆ لقد كان رأى الحاخام شابيرا - الذى يعتبر مفتى الصهيونية الدينية - مخالفاً لذلك، حيث دعا إلى رفض تنفيذ الأوامر العسكرية.

- "واجب الحاخام أن يصدر فتاوى فى إطار التوراة التى تتناول كل مناحى حياتنا. وبينما يخضع الجيش لضغوط خارجية من محكمة العدل العليا، نجد أن المحكمة تُلحق ضرراً جسيماً بالأمن القومى لإسرائيل، بقراراتها المتواصلة، سواء فى مسألة الجدار الفاصل أو فى مسألة إجراءات اعتقال الفلسطينيين أو فى هدم

المنازل وطرد المخربين. في حين نجد الجيش يتدخل في فتاوى الحاخامات دون أن ينصاع لها (يقصد على عكس قرارات محكمة العدل العليا). وقد تدخل الحاخام شابيرا لأنه اعتقد أن الصهيونية الدينية، بل والحركة الصهيونية بأكملها، في خطر".

◆ إذن لمن سيكون ولاء الطلاب..؟

- "لا أعرف ما الذي سيفعله الطلاب. ولكن كما بات واضحاً لنا الآن، فإن زلزالاً قوياً سيجتاح الجيش الإسرائيلي. وأشعر أن كل من فتوى الحاخام شابيرا، وحالة الإحباط السائدة الآن، وشعور الشباب الصهيوني الديني بتعرضه للخيانة (من جانب الدولة)، كل ذلك سيؤدي بالدولة والجيش الإسرائيلي - دون استفتاء شعبي مثلما حدث في استفتاء منتسبي الليكود - إلى حالة من الفوضى العارمة".

◆ هل هناك فارق بين طلاب المجموعات المنظمة لتعليم التوراة في الجيش الإسرائيلي في إطار الخدمة، وبين المعاهد الدينية العسكرية المعدة للتجنيد..؟

- "إن المجموعات المنظمة في الغالب تكون أكثر ميلاً للإصغاء إلى فتاوى الحاخامات، وأكثر ولاءً للحاخامات، في حين أن طلاب المعاهد الدينية المعدة للتجنيد أقل امتثالاً لفتاوى الحاخامات، كما أن بمقدورهم - رغم أننا نعارض رفض الخدمة - إتباع تعليمات أخرى".

◆ ماذا كنت ستفعل أنت شخصياً..؟

- "لن أجيب على هذا السؤال. فعندما كنت قائداً للفرقة ٧٧ التابعة للواء ٧ خلال إحدى العمليات في القطاع الأمني في لبنان سنة ١٩٨٨، انفجرت سيارة مفخخة، مما أسفر عن إصابة أحد ضباط فرقتي وكانت إصابته خطيرة. وتلقيت أمراً بأن أعد له حرس الشرف (يقصد المسئولون عن الجنازات العسكرية)، ولكنني رفضت، وقلت لن أعد حرس الشرف لإنسان مازال على قيد الحياة. وبعد أربع أشهر فاق الشاب من الغيبوبة، وعاد إلى حياته الطبيعية وعمله. وأعتقد أن جوش قطيف أيضاً لن يكون فيها خلال العام المقبل ٨٠٠٠ مستوطن فقط، بل سيصل عددهم إلى ١٦٠٠٠".

◆ ما رأيك في معاقبة الجنود رافضي الخدمة..؟

- "إنه تصرف مخطئ. وإذا أخطئوا مرة أخرى واستعانوا بالجيش لإخلاء المستوطنات، فإنهم يجب ألا يستعينوا بمن لديهم صلة مباشرة بجوش قطيف وشمال السامرة (يقصد الضباط والجنود الذين ينتمون إلى هذه المناطق سواء بالميلاد أو بالحياة فيها)، لأن هؤلاء لن ينفذوا الأوامر بالحماسة المطلوبة".

◆◆ لست راضياً عن أداء عومري شارون خلال عملية السور الواقي:

منذ قرابة شهرين، بادر هيجر بتشكيل حركة جديدة أطلق عليها "روح جديدة"، وهي حركة تعارض خطة فك الارتباط. وأصبحت هذه الحركة تضم الآن ١٥٠ شخصاً من قادة فرق الجيش الإسرائيلي وكبار ألوية سلاح الاحتياط. وكما لا تدعو الحركة لرفض الخدمة، ترى أنه لا يجب منع الجنود والضباط من الإفصاح عن أنهم غير مهيئين نفسياً للقيام بمهمة الإخلاء، والمطالبة بإعفائهم منها.

يستطيع هيجر أن يقول: "لقد أقمت الحركة لأن الدواعي الأمنية التي تتردد حول أسباب فك الارتباط لا تروق لي. ومعارضتي للإخلاء ترجع إلى عوامل أيديولوجية تتعلق بحركة الاستيطان في الضفة الغربية وقطاع غزة".

وفي إطار الحركة، خرج هيجر مع ضباط آخرين في حملة إقناع تستهدف وسط الحاخامات لإجهاض خطة فك الارتباط. مما يذكر أن هيجر لديه شبكة علاقات قوية في أوساط الحاخامات، حيث إنه ابن عم معلمنا الحاخام مويتشنتس، كما أنه على علاقة وثيقة بالحاخام الرئيسي السابق لإسرائيل يسرائيل لاو. ويعمل هيجر على توضيح الادعاءات الأمنية فيما يتعلق بأرض إسرائيل الكبرى منذ سنوات طويلة، حتى أن شارون استعان به فيما مضى لمساعدته في معركته ضد باراك.

وباسم الحركة الجديدة، تقابل هيجر مع الحاخام إليشيف والحاخام عوفيديا يوسيف. ويقول هيجر: "أصدر الحاخام عوفيديا يوسيف فتواه ضد فك الارتباط، والتي قالها أمام القائد الأعلى لليكود بعد لقائنا معه، حيث عرضنا عليه آراء نالت إعجابه وموافقته. وقمنا مؤخراً بزيارته لنشد من أزره أمام موفاز. وقد أصغى الحاخام عوفيديا إلى موفاز مرتين، ولكنه بكل بساطة لم يقتنع، نظراً لأنه لا يمكن أن يقتنع المرء بشئ غير منطقي".

◆ ما هي ادعاءاتك الأمنية..؟

- "من الواضح لي أن الإرهاب كان يعتبر انسحابنا من لبنان انتصاراً له، ومن ثم فإنه سيسجل الانسحاب من غزة أيضاً كانتصار آخر. وبذلك، نكون نحن الذين ندفع عجلة الإرهاب بأيدينا إلى الأمام، في الوقت الذي يقود فيه العالم حرباً ضد الإرهاب الإسلامي".

في السنوات الأخيرة دارت العديد من المحادثات بين هيجر وشارون في مناسبات مختلفة: فقد ذهب

هيجر لتعزية شارون على فقدانه لزوجته (ليلي)، بينما اتصل به شارون لتعزيته في وفاة ابنته هوريا. وكانت المرة الأخيرة التي قابله فيها وجهاً لوجه، خلال عملية "السور الواقي" في منطقة بيت لحم. ويتذكر هيجر قائلاً: "سألني شارون، كيف يبدو الحال في مستوطنة يائير..؟ ثم قال لي إنه كان مُحلقاً في سماء يائير (بطائرته). وانتابه شعور بضرورة الاهتمام بالمشروع الاستيطاني، لأن هذا المشروع يعد قيمة قومية وذخيرة أمنية استراتيجية. ولذلك، يبدو تحوله المفاجئ في غاية الغرابة. وليس هناك أي تفسير لهذا التحول سوى أن شارون بات ضعيفاً. وأعتقد أن ذلك يرجع إلى الضغوط المحيطة به سواء كانت من جانب مساعديه أو من أفراد أسرته. ويدفعني لقول ذلك أنه خلال عملية السور الواقي كان نجله عومري تحت قيادتي ولم أكن راضياً عن أدائه".

◆◆ إيفي زعيم حقيقي:

بدأت فكرة تشكيل حركة جديدة يترأسها هيجر منذ قرابة شهر، حينما دعا الحاخام أفنير - الذي أعلن عن انسحابه من حزب المفدال منذ بضعة أشهر - كل من هيجر وإيفي إيتام ويتسحاق ليفي، للحضور إلى منزله، وحدثهم عن نيته إقامة حزب جديد.

ويقول هيجر: "عقدنا جلسة لمناقشة مسألة فك الارتباط. فوصف الحاخام أفنير ذلك بأنه اختبار لتلاميذ الصف الأول كان يجب على حزب المفدال اجتيازه بإجابات حازمة لا تقبل التأويل، ولكنه تلعثم (بقصد الحزب). فقد أصبح المفدال في السنوات الأخيرة حزب ينساق وراء الصهيونية العلمانية، بدلاً من أن يكون حزباً رائداً. وقد لاحظ الحاخام أفنير أن إيتام، الذي طالب بإنقاذ المفدال، يتخذ موقفاً محايداً وموضوعياً، مثل سابقيه ممن خلدوا في هذا المنصب وتم إقصائهم بواسطة اللجنة المركزية للحزب التي تحتوي على جهاز تدمير ذاتي".

◆ أتقول جهاز تدمير ذاتي..؟

- "نعم، وأؤكد ذلك. لم تتغير اللجنة المركزية لحزب المفدال منذ ١٥ عاماً، ولذلك بدأنا في التحرك. فقد كنت عضواً في اللجنة المركزية لحزب المفدال، وانسحبت منها بعد أن بدا لي عدم وجود أي نية لتوسيع اللجنة، وإعطاء الفرصة لوجوه جديدة. ومنذ سبع سنوات اقترحت إجراء انتخابات تمهيدية، ولكن ذلك لم يحدث. وقد أخطأ إيفي إيتام عندما انضم إلى حزب المفدال دون أن يجعل انضمامه (ثم رئاسته للحزب) مرهوناً بتغيير هيكلي في اللجنة المركزية للحزب، حتى أصبح إيتام نفسه الآن جزءاً من هذا الجهاز".

◆ هل هذا معناه أن حزب المفدال لا يعنيه الصراع من أجل أرض إسرائيل..؟

- "يجب أن يتزعم حزب المفدال الصراع من أجل الاستيطان في أرض إسرائيل وليس بمقدوره التفكير في غير ذلك. ولكن ما فعله حتى الآن يعتبر تردداً. وأعتقد أن أريك شارون مُصراً على رأيه بالمضي قُدُماً في تنفيذ خطة فك الارتباط. ومن ثم كان يجب الانسحاب من البداية حتى يمكن زعزعة استقرار حكومة شارون، كما كان يجب على إيتام التبكير بالانسحاب، فقد تأخر شهرين في الإعلان عن انسحابه".

◆ وماذا بشأن خطاب الحاخامات الذي قدمه أورليف..؟

- "ما فعله المفدال غير مقبول. فليست هذه هي الطريقة التي تستخدم مع الحاخامات، حيث يجب أن يجتمع الحاخامات معاً، ويدرسون الموقف للتوصل إلى قرار جماعي. ولكن ما حدث هنا كان مجرد تبادل للخطابات. وحول ذلك قال الحاخام أفنير إنه لم يوقع على الخطاب عن وعي تام بمحتواه، فقد كان يحتوي على العديد من النقاط الغامضة. وليست هذه الطريقة التي تصدر بها القرارات المصيرية. ولذا فإنني أخطط لعقد اجتماع للحاخامات لإصدار قرار مشترك". وخلاصة القول: يجب أن يكون هناك خلط بين الدين والدولة".

◆ من الذي تعتقد بضرورة توليه القيادة..؟

- "أعتقد أن إيفي إيتام لديه القدرة على القيادة. وقد كان ضمه إلى المفدال قراراً صائباً. وإذا كان هناك تعاون بينه وبين أصحاب النظرة الثاقبة للغاية أمثال أورليف - والذي رغم أنه ليس زعيماً ناجحاً إلا أنه سياسي بارع - لأصبح ذلك التعاون مثمراً وناجحاً. وأشعر بالأسى إزاء التوتر القائم بينهما، فهو ليس مجدياً بالنسبة للصراع على أرض إسرائيل".

◆◆ تطاولات إيتام لا تساعده:

-"لم تصدر عن إيتام زلات لسان. فهو يعرب عما يضمره في قلبه، ولا يلجأ إلى استخدام الطرق الملتوية. ومثل هذه الشخصية تدفع الآخرين أحياناً لعدم الارتياح لها، وبالتالي عدم الوقوف إلى جانبها". ويقول هيجر ما علينا إلا أن ننتظر ما الذي سيفعله المفدال عندما تحين الساعة الحاسمة.

ترجمات عبرية



استطلاعات

مقياس السلام لشهر أكتوبر ٢٠٠٤(*)

بقلم: إفرايم يعر وتمر هيرمان
مركز تامى شتاينمتس لأبحاث السلام - جامعة تل أبيب

مازالت الأغلبية المؤيدة لخطة فك الارتباط ثابتة بعد الصراع الحاد والصاخب فى الكنيست على التصديق عليها. ولكن الجمهور الإسرائيلى منقسم فى رأيه بالتساوى بين من يعتقد أن غياب عرفات عن المسرح السياسى لا ينبغى أن يؤثر على تنفيذ خطة فك الارتباط مع غزة وأنه ينبغى تنفيذها كما هو مخطط له، وبين من يعتقدون أنه إزاء مفارقته للحياة، ينبغى فى البداية محاولة تنسيق الإجراءات فى القطاع مع القيادة الفلسطينية الجديدة، وفى حالة ما لم يتحقق هذا التنسيق فقط، يتم الانسحاب من غزة من جانب واحد .

كما يوجد أيضاً انقسام فى مسألة: هل من الأفضل - فى ظل الوضع الجديد الذى نشأ مع مفارقة عرفات للحياة - تحقيق سلام شامل مع القيادة الفلسطينية التى ستحل محله، وتأجيل تنفيذ خطة فك الارتباط مع غزة فقط فى هذه المرحلة أم لا..؟ فنجد أن نسبة المؤيدين لتأجيل خطة فك الارتباط ومحاولة حل المشكلة بأكملها فى هذه المرحلة تزيد عن نسبة المعارضين لمثل هذا التأجيل.

لم تخفف وفاة عرفات على الإطلاق من العداء الذى يكنه له الجانب الإسرائيلي، وبقيت صورته شديدة السلبية: وكما كان الحال فى الماضي، فإن أغلبية الإسرائيليين اليهود تعتبره إرهابياً، فى حين تصفه أقلية صغيرة جداً بأنه سياسي .تعتقد أغلبية كبيرة أيضاً، بناءً على التجربة العملية، أن إسرائيل قد أخطأت - بعد فوات الأوان - عندما سمحت له بالعودة من تونس عام ١٩٩٤ فى إطار تنفيذ إتفاقية أوسلو .هناك أيضاً زيادة كبيرة فى نسبة من يعتقدون أن عرفات كان يسيطر فعلياً على الشارع الفلسطينى منذ بداية الانتفاضة، فيما يتعلق بالقيام بعمليات العنف ضد إسرائيل .ورغم ذلك لا يسود الجمهور الإسرائيلى التفاؤل بأنه مع استبداله بقادة آخرين، سيكون التوصل إلى اتفاق مع الفلسطينيين ممكناً .ويمكن تفسير هذا التشاؤم بأنه نتيجة لإجماع الجمهور اليهودى الواسع (والثابت منذ سنوات) على أن أغلبية الفلسطينيين لم ولن يتقبلوا قيام دولة إسرائيل وأنهم سيدمرونها وقتما استطاعوا ذلك.

فى ظل الصراع حول التصديق على خطة فك الارتباط الذى جرى الشهر الحالي، والتقلبات السياسية المتوقعة مع تغير القيادة فى الجانب الفلسطيني، سألنا عن تقييم الجمهور لأداء بعض الشخصيات والمؤسسات فى إطار إدارة الصراع مع الفلسطينيين، فكانت الجهة الوحيدة التى منحها الجمهور تقديراً إيجابياً فى هذا الصدد هى الجيش الإسرائيلي، تلتها وسائل الإعلام مع فارق كبير .وكان تقييم أداء الحكومة والكنيست أقل من المتوسط .أما بالنسبة للشخصيات، فكان أول الشخصيات التى منحت الأغلبية تقديراً إيجابياً لأدائها وزير الدفاع "شاؤول موفاز"، يليه بفارق صغير رئيس الوزراء "أريئيل شارون "ورئيس الأركان "موشيه يعلون ."وكان التقدير لأداء رئيس المعارضة "شمعون بيريس "ووزير الخارجية "سيلفان شالوم "متوسط، أما وزير المالية "بنيامين نتنياهو "فنال تقديرات أكثر سلبية.

ومع مرور تسع سنوات على اغتيال رئيس الوزراء الأسبق "يتسحاق رابين"، أردنا أن نعرف كيف ترك هذا

الحادث أثره على الجدل السياسى فى إسرائيل، فاتضح أن الرأى الشائع هو أن الاغتيال لم يترك أى أثر على الجدل بين اليمين واليسار أو بين الدينيين والعلمانيين.

وفيما يلى النتائج الأساسية لمقياس السلام لشهر أكتوبر ٢٠٠٤ الذى تم إجراؤه فى الأيام ١ - ٣ من هذا الشهر (نوفمبر):

رغم التحفظات الخطيرة على خطة رئيس الوزراء شارون لفك الارتباط مع غزة، خلال مناقشات الكنيست وتصريحات المستوطنين وزعمائهم المؤسفة، تؤيد أغلبية تصل إلى نحو (٦٠٪) الجمهور الإسرائيلى الخطة بشدة أو إلى حد كبير (تزيد نسبة تأييد الجمهور العربى الآن وتبلغ نحو ٧٠٪) مع هذا، وفى ضوء تدهور حالة عرفات الصحية ومفارقته الفعلية للحياة السياسية، هناك انقسام فى الرأى حول ما إذا كان ينبغى الاستمرار فى تنفيذ الخطة من طرف واحد (٤٠٪) أو محاولة التوصل إلى تفاهم مع القيادة الفلسطينية الجديدة بشأن الانسحاب من غزة (٤٠٪) .تزيد فى الوسط العربى بشكل كبير نسبة من يعتقدون أنه من الأفضل محاولة التوصل إلى تفاهم مع الفلسطينيين (٥٣٪) عن الذين يرون وجوب استمرار الخطة من طرف واحد (٢٩٪).

ورداً على سؤال بشأن ما إذا كان من الأفضل فى ضوء الوضع الجديد فى السلطة الفلسطينية محاولة العودة إلى المفاوضات للتوصل إلى تسوية سلمية شاملة مع القيادة الفلسطينية الجديدة وتأجيل خطة فك الارتباط مع غزة فى هذه المرحلة فقط، تؤيد نسبة (٤٨٪) التأجيل ومحاولة التوصل إلى اتفاق شامل فى مقابل معارضة نسبة (٤٣٪) لمثل هذا التأجيل .وكما هو متوقع، يفضل الجمهور العربى فى إسرائيل أيضاً المفاوضات مع القيادة الفلسطينية .وتؤيد نسبة (٥٨٪) تأجيل خطة فك الارتباط من أجل التوصل إلى اتفاق شامل فى مقابل معارضة نسبة (٣٠٪) لذلك.

لم يؤد مرض عرفات الشديد إلى تخفيف العداء الذى يكنه له الشارع اليهودى - وقد اختارت أغلبية كبيرة بنسبة (٧٩٪) أن تصفه بأنه إرهابى، بينما وصفته نسبة صغيرة جداً (٥٪) بأنه سياسي، فى حين وضعته نسبة (١٥٪) فى الوسط .ويكشف توزيع هذه النسب، بناءً على التصويت الحزبي، عن وجود أغلبية بين ناخبى جميع الأحزاب تعتبر الزعيم الفلسطينى إرهابياً، غير أن هذه الأغلبية تختلف تماماً من حزب لآخر، حيث تصفه بأنه إرهابى نسبة (٩٣٪) من ناخبى الاتحاد القومي، (٩٢٪) من ناخبى المفدال، (٨٨٪) من ناخبى الليكود، (٨٪) من ناخبى شينوي، (٧٦٪) من ناخبى شاس و(٥٠٪) من ناخبى ميريتس والعمل .فى حين تصفه نسبة (11٪) من ناخبى العمل، (10.5٪) من ناخبى شينوي، (١٠٪) من ناخبى ميريتس، (٥٪) من ناخبى شاس، (٣٪) من ناخبى الليكود والمفدال و(١٪) من ناخبى الاتحاد القومى بأنه رجل سياسة .

تعتقد أغلبية كبيرة من الجمهور اليهودى (٦٤٪) أن تصرف إسرائيل لم يكن صائباً عندما سمحت لعرفات بالعودة إلى هنا فى إطار تنفيذ اتفاقيات أوسلو، بينما تعتقد نسبة (٢٣٪) أن تصرف إسرائيل كان صائباً، ولم تكن لنسبة (١٣٪) رأى فى هذا الشأن، فى حين تختلف آراء الشارع العربى تماماً فى هذا الموضوع - فى العينة التى بحثناها حيث وصفته نسبة (٧٥٪) بأنه سياسي، ووضعته نسبة (15٪) فى الوسط بين قطبى السياسة والإرهاب، بينما وصفته نسبة (٧٪) فقط بأنه إرهابى (وليس للباقى رأى فى هذا الشأن) .

وفيما يتعلق بموافقة إسرائيل على عودة عرفات فى عام ١٩٩٤، كانت نسبة (٦٩٪) تعتقد أن هذا القرار كان صائباً، بينما كانت نسبة (١٢,٥٪) تعتقد أن هذا القرار لم يكن صائباً (ولم يكن للباقى رأي).

وبينما كان هناك انقسام فى الماضى فى آراء الجمهور اليهودى حول سيطرة عرفات، منذ اندلاع الانتفاضة، على ما يحدث فى الشارع الفلسطينى وقيادته لعمليات العنف ضد إسرائيل، أصبح هذا الرأى اليوم أكثر وضوحاً، حيث ترى نسبة (٧٥٪) أن عرفات كان يسيطر على ما يحدث، بينما تعتقد نسبة (٢٠٪) فقط أن ما يحدث فى الشارع الفلسطينى كان خارجاً عن سيطرته.

وفيما يتعلق برأى الجمهور العربى فى هذه المسألة، فإن التقدير الشائع هو أن عرفات كان يسيطر على ما يجرى (٥٤٪) فى مقابل اعتقاد (٣٢٪) بأنه لم يكن له سيطرة على ما يجري.

وفى الإجابة على سؤال: هل فشلت عملية أوسلو بسبب عرفات..؟ وهل يمكن التوصل إلى سلام مع قيادة فلسطينية أخرى أم أنه لا يمكن التوصل إلى سلام مع الفلسطينيين أياً كان من يتزعمهم..؟ ظهر انقسام فى آراء الجمهور اليهودي، حيث ظهر ارتفاع بسيط فى نسبة من يعتقدون أنه يمكن التوصل إلى سلام مع قيادة أخرى (٤٩٪)، مقارنة بنسبة من يعتقدون أن السلام مع الفلسطينيين غير ممكن أياً كان من يتزعمهم (٤٣٪) .ورغم هذا، فإن الأغلبية تعتقد أن فرصة التوصل إلى اتفاقية سلام شامل مع الفلسطينيين الآن، بعد مفارقة عرفات للحياة، ضئيلة أو لا توجد فرصة أساساً (٥٨٪) .بينما تعتقد نسبة (٣٢٪) أن فرصة ذلك كبيرة إلى حد كبير أو كبيرة جداً .أما بالنسبة للأحزاب، نجد فروق شاسعة بين ناخبى الأحزاب المختلفة، فبينما يغلب التفاؤل على الأحزاب اليسارية (٨٠٪ من ناخبى ميريتس و٦٣٪ من ناخبى حزب العمل) يغلب التشاؤم على الأحزاب اليمينية فيما يتعلق بفرص التوصل إلى اتفاقية سلام الآن حتى بعد مغادرة عرفات للساحة السياسية (٨٣٪ من ناخبى المفدال، و٨١٪ من ناخبى شاس، و٧٩٪ من ناخبى الاتحاد القومي، و٦٤٪ من ناخبى الليكود) .وتتشابه تقديرات الجمهور العربى فى مجملها مع تقديرات الجمهور اليهودي، فنجد نسبة

المتشائمين (٥٣,٥٪) تزيد بوضوح عن نسبة المتفائلين (٢٧٪) بشأن فرص التوصل إلى سلام شامل حتى بعد مفارقة عرفات للحياة.

ويمكن تفسير هذا التشاؤم في ضوء التقديرات الشائعة لنوايا الفلسطينيين تجاه إسرائيل ..وكما كان نحو ثلثي الجمهور يتفقون في الماضي على القول بأن أغلبية الفلسطينيين لم يتقبلوا وجود إسرائيل وسيدمرونها لو استطاعوا ذلك، تعارض نسبة ١٣٪ هذا القول وهناك نسبة ٢٣٪ مترددة أو لا رأي لها في هذا الشأن .وبينما تعارض غالبية الجمهور العربي (٥٨٪) القول بأن الفلسطينيين ينوون تدمير إسرائيل، توافق نسبة ٢٢٪ على هذا الزعم، أما الباقي الذي يبلغ نسبة نحو ٢٠٪ ليس له رأي واضح أو لا رأي له على الإطلاق في هذا الشأن.

في ضوء التأييد الكبير الذي حظيت به خطة فك الارتباط، وفي ضوء احتمال أن تضطر إسرائيل إلى إعادة النظر في سياستها تجاه الفلسطينيين، مع تغير القيادة لديهم، بحثنا درجة ثقة الجمهور في عدد من الشخصيات والجهات ذات الصلة في إسرائيل فيما يتعلق بأدائهم في إدارة الصراع مع الفلسطينيين .

وكان على رأس من نالوا الدرجات الجيدة وزير الدفاع شاؤول موفاز الذي تعتقد نسبة (٥٧٪) أن أداءه كان جيداً أو جيداً جداً، في حين تعتقد نسبة (٢٣٪) أن أداءه كان متوسطاً، بينما قالت نسبة (١١٪) أن أداءه كان سيئاً أو سيئاً جداً (ولم يعرف الباقي) .وكانت التقديرات التي حصل عليها رئيس الوزراء هي (٥٢٪) جيد أو جيد جداً، (٢٩٪) متوسط، (١٧٪) سيئ أو سيئ جداً (ولم يعرف الباقي). وكانت التقديرات التي حصل عليها رئيس الأركان موشيه يعلون هي (٥١٪) جيد، (١٩٪) متوسط و(٧٪) سيئ (٢٣٪ لا يعرفون) .وكانت التقديرات التي حصل عليها شمعون بيريس ووزير الخارجية سيلفان شالوم متوسطة، فقد حصل الأول على تقدير جيد بنسبة (٣٣٪) وتقدير متوسط بنسبة (٢٨٪) وتقدير سيئ بنسبة (٢٩٪) (ولم تعرف نسبة ١٠٪)، أما الثاني فقد حصل على تقدير جيد بنسبة (٢٦,٥٪)، تقدير متوسط بنسبة (٣٦٪)، وتقدير سيئ بنسبة (٢١٪) (لم تعرف نسبة ١٦,٥٪) .أما التقديرات التي حصل عليها وزير المالية بنيامين نتنياهو كانت الأسوأ، حيث حصل على تقدير جيد بنسبة (٣٠٪) فيما يخص إدارة الصراع، وبنسبة (٢٣٪) تقدير متوسط، وبنسبة (٣٩٪) تقدير سيئ (ولم يعرف نسبة ٨٪) .

أما بالنسبة للمؤسسات، فقد حصل الجيش الإسرائيلي على تقدير شديد الإيجابية - تقدير جيد بنسبة ٧٩٪، تقدير متوسط بنسبة ١١٪ وتقدير سيئ بنسبة ٤٪ فقط (ولم تعرف نسبة ٦٪) .كما جاءت وسائل الإعلام في المركز الثاني، بحصولها في هذا الشأن على تقدير جيد بنسبة (٣٩٪)، تقدير متوسط بنسبة (٢٥٪)، وتقدير سيئ بنسبة (٣١٪) (ولم تعرف نسبة ٥٪) .وفي مقابل ذلك، حصلت الحكومة والكنيست على تقديرات شديدة الانخفاض - حصلت الحكومة على تقدير جيد بنسبة (١٩٪)، تقدير متوسط بنسبة (٤٣٪) تقدير سيئ بنسبة ٣٣٪ (ولم تعرف نسبة ٥٪)، وحصل الكنيست على تقدير جيد بنسبة (١١٪) وتقدير متوسط بنسبة (٤١٪) وتقدير سيئ بنسبة (٤٠,٥٪) (ولم تعرف نسبة ٧,٥٪) .

وتختلف الصورة تماماً لدى الجمهور العربي، حيث حصل شمعون بيريس فقط على تقدير إيجابي، بينما حصل شالوم ونتنياهو والهيئات الإسرائيلية على تقديرات منخفضة.

وبمناسبة الذكرى السنوية التاسعة لاغتيال رئيس الوزراء الأسبق "يتسحاق رابين"، التي توافق هذا الشهر، بحثنا مرة أخرى تقدير الجمهور- عملياً - لتأثير الحادث المأساوي على الجدل السياسي في البلاد، بين اليمين واليسار، وبين العلمانيين والدينيين، فوجدنا على المستويين، أن التقديرات الشائعة الآن مازالت مثلما كانت عليه منذ أربع سنوات تماماً، رغم مرور خمس سنوات على الاغتيال (يقصد وقتها)، وتفيد بأن الاغتيال لم يؤثر على الجدل السياسي بين اليمين واليسار (٤١٪) أو بين العلمانيين والدينيين (٤٤٪) .وبينما تعتقد نسبة (٣٣٪) أن الإغتيال زاد من حدة الجدل بين اليمين واليسار، تعتقد نسبة (١٨٪) أنه خففه .وفيما يتعلق بالخلاف بين العلمانيين والدينيين، تعتقد نسبة (٣٩٪) أنه زاد من حدته وتعتقد نسبة (٧٪) أنه خففه.

جدير بالذكر أن تقديرات أغلبية الجمهور العربي تفيد بأن الاغتيال أدى، على كلا المستويين، إلى زيادة حدة الجدل السياسي في إسرائيل، حيث يعتقد (٥٨٪) ذلك فيما يتعلق بالجدل بين اليمين واليسار، بينما كان الاعتقاد بنسبة (٦٥٪) فيما يتعلق بالخلاف بين العلمانيين والدينيين.

(◆) جاء مقياس السلام لهذا الشهر كالتالي: بلغ مؤشر أوسلو في إجمالي العينة ٣٨,٢ نقطة (وبلغ ٣٤,٩ نقطة في العينة اليهودية) .بلغ المؤشر العام للمفاوضات ٥٢,٧ (وبلغ ٥١,١ في العينة اليهودية).

مشروع مقياس السلام يعده مركز تامي شتاينمتس لأبحاث السلام في جامعة تل أبيب برئاسة البروفيسور إفرايم يعر والبروفيسور تمر هيرمان.

أجرى الاستطلاعات الهاتفية معهد "بي .كوهين "في جامعة تل أبيب، من الأول إلى الثالث من شهر نوفمبر ٢٠٠٤، وشملت العينة ٥٧٩ مشاركاً يمثلون البالغين من السكان اليهود والعرب في إسرائيل (بما في ذلك الضفة الغربية وقطاع غزة والكيبوتسات) .تصل نسبة الخطأ في عينة بهذا الحجم إلى نحو (٤,٥٪) بالزيادة أو النقص.

٦٠٪ من ناخبي الليكود: يجب الاستمرار في تنفيذ خطة فك الارتباط، رغم وفاة عرفات

هاآرتس ١٨/ ١١ / ٢٠٠٤
بقلم: يوسى ورتر

مازالت خطة رئيس الوزراء آرئيل شارون "لفك الارتباط" عن غزة، تحظى بتأييد كبير فى الرأى العام الإسرائيلي، حيث أعرب حوالى ٦١٪، ممن شملهم استطلاع صحيفة "هاآرتس"، الذى أجرته شركة "ديالوج" أول أمس بإشراف البروفيسور كاميل فوكس، عن تأييدهم لاستمرار تنفيذ الخطة حتى بعد وفاة ياسر عرفات.

وقال ٣٦,٤٪ من بين المؤيدين، إنه يجب الاستمرار فى تنفيذ الخطة، وفى الوقت نفسه يجب إجراء مفاوضات سياسية مع القيادة الجديدة للسلطة الفلسطينية؛ فى حين قال ٢٥,٤٪ إنه يجب الاستمرار فى تنفيذ الخطة دون أى تغيير. ويحظى الرأى الهادف إلى استمرار تنفيذ الخطة بتأييد كبير جداً بين ناخبى حزب العمل، وحزب شينوى وحزب ميريتس - ياحد، ويعتقد حوالى ٦٠٪ أيضاً من ناخبى الليكود نفس الاعتقاد.

ويعتقد أقل من ثلث الجمهور (٢٩٪) أنه فى أعقاب وفاة عرفات يجب عرقلة تنفيذ الخطة حتى تتشكل قيادة فلسطينية جديدة. ومعظم من يعتقدون ذلك، هم ناخبو أحزاب اليمين والأحزاب الحريدية. وهذا يعتبر إنجازاً لرئيس الوزراء شارون، الذى كان قد رفض الأسبوع الماضى اقتراح بنيامين نتنياهو، وزير المالية. بإعادة النظر فى خطة فك الارتباط، إلى أن يتم تشكيل قيادة فلسطينية جديدة.

كما يتضح من هذا الاستطلاع أن غالبية عظمى من الجمهور (٨٠٪)، تعارض إطلاق سراح مروان البرغوثى من السجن، حتى إذا انتخب رئيساً للسلطة الفلسطينية.

حوادث الطرق هى أكثر ما يقلق الجمهور

يديعوت أحرونوت ٢٠٠٤/١١/٢٢
بقلم: هيلل بوسيك

كشفت جمعية "أور ياروك "(ضوء أخضر) قبل عدة أيام من افتتاح فعاليات مؤتمرها الثالث - الذى تبثه وسائل الإعلام - عن استطلاع أجرته بين عينة ممثلة للفئات العمرية البالغة "٥٠٠٠ شخص" بخصوص مستوى الأمان على الطرق. وكما هو الحال كل عام، تدق المعطيات ناقوس الخطر، حيث اتضح وللمرة الأولى منذ قيام الدولة أن الجمهور أصبح يعتبر حوادث الطرق مصدر تهديد - بالضبط مثل الإرهاب أو القضايا الأمنية المستمرة.

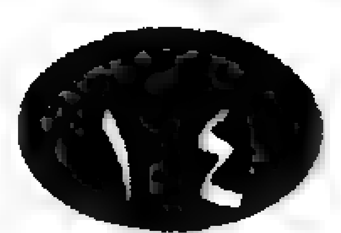
وقال ٩٣٪ ممن شملهم الاستطلاع إنهم يعتبرون أن حوادث الطرق هى أكثر ما يقلق مواطنى الدولة، بالضبط مثل قضية الإرهاب. وعندما طولب من المشاركين ترتيب المشكلات الرئيسية التى يجب على دولة إسرائيل مواجهتها، قال ٣١٪ إن قضية الأمان على الطرق هى أخطر هذه المشاكل، فى حين قال ٣١٪ إن قضية الإرهاب هى أخطر ما يهدد الحياة فى إسرائيل.

*السائق الإسرائيلى سيئ و الوزراء "لا يبالون":

يدعى الجمهور أنه يعرف المسؤول عن هذه الظاهرة، إذ يزعم ٧٤٪ من عموم الجمهور أن السائق الإسرائيلى لا يحافظ على قواعد المرور، بينما يعتقد ٧٪ فقط أن لقواعد المرور اعتبار لدى من يتولى عجلة القيادة. ويصف حوالى ٢٥٪ ممن شملهم الاستطلاع السائق الإسرائيلى بأنه "سيئ" و"رديء"، بينما يعتقد حوالى ٥٠٪ أنه "غير صبور"، فى حين يصفه ١٥٪ بأنه "وقح" و"عصبي". وبالمناسبة، فإن ٥٪ يصفونه بأنه "همجي".

من ناحية أخرى، قال ٤٢٪ أنه من الواضح أن الوزراء "لا يبالون تماما "بموضوع حوادث الطرق، بينما يعتقد ٣١٪ أنهم "لا يبالون كثيرا "، وهو مايعنى أن ثلاثة أرباع المشاركين فى الاستطلاع يعتقدون أن حوادث الطرق ليست فى مقدمة سلم أولويات نواب الجمهور.

ومن المثير أيضاً أن نشير إلى أن ١٦٪ فقط من المشاركين فى الاستطلاع استطاعوا أن يذكروا الاسم الكامل لوزير المواصلات، بينما عرف ٦٪ فقط أن وزير المواصلات الحالى هو ميئير شطريت.



شخصية العدد

رافائيل إيتان


بقلم: شموليك حداد - يديعوت أحرونوت ٢٠٠٤/١١/٢٣

أعلنت الشرطة الإسرائيلية، صباح اليوم، أن قوات الإنقاذ عثرت على جثة الوزير الإسرائيلى السابق ورئيس هيئة الأركان العامة السابق للجيش الإسرائيلي، رفائيل إيتان، الذى اختفت آثاره فى وقت سابق من صباح اليوم، فى منطقة ميناء أشدود.

وأضافت الشرطة الإسرائيلية أن إيتان لقيَّ مصرعه بعد أن غرق فى البحر، كما يبدو، فى أعقاب سقوطه فى وقت مبكر من صباح اليوم، من حافة الميناء بسبب الأحوال الجوية القاسية.

وقالت الشرطة الإسرائيلية إن مروحية عسكرية عثرت على جثة إيتان فى البحر حوالى الساعة التاسعة صباحاً، فى الجزء العسكرى من ميناء أشدود، وتم التعرف عليها بعد وقت قصير. وأجرت قوات الإسعاف محاولات إنعاش لإيتان، إلا أنها باءت بالفشل.

وقال المدير العام لسلطة الموانئ الإسرائيلية، عاموس رون، إن التقديرات تشير إلى أن إيتان خرج فى ساعات الصباح إلى منطقة الميناء فى إطار عمله مديراً لمشروع تطوير ميناء أشدود، لفحص الأضرار التى سببتها العاصفة البحرية. وأضاف رون أنه شكل لجنة لفحص أسباب وفاة إيتان.

مما يذكر أن إيتان كان رئيساً لهيئة الأركان العامة للجيش الإسرائيلى عندما قررت إسرائيل غزو لبنان (حملة سلامة الجليل) فى بداية الثمانينيات، إلا أنه اضطر للاستقالة من منصبه فى أعقاب صدور تقرير لجنة رسمية إسرائيلية (لجنة كاهان)، آنذاك، حملته جزءاً من مسؤولية مجزرة صبرا وشاتيلا.

❖ ولد رفائيل إيتان فى عام ١٩٢٩ فى بلدة "تل عداشيم"، قرب مدينة العفولة. وكان الرئيس الحادى عشر لهيئة أركان الجيش الإسرائيلي.

❖ قاد فى السابق حركة "تسوميت" اليمينية المتشددة، وشغل فى حياته السياسية، منصب وزير الزراعة عام ١٩٩٠، ثم وزير للزراعة وشؤون البيئة عام ١٩٩٦.

❖ عندما بلغ الـ١٦ من عمره، انضم إلى "البلماح". وخدم فى حرب ١٩٤٨ فى لواء "هرئيل". وأصيب فى رأسه فى معركة دير سان سيمون فى القدس، والتى كانت معركة قاسية. أنهى الحرب برتبة نائب قائد سرية، دون أن يدرس فى دورة للضباط. وعاد بعد الحرب إلى مزاولة العمل الزراعي.

❖ فى عام ١٩٥١، التحق ثانية بالجيش الإسرائيلي، وتسلم منصب ضابط العمليات فى اللواء التاسع. واجتاز دورة حصل خلالها على رتبة قائد كتيبة، كما شارك فى دورة للمظليين، وتم تعيينه قائداً لأول سرية احتياط للمظليين. وتزوج فى هذه الفترة من الممرضة مريم، وأنجبا خمسة أطفال.

❖ بعد الهجوم على الكونتيلة فى ٢٨ أكتوبر، حصل على وسام الشجاعة. وفى ديسمبر ١٩٥٥ أصيب فى بطنه وفى حوضه، خلال مواجهة مع السوريين فى

منطقة بحيرة طبريا. وفى حرب سيناء، قاد إيتان كتيبة المظليين التى هبطت على معبر "متلة". فى عام ١٩٦٤، تم تعيينه قائداً للواء المظليين، وقاد الهجمات التى قام بها الجيش عشية حرب الأيام الستة (١٩٦٧). وقد أصيب إيتان خلال تلك الحرب فى رأسه. وبعد شفائه تم تعيينه قائداً فى غور الأردن، حيث طوّر عمليات مطاردة المتسللين من وراء الحدود الأردنية، فى السبعينيات. وفى حرب الاستنزاف، كان قائداً رئيسياً لسلاحى المظليات والمشاة. وفى حرب يوم الغفران (أكتوبر ١٩٧٣)، قاد الفرقة التى حاربت على الجبهة السورية فى هضبة الجولان، وصدت الاختراق السوري. وبعد وقف إطلاق النار تمت ترقيته إلى رتبة لواء.

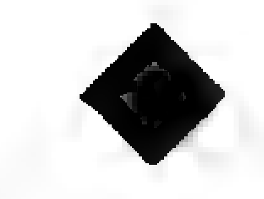
❖ فى أبريل ١٩٧٤، تم تعيينه قائداً للمنطقة الشمالية فى الجيش الإسرائيلي، ومن ثم رئيساً لشعبة العمليات فى القيادة العسكرية. وخلال تلك الفترة قتل ابنه يورام خلال تدريب لسلاح الجو فى جنوب البلاد، وكان ذلك عام ١٩٨١.

❖ فى عام ١٩٨٢ اندلعت حرب لبنان (حرب سلامة الجليل)، تلك الحرب التى بدأت بالقضاء على قواعد منظمة التحرير الفلسطينية فى جنوب لبنان، وإبعاد خطر الكاتيوشا، ومن ثم تحولت إلى حرب دامية. وبعد مجزرة صبرا وشاتيلا، فى سبتمبر ١٩٨٢، أقيمت، فى الأول من نوفمبر ١٩٨٢، لجنة تحقيق رسمية برئاسة القاضى يتسحاق كاهان. وخرجت اللجنة باستنتاجات قاسية، شملت اتهام إيتان بإساءة استخدام منصبه كرئيس لهيئة الأركان العامة، لأنه لم يصدر الأوامر اللازمة لوقف المذبحة. ولم يتم فى حينه اتخاذ خطوات عملية ضد إيتان، لأنه كان على عتبة إنهاء وظيفته، وتم الاكتفاء بتوبيخه.

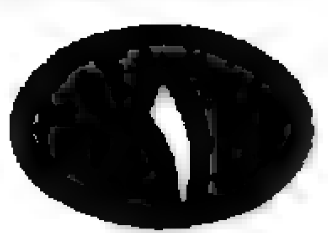
❖ سُرح إيتان من الجيش فى عام ١٩٨٣، وانتقل إلى الحياة السياسية. وفى انتخابات ١٩٨٤، انتخب للكنيست الـ١١، من قبل حركة "هتحياه -تسوميت"، وكان عضواً فى لجنة الخارجية والأمن وفى لجنة مراقبة الدولة. وفى نوفمبر ١٩٨٧، انشقت الكتلة. وفى انتخابات ١٩٨٨، خاضت "تسوميت" الانتخابات البرلمانية وحصلت على مقعدين.

❖ وفى عام ١٩٩٠ انضمت "تسوميت" إلى الائتلاف الحكومي، وتم تعيين إيتان وزيراً للزراعة. وفى انتخابات ١٩٩٢، فازت "تسوميت" بثمانية مقاعد. ومن ثم خاضت انتخابات ١٩٩٦ فى إطار كتلة مشتركة ضمت "الليكود"، "تسوميت" و"جيشر"، وكان من نصيب "تسوميت" ستة مقاعد. وتم تعيين إيتان وزيراً للزراعة وشؤون البيئة، إضافة إلى نائب رئيس الحكومة.

❖ فى ديسمبر ١٩٩٨، أعلن إيتان نيته المنافسة على رئاسة الحكومة، فى انتخابات ١٩٩٩، لكنه لم ينفذ ذلك. ولم تتمكن حركة "تسوميت" من اجتياز نسبة الحسم فى تلك الانتخابات، فاستقال إيتان من الحياة السياسية وعاد إلى عالم الأعمال.



رؤية عربية



هل تعود سوريا إلى طاولة المفاوضات..؟

سعيد عكاشة
رئيس وحدة الدراسات الإسرائيلية بالمنظمة العربية لمناهضة التمييز

حالة من الارتباك سادت في دمشق والقاهرة عقب اللقاء الذي جمع الرئيس مبارك والرئيس السوري الأسد في شرم الشيخ في نهاية شهر نوفمبر الماضي. ففي الوقت الذي أعلن السفير ماجد عبد الفتاح - الناطق باسم الرئاسة في مصر - إن سوريا على استعداد لاستئناف المفاوضات مع إسرائيل دون شروط مسبقة. وأنها (أي سوريا) غير متمسكة بما سمى "بوديعة رابين".. في أعقاب بضع ساعات نفي مصدر مسؤول سورى ما جاء على لسان السفير ماجد عبد الفتاح كما نشرت صحيفة البعث السورية في ٣٠ نوفمبر نفياً مشابهاً على لسان مصدر مسؤول - لم تذكر اسمه - أكد على ثبات الموقف السوري إزاء استئناف مفاوضات السلام والبناء على ما تم إنجازه بما في ذلك وديعة رببن. وبسبب النفي السوري عاد السفير ماجد عبد الفتاح ليذكر أن الحديث عن وديعة رابين لم يحدث أثناء مباحثات شرم الشيخ بين مبارك والأسد. وفي موضوع آخر قال السفير إن مصر لا تقوم بدور الوساطة بين سوريا وإسرائيل ولكنها تدعم هذا التوجه، وعندما وجه إليه سؤالا عن تكليف وزير الخارجية المصري الذي سيزور تل أبيب في مطلع ديسمبر بالحديث عن استئناف المفاوضات السورية - الإسرائيلية، قال السفير ماجد عبد الفتاح إن ذلك ليس هدف الزيارة ولكن لا يمنع من مناقشة مثل هذا الأمر في إطار خارطة الطريق التي تحدثت عن المسار السوري - الإسرائيلي.

لقد كانت تصريحات القاهرة ونفي دمشق لها وغموض تصريحات السفير ماجد عبد الفتاح حول مهمة وزير الخارجية المصري أثناء زيارته لتل أبيب.. كانت سببا في طرح سؤال هام حول مدى إمكانية استئناف المفاوضات على المسار السوري - الإسرائيلي في ظل هذه البيئة السياسية المضطربة خاصة على الساحتين السورية - اللبنانية، والإسرائيلية.

*سوريا في مواجهة ضغوط متعددة:

تسير السياسة السورية منذ حرب أكتوبر عام ١٩٧٣ وحتى اليوم على حبل مشدود يرتكز على قائمين أحدهما مغروس في البيئة الداخلية بتعقيداتها الطائفية والإقليمية والآخر مغروس في الساحة الدولية التي عصفت بها متغيرات متسارعة في غضون الربع قرن الأخير، فعلى الصعيد الداخلي كان هناك إدراك لدى صانع القرار السوري باستحالة تمكن سوريا من استعادة أرضيها المحتلة عام ١٩٦٧ عبر عمل عسكري وعلى الأخص بعد خروج مصر من ساحة المواجهة مع إسرائيل بعد توقيع اتفاق السلام بينهما عام ١٩٧٩، كما كان هناك بالقدر نفسه لعدم فاعلية العمل السياسي كبديل للعمل العسكري ربما اتساقا مع المبدأ القائل "ما تأخذه بالحرب تستطيع أن تحصل عليه على مائدة التفاوض". أو بمعني آخر كان على السوريين أن يقدموا تنازلات محسوسة لإسرائيل لاسترداد ما يمكن استرداده من الحقوق المسلوبة، ولكن سوريا صاحبة الصوت الأعلى في المعسكر القومي العروبي والتي يرتكز نظام حكمها ويكتسب شرعية من أيديولوجيته البعثية غير قادرة على تقديم مثل هذه التنازلات - حتى لو قبلت - لأن ذلك سيسبب ضرراً مؤكداً لشرعية النظام وربما يؤدي لانهياره، على الجانب الآخر جرت التطورات الدولية منذ عام ١٩٧٣ في غير صالح سوريا، فقد فقدت دمشق نصيرها (الاتحاد السوفيتي) عقب انهيار المعسكر الشيوعي بدءً من عام ١٩٨٩ وحتى تفكك الاتحاد السوفيتي عام ١٩٩٢، ثم جاء احتلال الولايات المتحدة للعراق عام ٢٠٠٣ ووجود قوات أمريكية - من المستبعد خروجها لوقت طويل من العراق - على حدودها مع تشديد الضغوط السياسية على دمشق عبر استصدار القرار ١٥٥٩ من مجلس الأمن والذي يهدد بفرض عقوبات على سوريا ما لم تخرج قواتها من لبنان

وتكف عن دعم حزب الله.. تجئ كل هذه التطورات لتزيد من المأزق السوري والذي يحتاج لمخرج يوازن بين كل التحديات السالف ذكرها دون اضطرار النظام لإعادة هيكلة سياسته بما يهدد بقاءه هو نفسه.

من الواضح أن النظام السوري سيحاول تقديم تنازلات شكلية على مسارين أساسين:

١. المسار العراقي.

٢. مسار التفاوض مع إسرائيل دون التورط في حل نهائي غير مرضي للطموحات السورية.

◆ **فيما يخص المسار الأول:** لن يكون من المستبعد أن تشدد دمشق من حراستها على الحدود العراقية - السورية لمنع تسلل المقاتلين العرب والمسلمين (المتطوعين) الراغبين في الاشتباك مع الأمريكيين هناك، كما يمكن لدمشق أن تبدى تعاوناً استخباراتيا أوسع مع الولايات المتحدة بشأن الملفات التي عجزت واشنطن على أحداث اختراق فيها مثل ملف الأسلحة الكيماوية والبيولوجية التي يتردد أنه تم تهريبها من العراق إلى سوريا قبل سقوط نظام صدام حسين. وكذلك ملف علاقات التعاون مع إيران فيما يتعلق بالتعاون بينهما في مجال التسلح الصاروخي وربما البرامج النووية.

ولكن هذا الملف وإن أدى فتحه لإرضاء الأمريكيين مؤقتا إلا أنه لن يعطي للسوريين سوى فترة قد لا تكون طويلة للتخفيف من الضغوط الأمريكية الواقعة عليهم لمعالجة الملف اللبناني.

◆ **أما المسار الثاني:** فمن المرجح أن تحاول دمشق أن تعطي انطباعا بأنها ستكون أكثر مرونة عبر عدم الإصرار على وضع شروط مسبقة لاستئناف التفاوض مع إسرائيل ولكن دون أن تتخلى عمليا أثناء المفاوضات عن مطالبها الخاصة بالبناء على ما تم إنجازه في المفاوضات المتقطعة التي جرت بين الجانبين خلال عقد التسعينيات من القرن الماضي، أو بمعني أخر ستحول سوريا شروطها التي وضعتها في السابق لاستئناف المفاوضات وهى البدء من وديعة رابين وما انتهت إليه أخر مفاوضات جرت في مطلع عام ٢٠٠٠ إلى شروط لوصول قرار التسوية لمحطته النهائية (الانسحاب الكامل من جانب إسرائيل إلى حدود ٤ يونيو ١٩٦٧ مقابل السلام والتطبيع من جانب سوريا). وهو ما عبر عنه وليد المعلم معاون وزير الخارجية السوري في تصريحات لجريدة "الشرق الأوسط" في مطلع ديسمبر الجاري بقوله "أن سوريا لا تضع شروطاً مسبقة عندما تقول علينا أن نبني على ما تم إنجازه خلال عشر سنوات من المفاوضات، أن ما نطالب به هو شرعية دولية أجمع عليها المجتمع الدولي، وإن إسرائيل هي التي تضع شروطا مسبقة بحديثها عن تفكيك منظمات فدائية، فهذه أمور من نتاج السلام وليست أشياء تسبق السلام". ما قاله المسؤول السوري يوضح السياسة السورية المتوقعة التي ستبني على التلاعب بالألفاظ. فهى قبلت استئناف المفاوضات بدون شروط وهو ما يعني أن الإطار الحاكم للمفاوضات لن يكون ما تم إنجازه من قبل أو اعتمادا على وديعة رابين، بل أجندة جديدة، وبالتالي يصبح التمسك بوديعة رابين بلا معنى أو أن يكون مجرد وسيلة تتفادى بها سوريا الإحراج أمام شعبها ومريديها في المنطقة بالزعم إنها لم تتخلى عن ثوابتها، فيما تتقي في الوقت نفسه الضغوط الأمريكية والأوروبية التي تظهرها بأنها ضد السلام برفضها استئناف المفاوضات مع إسرائيل. وربما قام صانع القرار السوري أيضا بهذه الخطوة (استئناف التفاوض) لإدراكه أن الوضع الداخلي في إسرائيل على حافة الانفجار، فشارون يواجه أزمة مزدوجة داخل حزبه وحكومته في آنا واحد وقد يؤدي سقوط حكومته في أي من اقتراعات الثقة داخل الكنيست وفشله في تشكيل ائتلاف بديل إلى الدعوة إلى انتخابات جديدة، وهو ما يعني أن إسرائيل ستظل بلا حكومة شرعية حتى إجراء الانتخابات كي أن نتائج الانتخابات قد تؤدي إلى تشكيل حكومة إسرائيلية مختلفة في توجهاتها عن الحكومة الحالية بسبب اختلاف الشركاء المتوقعين في الائتلاف المقبل، وكل ذلك سيستغرق وقتا قد يمتد من ثلاثة إلى ستة أشهر تستغله سوريا في تخفيف الضغوط الواقعة عليها في الملفات الأخرى.

وفي إطار السياسة نفسها حاولت سوريا الالتفاف على القرار ١٥٥٩ وذلك عبر الإعلان الرسمي عن قبوله مع دفع حلفاءها من القوى اللبنانية للتظاهر ضده، غير أن هذه المحاولة لم تكن ناجحة بالقدر الكافي حيث عجز حلفاء سوريا - بما فيهم الحكومة اللبنانية ذاتها - عن حشد المليون متظاهر الذين زعموا قدرتهم على حشدهم في مواجهة المظاهرات التي قادها فرقاء لبنانيين آخرين قبل ذلك بأسابيع قليلة للتعبير عن رفضهم لبقاء القوات السورية في لبنان. حيث أظهرت التغطيات الإخبارية أن المظاهرة المؤيدة لسوريا والمناهضة للقرار ١٥٥٩ لم تتعد المائة ألف شخص أي ١٠٪ فقط من المستهدف رغم كل التسهيلات التي قدمتها الحكومة اللبنانية لقادة المظاهرة من أجل ضمان أكبر حشد ممكن، وربما لأجل ذلك وتحت أحساس السوريين بفشل المظاهرة وعدم تحقيقها الأهداف المرجوة منها كان هناك حديث خافت عن احتمال قيام الجيش السوري بإجراء عملية إعادة انتشار لقواته في لبنان.

وأياً ما كان الأمر، فإن عدم ملائمة الأوضاع الاستراتيجية الحالية لسوريا لكي تسترد أراضيها سيجعلها تراهن على ما يسمى "الجنرال زمن"، على أمل أن تسمح السنوات القادمة بتغيرات تعيد الاتزان لهذه الأوضاع. ولكن كما قال الزعيم السوفيتي السابق "ميخائيل جورباتشوف": "إن الرهان على الزمن قد يدمر المستقبل، فالتاريخ لا يغفر لمن يأتي متأخرا".



كيف تنظر الشريعة اليهودية إلى الأزواج المفقودين في الحروب والكوارث..؟

د. ليلى إبراهيم أبو المجد
أستاذ الأدب العبرى بجامعة عين شمس

استعرضنا فى مقال سابق نُشر فى العدد (نوفمبر ٢٠٠٤) من مجلة "مختارات إسرائيلية"، بعنوان: "التمييز ضد المرأة اليهودية فى المحاكم الشرعية فى إسرائيل"، كيف تسمح الشريعة اليهودية للرجل بأن يترك المرأة معلقة، أى تعد من الناحية الشرعية زوجة وفى عصمة رجل، بينما فى الواقع ليست زوجة، وليست أرملة. وذكرنا من بين الحالات التى تترك فيها المرأة معلقة، حالة المرأة التى توفى زوجها دون أبناء، كما ذكرنا حالة المرأة التى تريد الطلاق ويرفض الزوج أن يطلقها.

أما هذا المقال فسوف نخصصه لحالة المرأة المعلقة بسبب فقد الزوج فى الحروب أو فى الكوارث. نظراً لارتباط هذه الحالة بالناحية السياسية، وبالصراع والحروب التى تشنها إسرائيل على الدول العربية المجاورة لها، فمن الآثار السلبية للحروب التى تشنها إسرائيل مشكلة فقد الأزواج، وترك الكثير من النساء معلقات، لا يعلمن شيئا عن أزواجهن، ويعد هذا الأمر أزمة ونقطة ضعف بالنسبة لإسرائيل، وفى مقدور الدول العربية أن تستغلها للضغط على المفاوض الإسرائيلي، وللأسف لم تنجح مصر فى استغلال قضية الطيارين الذين سقطوا على أرضها أثناء حرب أكتوبر ١٩٧٣، والذين كانوا يعدون بمثابة مفقودين بالنسبة للجانب الإسرائيلى وذلك فى المفاوضات التى تمت بين الجانبين بعد انتهاء الحرب. ومازالت إسرائيل للآن تطالب مصر بالبحث عن رفات أثنى عشر من طياريها وجنودها تزعم أنهم مازالوا مفقودين فى سيناء والدلتا.

لقد نجح "حزب الله" فى استغلال هذه المسألة وما تشكله من ضغط عصبى على الصعيد السياسى والاجتماعى والدينى فى صفقة الأسرى الأخيرة التى عقدها مع إسرائيل، ووافقت إسرائيل فيها على إطلاق سراح (٤٥٠) أسيرا عربيا مقابل رفات ثلاثة جنود إسرائيليين.

ومازال حزب الله (حسب بعض التقديرات) يحتفظ بأكبر ورقة ضغط لديه وهى ورقة "رون آراد" وهو طيار فى سلاح الجو الإسرائيلي، قاد طائرة فانتوم (أف ٤) بتاريخ ١٦ / ١٠ / ١٩٨٦ فى مهمة استطلاعية فوق مخيم عين الحلوة للاجئين الفلسطينيين قرب مدينة صيدا فى جنوب لبنان. وحسب التقارير الإسرائيلية حدث خلل فنى فى طائرته فتحطمت، لكنه تمكن من الهبوط بالمظلة ونجحت منظمة "أمل" الشيعية فى أن توقع به أسيرا، وتولى حراسته مصطفى الديرانى ضابط الأمن فى الحركة الذى نقله إلى بيته فى بيروت، وبعد مرور عام من وقوعه فى الأسر انقطعت أخباره تماما، ولا يعرف أحد شيئا عن حالته الصحية أو مكان تواجده، وتصر إيران على أنها لا تعلم شيئا عنه على الرغم من أن المنظمات التى اعتقلته موالية لها.

ويصف الموقع العبرى الموجود باسم "رون آراد" على شبكة المعلومات الدولية، حال أسرته ونضالها اليومى على كافة الأصعدة من أجل إطلاق سراحه، ويصف حال أمة وإخوته وزوجته، التى تعد معلقة منذ ثمانية عشر عاما، وابنته التى كانت رضيعه عند وقوعه فى الأسر وهى الآن شابة ولا تعرف أباها(١).

وبعد الانتهاء من إعداد بنود المرحلة الأولى من صفقة الأسرى بين إسرائيل وحزب الله، تركز النقاش فى إسرائيل بين عائلة "رون آراد" والقيادة العسكرية والسياسية حول التعامل مع المرحلة الثانية من الصفقة وفقا لوضع "آراد. فقد أعلنت عائلة الطيار المفقود وبشكل واضح أنها ترفض مبدئيا أية صفقة تشمل أسرة فلسطينيين أو عربا فى مقابل جثة "آراد" وقالت زوجته "تامي" أن والدته سجلت فى وصيتها قبل وفاتها، فى العام الماضى إلا تستبدل جثة آراد بأسري، فإذا كان ميتا فلتبق جثته أينما وجدت، فى لبنان أو إيران أو سوريا، فالعائلة لا تريدها. وأحدث هذا الأمر جدلا واسعا بين مسؤولين عسكريين وسياسيين ورفض معظم المسؤولين هذا الحديث وأكدوا أن الواجب الوطني يحتم إلا يترك أى يهودي: حيا أو ميتا، عند العدو، لذلك فإن إسرائيل على استعداد لدفع ثمن باهظ فى مقابل عودة "آراد" إلى إسرائيل حيا كان أم ميتا.

وقد أدركت المقاومة الفلسطينية أهمية جثث المفقودين بالنسبة لإسرائيل، وحاولت استغلالها للحد من وحشية إسرائيل وبربريتها، من جانب، وكورقة للتفاوض من جانب آخر، ونجحت فى أوائل مايو الماضى فى تدمير مدرعة إسرائيلية وقتل فيها ستة جنود، وقام الفلسطينيون بالاحتفاظ برأس وأشلاء بعض الجنود. فثارت ثائرة إسرائيل وأقامت الدنيا وهرعت واستنجدت بمصر من أجل استعادة الأشلاء، وفعلا تدخلت مصر وتمت إعادة الأشلاء مرة ثانية نجحت المقاومة الفلسطينية فى تدمير مدرعة ثانية، تناثرت أشلاء ستة جنود آخرين على مساحة كبيرة على رمال غزة، لتخرج الصحف والقنوات الإسرائيلية والعالمية بلقطات تصور عددا كبيرا من الجنود الإسرائيليين وهم يمشطون الرمال بحثا عن أشلاء زملائهم أو متعلقاتهم.

وتعلمت إسرائيل من المرة السابقة وقامت بفرض حصار شديد ومنعت الفلسطينيين من الوصول إلى منطقة الانفجار، وقام بعملية التمشيط لواء كامل من الجيش الإسرائيلى بحضور مندوبين عن الحاخامية العليا، وتم نقل الأشلاء إلى مركز الطب الشرعى لتحديد هوية كل جثة.

وهذه اللقطات التى صورت الجنود الإسرائيليين وهم يمشطون الرمال، هى أبلغ تعبير وأصدق تصوير لحجم المأساة التى يعانيها الكيان الصهيوني، فعلاوة على خسارته بفقد الجندي، والهلع الذى تمثله الديموجرافيا لإسرائيل، فى صراعها مع الفلسطينيين ففى حالة عدم العثور على الجثة لن تستطيع الزوجة أن تتزوج مرة أخرى وبالتالى سيحرم المجتمع من طفل كان يمكن أن تنجبه من هذه الزيجة.

أما الجانب الديني، ورأى الشريعة فى هذه المسألة والذى يؤرق المجتمع الإسرائيلى مع تنامى التيار الأصولي، فإن الشريعة اليهودية ترى فى فقدان الجثة حرمانا للمتوفى من البعث "كارت" والحياة بعد الموت. وعقوبة "كارت" أى الحرمان من البعث تندرج تحت العقوبات الدينية، وهى عقاب لمن يتعدى أحد النواهى أو الكبائر التى نهت التوراة عنها، وعددها ست وثلاثون فعلا، يأتى على أرسها غشيان إحدى المحارم، والمثلية الجنسية، ومضاجعة البهيمة، وإتيان الحائض، وسب الرب، وعبادة آلهة أخرى غير الرب، ونذر الأبناء للأصنام، واستحضار الأرواح، وانتهاك حرمة السبت.. (راجع باب "كارت" فى المشنا، تشريع أ، ب من الفصل الأول).

وقد اختلف المشرعون فى العصر الوسيط حول تفسير عقوبة "كارت" هذه التى وردت فى العهد القديم، وذهب فريق منهم إلى أنها تعنى أن يتوفى المرء فى مقتبل العمر وقبل بلوغه سن الستين، ورأى فريق آخر أن تنقطع ذريته، فإما أن يكون عقيما أو يموت جميع أبنائه، ورأى فريق ثالث أنها تعنى الحرمان من البعث والحياة الأخرى، خصوصا وأن مصر القديمة كانت توجد فيها عقوبة تسبب الحرمان من الحياة الأخرى وخصصتها لمن يقترف الزنا، فكان الزانى أو الزانية يعاقب بالقتل حرقا ويلقى برماده فى النيل فعدم وجود جثة أو جسد للمتوفى يعنى أن الروح لن تستطيع أن تعود إليه مرة أخرى، كما ورد فى بردية الأخوين المصرية أن عقوبة الزوجة الزانية كانت القتل وإلقاء الجثة إلى الكلاب، فى بردية، وفى بردية أخرى إلقاء الجثة

إلى التماسيح لكى يفنى الجسد وبالتالى لا يكون لها نصيب فى العالم الآخر (٢).

وكلمة "كارت" فى اللغة العبرية تعنى الاستئصال، القطع، البتر. ففقد الزوج يمثل مأساة حقيقية للأسرة وللمجتمع من الناحية الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والدينية، لذلك يجب على المفاوض العربى أن يحسن استغلال هذه القضية فى إدارة الصراع العربى الإسرائيلي.

كما تعد الكوارث من المسببات الأساسية لمأساة المرأة المعلقة، وسوف نعرض كمثال على ذلك كارثة سقوط برجى مركز التجارة العالمى فى نيويورك فى ١١ / ٩ / ٢٠٠١، التى راح ضحيتها حوالى ثلاثة آلاف فردا من جنسيات وديانات مختلفة، وأكثر من ثلاثمائة عامل من عمال الإطفاء.

ورغم وجود يهود بين الضحايا إلا أنه لا توجد إحصاءات عن عددهم وحتى المقال الذى نشر عن النساء المعلقات نتيجة كارثة برجى مركز التجارة على شبكة المعلومات الدولية، لم يذكر عدد المفقودين ولا أسماءهم وإنما أشار إليهم بالحروف الأبجدية: ج، ب، س، واستطعنا أن نستنتج من المقال أنهم حوالى ثمانية، ولكن لم نتمكن من معرفة هل هم من عمال الإطفاء أو من ركاب الطائرات أو من العاملين فى البرجين أو من المترددين بالصدفة فى هذا اليوم.

أما عن سبب اختيارنا لهذه الكارثة فهو:

١. لأنها كارثة معاصرة وقد أحدثت صدى واسعا على المستوى العالمي، وسوف يذكر التاريخ أنها أهم حدث فى مطلع القرن الحادى والعشرين.

٢. لقد تولى النظر فى مشكلة الزوجات المعلقات للضحايا اليهود فريق يتكون من الحاخام الأمريكى "مردخاى فيليج" وهو الرئيس العام للمعهد الدينى فى جامعة نيويورك الذى أشرك معه اثنين من أكبر حاخامات إسرائيل فى هذه المسألة وهما: الحاخام "زلمان نحميا جولد برج" من محكمة الاستئناف العليا، والحاخام الأكبر "عوفيديا يوسيف".

٣. لقد أورد كل حاخام منهم الحيثيات التى استند إليها فى التعامل مع أولئك النسوة المعلقات، والتى يمكن أن نعتبرها بمثابة رأى الشريعة اليهودية فى هذه المسألة.

ومن المعلومات الموجودة فى ملف المحكمة الشرعية فى الولايات المتحدة ومن استفسارات وإيضاحات الحاخام "فيليج" يتضح ما يلي:

إن الحاخام فيليج شكك فى اختبر الحامض النووى A.N.D وهو الذى تعتمد عليه الشرطة الإسرائيلية فى تحديد هوية الجثث، ولذلك تقوم بإجراء اختبار A.N.D للشخص الواحد مرتين وتعتبرهما بمثابة "العلامات الواضحة" التى تنص الشريعة عليها فى شهادة على وفاة شخص معين.

وقال الحاخام "فيليج" إن هذا الاختبار قد يفيد فى الكشف عن ابن الزنا، ويضيف أنه نظرا للحالة التى كانت عليها الجثث أما بالنسبة لحالة تحديد شخصية المتوفى فى حادث برج التجارة فمن المحتمل أن تكون هناك أخطاء قد وقعت عند إجراء الاختبار، أو أن يحدث تبادل فى نتيجة الاختبار نظرا لعدد الضحايا الكبير، أضف إلى ذلك من يضمن لنا عدم حدوث اكتشافات مستقبلية تفند أو تخطئ اختبار الحامض النووي..؟ علاوة على ما سبق فربما يشترك أكثر من إنسان فى هذا العالم فى نفس الحامض النووي، وبالتالى لا يمكن اعتبار هذا الاختبار حاسما أو قاطعا.

أما فتوى الحاخام "جولدبرج" فقد أحلت النسوة الثمانى وأزالت عنهن التعليق وفى رده على تحفظات الحاخام الأمريكى قال الحاخام "جولدبرج" "لقد استندت فى حكمى على اختبار A.N.D فهو فى حكم العلامات شديدة الوضوح. ففى الشريعة هناك درجات ثلاث للعلامات التى يمكن التعرف بها على شخص والتأكد من هويته أولها: علامات شديدة الوضوح وهى التى تؤكد الشريعة على توافرها فى الشهادة يليها علامات متوسطة، ثم علامات ضعيفة (٣).

أما الحاخام "عوفيديا يوسيف" فقد أدلى بشهادته أو فتواه فى حالة واحدة فقط (س) وقال: إن هذه الكارثة فريدة فى نوعها ولا يوجد مثيل لها على مر الأجيال، فعند اصطدام الطائرة بركابها بالبرج نجم عن قوة الارتطام اشتعال الوقود الموجود فى باطن الطائرة وهو خمسين طنا ونجم عن ذلك حريق مروع، وبالتالى لم يتمكن أحد من الموجودين بالأدوار العليا من البرج من الهرب أو النجاة. وهذه الحالة تشبه ما نصت عليه كتب الشريعة" إذا سقط رجل فى آتون النار، فمن حق من رآه أن يشهد على وفاته". ويؤكد على ضرورة التسهيل لكى نحل النساء من مسألة التعليق، ولقد

أحل الحاخام عوفيديا النساء المعلقات بعد حرب أكتوبر ١٩٧٣ عملا بهذه القاعدة الفقهية.

ويتضح مما جاء فى هذا المقال أن كلا من الحاخام "جولد برج" والحاخام "عوفيديا يوسيف" قد حاول أن يجتهد فى حل هذه المسألة التى تتمثل فى فقد ثمانية رجال ولم تثبت وفاتهم طبقا للشريعة، فلا شهود على الوفاة، ولا توجد جثث بحيث يمكن التعرف عليها وتحديد هوية المتوفى من خلال ملامح الوجه كما نصت الشريعة اليهودية، لذلك حاول كل منهما أن يطبق القواعد الفقهية التى وضعها علماء المشنا والتلمود وبالإضافة إلى الاستعانة بأحدث ما توصل إليه العلم الحديث وهو اختبار الحامض النووي، الذى لم يثبت خطؤه للآن، أو تطابق صفاته بين البشر، ولكنهم تحفظوا ولم يقبلوا به وحده خشية أن يثبت العلم مستقبلا خطأ هذا الاختبار.

وختاما لهذا الموضوع نقرر أن فقد الزوج أو غيابه سواء كان ذلك نتيجة للحروب أو للكوارث أو عن عمد من الزوج، يعد مأساة حقيقية من الناحية الاجتماعية والاقتصادية نظرا لأن الزوج عماد الأسرة وبالتالى عند فقده تفقد الأسرة عائلها ومورد رزقها فتعانى الفقر والبؤس والعوز. أما من الناحية الدينية فيعد فقد الزوج لعنة كما قال المفسرون فى تفسيرهم ما جاء فى التوراة: "وأغضب عليكم وأقتلكم بالسيف وتصبح نساؤكم أرامل وأبناءكم يتامى"..فقالوا إن المقصود هنا أن النساء سوف تصبح أرامل وغير أرامل، أى لن يجدوا من يشهد على وفاة أزواجهن فيتركن معلقات(٤).

ولقد اعتبر المشرعون ترك النساء معلقات شرا مستطيرا ويتنافى مع ما ورد فى التلمود فى ختام باب "الخلافة على الأرامل" وهو قول مأثور عن الفقيه حنينا" .أن الحاخامات وتلاميذهم ينشرون السلام فى العالم ويكثرون منه". ولذلك فقد أفتى المشرع "مناحم همائيري" (١٢٤٩ - ١٣١٦) "أن كل من يحل امرأة من التعليق فى هذا العصر، كأنه أقام الأجزاء المهدمة من مملكة الرب فى السماء".

ولقد نجح الحاخام "أبراهام هليفي" فى أن يصور ما يختلج فى نفوس المشرعين من مشاعر متضاربة، وما يعانونه أثناء النظر فى قضايا النساء المعلقات فيقول: "إن قلبى يرثى لحالهن ومضغوط من كل جانب ولا يستطيع أن يحيد يمينا أو يسارا، فإذا قسوت فى موضع يستوجب الرحمة، فلن تقترب أرواح الحاخامات منى لأننى تركت النساء معلقات يعشن كالأرامل، يعانين الفاقة وسوء الحال، وتقلبات الدهر. وإن ملت قليلا ناحية التسهيل فقد أقع فى المحظور وأحل حراما وأتسبب فى وجود أبناء من نكاح باطل "ممزيريم" بين بنى إسرائيل، حاشا لله، وهى كبيرة من الكبائر تبقى لأجيال عديد، وتؤتى الكثير من الثمار. فماذا أفعل وكيف أتصرف..؟".

لذلك يجب علينا أن نحسن استغلال هذه المسألة أما لكبح جماح إسرائيل عند لجوئها إلى القوة المفرطة والوحشية والبربرية فى عدوانها، أو على مائدة المفاوضات إذا جنحت إسرائيل إلى السلم.

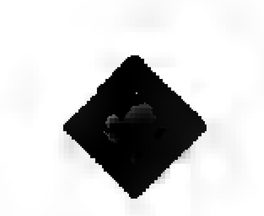
الهوامش:

١. رون آراد فى الأسر ٦٤٣٥ يوميا www.daat.co.iL

٢. راجع العقوبة فى مصر القديمة، للباحثة منال محمود محمد، رسالة ماجستير غير منشورة كلية الآثار، جامعة القاهرة، ١٩٩٧، ص ٢٧٧، ٢٧٨.

٣. نيل هندل: المعلقات من كارثة برجى التجارة العالمي، فى تفسيره لفقرة: "إذا خرجت" من سفر التثنية إصحاح "٢١" عام ٢٠٠٢.

٤. راجع مقال: "لعنة المعلقات" بالعبرية على موقع www.daat.co.iL.



مصطلحات عبرية

إعداد: وحدة الترجمة

١. جوينت:

اختصار للاسم الإنجليزي American Jewish Joint Distribution أي "اللجنة اليهودية - الأمريكية الموحدة للمساعدات". وهي منظمة يهودية كبيرة في الولايات المتحدة لتقديم المساعدات لليهود في أرجاء العالم. وشريكة في منظمة "الجباية اليهودية الموحدة".

تأسست عام ١٩١٤ في أيام الحرب العالمية الأولى عن طريق الدمج بين ثلاث لجان منفردة لمساعدة يهود أوروبا الذين كانوا يعانون من ضائقة في تلك الأيام.

وبين عامي ١٩١٤ و١٩١٨ أنفقت "الجوينت" ١٥ مليون دولار كمساعدة عاجلة للاجئي الحرب من اليهود عن طريق تقديم المؤن والملابس والمساعدات الطبية. وكان نصيب الاستيطان اليهودي القديم في فلسطين من هذه المساعدة ٢ مليون دولار.

وبين عامي ١٩٤٥ و١٩٤٩ أنفقت "الجوينت" ٢٧٠ مليون دولار للمساعدة على إصلاح أحوال اليهود اللاجئين وتصفية مخيمات المطرودين والمساعدة على الهجرة إلى فلسطين.

كما تقدم منظمة "جوينت" مساعدات في مجال التعليم المهني والديني في إسرائيل.

٢. هحالوتس: الطليعة

منظمة عالمية للشبيبة اليهود الذين أعدوا أنفسهم للهجرة إلى فلسطين، للعمل والاستيطان فيها.

وقد انتظمت أول مجموعة فيها عام ١٩٠٥ في مدينة أوديسا. وفي عام ١٩١١ انتظمت هحالوتس في الولايات المتحدة، ولكن أكبر تنظيم لمنظمة هحالوتس كانت عام ١٩١٧ في روسيا ودول أوروبا الشرقية. وكان من بين منظمي هحالوتس والروح الجديدة فيها في روسيا يوسف ترومبلدور الذي عمل في فلسطين وعمل على إقامة الكتائب اليهودية. وكان أعضاء هحالوتس عنصراً هاماً ورئيسياً في الهجرة الثالثة التي بعثت الدم الجديد في حياة حركة العمل والاستيطان في فلسطين.

وعندما اندلعت الحرب العالمية الثانية في ١٩٢٩ بلغ عدد أعضاء منظمة هحالوتس ١٠٠ ألف تقريباً. وقد تلقت هذه المنظمة ضربة مميتة، إبان الكارثة. هذا ولم يعد قائماً الآن الإطار العام والموحد لمنظمة هحالوتس، ولكن يوجد في الهستدروت الصهيونية، كما ذكرنا من قبل، قسم يسمى قسم الشبيبة والطليعة.

٣. شبات هاشحورا: السبت الأسود

لقب أطلق على يوم السبت الموافق ٢٩ يونيو ١٩٤٦، وهو اليوم الذي نظم فيه الإنجليز عملية قمع لم يسبق لها مثيل. وقد شملت هذه العملية عملية عسكرية وسياسية واسعة النطاق ضد الاستيطان العبري في فلسطين رداً على تمرد اليهود في فلسطين على قرارات "الكتاب الأبيض" المجحفة بحقهم.

ففي فجر يوم ذلك السبت خرج للعمل عشرات الآلاف من الجنود الإنجليز والشرطة ورجال المباحث. غير أن (خدمة المعلومات) التابعة لمنظمة الهاجاناه علمت قبل فوات الأوان بالعملية السرية التي قام بها الإنجليز التي أطلقوا عليها اسم "برودسايد". ومن أجل منع تنفيذ العملية أذاعت الهاجاناه، عبر محطة إذاعتها السرية، تفاصيل العملية التي ينوي الإنجليز القيام بها على أمل أن يحول النشر عن العملية دون تنفيذها أو يؤجلها. ولكن يبدو أن الحكومة قررت تنفيذها مهما كان الثمن، وقامت قوات الجيش والشرطة بتطويق العشرات من المستوطنات والمدن والقرى وفرضت منع التجول بشكل خطير. وقامت بجمع الآلاف من الرجال والنساء وأدخلتهم في حظائر تشخيص واعتقلت الآلاف منهم وأرسلتهم إلى معسكرات الاعتقال في اللطرون ورفح. وكان من بين المعتقلين أربعة من رؤساء الوكالة اليهودية وهم: موشيه شاريت، ودوف يوسيف، وإسحاق جرينبويم والحاخام ي. ل فيشمان/ميمون. وقد اقتحم الجنود مكاتب الوكالة اليهودية في القدس ومكاتب اللجنة التنفيذية التابعة لنقابة العمال العامة في تل أبيب وسلسلة من المؤسسات العامة الأخرى وأجروا فيها تفتيشات دقيقة فحطموا الجدران والخزائن وألحقوا أضراراً جسيمة بالممتلكات. وفي كيبوتس ياجور تمكن البريطانيون من الكشف عن مستودع سري كبير لأسلحة الهاجاناه.

ولكن العملية بشكل عام فشلت رغم أنها كانت أكبر وأخطر عملية قامت بها القوات البريطانية ضد الاستيطان اليهودي.

الصحف الرئيسية فى إسرائيل

م	اسم الصحيفة	معناها باللغة العربية	تاريخ التأسيس	الجهة المؤسسة	أعداد التوزيع
١	يديعوت أحرونوت (يومية)	آخر الأخبار	١٩٣٩	ملكية خاصة لعائلة موزيس الإعلامية	الصحيفة الأكثر توزيعاً فى إسرائيل إذ يقرأها حوالى ثلثى قراء الصحف العبرية، حيث توزع ٣٠٠ ألف نسخة يومياً و٦٠٠ ألف نسخة للعدد الأسبوعى (الجمعة)
٢	هاأرتس (يومية)	الأرض	١٩١٩	مالكة هذه الصحيفة هى كتلة الإعلام "شوكين"	العدد اليومى (٦٥ ألف نسخة) العدد الأسبوعى (٧٥ ألف نسخة)
٣	معاريف (يومية)	صلاة الغروب	١٩٤٨	ملكية خاصة لعائلة نمرودى الإعلامية	العدد اليومى (١٦٠ ألف نسخة) لعدد الأسبوعى (٢٧٠ ألف نسخة)
٤	هاتسوفيه (يومية)	المراقب	١٩٣٨	المفدال (الحزب الدينى القومى)	العدد اليومى (٦٠ ألف نسخة)
٥	جيروزاليم بوست (يومية)	بريد القدس	١٩٣٢	ملكية خاصة لمجموعة جريشون أجررون	العدد اليومى (٣٠ ألف نسخة) العدد الأسبوعى (٥٠ ألف نسخة) (توزع يوميا طبعة دولية فى أمريكا الشمالية وطبعة أسبوعية باللغة الفرنسية فى أوروبا)
٦	جلوبس (يومية اقتصادية)	-	١٩٨٣	شركة "جلوبس لتونوت للنشر" التى تمتلكها مجموعة مونتين	٤٠ ألف نسخة
٧	هاموديع (يومية)	المخبر-	-	حزب أجودات يسرائيل	العدد اليومى (٢٥ ألف نسخة) توزع نسخة أسبوعية باللغة الإنجليزية

رقم الايداع ٢٠٠٦٣ / ٢٠٠٢
I.S.B.N 977 - 227 - 229 - 6

مطابع [illegible] التجارية - قليوب - مصر



مختارات اسرائيلية

النشاط والأهداف

انشئ المركز فى عام ١٩٦٨ كمركز علمى مستقل يعمل فى إطار مؤسسة الأهرام لدراسة الصهيونية والمجتمع الاسرائيلى والقضية الفلسطينية، ثم امتد اختصاصه الى دراسة الموضوعات السياسية والاستراتيجية بصورة متكاملة. ويسعى المركز من خلال نشاطه الى نشر الوعى العلمى بالقضايا الاستراتيجية العالمية والاقليمية والمحلية، بهدف تنوير الرأى العام المصرى والعربى بتلك القضايا، وأيضا بهدف ترشيد الخطاب السياسى وعملية صنع القرار فى مصر.

عضوية المركز:

يمكن الاشتراك فى عضوية المركز التى تمنح حقوق الحصول على إصدارات المركز وأوراق الندوات وملخصات لورش العمل والحلقات الفكرية التى يعقدها المركز، وتقديرات المواقف والنشرات التى يصدرها فى لحظات الأزمات، وحضور محاضرات المركز ومؤتمره السنوى، فضلاً عن تكليف المركز بأبحاث تدرج فى خطته العلمية مع تغطية العضو لتكلفتها. قيمة رسم اشتراك العضوية سنوياً (عشرة آلاف جنيه للهيئة وخمسة آلاف جنيه للأفراد).



مطابع الأهرام التجارية - قليوب - مصر